المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

مجلة دورية علمية محكمة

رقم التسجيل: VR.3341.6321.B

المركز الديمقراطي العربي

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

International Journal of Economic Studies

International scientific periodical journal

المركز الديمقراطي العربي
Democratic Arabic Center

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

دورية دولية علمية محكمة

ISSN (Online) 2569-7366

العدد الخامس، فيفري- شباط 2019

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

دورية دولية علمية محكمة

مجلة دولية علمية محكّمة، ربع سنوية، تصدر من ألمانيا – برلين عن "المركز الديمقراطي العربي" تعنى بنشر الدراسات والبحوث في ميدان العلوم الاقتصادية بثلاث لغات: العربية والانجليزية والفرنسية.

رئيس المركز الديمقراطي العربي

أ.عمار شرعان

رئيس التحرير:

د. لحلو بوخاري

جامعة محمد البشير الإبراهيمي- الجزائر

هيئة التحرير:

د. عميروش شلغوم - جامعة جيجل الجزائر

د. وليد لعايب - جامعة برج بوعريريج الجزائر

د. عزت ملوك قناوي - جامعة كفر الشيخ مصر

د. أبوبكر خوالد - جامعة عنابة ا الجزائر

الاخراج الفني:

بن قيطة بلال

الهيئة العلمية والاستشارية:

- أ.د موسى لرباني- جامعة كارلتون، كندا
- أ.د محمد بن بوزيان- جامعة تلمسان، الجزائر
- أ.د آيبن أكوي- جامعة اسطنبول للتجارة، تركيا
- أ.د محمد بوجلال- جامعة المسيلة، الجزائر
- أ.د بلقاسم زايري- جامعة وهران، الجزائر
- أ. د حيدر عباس- جامعة دمشق، سوريا
- أ.د عبد السلام مخلوفي- جامعة بشار - الجزائر
- د. إبراهيم محمد علي - أستاذ مساعد اقتصاد بجامعة شقراء - المملكة العربية السعودية
- د.عبد الرحمن رشوان- أستاذ مساعد بالكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا غزة
- د حسن الزبيدي- جامعة الكوفة، العراق
- د مؤيد السمارة- جامعة قطر، قطر
- د علي بن الضب- جامعة عين تموشنت، الجزائر
- د الأسعد الجبالي- جامعة تونس، تونس
- د. أمين بودخيل- جامعة بشار، الجزائر
- د. حنان ميري- جامعة محمد الخامس السويسي، المغرب
- د.عدالة لعجال- جامعة مستغانم، الجزائر
- د.حمزة رملي- المركز الجامعي ميلة، الجزائر
- د. سفيان بن عبد العزيز- جامعة بشار، الجزائر
- د. الطاهر شليحي- جامعة الجلفة، الجزائر
- د. زهير بن دعاس- جامعة سطيف، الجزائر
- د.عبد الحفيظ مازري- جامعة بشار، الجزائر
- د.إسماعيل المحيشي- كلية العلوم التقنية، ليبيا
- هيثم محمد فتحي متولي- مركز ركائز المعرفة للدراسات والبحوث السودان

شـروط الـنشـر:

- أن يكون البحث إضافة علمية أصيلة، في الجانب النظري أو التطبيقي، ضمن أحد مجالات الفكر والمعرفة الاقتصادية، أو يتعلق بقضايا ومستجدات الاقتصاد العربي والعالمي.
- ألا يكون البحث منشورا أو تم تقديمه للنشر لدى جهة أخرى، أو تم عرضه في إحدى الفعاليات العلمية.
- ألا يتجاوز البحث 20 صفحة بما في ذلك المراجع والملاحق.
- أن يتبع المؤلف الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد وكتابة البحوث والدراسات العلمية بما في ذلك التقديم للبحث بتعريفه لأهدافه والمنهجية المتبعة، وتنسيق أقسامه، وإثبات مصادر المعلومات وتوثيق الاقتباس والالتزام بالأمانة العلمية في تهميش المراجع والمصادر.
- يكتب في الورقة الأولي عنوان البحث واسم صاحبه وصفته العلمية، وعنوانه البريدي، والمؤسسة التي ينتمي إليها، مع ملخصين عن البحث أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة الإنجليزية، على أن لا يتجاوزا مجتمعين 250 كلمة.
- يرفق كل ملخص بكلمات مفتاحية بين (5-7) كلمات ترتب هجائياً، بالإضافة للتصنيف حسب نظام JEL، والذي يوضع بعد الكلمات المفتاحية للملخص باللغة الأجنبية.
- يحرر البحث باستخدام نظام (Word)، وفقا للشروط التالية:

  - المقالات المكتوبة باللغة العربية: تكتب بخط (simplified Arabic) حجم 14، وحجم 12 بالنسبة للهوامش، بمسافة 1 بين الأسطر، وتكون العناوين بالخط الغامق(Gras).
  - بالنسبة للمقالات المكتوبة بلغة أجنبية: تكتب بخط (Times New Roman) حجم12، و10 بالنسبة للهوامش.
  - إعدادات الصفحة: أعلى3، أسفل3، يمين 2.5 ويسار=1.
  - تستخدم الأرقام العربية (1-2-3...Arabic) في جميع ثنايا البحث.
  - يكون ترقيم صفحات البحث في منتصف أسفل الصفحة.

- يتأكد الباحث من سلامة لغة البحث، وخلوه من الأخطاء اللغوية والنحوية.

- إذا رأت إدارة المجلة أن المقال يحتاج إلي بعض التعديلات الشكلية تقوم إدارة المجلة بتسليمه للباحث مشفوعا بملاحظات هيئة التحكيم.

- يكون التهميش في آخر المقال(Notes de fin) بطريقة آلية.

- تعبر المواد المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها فقط.

- لا يجوز إعادة نشر أبحاث المجلة في أي مطبوعة أخرى إلا بإذن كتابي من رئيس تحريرها.

- ترسل المواد العلمية إلي عنوان المجلة الالكتروني:economie@democraticac.de

أهداف ومجالات المجلة:

تنشر المجلة الدراسات والبحوث العلمية والفكرية، التي تتبنى المعايير العلمية الرصينة في مختلف فروع المعرفة الاقتصادية، بإشراف هيئة تحرير مشكلة من أساتذة وباحثين وهيئة علمية واستشارية لأفضل الأكاديميين من الدول العربية والأجنبية، كما ترمي المجلة إلي بناء فضاء للحوار العلمي، يكون مفتوحا لكل الباحثين الذين لديهم أعمال بحثية أصيلة من مختلف الجامعات العربية والأجنبية.

تتنوع اهتمامات المجلة بشكل يضم طيفا واسعا من القضايا والمواضيع الاقتصادية الراهنة في الاقتصاد العالمي، مثل: السياسات الاقتصادية (النقدية، المالية، التجارية وسياسة الصرف الأجنبي)، التنسيق الدولي للسياسات الاقتصادية الكلية، سياسات واستراتيجيات التنمية وتمويلها في الدول النامية والناشئة، قضايا الفقر والبطالة والعدالة الاجتماعية، التنويع الاقتصادي والبدائل الممكنة، الأزمات (المالية، المصرفية، العملة، الديون السيادية...)، المؤسسات المالية، الأسواق المالية وإصلاح القطاع المالي، التكتلات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المؤسسات المالية الدولية وإصلاح النظام النقدي والمالي العالمي، الحروب المالية، استشراف الاقتصاد العربي والعالمي وتغير موازين القوة في الاقتصاد العالمي، وكالات التصنيف العالمية، الأمن الغذائي والطاقوي، الطاقات المتجددة،

اقتصاد الخدمات، اقتصاد المعرفة، الشركات متعددة الجنسية ودورها المتعاظم في الاقتصاد العالمي، الاقتصاد والتمويل الإسلامي، الاقتصاد والأخلاق.

تمنح المجلة حيزا مهما للدراسات النقدية (critical studies) للفكر الاقتصادي السائد والليبرالية الجديدة وقضايا العولمة، وتقديم النظريات والأفكار والبدائل الجديدة المطروحة في الاقتصاد العالمي. كما ترحب المجلة بتقارير المؤتمرات والندوات الاقتصادية، ومراجعات الكتب الاقتصادية الحديثة والتعليق عليها.

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

Berlin 10315 Gensinger Str: 112
Tel: 0049-Code Germany

افتتاحية العدد

يأتي العدد الرابع من المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، وفق البرنامج الجديد، حيث أصبحت تصدر في نهاية كل من شهر: (فيفري-شباط، ماي-مايو، أوت-أغسطس، نوفمبر-تشرين الثاني).

تواصل المجلة خطواتها في فتح آفاق بحثية في مجال الفكر والمعرفة الاقتصادية للباحثين والدارسين، آملين أن نكون عند مستوى تطلعات الباحثين، كما تحرص هيئة تحرير المجلة على إعطاء الأولوية للمواضيع والقضايا المستجدة والراهنة في الاقتصاد العربي والعالمي، ومنح فرصة للباحثين الشباب وطلبة الدراسات العليا لعرض مختلف أعمالهم ومشاريعهم العلمية.

تنوعت مقالات العدد الرابع، سواء من ناحية القضايا المعالجة، أو من حيث المشاركين، حيث سجل العدد مشاركة باحثين من عدة دول عربية (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، ، الأردن، فلسطين، المملكة العربية السعودية)، وهو ما يساهم في تحقيق أحد أهداف المجلة والمتمثلة إنشاء قناة فاعلة لربط التواصل المعرفي بين الباحثين، ونافذة لتبادل الأفكار.

يأمل المركز الديمقراطي العربي من خلال مجلة الدراسات الاقتصادية الدولية، أن تكون منبرا للباحثين والدارسين للشؤون والقضايا الاقتصادية، من خلال تبني المنهج العلمي في طرح ومناقشة مختلف الأفكار والعمل على تقديم بحوث علمية أصيلة وذات جودة تسهم في تحقيق رؤية وأهداف المجلة، ومن أجل استمرار المجلة ونجاحها تفتح المجلة لقرائها من الباحثين الباب عبر بريدها الالكتروني لتلقي مقترحاتهم وملاحظاتهم.

د. لحلو بوخاري

رئيس تحرير المجلة

فهرس العدد الخامس، فيفري- شباط 2019

العنوان	رقم الصفحة
فهرس.....	7
رأس المال المخاطر ودوره في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر- دراسة حالة شركة OFINANCE..... د/ بن ساعد عبد الرحمان/ أ/ صابور سـعاد- جامعة الجزائر03	09
دور المناخ الأخلاقي في ارساء أخلاقيات الإدارة العمومية..... أ.د. العربي غريسي /عزوز أمينة/ جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، الجزائر	31
التجربة الجزائرية في التوفيق بين ثنائية التسويق الأخضر و التنمية المستدامة..... د. أسماء سي علي*د. هـدى بـدرونـي/جامعة بالشلف_الجزائر	58
علاقة البطالة بالأجور في الجزائر، دراسة قياسية باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL للفترة: (1990- 2017)..... د- مسعود ميهوب جامعة برج بوعريريج، الجزائر	79
دور العناقيد الصناعية في تفعيل العلاقات التشابكية بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة -نماذج عالمية رائدة في المجال مع الاشارة الى تجربة الجزائر..... د.منى مسغوني / جامعة الوادي .الجزائر د.لمياء عماني/ جامعة ورقلة. الجزائر د.رزيقة تباني/ عنابة. لجزائر	104
التأمين الفلاحي في الجزائر - بين معوقات انتشاره و الحلول المقترحة..... أ. أقناروس محمد لمين، جامعة علي لونيسي البليدة2-الجزائر	127
دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة تجارب بعض الدول -..... د. طويل آسيا /د. تيتام دليلة /جامعة علي لونيسي - البليدة 2	139
واقع الجباية المحلية في الجزائر ودورها في تمويل الجماعات المحلية..... ط. د. زعيش محمد جامعة عنابة- الجزائر	162

فهرس العدد الخامس، فيفري- شباط 2019

مستقبل التبادل الطاقي بين الجزائر والاتحاد الأوربي سيناريو الغاز الطبيعي 2030..... د. العربي العربي جامعة مستغانم، الجزائر	178
مداخل تحقيق الإستغلال المستدام للثروة البترولية في الجزائر بين متطلبات التنمية القُطرية وإحتياجات السوق الدولية - دراسة تحليلية خلال الفترة 2000- 2016-..... د. بوعكريف زهير- د. زناد سهيلة /جامعة جيجل، الجزائر	211

رأس المال المخاطر ودوره في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر دراسة حالة شركة SOFINANCE

د/ بن ساعد عبد الرحمان
أستاذ محاضر "أ" بجامعة الجزائر3
أ/ صابور سـعاد
– طالبة دكتوراه – جامعة الجزائر 3

ملخص

لقد حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية استعراض تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2010_2016 و مدى مساهمتها في خلق مناصب شغل وكذا الى أهم العقبات التي تواجه تمويلها وهو ما يشكل محتوى المحور الأول، أما المحور الثاني تناول تقنية التمويل عن طريق شركات رأس المال المخاطر كبديل تمويلي مستحدث لنظام التمويل التقليدي، موضحين آلية عملها، مزاياها وعيوبها، وكذا تجارب بعض الدول الرائدة في هذا المجال، وأخيرا في المحور الثالث تم دراسة حالة شركة رأس المال المخاطر sofinance الجزائر من حيث النشاط، الاستثمارات، الميزانية من 2014 إلى 2016 مع التطرق إلى متطلبات إنجاح هذا النوع من الشركات و سبل دعم نموها في الجزائر لأنها مصدر مهم لتمويل نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مع بعض النتائج والاقتراحات.

الكلمات المفتاحية: رأس مال المخاطر، المؤسسات المالية، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، التمويل، الاستثمار

Abstract

In this paperwork we have tried to review the development of the numerous small and medium enterprises SMEs in Algeria during the period 2010_2016, and their contribution to the creation of jobs and the most important finance obstacles. In the second part, we tried to understand the financing technique through the venture capital companies rather than traditional finance system, by demonstrating how it works, advantages and its weakness, and the experiences of some of the leading countries in this field. Finally we examined the case of the venture capital company so-called Sofinance Algeria in terms of activity, investments, budget from 2014 to 2016 with focus on the conditions of success of this type of companies and ways to support their growth in Algeria, because it is an important source of financing the growth of SMEs.

Keywords: Risk capital, Financial Institution, Small and medium enterprises, Finance, Investment.

مقدمة:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في التطور الاقتصادي للدول، خاصة فيما يتعلق بتوفير مناصب الشغل والمساهمة في النمو الاقتصادي. ففي الجزائر، تجاوز عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2016 المليون مؤسسة، ورغم ذلك تبقى هذه المؤسسات تعاني من مشكل أساسي يتمثل في التمويل الكافي، حيث أن اعتمادها على أموالها الخاصة والذاتية كمصدر تمويلي داخلي غالبا ما تكون غير كافية لتغطية مختلف احتياجاتها عبر مراحل نشاطها، ومنه لا ليس أمامها الا اللجوء الى التمويل الخارجي المتضمن تمويلا ماليا عن طريق السوق المالية، الذي لا يحظى بأية ثقة رغم وجود مؤسساته التي يبقى نشاطها التمويلي ضعيف، أو تمويلا بنكيا عن طريق الوساطة البنكية الذي يتميز بمحدودية الاستفادة منه لقلة الضمانات من جهة ولعدم قدرتها على الولوج الى الأسواق المالية من جهة أخرى.

وفي هذا الاطار يفتح أسلوب التمويل برأس المال المخاطر أفاقا واعدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر اذ يعتبر بديلا هاما لأسلوب التمويل المصرفي الذي يقوم على القروض، فهو يعتبر كمساهم خاص في المؤسسات الممولة وذلك للخصائص التي يتميز بها, و يتمثل دوره الأساسي في التمويل المرافقة والتوجيه، اذ يقوم في الواقع على أسلوب المشاركة من دون ضمان العائد ولا مبلغه عوض أسلوب المداينة الذي تعتمده البنوك، فهو عبارة عن تقنية تمويلية ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية ثم انتشرت في باقي دول العالم المتحضر منه والنامي وحققت نجاحا كبيرا، أما في الجزائر فهو أسلوب حديث ومحدود جدا ويقتصر على شركتين finalep وشركة sofinance التي أخذناها كدراسة حالة، ومنه يحاول بحثنا الاجابة على الاشكالية التالية: **ما هو الدور الذي تلعبه شركات رأس المال المخاطر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟**

المنهجية المتبعة: لمعالجة الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي فيما يخص الجانب النظري لأنه مناسب لتقرير الحقائق وفهم مكونات الموضوع وتحليل أبعاده، بينما اعتمد المنهج التحليلي لدراسة حالة فيما يخص الجانب التطبيقي.

المحور الأول: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر ودورها في خلق مناصب الشغل

1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التشريع الجزائري

"حسب ما جاء في المادة 04 من الفصل الأول من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر في 12 ديسمبر 2001: تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسات انتاج سلع و/أو خدمات و التي تشغل من 1 الى 250 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري (02) دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة(5000) مليون دينار جزائري"[1]

كما هو موضح في الجدول التالي[2]:

جدول رقم(01): معايير تعريف وتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

نوع المؤسسة	عدد العمال	رأس المال	مجموع الأصول(مجموع الحصيلة السنوية)
مصغرة	09_01	أقل من 20 مليون دج	لا يتجاوز 10 ملاين دج
صغيرة	49_10	أصغر من 200 مليون دج	أقل من 100 مليون دج
متوسطة	250_50	200 مليون دج _ 02 مليار دج	100 _ 500 مليون دج

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، العدد 77، ديسمبر 2001، ص06.

أما في الاتحاد الأوربي فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعرف وتصنف كما في الجدول التالي:

جدول رقم(02): معايير تعريف وتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاتحاد الأوربي

الصنف	عدد الأجراء	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية
مؤسسة مصغرة	أقل من 10	/	/
مؤسسة صغيرة	أقل من 50	**7** مليون أورو	**5** مليون أورو
مؤسسة متوسطة	أقل من 250	لا يتجاوز 40 مليون أورو	لا تتعدى 27 مليون أورو

المصدر: حاكمي بوحفص: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الواقع والافاق, ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، المركز الجامعي مولاي الطاهر، سعيدة، 2004/12/14،ص 211.

2- تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يسمح هذا المؤشر بتحليل الزيادة أو النقصان في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالاعتماد على تقارير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يظهر الجدول التالي[4]:

الجدول رقم (03):تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2010-2016.

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد المؤسسات PME	619072	658737	711275	747934	852053	934569	1014075
معدل النمو %	/	6.41	7.97	5.15	13.92	9.68	8.51

Source : Ministère de l'industrie et des mines, Bulletin des statistique, N° 17, N°21, N°23, N°28, N°29.

الشكل رقم(01): تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2010_2016

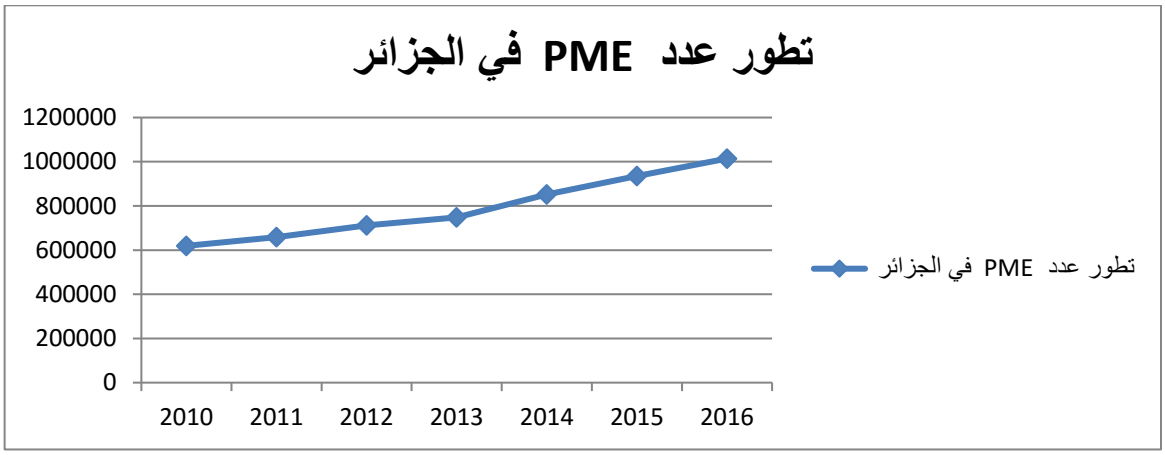

المصدر: معطيات الجدول رقم(03) بالاعتماد على برنامج Excel

شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نموا وحركية خلال الفترة قيد الدراسة، فقد بلغ عددها 1 014 075 مؤسسة في سنة 2016، كما نلاحظ تذبذب معدلات النمو علما أنها بلغت متوسط نمو قدره 7.38% خلال الفترة 2010_2016. هذا وقد سجلت سنة 2014 أعلى نسبة نمو قدرت بـ 13.92%.

3- تطور مناصب الشغل(العمالة) بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تسمح لنا نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التوظيف بتقدير أهمية هذه الوظائف، كما يوضحه الجدول التالي[5]:

الجدول رقم(04): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب الشغل خلال الفترة 2010-2015.

	2010	2011	2012	2013	2014	2015
موظفين لدى PME	1325686	1724197	1728046	2001892	2157232	2371020
إجمالي السكان الناشطين	10812000	10661000	11423000	11964000	11453000	11932000
نسبة مساهمة PME في التوظيف(في العمالة)	12,26	16,17	15,13	16,73	18,83	19,87

Source : - office national des statistiques, Activité, Emploi et chômage en septembre 2015, N° 727, p11.

الشكل رقم(02): تمثيل بياني للجدول رقم (04) مساهمة PME في خلق مناصب شغل

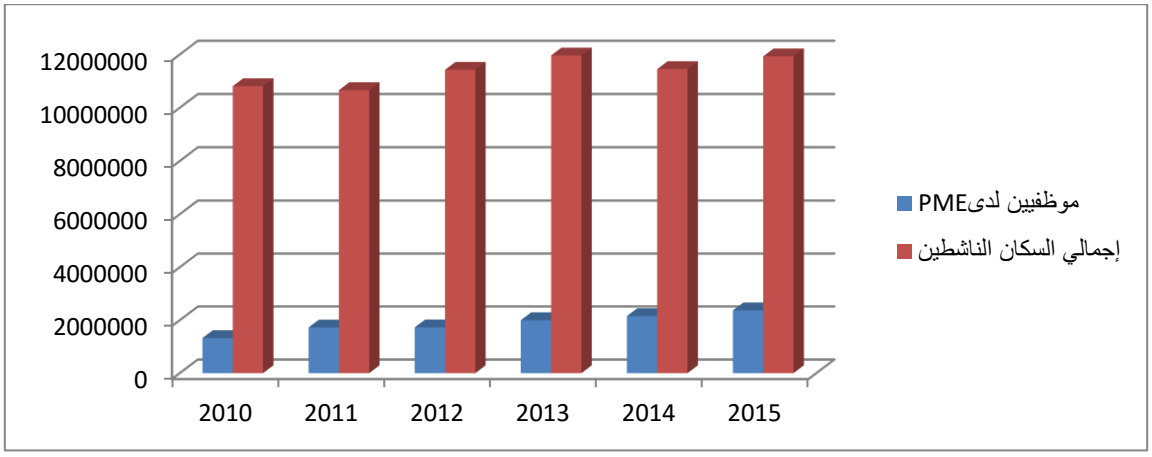

المصدر: معطيات الجدول رقم 04 بالاعتماد على برنامج Excel

نلاحظ أن عدد موظفي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نمو مستمر خلال الفترة 2010_2015 حيث بلغ نسبة 19.87% من اجمالي السكان الناشطين في سنة 2015، أي ما يعادل 2 371 020 موظف. وهذا ما يجعلها تلعب دورا حيويا في خلق مناصب الشغل، واستقطاب المزيد من اليد العاملة،

فمن خلال توفير نسبة 12.26% من اجمالي مناصب الشغل المتاحة في سنة 2010 الى حوالى 19.87% سنة 2016.

لكن بالرغم من المجهودات الجبارة التي بذلت في سبيل تعزيز هذا القطاع، الا أن البيانات والأرقام الاحصائية لتطوير عدد المناصب المتوفرة تبين أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اجمالي تعداد الوظائف تبقى بعيدة جدا عما ينتظر منها في هذا المجال، هذا ويمكن استخراج التغيرات التي طرأت على عدد الوظائف نتيجة تغير عدد المؤسسات بالاستعانة بالجدول التالي:

الجدول رقم (05): تحليل تطور عدد PME وعدد المناصب بها للفترة 2011_2015

	تطور المؤسسات		تطور العمالة		متوسط عدد المناصب لكل مؤسسة
2011	658737	16.87%	1724197	17.27%	2.62
2012	711275	18.22%	1728046	17.31%	2.43
2013	747934	19.15%	2001892	20.05%	2.67
2014	852053	21.82%	2157232	21.61%	2.53
2015	934569	23.93%	2371020	23.75%	2.54
المجموع	3904568	100%	9982387	100%	2.56

المصدر: بيانات الجدولين رقم 3 و4، والنسب والفوارق والمتوسطات من إعداد الباحثين.

نلاحظ أن هناك تجانس بين نسبة تطور المؤسسات ونسبة تطور معدلات العمالة، كل المعدلات موجبة لتطور عدد المؤسسات و تطور العمالة معا، حيث:

- في 2011 كل 100 مؤسسة منشأة وفرت 262 منصب جديد؛
- في 2012 نسجل معدل توظيف 243 منصب لكل 100 مؤسسة جديدة؛
- في 2013 زيادة في معدل المؤسسات المنشأة مقابل زيادة في معدل التوظيف بمعدل كل 100 مؤسسة منشأة توظف 267 عامل؛

- في 2014 تطور موجب متقارب لمعدل المؤسسات المنشأة ومعدل العمالة، مع تراجع طفيف في معدل التوظيف مقارنة بـ 2013، بمعدل 253 منصب لكل 100 مؤسسة منشأة؛
- في 2015 زيادة في معدلات التوظيف (23.75%) تقارب الزيادة في تطور عدد المؤسسات (23.93%) بمعدل توظيف حوالي 254 منصب لكل 100 مؤسسة جديدة؛

4- المشاكل التي تعرقل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: [6]

1.4- صعوبات التمويل ومشكلات النظام المالي:

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر صعوبات في مجال التمويل بسبب:

- ضعف تكييف النظام المالي المحلي مع متطلبات المحيط الاقتصادي الجديد، و يتجلى ذلك في:
  - غياب أو نقص كبير في التمويل طويل المدى؛
  - نقص المعلومات المالية كالإعفاءات؛
  - ضعف الشفافية في منح القروض؛
  - محدودية صلاحيات الوكالات البنكية في منح القروض بسبب عدم الاستقلالية النسبية؛
- هشاشة العلاقة بنك / مؤسسة: اذ تعتبر البنوك احدى مصادر الصعوبات التي تعاني منها المؤسسات، حيث أصبحت المؤسسة مجبرة على التخفيض من استثماراتها وبالتالي مستويات الشغل بها.

2.4- ثقل العبء الضريبي والجمركي:

تؤدي الأعباء الضريبية التي تتحملها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى تنامي الأنشطة الموازية (التهرب الضريبي)، كما أن ارتفاع الضغط الجبائي على النشاطات الاقتصادية أدى الى : توقف العديد من المؤسسات الانتاجية أو فقدان بعض مناصب العمل و تحول بعض رؤوس الأموال من دائرة الانتاج الى دائرة التجارة.

3.4- غياب الفضاءات الوسيطية (البورصة):

إن وجود البورصة من شأنه العمل على إحصاء القدرات التقنية للمؤسسات من أجل تحسين استعمال الطاقة الانتاجية، و كذا نسج علاقات وتمفصل أحسن للجهاز الانتاجي.

في الجزائر يلاحظ غياب هذا الدور، و ذلك راجع الى عدم فاعلية هذه البورصة بسبب المشاكل التي يعيشها الاقتصاد الوطني بصفة عامة ومشاكل تتعلق بسيرورة البورصة بصفة خاصة.

كما تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات في الاستفادة من التمويل بسبب ارتفاع معدلات الفائدة، نقص الأموال الخاصة، نقص الضمانات ....الخ،

المحور الثاني: التمويل بتقنية رأس المال المخاطر

يشكل رأس المال المخاطر أحد الوسائل الفاعلة الذي يتناسب نشاطه ومستوى تدخلاته مع طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا لارتباط نشاطه بالمجالات ذات المخاطرة والعائد المتوقع الكبير، أين يتخذ التمويل شكل المساهمة في رأس مال المؤسسة لفترة زمنية محددة لا تتعدى سبعة سنوات، و بعد تقديم الدعم الفني والمالي تنسحب الشركة عن طريق بيع حصتها في السوق كما هو منصوص عليه في مختلف التشريعات.

1- الاطار المفاهيمي لرأس المال المخاطر: المفهوم، النشأة و الأهداف

1.1- مفهوم التمويل عن طريق رأس المال المخاطر:

هو عبارة عن أسلوب أو تقنية لتمويل المشاريع الاستثمارية بواسطة شركات رأس المال المخاطر، وهي تقنية لا تقوم على تقديم النقد فحسب كما هو الحال في التمويل المصرفي بل تقوم على أساس المشاركة، حيث يقوم المشارك بتمويل المشروع من دون ضمان العائد ولا مبلغه وبذلك فهو يخاطر بأمواله، ولهذا نرى بأنها تساعد أكثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة أو التوسعية التي تواجه صعوبات في هذا المجال.

في هذه التقنية يتحمل المُخاطر(المستثمر) كليا أو جزئيا الخسارة في حالة فشل المشروع الممول، ومن أجل التخفيف من حدة هذه المَخاطر فان المُخاطر لا يكتفي بتقديم النقد فحسب بل يساهم في ادارة المؤسسة بما يحقق تطورها ونجاحها[7].

كما عرفته الجمعية الأوربية EVCA*: هو كل رأس مال يوظف بواسطة وسيط مالي متخصص في مشروعات خاصة ذات مخاطر مرتفعة. تتميز باحتمال نمو قوي لكنها لا تضمن في الحال يقينا بالحصول على دخل أو التأكد من استرداد رأس المال في التاريخ المحدد(وذلك هو مصدر المخاطر) أملا في الحصول على فائض قيمة مرتفع في المستقبل البعيد نسبيا حال بيع حصة هذه المؤسسات بعد عدة سنوات(8).

2.1- نشأة رأس المال المخاطر:

ظهر رأس المال المخاطر بشكله الحديث في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية على يد الجنرال الفرنسي جورج دوريو (Georges Doriot) (1899-1987) الذي أنشأ في سنة 1946 بأمريكا أول مؤسسة متخصصة في رأس المال المخاطر في العالم بالتعاون مع مجموعة من الممولين من بوسطن تحت اسم منظمة الابحاث والتطوير الأمريكية Americain Research and development «ARD» والتي عملت على تمويل شركات صغيرة تعمل في مجال التجديد، خاصة الشركات الالكترونية، بعد ذلك عرف رأس المال المخاطر انطلاقة حقيقية ابتداءا من سنة 1950 تحت اسم Venture capital وأصبح النموذج الأمريكي في نشاط رأس المال المخاطر مرجعية لكل العالم في هذا المجال. ثم انتقل بعد ذلك في بداية سنة 1983 الى أوربا أين تأسست الجمعية الأوربية لرأس المال المخاطر(Venture Capital Association Européen) لتطوير هذه الحرفة، حيث عرفته انجلترا أولا ثم فرنسا وهولندا، ثم انتشر بداية من سنة 1992 بألمانيا وباقي الدول الأوربية وبعض الدول العربية كمصر وتونس وفي مطلع القرن الحالي ظهر في مختلف دول العالم كالجزائر، والمغرب ودول الخليج، استجابة لمواجهة الاحتياجات المختلفة والخاصة بالتمويل الاستثماري(9).

3.1- أهداف شركات رأس المال المخاطر:

تهدف شركة رأس المال المخاطر الى جملة من الأهداف تصب كلها في تسهيل عملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمها ما يلي: (10)

- ✓ مواجهة الاحتياجات الخاصة بالتمويل الاستثماري؛
- ✓ توفير الأموال الكافية للمؤسسات الجديدة أو العالية المخاطر؛
- ✓ بديل تمويلي في حالة ضعف السوق المالي وعدم قدرة المؤسسة على اصدار أسهم وطرحها للاكتتاب؛

2- آلية عمل شركات رأس المال المخاطر:

تتولى شركات رأس المال المخاطر توفير التمويل اللازم والدعم الفني والاداري للمؤسسات عبر كافة مراحل تطورها (مرحلة الانشاء أو الانطلاق، التوسع، اعادة بعثها من جديد)، أي من مرحلة ما قبل الانشاء الى مرحلة الدخول الى السوق المالي، و تتم آلية التمويل أولا بقيام شركة رأس المال المخاطر بالتفاوض مع المستثمرين (بنوك، مؤسسات مالية، شركات تأمين.....) بتوظيف أموالهم لديها على أمل الحصول على عوائد جد مرتفعة وتفوق متوسط عائد السوق، اذ تتراوح بين 15% الى 30%، اضافة الى نسبة 2.5% مقابل المصاريف الادارية، لكنها في نفس الوقت لا تضمن تلك المخاطر، أي أنها لا تضمن التحقق الفعلي لتلك العوائد المنتظرة، فهي تشبه بذلك آلية التمويل الاسلامي بأسلوب المشاركة، تقوم شركة رأس المال المخاطر بعد ذلك بالمساهمة في رأس مال المؤسسة لمدة أقصاها سبعة سنوات وذلك بموجب التشريع المعمول به، أي أن شركة رأس المال المخاطر تنسحب بعد تمكن المقاول من تحقيق الأرباح التي تمكنه من سد العجز للأموال أو بعد تخفيضه لخطر العجز, مما يمكنه من الحصول على التمويل من مصادر أخرى نظرا لأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بارتفاع خطر العجز بالمقارنة مع المؤسسات الأخرى، وفي هذا السياق قدر J.LACHMAN معدل العجز لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المراحل الأولى من حياتها بنسبة 50% وهو ما يفسر نفور البنوك من تمويل هذا النوع من المؤسسات لطبيعتها الخاصة تجاه الخطر والعجز، وهو ما يفسر أيضا عدم نجاعة تلك المصادر التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (11)

تتدخل شركات رأس المال المخاطر عبر كافة مراحل تطور المؤسسة ويمكن تقسيم تلك المراحل الى ثلاثة مراحل أساسية وهي:

- ✓ **مرحلة ما قبل الانشاء Capital d'amorçage** : في هذه المرحلة تتولى شركة رأس المال المخاطر تمويل نفقات البحث والتنمية ونفقات اجراء التجارب بما في ذلك بعث سلعة أو منتوج جديد في السوق وملاحظة وتقييم مدى الاقبال عليه.
- ✓ **مرحلة الانطلاق Start_up. Capital de démarrage:** تتولى الشركة في هذه المرحلة تجسيد المشروع على أرض الواقع، حيث تتولى تمويل التهيئة، شراء المعدات والقيام بعمليات الدعاية وتسويق المنتوج.

- ✓ **مرحلة التوسع Capital de développement:** هنا تقوم الشركة بتمويل مؤسسة قائمة وعند تجسيد فكرة التوسع بواسطة المؤسسة بمفردها يقودها الى ضوابط مالية، فتتدخل شركة رأس المال المخاطر لسد العجز وزيادة الطاقة الانتاجية، كما تتدخل أيضا لتمويل الاستحواذ على مؤسسات أخرى أو تمويل الاحتياجات من رأس المال العامل.

وهناك حالة خاصة لتدخل شركة رأس المال المخاطر وهي **تمويل اعادة بعث المؤسسة**, حيث تتولى تمويل احتياجات المؤسسة المتعثرة في شكل المساهمة في رأس مالها لمدة زمنية معينة لا تتعدى سبعة سنوات على أن تكون تلك المدة كافية أمام المؤسسة لإعادة توازنها واستقرار جهازها الانتاجي، المالي والاداري.

3- مزايا وعيوب التمويل برأس المال المخاطر

يشتمل أسلوب التمويل برأس المال المخاطر على مزايا وعيوب نوردها في النقاط التالية: [12]

1.3- المزايا : وتتمثل فيما يلي:

- زيادة الأموال الخاصة بسبب مساهمة المخاطرين بحصة من رأس المال.
- لا تكون أموال المخاطرين مستحقة أو واجبة الأداء إذا كانت حالة المشروع لا تسمح بذلك، على اعتبار أنها أصبحت جزء من أمواله الخاصة، وذلك على عكس القروض.
- لا تقتصر مشاركة المخاطرين على الجانب المالي فحسب، وإنما يصاحبها النصح والمتابعة، خاصة إذا تبنى المخاطرون سياسة المتابعة الإيجابية المستمرة للمشروعات.

2.3- العيوب: تتلخص فيما يلي:

- الحقوق المتولدة للمخاطرين عن المشاركة، كالمشاركة في القرارات والتدخل في توجيه مسار المشروع؛
- تطلب مبالغ مرتفعة في حالة نجاح المشروع لاسترداد حصص المخاطرين؛

4- تجارب بعض الدول الرائدة في مجال التمويل عن طريق شركة رأس المال المخاطر

1.4- التجربة الأمريكية: تستحوذ الولايات المتحدة الأمريكية منشأ رأس المال المخاطر على ثلثي السوق العالمي لهذا النشاط، اذ تعتبر مهد هذه الشركات، حيث بدأت استثماراتها تشهد توسعات كبيرة نهاية السبعينات زمن التطور الفعلي لهذه الشركات، ويرجع هذا التوسع الى تخفيض الضرائب على القيم

المضافة المحققة سنة 1978 ما أدى الى انشاء عدة صناديق رأس مال مخاطر جديدة. وبهذا بدأ نمو صناعة رأس المال المخاطر، واستثمرت من سنة 1970 الى سنة 2009 مليار دولار حققت من خلالها عوائد وأرباح قدرت ب 1300 مليار دولار, كما ساهمت في انشاء 7.6 مليون منصب عمل. ففي سنة 2004 قدرت عوائد الاستثمارات المخاطرة ب 1.8 تريليون دولار مع 10.1 مليون منصب عمل. وبلغت العوائد في 2005 حوالي 2.1 تريليون دولار و 10 مليون منصب عمل وشهدت سنة 2006 ارتفاعا ايضا في عوائد الاستثمارات بحوالي 2.8 تريليون دولار و10.4 مليون منصب عمل ويتم سنويا انشاء ما لا يقل عن 1000 مؤسسة حديثة. و رأس المال المخاطر الأمريكي كان نواة أغلبية الشركات التكنولوجية العملاقة التي نعرفها الأن مثل Apple و Microsoft و Amazon و Cisco و Intel و Yahoo و غيرها.

2.4- التجربة البريطانية: تعتبر المملكة المتحدة ثاني أكبر سوق نشط لرأس المال المخاطر في العالم، ساعدها في تنفيذ وتوسيع هذا النشاط اقتصادها المستقر والفعال، و تضم بريطانيا أكثر من 233 شركة من شركات رأس المال المخاطر في سنة 2001 بمعدل نمو 3.08 %، و يتلقى هذا النشاط مستوى عالي من الدعم الحكومي خاصة ما تعلق بتمويليه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما أدى الى تأسيس صندوق يسمى صندوق رأس المال المخاطر بالتعاون مع الاتحاد الأوربي هدفه فقط مساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدولة، حيث تسهم انجلترا ب 50% تقريبا من اجمالي الاستثمار الأوربي السنوي في رأس المال المخاطر ونجد مساهمة رأس المال المخاطر في عدة قطاعات مهمة كقطاع تكنولوجيا المعلومات والشركات الاعلامية وشركات البريد السريع، كما تم الاستثمار في عمليات تحويل الملكية، الصحة والأدوية وغيرها، وبلغ حجم الاستثمارات في الفترة 2002- 2007 ما يقارب المليار يورو.

3.4- التجربة الهندية: لم ينطلق التمويل عن طريق رأس المال المخاطر في الهند فعليا الا في سنة 1988، من خلال تأسيس شركة الهند لتطوير التكنولوجيا والمعلومات، وفي منتصف التسعينات من القرن الماضي تم ادخال مجموعة من القوانين والضوابط للتحكم في هذه التقنية، فمن أجل ضبط نمو سوق رأس المال المخاطر أعلنت لجنة القيم المنقولة بالهند عن مجموعة من الضوابط المتعلقة برأس المال المخاطر الأجنبي، ومن أجل تحفيز المقاولين وتسهيل حصولهم على التمويل اللازم وضعت الحكومة قانونا لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة 2003 فضلا عن المجموعات الأخرى من التحفيزات المالية والضريبية الصادرة من طرف المجلس المركزي للضرائب من أجل النهوض برأس المال المخاطر، حيث

تمثل مؤسسات رأس المال المخاطر المستقلة أغلبية مؤسسات رأس المال المخاطر بالهند بنسبة 63%. تليها مؤسسات رأس المال المخاطر التابعة لمؤسسات مالية بنسبة 11.2% و بلغت استثمارات الهند في سوق رأس المال المخاطر خلال الفترة 2004_2011 ما يقارب 43 مليار دولار، كما ساعدت هذه الصيغة على تمويل ما يقارب 1400 مؤسسة. (13)

المحور الثالث: دراسة حالة شركة رأس المال المخاطر SOFINANCE الجزائر

يرجع ظهور شركات رأس المال المخاطر الى المشاكل المالية التي واجهت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويعود الاهتمام برأس المال المخاطر في الجزائر الى النجاح الباهر الذي حققته في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، حيث ترجع نشأتها الى اليوناني " **طاليس دوموليه**" الذي أسس أول مشروع في التصنيع الزراعي " **استخراج زيت الزيتون**".

1- شركات رأس المال المخاطر في الجزائر

لم يرقى عمل شركات رأس المال المخاطر في الجزائر الى مستوى تطلعات كل من القائمين على البلاد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وشركات رأس المال المخاطر في حد ذاتها، و يرجع ذلك الى قلة رؤوس الاموال المستثمرة في هذه الشركات. (14)

بالرغم من أهمية التمويل بتقنية رأس المال المخاطر فان الاهتمام بها ما يزال ضئيلا، حيث بقي عددها محدود جدا ويشمل على شركتي FINALEP و SOFINANCE و بالنظر الى مستوى نشاط هاتين الشركتين، يلاحظ أنهما لا تقدمان خدمات كبيرة للمشروعات لأنهما لا تتحليان بروح مخاطرة كافية وهو ما ينطبق على شركة Sofinance التي أخذناها كدراسة حالة.

- ✓ **شركة FINALEP**: تم انشاؤها تحت شكل مؤسسة مالية في عام 1991 بعد صدور قانون النقد والقرض الذي سمح بإنشاء المؤسسات المالية الخاصة، ساهم في تأسيسها كل من القرض الشعبي وبنك التنمية المحلية الوكالة الفرنسية للتنمية برأس مال قدره 732 مليون دينار جزائري، وهي شركة متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة(15)، لكن دورها لم يتعدى تمويل نسبة 35% من احتياجات المشروع.

✓ **شركة SOFINANCE:** تم إنشاء شركة sofinance في 04 أفريل2000 بالشراكة مع مؤسسات مالية أجنبية على أساس شركة مالية برأس مال قدره 5 مليار دينار جزائري، من مهامها المساهمة في إنشاء المؤسسات الجديدة في اطار الاستثمار الأجنبي المباشر.

بادرت نشاطها في 09 جانفي 2001 وهو تاريخ حصولها على الاعتماد من بنك الجزائر. [16]

أما فيما يخص الاطار التنظيمي لهذه الشركة فيرتكز على هيكلين أساسيين هما:

- هيكل الالتزامات والهندسة المالية: من مهامه تسيير طلبات التمويل وتطوير الهندسة المالية.
- هيكل الادارة العامة للمالية والمحاسبة: مهامه التسيير والتنظيم العام، تسيير الوسائل العامة المحاسبة و تسيير الخزينة.

من أهداف و وظائف هذه الشركات تدعيم و إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال:

- ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال المساهمة في رأس مالها؛
- الحصول على حصص في شركات محلية أو أجنبية بغض النظر عن أماكن نشاطها؛
- الاقبال على الاقتراض بدون اعتبار للضمانات، وضمان كل عمليات القرض بالنسبة للغير؛
- حيازة كل الديون والأوراق التجارية، والمساهمة كوسيط في المعاملات الخاصة بها؛
- ترقية اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على قرض الايجار.

هذا وبموجب قرار المجلس الوطني لمساهمات الدولة المعتمد في 20أكتوبر2003 تم تحديد ما يلي:

- تركيز نشاط الشركة على العام وتوسيع تدخلاتها في المهام فيما يتعلق بمساعدة المؤسسات في عملية الخوصصة وتسيير الموارد العامة التجارية غير المرصدة؛
- تركيز مهام الشركة على دعم وتأهيل وتطوير المؤسسات عن طريق ارشادها ومساندتها في اعادة هيكلتها المالية والاستراتيجية، وتوفير كل فرص التمويل الملائمة(المساهمة في رأس المال، قروض متوسطة، ضمانات، كفالات والقرض الايجاري.[17]

2- تقييم نشاط وخدمات شركة رأس المال المخاطر SOFINANCE الجزائر

يعتبر نشاط شركات رأس المال المخاطر في الجزائر ضعيف ومحدود، حيث لا تتعدى نسبة مساهمة شركة Sofinance في التمويل 49% من رأس مال الشركة كحد أقصى، لمدة تتراوح من 5 الى 7 سنوات,

أما فيما يخص الأنشطة، فينحصر مجال أعمالها في الصناعات التحويلية للمنتجات الغذائية وتخزين المنتجات الغذائية ومواد التغليف وصناعة الألبسة وتحويل الخشب واستغلال الثروات المنجمية، وكل هذه الأنشطة لا تتطلب مخاطرة كبيرة، أي في كل نشاط انتاجي و/أو خدماتي باستثناء أنشطة التجارة و الزراعة[18].

و فيما يلي نقدم بعض الاحصاءات المالية الخاصة بنشاط، استثمارات، ميزانية شركة SOFINANCE.

1.2- حول النشاط :

الجدول رقم(06): تقييم نشاط SOFINANCE من 2014 إلى 2016 (en K DA)

العناصر	2014	2015	2016
الناتج البنكي الصافي Produit net bancaire	615 174	696 517	729 233
نتيجة الاستغلال Résultat d'exploitation	424 221	506 772	517 767
العاملون effectif	67	64	64

Source: www.sofinance-dz.com, consulté le 02/02/2017

الشكل رقم(03): تمثيل بياني لمعطيات الجدول رقم(05) تقييم نشاط sofinance.

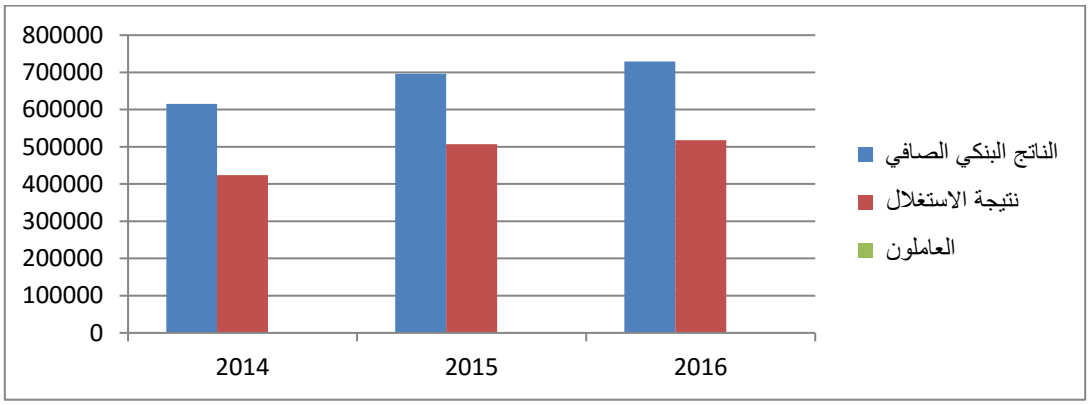

المصدر: معطيات الجدول رقم (06) بالاعتماد على برنامج Excel

من خلال الجدول رقم(06) والشكل رقم(03) نلاحظ أن النشاط sofinance في زيادة مستمرة من 2014 الى 2016 باستثناء عدد العمال الذي سجل تراجع طفيف.

2.2- حول الاستثمار:

الجدول رقم (07): تقييم خدمات SOFINANCE خلال الفترة 2014-2016 (en KDA)

العناصر	2014	2015	2016
مساهمة رأس المال Participation au Capital	1 195 626	1 245 600	1 047 000
القرض الايجاري crédit-bail (leasing)	4 182 943	4 933 000	5 138 000
القروض بالالتزام Engagement par signature	575 000	672 000	1 608 000
قروض طويلة ومتوسطة الأجل	2 859 000	3 292 000	2 845 000
سندات ذات دخل ثابت Titre à revenu fixe	500 000	500 000	50 000

Source: www.sofinance-dz.com, consulté le 02/02/2017

الشكل رقم(04): تمثيل بياني لمعطيات الجدول رقم (07)

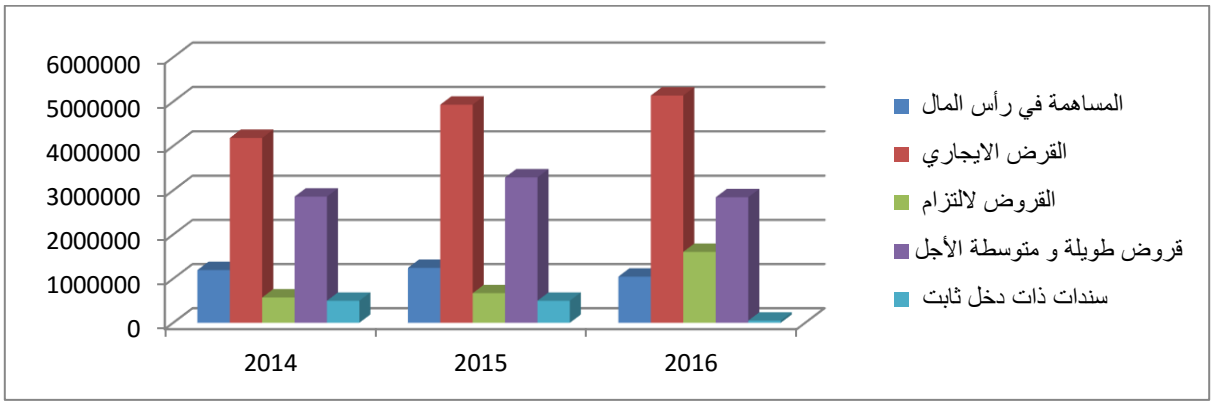

المصدر: معطيات الجدول رقم (06) بالاعتماد على برنامج Excel

نلاحظ من خلال الجدول رقم (07) والشكل رقم (04) أن الاستثمارات في SOFINANCE سجلت زيادة مستمرة خلال الفترة قيد الدراسة في كل من: القروض بالالتزام، قروض طويلة ومتوسطة الأجل. خاصة القرض الايجاري من4 182 943 000 دج سنة 2014 الى 5 138 000 000دج سنة 2016.

أما مساهمة رأس المال سجلت ارتفاع في 2015 الى قيمة 000 600 245 1 دج، ثم تراجع في 2016 الى قيمة 000 000 047 1دج. وفيما يخص السندات ذات الدخل الثابت بعد استقرارها من 2014 الى 2015 سجلت تراجع في 2016 الى 000 000 50دج.

3.2- حول الميزانية:

الجدول رقم(08): تحليل تطور ميزانية SOFINANCE خلال الفترة 2014_2016

العناصر	2014	2015	2016
رأس المال الاجتماعي Capital social	5 000 000	5 000 000	5 000 000
الأموال الخاصة Fonds propres	7 866 000	8 265 000	8 639 000
اجمالي الميزانية Total bilan	9 974 124	11 470 746	12 029 000

Source: www.sofinance-dz.com, consulté le 02/02/2017

الشكل رقم(05): تمثيل بياني لمعطيات الجدول رقم(07) لتطور ميزانية SOFINANCE من 2014الى2016

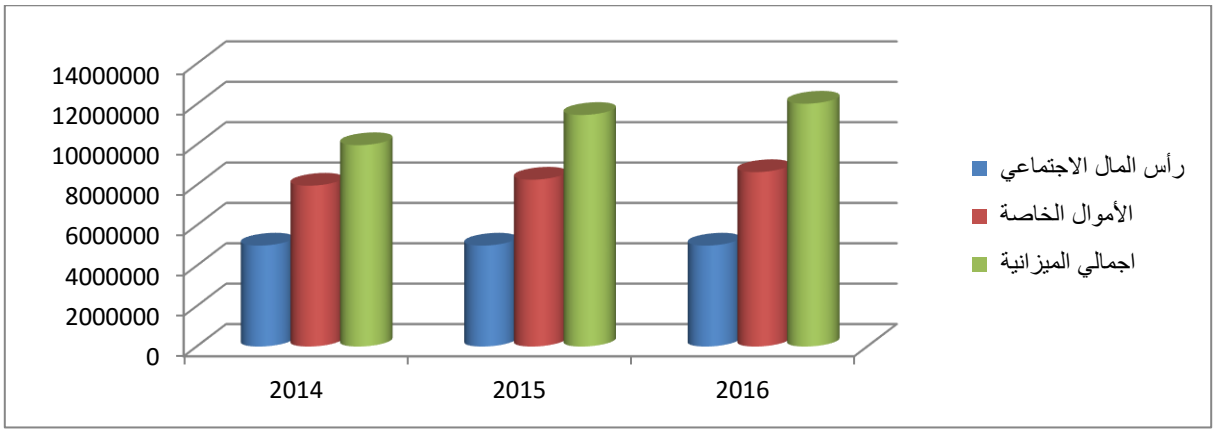

المصدر: معطيات الجدول رقم (08) بالاعتماد على برنامج Excel

من خلال الجدول رقم (08) والشكل(05) نلاحظ ثبات واستقرار رأس مال شركة sofinance خلال الفترة قيد الدراسة عند 000 000 000 5 دج. وزيادة مستمرة في كل من الأموال الخاصة واجمالي الميزانية في 2016 الى 000 000 639 8 دج و 000 000 029 12دج على التوالي.

3- متطلبات انجاح شركات رأس المال المخاطر في الجزائر

هناك جملة من المتطلبات على الدولة الجزائرية توفيرها من أجل انجاح مؤسسات رأس المال المخاطر وتطوير نشاطها بحيث تشمل هذه المتطلبات الجوانب: التشريعية، السياسية و الاقتصادية، نلخصها فيما يلي:

- ✓ الحرص على انشاء شركات رأس المال المخاطر في الجزائر مهما كانت جنسية مؤسسها؛
- ✓ تشجيع الشراكة مع مؤسسات رأس المال الأجنبية وخاصة المالكة للتكنولوجيا العالية؛
- ✓ إنشاء مراكز للبحوث والتدريب لمساعدة المشاريع الناشئة ودعمها بالتمويل ومساعدتها في تقديم الاستثمارات ومتابعة نشاطها؛
- ✓ توفير مختلف المعلومات للمستثمرين في كافة أوجه النشاط الاقتصادي من خلال إنشاء مركز وطني للإعلام الاقتصادي؛
- ✓ إنشاء سوق أوراق مالية يتم من خلالها تداول الأسهم والأوراق المالية الخاصة بهذه الشركات؛

4- طرق دعم نمو شركات رأس المال المخاطر في الجزائر

حتى تتمكن هذه الشركات من مواجهة الصعوبات التي تعرقل نموها مثل انخفاض الايرادات وارتفاع المخاطر، على الدولة الجزائرية تقديم يد الدعم والمساعدة لها بشتى الطرق سواء المباشرة أو غير المباشرة.

_ الدعم غير المباشر لمؤسسات رأس المال المخاطر: وهو كل ما يتعلق بالحوافز الضريبية والشروط التنظيمية التي تحكم عمل هذه المؤسسات، وكذا الجانب التشريعي الذي يخلق بيئة ملائمة لنموها، لذلك يجب أن تتميز اللوائح والتنظيمات التي تصدرها الدولة بالبساطة.

_ الدعم المباشر: له عدة أشكال منها:

- توفير الدولة للتمويل المباشر لمشروعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- انشاء صناديق مشتركة أو عامة من قبل الدولة لرأس المال المخاطر مثل الصندوق المغربي للحصص الخاصة 2006 والجزائرية للاستثمار 2009؛

- يمكن لكل من: البنك، المؤسسات المالية، المستثمرون المستقلين، شركات التأمين، صناديق المعاشات (الضمان الاجتماعي في الجزائر) أن تلعب دور حيوي في تطوير شركات رأس المال المخاطر. (19)

ومنه فان تدعيم الدولة ومساهماتها تؤدي الى زيادة فاعلية شركات رأس المال المخاطر لمواجهة الحاجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي لا يقبل عليها سوق التمويل التقليدي عادة لارتفاع المخاطر ولاشك أن الموارد المالية لمؤسسات رأس المال المخاطر لن تكفي بمفردها للوفاء بكل هذه الحاجات لذا تعتبر مساهمة الدولة دفعة قوية نحو توسيع طاقاتها المالية.

نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا يتضح لنا أن البنوك الجزائرية قد تجاوزها الزمن، حيث أنها لم تتمكن من حل إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، نتيجة إسناد قرار منح القروض البنكية لمعيار الضمانات القانونية و إهمال معايير أخرى موضوعية.

حاولنا في المحور الأول اظهار أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب شغل باعتبار هذا القطاع مفتاح القضاء على البطالة، أما المحور الثاني عرض بعض تجارب الدول الرائدة في مجال التمويل برأس المال المخاطر ومنه اظهار دور وأهمية شركات رأس المال المخاطر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء القائمة أو الجديدة أو التوسعية العالية المخاطر نظرا لما تتميز به هذه التقية من مزايا؛

و في المحور الثالث تم عرض لتجربة شركات رأس المال المخاطر في الجزائر، بالتركيز على الشركة المالية للاستثمارات، المساهمة و التوظيف SOFINANCE كدراسة حالة ، فرغم ضعف عدد شركات رأس المال المخاطر في الجزائر المنحصر في شركتين فقط (SOFINANCE et FINALEP) إلا أن نشاطها في تطور مستمر حيث لا تتعدى نسبة المساهمة في رأس المال 49% كحد أقصى و تمول أنشطة تتميز بالمخاطر الضعيفة؛

توصيات الدراسة:

نظرا لأهمية هذا النوع من التمويل في النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من الضروري الاستعانة به في الجزائر وتشجيعه وذلك من خلال:

- ✓ توجه الدولة نحو انشاء شركات رأس المال المخاطر من خلال الأدوات التي تمتلكها المتضمنة تخفيضات جبائية على هذه الشركات والتشجيع على الاستثمار فيها؛
- ✓ تشجيع القطاع الخاص على انشاء هذا النوع من الشركات وعدم اقتصارها على القطاع العام فقط؛
- ✓ تهيئة المناخ المناسب لهذه الشركات، وكذا المحيط التشريعي لها؛

قائمة التهميش:

1_ سليمة غدير أحمد، تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر "دراسة تقييمية لبرنامج ميدا"، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 2011/09، ص 132.

2_ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، العدد 77، ديسمبر 2001، ص06.

3_ حاكمي بوحفص: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الواقع والافاق, ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المركز الجامعي مولاي الطاهر، سعيدة، 2004/12/14،ص 211.

4_ **:** Ministère de l'industrie et des mines, Bulletin des statistique, Nº 17, Nº21, Nº23, Nº28, Nº29.

5- office national des statistiques, Activité, Emploi et chômage en septembre 2015, Nº 727, p11.- Ministère de l'industrie et des mines, Bulletin des statistiques, Nº 17, Nº21, Nº23, Nº28, Nº29.

6_السعيد بريبش، وبالغرسة عبد اللطيف، اشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، بين معوقات المعمول و متطلبات المأمول، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17و18 أفريل 2006، جامعة عنابة، ص 323.

7_السعيد بريبش، رأس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مجلة الباحث، العدد2007/05 ، ص7.

* Européen venture capital Association

8_ عبد الله ابراهيم: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة مشكل التمويل، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل PME في الدول العربية، الشلف 17_18 أفريل 2006، ص 308.

9_عبد الله بلعيدي ومقلاتي عاشور، المقارنة بين رأس المال المخاطر وحاضنات الأعمال في تمويل و دعم PME مع امكانية التكامل التنموي بينهما، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية، جامعة أم البواقي، العدد السادس/ديسمبر 2016، ص 2016.

10_عبد السميع روينة، وحجازي اسماعيل، تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق شركات رأس المال المخاطر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية يومي 17و18 أفريل 2006، ص 309.

11_ ياسين العايب، اشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2011/2010، ص 310.

12_عبد الله بالعيدي، التمويل برأس المال المخاطر دراسة مقارنة مع التمويل بنظام المشاركة، رسالة ماجستير، جامعة باتنة الجزائر، 2008.

13_عبد الله بلعيدي ومقلاتي عاشور، مرجع سابق، ص329.

14_ العايب ياسبن، اشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مرجع سابق، ص 316.

15_محمد زيدان، الهياكل والأليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السابع2012، ص 125.

16_ www.sofinance_dz.com

17_بريبش السعيد، رأس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مرجع سابق، ص 12.

18_www.sofinance_dz.com

19_بريبش السعيد، مرجع سابق، ص 13.

قائمة المراجع باللغة العربية

1_ حاكمي بوحفص: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الواقع والافاق, ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المركز الجامعي مولاي الطاهر، سعيدة، 2004/12/14.

2_ ياسين العايب، اشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2011/2010.

3_ السعيد بريبش، رأس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مجلة الباحث، العدد2007/05.

4_السعيد بريبش، وبالغرسة عبد اللطيف، اشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، بين معوقات المعمول و متطلبات المأمول، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17و18 أفريل 2006، جامعة عنابة

5_ سليمة غدير أحمد، تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر "دراسة تقييمية لبرنامج ميدا"، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 2011/09.

6_ عبد السميع روينة، وحجازي اسماعيل، تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق شركات رأس المال المخاطر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17و18 أفريل 2006.

7_ عبد الله ابراهيم: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة مشكل التمويل، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل PME في الدول العربية، الشلف 17_18 أفريل 2006,

8_ عبد الله بالعيدي، التمويل برأس المال المخاطر دراسة مقارنة مع التمويل بنظام المشاركة، رسالة ماجستير، جامعة باتنة الجزائر، 2008.

9_ عبد الله بلعيدي ومقلاتي عاشور، المقارنة بين رأس المال المخاطر وحاضنات الأعمال في تمويل و دعم PME مع امكانية التكامل التنموي بينهما، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية، جامعة أم البواقي، العدد السادس/ديسمبر 2016، ص 2016.

10_ محمد زيدان، الهياكل والأليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع 2012.

النصوص التشريعية

1_الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، العدد 77، ديسمبر 2001.

المراجع باللغة الأجنبية

1- Office National des Statistiques, Activité, Emploi et chômage en septembre 2015, Nº 727, p11.

2- Ministère de l'industrie et des mines, Bulletin des statistiques, Nº 17, Nº21, Nº23, Nº28, Nº29.

3- Ministère de l'industrie et des mines, Bulletin des statistique, Nº 17, Nº21, Nº23, Nº28, Nº29.

مواقع الانترنت

1- www.sofinance_dz.com

دور المناخ الأخلاقي في ارساء أخلاقيات الإدارة العمومية

The role of ethical climate in establishing the ethics of public administration

عزوز أمينة أ.د. العربي غريسي
جامعة مصطفى اسطمبولي،معسكر،الجزائر

ملخص :

حاولنا من خلال هذه الدراسة اختبار العلاقة بين كل من مكونات المناخ الأخلاقي (الاخلاقيات الفردية،و الأخلاقيات التنظيمية) من جهة ، وبناء ادارة عمومية أخلاقية من جهة أخرى تعتمد على (العدالة، المسؤولية، الشفافية و المساءلة)، وتم تحقيق هذا الاختبار بأربعة بلديات من ولاية سعيدة ،و ذلك باستخدام عينة عشوائية مكونة من 110 موظف، بما يمكننا من الإطلاع على مكامن الثغرة الاخلاقية بإداراتنا العمومية و العوامل التي تؤثر بها، و وضع الاستراتيجيات الملائمة بها لإرساء القيم الاخلاقية كالعدالة، المسؤولية،الشفافية و المساءلة، و توفير مناخ أخلاقي مناسب للموظفين يساعدهم على مواجهة المعضلات الأخلاقية و التغلب عليها.

الكلمات المفتاح:الاخلاق، الاخلاقيات،المناخ الاخلاقي، القيم الأخلاقية بالإدارة العامة.

Abstract:

This paper is designed to test the relationship between the components of the ethical climate (individual ethics and organizational ethics) on the one hand, and the building of the ethics of public administration on the other, based on justice, responsibility, transparency and accountability, and the test was conducted at four communes of the province of saida, where we used a random sample of 110 employees.

This study holds their importance by its identification of the impact of the ethical climate and their individual and organizational dimensions of the ethics of public administration personnel, and that there to enable the knowledge of the points of the failure and weaknesses of the ethical values and our public administrations, and then develop appropriate strategies for establishing moral value as justice, accountability, transparency and accountability, and providing public officials with an appropriate ethical climate to help them face ethical dilemmas and overcome.

Keywords: Moral;Ethics;ethical values;ethical climate;Ethical values in public administration.

JEL : C 10 , D 73 ,H83.

مقدمة:

شهدت الإدارة العمومية في العصر الحديث تغيرات سريعة و متلاحقة أثرت على بيئتها الداخلية و الخارجية،و منه على مناخها الاخلاقي الذي يعد ركيزة أساسية لنجاحها و مقدرتها على التقدم و تحقيق أهدافها،فاعتلاله يؤدي الى خسارتها و فسادها،و عليه فالإدارة العمومية الناجحة هي التي تحافظ على مناخ أخلاقي سليم و معافى،لذا و في الاونة الاخيرة ركزت الحكومات ببرامجها الاصلاحية على الاخلاقيات و اليات تطبيقها عبر أعمال جميع اداراتها،والبلدية واحدة من الادارات العمومية القائمة على أساس تقديم الخدمة العمومية،بحيث يعد الموظف العمومي بها هو يد الحكومة المنفذة لسياساتها،و أخلاقياته تتأثر بالمناخ الاخلاقي للبلدية و تؤثر به،لذا أردنا من خلال هذه الدراسة تحديد أثر المناخ الأخلاقي بمكونيه الفردي و التنظيمي على بناء ادارة عمومية أخلاقية تتسم بقيم العدالة،المسؤولية،الشفافية و المساءلة،و يمكن تحقيق البحث من خلال الإجابة على السؤال التالي :

هل يؤثر المناخ الأخلاقي على ارساء القيم الاخلاقية بالإدارة العامة؟.

و يتفرع هذا السؤال الى السؤالين الفرعين التالين:

1. **هل تؤثر الأخلاقيات الفردية على ارساء أخلاقيات الادارة العامة المعتمدة على قيم(العدالة،المسؤولية،الشفافية و المساءلة)؟.**
2. **هل تؤثر الأخلاقيات التنظيمية على ارساء اخلاقيات الادارة العامة المعتمدة على قيم(العدالة،المسؤولية،الشفافية و المساءلة)؟.**

فرضيات الدراسة: تتطلب الاجابة على اسئلة الدراسة تحديد الفرضية الرئيسية و التي يتفرع عنها فرضيتين فرعيتين:

الفرضية الرئيسية:لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للمناخ الاخلاقي على ارساء اخلاقيات الادارة العامة.

الفرضيات الفرعية:

1. لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للأخلاقيات الفردية على ارساء اخلاقيات الادارة العامة المعتمدة على قيم(العدالة، المسؤولية، الشفافية و المساءلة).

2. لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للأخلاقيات التنظيمية على ارساء اخلاقيات الادارة العامة المعتمدة على قيم (العدالة،المسؤولية،الشفافية و المساءلة).

أهداف الدراسة:

- الوقوف على مفهوم المناخ الاخلاقي،أخلاقيات الادارة العمومية و مستوى ادراك الموظف العمومي بالبلدية لها.
- التعرف على القيم الأخلاقية الواجب توفرها بممارسات الادارة العمومية و موظفيها.
- الكشف عن مستوى المناخ الاخلاقي السائد بالبلدية كإدارة عمومية محل لدراسة.

نموذج الدراسة :

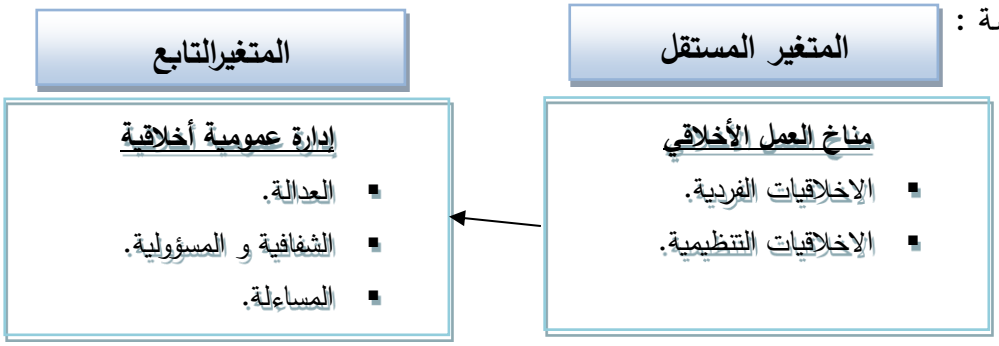

أولا.الاطار النظري:

1. مفهوم الاخلاق و الاخلاقيات:

البداية لكل تأسيس نظري يجب أن تبدأ بتعريف جيد ،و تعريف كلمة الاخلاق دائما يواجه مفهوم الاخلاقيات المقترن به،و في اللّغة العربية،المصطلحان مشتقان من نفس المصدر" خلق"،و الخُلق لغة هو الدين والطبع والسجية والمروءة [1]،و الخُلق حالة النفس الراسخة تصدر عنها الأفعال من خير أو شر من غير الحاجة الى فكر أو روية (الجمع أخلاق)[2]،و اخلاقي بوجه عام سمة ما هو أخلاقي من عمل فردي أو جماعي و تقابله اللاأخلاقي،و مصطلح اخلاقي يطلق ايضا على التوافق التام مع القانون الأخلاقي و تلاقي كل من الارادة و القصد مع القانون الأخلاقي[3]،أي كل ما يتفق و قواعد الأخلاق أو قواعد السلوك المقررة في المجتمع ،كما أنه و بخصوص تحديد هذين المفهومين أبرز الفيلسوف Paul Ricœur ان لاشيء على المستوى الاشتقاقي يميز بين هذين المصطلحين،غير ان الاول من أصل يوناني (ethos,éthiké,théoria) في حين أن الآخر من اصل لاتيني و نقلوه الى لغتهم بلفظ (mores,moralis)،و قد استخدم المتقدمون من الفلاسفة الغرب اللفظين بمعنى واحد باعتبارهما مترادفين و ان كنا نجد بينهم من يؤثر استعمال

هذا اللفظ او ذاك،و عليه يرى Paul Ricœur أن الأخلاق و الاخلاقيات في كلتا الحالتين،تعد مصدرا لعادات وتقاليد المجتمع و مرجعها،الخلق هو حسن السلوك مع الذات ومع الآخرين،كما أن الأخلاق و الاخلاقيات تتجلى في عمق ما يناسب على ان يكون جيدا و واجبا الزاميا،و من وجهة نظره ان التمييز الذي يتم عادة بين الاخلاق و الاخلاقيات تعسفي و في الاساس لا مبرر له،لأن الأخلاق" morale" تتعلق بالذات غير أن الأخلاقيات éthique تشير الى معايير مكتسبة،و بالتالي الأخلاق تدل عن الصواب والخطأ و تعتبر كقيم مطلقة و سامية،و يشرح comte-sponville أن الأخلاقيات،تميز بين الجيد و السيئ و تعتبر قيم نسبية متأصلة بكل من الفرد،الجماعة أو المنظمة [4]،أيضا و في اطار البحث عن التعريف وجدنا ان البعض من المفكرين يميز بين الاخلاق"Morals"و الاخلاقيات "Ethics"،و يعتبرون ان هناك فرق كبير بينهما،فالأخلاق هي مجموعة القيم والمبادئ التي تحرك المجتمع مثل العدل والمساواة والحرية،وتصبح مرجعية ثقافية له وسنداً قانونياً يستقي منه أنظمته وقوانينه،أما الأخلاقيات فهي مجموعة القواعد و المعايير،المتعارف عليها شفاهة أو كتابةً[5]،و تعتبر ميثاق و التزام مرن قابل للتطبيق في منظومة و بيئة معينة [6]،و ما هي إلا حالة نسبية معبر عنها بسلوك انساني،و تختلف ما بين فرد لآخر و من موقف لأخر،و لعل ذلك راجع الى المفاهيم الاخلاقية التي يؤمن بها كل فرد و التي تكون بمثابة مرشد و دليل للتصرف و التعامل مع المعضلة الاخلاقية[7]،و يتم اللجوء الى الاخلاقيات في حال غياب القاعدة القانونية التي تحكم الفعل او العمل،و بالتالي الاخلاقيات تمنح هامش من الحرية للفرد في العمل و اتخاذ القرار،تاركة الالتزام و الواجب لمجال الاخلاق[8]،لذا يجب ايضاح ان هناك فرق بين السلوك الذي يحكمه القانون و المعايير الأخلاقية،فالقواعد التي تنشأ من القوانين تصف كيف يجب أن يتصرف الأفراد بشكل مقبول في المجتمع،وهي ملزمة من خلال المحاكم،لكن هذا لا ينفي وجود العلاقة بينهما،حيث أن الأخلاقيات تطبق على الأغلب جزءا من السلوك الذي لا يغطى من قبل القانون[9]،و من هذا المنطلق الاخلاقيات لا تعبر عن القانون،و القانون ليس مصدرا للأخلاقيات،مما يجعل من المستحيل وضع الأخلاقيات تحت صياغة قانونية[10]،باعتبار أن الاخلاق و الاخلاقيات أعم من القانون،لان هذا الاخير يرتبط بعقوبة مادية تفرض من قبل المحاكم عند الاخلال بأي قاعدة من قواعده،بينما الجزاء أو العقوبة المرتبطة بأخلاقيات هي معنوية،والتي قد تكون استنكار او غضب المعارضين

لمقترفها[11]،وعلى اساس التفرقة بين المفهومين يمكن القول بأن" الأخلاق "تشير إلى قواعد مقننة ومحددة من قبل سلطة خارجية و التي تفرض على الوعي والسلوك االفردي،وفي مقابل ذلك"الأخلاقيات "ينظر اليها على أنها" ديناميكية شخصية"،أي هي التزام شامل ومبتكر من طرف الفرد بإعطاء معنى لما يقوم به،باختياراته و وفقا لقيمه و أولوياته،وتوأفق ذلك مع ممارساته وتصرفاته،والشخص الذي يتصرف وفقا للأخلاق،إنما هو ينفذ ما هو واجب فهو شخص مطيع،أما الذي يتصرف وفقا للأخلاقيات،فهو يتصرف بما يتوافق مع الواجب،وذكاؤه هو من يوجهه في ذلك[12]،و بعض المفكرين بعد ان تمعن و قلب النظر في التفرقة بين "Morale"و"Ethiqhe" اختار استعمال لفظ "Morale" للدلالة على المجموع الذي يضم"Morale" و"Ethique" معا،كما ان المتفلسفة المعاصرين لا يتقيدون دائما بالفرق بينهما و لا يكلفون أنفسهم وضع تعريف مختلف لهما،و لكن هناك من آثر أن يستعمل لفظ "Éthique" للدلالة على نفس المجموع الأخلاقي،و يتجلى ذلك فيما اصبح يسمى منذ الستينيات في الولايات المتحدة الأمريكية باسم الـ " Ethique Appliquée"،أي الأخلاقيات التطبيقية،و اطلق هذا المسمى على ثلاثة استشكالات و هي" الحياة"،"المهنة "،" البيئة "،فقيل:"أخلاقيات الحياة " و هي التي تبحث في المشاكل الأخلاقية التي يطرحها استخدام الوسائل التقنية المتطورة في مجال الطب الحيوي،و أيضا "أخلاقيات المهنة " و هي التي تنظر في القيم المهنية الواجبات و المسؤوليات للمهنيين و الوظائف المتخصصة التي يمارسونها،و اخيرا "أخلاقيات البيئة" و تنظر في السلوكيات التي ينبغي اتباعها ازاء مختلف المناطق الحيوية من الطبيعية ،سواء كانت إنسانية،حيوانية،نباتية،مائية ، مناخية،أو فضائية[13]،غير أنه و في الاخير الجدير ذكر مساهمة Rojot Jacques التي من خلالها بسط الأمور على افتراض أن المصطلحين مستمدين من بعضهما البعض:" فالأخلاق هي علم الخير والشر،يسمح بإنشاء الأخلاقيات التي هي فن توجيه التصرف والسلوك"[14] .

2. المناخ الأخلاقي و أنواعه :

عرف Schneider (1975)المناخ التنظيمي بأنه:«جملة التفاهمات النفسية المشتركة لدى مجموعة من الأفراد حول السلوك الصحيح،و التي يتحدد من خلالها كيفية التعامل مع القضايا الاخلاقية،سلوكيات و اعمال الافراد بالمنظمة»[15]،و تتمة لأعماله حول مناخ العمل أو المناخ التنظيمي و الذي قال به أن"المنظمات قد يكون لها العديد من المناخات،بما في ذلك مناخ

للإبداع،للقيادة،للسلامة،للأداء،و/أو مناخ للخدمة،و أي جهد بحثي واحد ربما لن يتمكن من التركيز على كل من هذه الجوانب،ولكن يجب أن يكون هناك جهد واضح حول الاهداف لهذا التنوع من المناخات"[16]، و كان Schneider يرى مناخ العمل الأخلاقي مرتبط بمفهومين و هما مناخ العمل (المناخ التنظيمي) والثقافة التنظيمية التي تعبر عن المعتقدات المشتركة،القيم،العادات والتقاليد للمنظمة، و في نفس السياق طور Victor & Cullen(1987) مفهوم المناخ الأخلاقي و ربطوه بالثقافة التنظيمية، معتبرينه بعدا أخلاقيا للثقافة التنظيمية[17]، كما تم تطوير البحوث المفاهمية و التجريبية المتعلقة بالمناخ الاخلاقي كهيكل تنظيمي من قبل Victor & Cullen و اللذان عرفا باسم "اباء المناخ الاخلاقي"(fathers of ethical climate)، و اعتبرا المنظمة مثل الفرد لديها مجموعة خاصة بها من الاخلاقيات تحدد شخصيتها و هويتها،على أن تكون البيئة الاجتماعية،الثقافية، الشكل التنظيمي، و تاريخ المنظمة كمحددات للمناخ الأخلاقي بها.يرتبط مباشرة اتخاذ القرارات و الاجراءات المناسبة من قبل المنظمة عند مواجهتها لقرارات تؤثر على أشخاص آخرين بمناخها عملها، و بهذا يكون المناخ التنظيمي للعمل محدد للسلوك الاخلاقي للعمل[18]،وعليه عرف Cullen&Victor المناخ الاخلاقي انه "التصورات المشتركة لما يعتبر سلوك أخلاقي والطريقة التي ينبغي ان يتم معالجة القضايا الأخلاقية بها". التصورات السائدة و العمليات و الممارسات الاخلاقية بالمنظمة يتم تحليلها وفقا لبعدين و هما:نوع المعايير التي يرتكز عليها الحكم الأخلاقي ونطاق التحليل الأخلاقي (locus of analysis)،وأنواع معيار التحليل الاخلاقي بالمنظمة،تعكس المستويات الثلاثة من التفكير الأخلاقي التي جاء بها Kohlberg،ويطلق عليها Victor & Cullen الأنانية و ترتبط بمستوى (ما قبل العرف)، النفعية تعكس (مرحلة العرف)، والمبدأ الاخلاقي يدل على مستوى (ما بعد العرف). مناطق التحليل الثلاث تشير الى مستويات التفكير الاخلاقي الفردي بالمنظمة،على سبيل المثال الفريق العامل و سلوكياتهم التي قد ترتبط بالمصلحة الذاتية(الأنانية)، أو على مستوى اوسع والذي هو خارج المنظمة كالمجتمع المهني، و الذي يهدف الى تلبية أكبر كم ممكن من المصالح لأكبر عدد من الأفراد(النفعية)، معتمدين في ذلك على مبادئ الصواب و الخطأ التزاما بقواعد البيئة القانونية المحيطة (المبادئ الأخلاقية)، و للجمع بين هذه الأبعاد قام Victor & Cullen بوضع مصفوفة تجمع تسعة مناخات اخلاقية ممكنة نظريا، والتي تم الخصم منها لتصبح خمسة أنواع للمناخات

تجريبيا: مناخ الرعاية،المناخ القانوني،مناخ الكفاءة،المناخ الأداتي،والمناخ الاستقلالي، من خلال هذه المصفوفة طور Victor & Cullen أداة شهيرة لقياس المناخ الأخلاقي بالمنظمة،و التي تعرف باستبيان المناخ الأخلاقيEthical Climate Questionnaire (ECQ) [19].

1.1.2مناخ الرعاية Caring Climate: هو مناخ تنظيمي يختص بالبحث عن منفعة جميع أفراد المنظمة، دون التخلي عن تحري منفعة المجتمع و المستخدمين للمنظمة، اضافة الى هدف تحقيق كفاءة المنظمة، و بهذا المناخ الاخلاقي الأفراد ينتظرون القرارات الأخلاقية التي تدعمها سياسات،ممارسات، و اجراءات المنظمة من اجل تحقيق منفعة الجميع ،مع مراعاة عواقب القرارات المتخذة و نتائجها على الآخرين تفاديا للضرر.

2.1.2 المناخ القانوني Climate Rules: هذا النمط من المناخ الاخلاقي يستند على المبادئ، القوانين، المعايير المهنية أو المواثيق الأخلاقية المهنية، الكتب السماوية، أو مبادئ عالمية، و يكون على المستوى العالمي،و بهذا المناخ الأخلاقي المبادئ و القوانين الموجودة خارج المنظمة،تعتبر توجيهية لعملية صنع القرار من قبل الموظفين الذين يواجهون معضلة أخلاقية.

3.1.2.المناخ المهني Efficiency Climate: يعتمد على المعايير الأخلاقية للمبادئ المحلية، والقواعد و الإجراءات داخل المنظمة، و يكون بالمنظمات التي تتوفر على مدونات قواعد السلوك المهنية و الأخلاقية،و لتتوفر المنظمة على مناخ اخلاقي مهني ينبغي على أفرادها الالتزام بالقواعد و المبادئ التوجيهية المهنية الموضوعة من قبل المنظمة أو الحكومة باعتبارها مؤشرات موجهة لهم للتصرف بصورة أخلاقية.

4.1.2المناخ الأداتي Instrumental Climate: يرتكز حول المعيار الأخلاقي (الأنانية)، و يصف المنظمة التي تدعم القرارات التي تحقق المصلحة الذاتية لأفرادها، و التي يضعونها في مقدمة اهتماماتهم،و يسعون الى تلبيتها حتى لو تحقق ذلك على حساب مصلحة الاخرين و منفعتهم[20].

5.1.2المناخ الاستقلالي Independence Climate: يميز هذا النمط من المناخ الأخلاقي المنظمات التي تمنح موظفيها الحرية بالتصرف وفقا لمبادئهم الأخلاقية الذاتية، و مفاهيمهم الخاصة لما هو صحيح أو خطأ،خير أو شر كموجه أساسي لقراراتهم و سلوكياتهم بالمنظمة[21].

2.2.التقسيمات الحديثة للمناخ الاخلاقي : عدد كبير من الاعمال البحثية درست المناخ الاخلاقي، و قسمته الى ثلاثة أقسام:(1)المناخ الاخلاقي فردي،(2)المناخ الاخلاقي التنظيمي،(3) المناخ الاخلاقي البيئي.

2.2. 1 المناخ الاخلاقي الفردي:البعد الاخلاقي الفردي يهتم بخصائص كل من الموظفين و المسيرين (القادة)، بحيث اولى الدراسات اهتمت بفحص الخصائص الديموغرافية للموظفين و المتمثلة بالجنس و العمر، و الخصائص الشخصية كالمتغيرات الاخلاقيات و القيم الذاتية للموظف، و تطور تفكيره الاخلاقي(DMC) وتأثيرها على المناخ الاخلاقي، كما أن دراسة Dibattistai و آخرون (1992) اكدت ان الاناث لديهم حس اعلى بما يجب أن يكون عليه المناخ الاخلاقي للمنظمة، و تلتها دراسات اهتمت ببحث تأثير متغير العلاقة الشخصية بين الموظف و المسير على تصور المناخ الاخلاقي بالمنظمة،و سنة (1999) عمل كل من Ferrell و آخرون على اظهار حلقة الوصل الايجابية بين المناخ الاخلاقي و القيم الاخلاقية، وسنة(2006) عمل Weeks و آخرون على دراسة العلاقة بين (DMC) و المناخ الاخلاقي، كما ان العديد من الدراسات اجريت في الفترة الحديثة حول تطور المناخ الاخلاقي و العمل الميداني للقادة بالمنظمة من خلال الاهتمام بالمتغيرات الديموغرافية الخاصة بهم (العمر، الرتبة،الجنس، المستوى الاداري، و الخبرة)، و المتغيرات الشخصية(مستوى التطور المعرفي الاخلاقي للقائد، نزاهة القائد، التطور الاخلاقي المنفعي له)، بالإضافة الى انماط القيادة (القيادة التحويلية) الموجودة بالمنظمة، و تأثير هذه الاخيرة الايجابي على تعزيز المناخ الاخلاقي بالمنظمة و هو ما أكدته دراسة Engleberecht و اخرون 2005 [22].

2.2.2 المناخ الاخلاقي التنظيمي: هو مناخ تؤثر به العديد من العوامل منها: حجم المنظمة، طبيعة نشاطها و عمرها، أساليب مديرها القيادية،و مستوى اهتمامهم بالتنمية الأخلاقية، درجة الحرية الممنوحة للموظفين،التحفيز، الالتزام بالعمل،القواعد و القوانين الأخلاقية الموضوعة داخل المنظمة و خارجها،مرجعيات المنظمة الأخلاقية و المهنية،المصالح الذاتية لأفراد المنظمة،أهداف المنظمة و كفاءتها،كل هذه التفاعلات لها تأثير على القرارات الأخلاقية و السلوكيات غير أخلاقية[23]،ما ينتج عنه العديد من المناخات الفرعية التي يمكن أن تتواجد و تتعايش داخل المنظمة نفسها.

2.2. 3 المناخ الأخلاقي البيئي: و هو مناخ تم من خلاله الربط بين البيئة الخارجية الخاصة بالمنظمة مثل ثقافة المجتمع و القيم الاخلاقية السائدة مع مناخها الاخلاقي التنظيمي الداخلي[24].

المناخ الاخلاقي الملائم بالمنظمة و من أشكالها الادارة العمومية وفقا لـ Daft، هو الذي يمكن الموظفين من ممارسة وظائفهم يجب أن يتوفر على خمسة مكونات أساسية و هي[25]:

1. تحديد ما هو أفضل للفرد بالمنظمة باعتباره مكون أساسي بها.
2. الأساس القانوني: يتطلب احترام القوانين و المعايير المهنية.
3. الأساس القاعدي: ضرورة الالتزام بقواعد و اجراءات المنظمة .
4. الأساس المالي: يتطلب البحث عن الأداء من خلال بذل مجهود لتحسين الأهداف و النتائج المترتبة عليها.
5. الأساس الاستقلالي: يتطلب مناخ تنظيمي يتمتع فيه الموظف بالاستقلالية لممارسة أخلاقياته الشخصية لتقدير الصواب و الخطأ.

الملاحظ من المكونات السابقة أن Daft اعتمد على البعد الاخلاقي الفردي كالالتزام بالأخلاقيات الفردية و معيار الاستقلالية من جهة و البعد الاخلاقي التنظيمي المرتكز على القوانين و القواعد لتوجيه المناخ الأخلاقي بها،و هما الجانبين المراد التركيز عليهما من خلال البحث كمتغير مستقل و أساسي لبناء إدارة عمومية أخلاقية.

3. القيم الاخلاقية للإدارة العمومية :

الإدارة العمومية هي الهياكل التنظيمية للسلطة التنفيذية على مستوى كل حكومة، إذ تعد المسئولة عن تنفيذ السياسات و القرارات العامة التي يتم اتخاذها و اعتمادها من قبل السلطة التشريعية،و يستخدم مصطلح الادارة العمومية للإشارة الى الحكومة التنفيذية سواء ككيان أو نشاط وظيفي،و يمكن أن يشتمل هيكلها على مؤسسات،سلطات وحدات،مكاتب عامة،و لجان تقوم بتنفيذ سياسة و برامج الحكومة وفق الميزانية الموضوعة لها[26]، و في ظل ادارة عمومية بيئتها محكومة بتضارب القيم و المعايير الاخلاقية،اصبح التفكير بالقيم الاخلاقية التي تحكمها مطلوب لتحقيق التوازن،و خاصة لما يواجهه الموظفون العموميون من معضلات أخلاقية، و اذ غالبا ما يتخذون قرارات صعبة ببيئة تتمتع بنقص المعلومات، و بهذه الحالة القيم الاخلاقية هي العامل المساعد لهم خلال

اتخاذهم للقرار،لذا السؤال الذي سنحاول الاجابة عنه بالمحور الثالث من الاطار النظري ما هي القيم الأخلاقية الواجب توفرها بالإدارة العمومية؟

الاجابة على السؤال أعلاه تستوجب أول تحديد مفهوم القيم الأخلاقية،و هو مفهوم زاد الاهتمام به في الدراسات الادارية و اعطي عدة تعريفات منها:تعريف Posner & Munson:"القيم الأخلاقية هي تصديق الفرد بما هو صحيح أو خطأ،مقبول أو غير مقبول،عدل أو غير عدل،مرغوب فيه أو غير مرغوب فيه،كما عرفها Alexandre Piraux: "القيم هي المعتقدات الأساسية التي تؤثر على الخيارات التي نتخذها مقابل الاهداف والوسائل التي تم اقتراحها علينا"[27]،و كتعريف عام اخترنا تعريف مقدم عبد الحفيظ للقيم الأخلاقية التنظيمية:"هي القيم التي تعكس الخصائص الداخلية للمنظمة،فهي تعبر عن فلسفة المنظمة و توفر الخطوط العريضة لتوجيه السلوك" .

المناخ الاخلاقي بالإدارة العمومي يتطلب قيم أخلاقية تتمتع بما يلي:

- قيم أخلاقية تتمتع بصفة الإقناع لكي يتبناها و يلتزم بها الموظفين العموميين و على كافة المستويات الإدارية.
- قيم أخلاقية تتميز بالمواءمة الفكرية و تناسق السلوك مع قيم الموظفين العموميين.
- قيم أخلاقية واضحة الأهداف،و ذات عدد محدود لكي يتمكن الموظفين العموميين من ادراكها و تطبيقها.
- قيم أخلاقية تتمتع بالثبات، ليسهل تطبيقها بالواقع العملي من قبل الموظف العمومي،لان القيم الصعبة التحقيق هي قيم مثالية.
- قيم أخلاقية موثقة بشكل مدونات أخلاقية و واضحة ،لكي تكتسب الصفة الالزامية لدى الموظفين العموميين.
- قيم أخلاقية ترفع مستوى الأداء و تحقق مصلحة الادارة العمومية و الموظفين بها في آن واحد[28].

الادارة العمومية و منذ فترة طويلة تعمل وفق مبادئ اخلاقية توجهها القيم، فبالولايات المتحدة الامريكية ما قبل سنة 1880عرفت القيم كمفهوم رئيسي للكتب في مجال الادارة العامة، و من بين القيم التي نصت عليها الخبرة، الكفاءة، الفعالية، و الديمقراطية[29]، كما أن العديد من المفكرين الاخلاقيين خلال القرن العشرين اشاروا الى قيم الادارة العمومية و منهم Bailey (1965) الذي

اشار الى قيم التفاؤل، الشجاعة و الانصاف، و في نفس السياق أشار Rohr(1978) الى نظام قَيْمِي لتسيير عمومي أخلاقي، و الذي يمثل جملة من القيم الضمنية بالقانون الاساسي للإدارة العمومية أو المعلنة من قبل المحكمة العليا كالملكية، العدالة، غير أن كل من Fleishman & Payne (1980) ركزا على الايثار كمحفز أساسي لتحقيق الصالح العام، و ليس المصلحة الخاصة او مصالح الذين يستفيدون من تضحيات الآخرين، ويليها عمل McIntyre (1981) حول الفضائل، إلا أن Huddleston يركز على قيمتين أساسيتين و هما: الصدق، و حس المسؤولية، في حين يحصر كل Grumet & Worthley(1983) القيم الاخلاقية في سيادة القانون، المسؤولية، الفعالية، الموضوعية، الكفاءة، التفاعلية،و النزاهة، كما اقترح Willbern (1984) ستة مستويات أخلاقية و هي: المصداقية، العمل وفقا للقانون، تضارب المصالح، توجيه الخدمات و النزاهة الاجرائية، أخلاقيات المسؤولية الديمقراطية، أخلاقيات تحديد السياسات العمومية و اخلاقيات التسوية و الاندماج الاجتماعي، في حين قدم كل من Hart & Frederickson (1985) مذكرة وطنية تهدف للفهم و الايمان بنظام قيمي امريكي يحمل الاحسان سواء على مستوى الادارة العمومية أو المواطنين، و افترض P.G. Brown (1986) القيم التالية: الصدق، التسامح، الاخلاص للقانون، ولياقة الموظف العمومي وقدرته على تطبيق اخلاقيات التسيير العمومي، و تطرق Cooper للقيم الاخلاقية التالية:

التطوع، الشجاعة، العقلانية، الحكمة، احترام القانون،النزاهة، الانضباط الذاتي للموظف العمومي، ادب التعامل (اللياقة)، الثقة، و احترام الزملاء، المسؤولية عن الممارسات و الافعال، و الاستقلالية سنة (1987)، و يقول في وقت لاحق أن المسؤولية هي السمة الاساسية التي يجب أن تتمتع بها الادارة العمومية (1990)، و بسنة (1991) ركز على فضيلة مواطنة الادارة العمومية كركيزة أخلاقية أساسية، و يضيف Cooper الروح العامة، الفطنة، الحكمة و العقلانية كفضائل جوهرية و متلازمة، و للتأكيد على المسؤولية كقيمة أخلاقية بالإدارة العمومية تحقق المنفعة المشتركة و الصالح العام ركز كل Wolf & Callahan & Jennings(1987) على ضرورة الالتزام كقيمة اخلاقية لدى الموظف العمومي، و المسؤولية التي يجب ان يتحملها المسيرين العموميين بأعمالهم،كما دعى Dwivedi (1987) الى ضرورة قبول الادارة العامة مهنة تقوم على الدعوة لتلبية و رعاية مصالح المواطنين، مع ضرورة قبول الخدمة العمومية كالتزام أخلاقي اساسي، أما

Sullivan (1986) حدد العدالة، الشرف، التعاضد و التكافل الاجتماعي كعناصر للقيم الاخلاقية والمدنية للإدارة العمومية، و المفكر الاداري الاخلاقي Dobel (1988) حدد فضيلة التعقل، في حين يري Frederickson(1989) الكفاءة، انتهاز الفرصة، الاقتصاد، القدرة على التنبؤ، كقيم للإدارة العمومية الكلاسيكية، و يشير Denhardt (1991) الى أن الأساس الأخلاقي للإدارة العامة يتكون من ثلاثة عناصر هي:

الشرف، الإحسان، و العدالة، أما بعض الاخلاقيين أمثال Hart (1974)، Henry (1975)، Pops(1991) يرون أن العدالة هي القيمة الجوهرية التي يجب أن يعتمد عليها التسيير العمومي [30]، في حين يشير الساعدي يوسف (2001) الى واحد وعشرين قيمة أخلاقية و التي تتمثل في: النزاهة، الأمانة، الوفاء، الالتزام بالقوانين، الصبر، الصدق، القناعة، الحكمة، العدالة، الخوف من الله،التواضع ، المودة، النصح و المشورة، الثبات، المدح طاعة المدراء، الرجاء، العفو، رحابة الصدر، الاعتدال و التعاون، كما ركز غوشة (1984) على قيمة اخلاقية واحدة و هي العدالة، في حين ركز صالح عبد الصاحب (2000) على ثلاث قيم أخلاقية و هي: العدالة، التواضع، و الاعتدال[31]، كما أن هناك العديد من التقارير أعدتها المنظمات بخصوص القيم الأخلاقية الواجب توفرها بالإدارة العمومية، و من بينها عمل معهد الاخلاقيات التطبيقية لكبيك (كندا) IQEA سنة 2003 معتمدا على الفكر الذي يرى أن القوانين و اللوائح في حد ذاتها تحمل العديد من القيم الاخلاقية ، محللين بذلك قانون الوظيفة العمومية و الادارة العمومية لكيبك ، و الذي سمح بإيجاد العديد من القيم و المعايير التي يمكن تلخيصها ضمن اربعة قيم حقيقة و هي: العدالة، الصدق، الاحترام، و الثقة، فضلا عن ذلك تقرير لجنة TAIT حول قيم و اخلاقيات التسيير العمومي للإدارة العمومية الكندية سنة (1997)، الذي يرى انه بالإمكان تصنيف القيم المختلفة للإدارة العمومية وفق أربعة أبعاد كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول رقم (01): يوضح القيم الاخلاقية لتسيير الادارة العمومية وفق تقرير TAIT[32]

البعد الأخلاقي	القيم الاخلاقية
القيم الديمقراطية	حكومة مسئوله، سيادة القانون، دعم الديمقراطية، الولاء، احترام السلطات المعينة من قبل المكلفين العموميين المنتخبين، الحياد(العدالة السياسية)، المسئولية، التزام التطبيق الدائم للقانون، الصالح العام/المنفعة العامة.
القيم المهنية	تضم القيم التقليدية للإدارة العمومية و هي: الحياد، الجدارة، التميز، الكفاءة، الاقتصاد، تقديم النصيحة بموضوعية، قول الحقيقة للمنتخبين، موازنة التعقيدات، الحفاظ على الثقة العامة.
القيم المرتبطة بالأخلاقيات	النزاهة، الصدق، الامانة، الحذر، الحياد، العدالة، عدم التحيز، السرية، ثقة المواطنين.
القيم المرتبطة بالفرد	الاحترام، التعاطف(الرأفة)، أدب(لياقة التعامل)، التسامح، الفكر المتفتح، التضامن /المشاركة ، الاخلاص، الاعتدال الفكري(الاتزان)، الكياسة(اللياقة و ادب التعامل)، الادراك، الانسانية، الشجاعة.

Source : AUDRIA, Raphaël. New public management et transparence : essai de déconstruction d'un mythe actuel, Thèse de doctorat : Univ.Genève, 2004, no. SES 567.P274.

قامت منظمة التعاون والتنمية OCDE بتحديد القيم الاخلاقية حسب خصوصية كل بلد عضو في جدول مميزة بين اربعة انماط لأخلاقيات للتسيير العمومي و هي:

1. **القيم السياسية(الديمقراطية)المرتبطة بالمصلحة العامة**:و هي الولاء،احترام القانون ،و المسؤولية.
2. **القيم المهنية**:و التي تشمل التميُز،الكفاءة،الفعالية،و النزاهة.
3. **القيم التي تغطي الخدمة العمومية(التنظيمية)**:التمسك بالثقة و المصلحة العمومية لتفادي تضارب المصالح.
4. **القيم الفردية**:احترام الكرامة الانسانية،العدالة،لياقة التعامل،الانفتاح و احترام اختلاف الاخر لخلق التنوع[35].

إلا أن OCDE قد ركزت على ثمانية قيم أساسية لبناء إدارة عمومية أخلاقية، وهي: الانصاف، الشرعية، النزاهة، الشفافية، الكفاءة، المساواة، المسؤولية والعدالة[33].

اضافة الى القيم المحددة من قبل الجمعية الامريكية للإدارة العامة (ASPA) بمدونتها الأخلاقية سنة 2006 و من أهمها سبعة معايير اخلاقية هي:خدمة المصلحة العامة،احترام المنظمة و

القانون،اظهار النزاهة الذاتية،تشجيع المبادئ الأخلاقية،رفع الجودة المهنية،تعزيز مبادئ الجدارة التي تحمي ضد الإجراءات التعسفية،و تعزيز المساءلة التنظيمية من خلال الإجراءات المناسبة[34].

يظهر مما ورد اعلاه تعدد القيم الأخلاقية الواجب العمل بها من قبل الموظف و الادارة العمومية ككل،و عليه تم التركيز من قبلنا على العدالة،المسؤولية،المساءلة و الشفافية لاختبار تأثرها كمتغير تابع بالمناخ الأخلاقي للإدارة العمومية بالجانب العملي.

ثانيا.الاطار التطبيقي:

1. **منهج البحث:**وفقا لطبيعة الدراسة اعتمد المنهج الوصفي التحليلي،و استخدم الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات.
2. **مجتمع الدراسة:**يتألف مجتمع الدراسة من موظفي البلدية كإدارة عمومية و تم اختيار موظفي اربعة بلديات بولاية سعيدة،و البالغ عددهم 294 موظف مقسمين كالأتي:بلدية سعيدة و ملحقاتها الادارية 196 موظف،بلدية أولاد خالد 40 موظف،بلدية الحساسنة 38 موظف،بلدية عين السلطان 20 موظف،سنة 2018.
3. **عينة الدراسة:** قام الباحثين باختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة،و توزيع 188 استبيان،حيث استرجعا 144،و رفض منها 34 استبيان ليبقى حجم العينة المدروسة 110 .
4. **أداة الدراسة:** اعتمد الباحثان على استبيان Victor & Cullen (1987) (ECQ) للبحث في المناخ الاخلاقي وبناء إدارة عمومية أخلاقية،بحيث يتكون الاستبيان من خصائص العينة الديموغرافية (الجنس، السن، المستوى التعليمي،و الاداري،الخبرة)،و 50 فقرة مقسمة الى 5 مجالات،و هي بدورها موزعة على محورين:

المحور الأول: المتغير المستقل المناخ الأخلاقي (الأخلاقيات الفردية، الأخلاقيات التنظيمية)، و يتكون من 21 فقرة.

المحور الثاني: المتغير التابع إدارة عمومية أخلاقية(العدالة، الشفافية و المساءلة، المسؤولية)،و يتكون من 30 فقرة.

اعتمد الباحثين في الاستبيان الشكل المغلق(Closed Questionnaire) ،الذي حدد الاستجابات المحتملة لكل سؤال،وقد تم استخدام مقياس ليكارت المتدرج ذي النقاط الخمسة لقياس العبارات وهو

كالتالي :موافق(05)، موافق الى حد ما(04)، محايد(03)، غير موافق(02)، غير موافق تماما(01).

5. **التحليل الاحصائي** : أستخدم برنامج الحزمة الاحصائية SPSS لتحليل بيانات الدراسة.حيث حسبت النسب المؤوية و التكرارات لوصف عينة الدراسة،كما استخرج معامل الثبات الداخلي (ألفا كرونباخ) لمجالات الدراسة و الاستبيان ككل،و حسبت المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لاتجاه العينة نحو أبعاد الدراسة،فضلا عن ذلك اجري تحليل الانحدار البسيط و الذي اظهر (F-Test)و(T. Test) لدراسة الارتباط بين متغيرات الدراسة المناخ الاخلاقي مستقلا و بناء ادارة عمومية أخلاقية تابعا.

ثبات الأداة: تم تقنين فقرات الاستبيان وذلك للتأكد من ثباتها وفق طريقة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha ، وقد بين جدول رقم (02) أن معاملات الثبات مرتفعةعلى مستوى جميع مجلات الاستبيان و التي بلغت في المجموع 0.902 %، أي أكبر من قيمة ألفا كرونباخ المعيارية 0.6 %، و هي نسبة مقبولة في بحوث الادارة، اما فيما يخص المجال الاول للبعد الاخلاقي الفردي الذي حقق مستوى ثبات يساوي 0.446 % و هو أقل من قيمة ألفا كرونباخ المعيارية، لذا اقترح البرنامج حذف الفقرة (2): افراد البلدية يراعون مصالحهم الذاتية أولا لتحقيق مستوى ثبات يقدر بـ 0.509 %، و لان الفقرة مهمة و لن يؤثر حذفها على قيمة الثبات الكلية قرر الباحثين الابقاء عليها.

جدول رقم (02):معامل الثبات طريقة والفا كرونباخ

المحور	المجال	عنوان المجال		عدد الفقرات		معامل ألفا كرونباخ	
المحور الاول: المناخ الاخلاقي.	المجال الاول	البعد الاخلاقي الفردي		11		0 .446	
	المجال الثاني	البعد الاخلاقي التنظيمي		10		0 .747	
المحور الثاني: إدارة عمومية أخلاقية.	المجال الثالث	العدالة		12		0.881	
	المجال الرابع	الشفافية و المساءلة		06		0.792	
	المجال الخامس	المسؤولية	البعد الفردي	10	07	0.813	0 .805
			البعد التنظيمي		03		0.645
جميع الفقرات				50		0.902	

المصدر: مخرجات برنامج SPSS حول استبانة البحث.

6. دراسة خصائص العينة

الجدول رقم (03):خصائص عينة الدراسة من حيث مجموعة المتغيرات التالية:

الخصائص		التكرار	النسبة المئوية
الجنس	الذكر	47	42.7
	الانثى	63	57.3
السن	[20 .30]	25	22.7
	31 . 40[]	54	49.1
	]41 . 50 [	29	26.4
	[51 . 60]	20	1.80
المستوى التعليمي	متوسط	20	1.80
	ثانوي	48	43.6
	جامعي	60	54.5
	المستوى الاداري التأطيري	32	29.1
	المستوى الاداري التحكمي	29	26.3
	المستوى الاداري التنفيذي	49	42.89
سنوات الخبرة	[01. 05]	53	48.2
	]06. 10 [	25	22.7
	اكثر من 10 سنوات	32	29.1

المصدر: مخرجات برنامج SPSS حول استبانة البحث.

يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة الاناث بالعينة 57.3 % و هي أعلى من نسبة الذكور،أما الفئة العمرية الأكثر شيوعا بالعينة هي اكبر من 31 سنة و أقل من 40 سنة بنسبة 49.1%،بينما المؤهل العلمي الغالب على العينة المدروسة هو المستوى الجامعي بنسبة 54.5 %،بينما مدى الخبرة العملية الأكثر انتشارا بين حجم العينة هو مابين سنة و 05 سنوات خبرة بنسبة 48.2 % ،لأغلبية ضمن المستوى الاداري التنفيذي بنسبة تساوي 42.89%.

تبين النتائج أن نسبة كبيرة من أفراد العينة يملك تأهيل جامعي و هو عامل محفز على دراسة المناخ الأخلاقي بالبلدية على مستواه الفردي و التنظيمي،و على الرغم من الخبرة القليلة لأغلبية العينة إلا أنه يعتمد عليها في تحديد الممارسات اللأخلاقية و تصور إدارة عمومية أخلاقية تعتمد على العدالة ،الشفافية و المساءلة،و المسؤولية .

7. تحليل فقرات الدراسة:

لتحديد مستوي المناخ الاخلاقي بالبلديات محل الدراسة وفق الأخلاقيات الفردية و التنظيمة،و تأثيرهما على بناء ادارة عمومية أخلاقية تتمتع بالعدالة،الشفافية و المساءلة،و المسؤولية،اعتمد الباحثين على المعادلة التالية:

$$\text{طول الفئة} = \frac{\text{القيمة العليا للبديل} - \text{القيمة الدنيا للبديل}}{\text{عدد المستويات}} = \frac{05 - 01}{05} = 0.80$$

الدرجة المنخفضة	الدرجة المتوسطة	الدرجة المرتفعة
من 1 الى 1.80	من 1.81 الى 2.62	من 2.63 الى 5.

8. 1 مجال البعد الاخلاقي الفردي:

الجدول رقم (04):المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية للأخلاقيات الفردية(أداة الدراسة مرتبة تنازليا)

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
08	التزم بتطبيق القواعد و القوانين التي تحكم المنظمة العمومية.	4.72	0.679	01	مرتفع
04	أنا شخص عقلاني يحكم عقله قبل العاطفة خلال اتخاذي للقرارات.	4.53	0.854	01	مرتفع
03	أتمسك على الدوام بمبادئي و معتقداتي أثناء أدائي لمهامي.	4.50	0.955	01	مرتفع
09	الموظف الناجح بالبلدية هو المتقيد بالمدونات الأخلاقية.	4.47	0.875	01	مرتفع
05	اضع عدة بدائل أمامي عند اتخاذي للقرار.	4.35	1.062	01	مرتفع
11	استشير زملائي أثناء مواجهتي معضلة أخلاقية.	4.20	1.210	01	مرتفع
10	انطباعي الاولي هو الاساس لاتخاذ قرار صائب(أخلاقي).	3.95	1.295	01	مرتفع
01	كل فرد بالبلدية يحدد بنفسه ما هو صواب و ما هو خطأ	3.37	1.489	01	مرتفع
02	افراد البلدية يراعون مصالحهم الذاتية أولا.	3.23	1.494	01	مرتفع
07	ليس هناك مكان لأخلاقيات الموظف الذاتية ليطبقها بالبلدية.	3.19	1.378	01	مرتفع
06	أجد صعوبة في تقبل وجهة نظر زملائي.	3.04	1.381	01	مرتفع

المصدر: مخرجات برنامج SPSS حول استبانة البحث.

نلاحظ من الجدول رقم (04) أن جميع فقرات محور البعد الأخلاقي الفردي مرتفعة نسبيا،إذ يؤكد موظفي البلدية تمسكهم بتطبيق القواعد و القوانين التي تحكم البلدية من خلال الفقرة رقم 08 و التي حققت أعلى متوسط حسابي و الذي بلغ 4.72، و يؤكد الموظف العمومي بالبلدية أنه شخص عقلاني باتخاذه للقرارات بالبلدية ،مع التزام تمسكه الدائم بمبادئه و قيمه من خلال الفقرتين 03،04 و التي حققتا متوسطين مرتفعين على التوالي 4.53و4.50،غير أنه و بقيمة متوسط حسابي مرتفع بلغ 3.04 يؤكد الموظفين العموميين بالبلدية على صعوبة تقبلهم لوجهة زملائهم من خلال الفقرة رقم 06،و أخذهم بانطباع الأول أثناء مواجهتهم للمعضلة الأخلاقية،و هو الأمر الذي أكده ارتفاع المتوسط الحسابي للفقرة 10 و الذي يساوي 3.95،و في دراسة المناخ الأخلاقي بالبلدية و من الجانب الأخلاقي الفردي للموظف العمومي يؤكد على نقص الحرية في ممارسته لأخلاقياته الذاتية بالمنظمة من خلال المتوسط الحسابي المرتفع الذي حققته الاستجابة للفقرة رقم 07 و الذي بلغ 3.19.

8. 2.مجال البعد الأخلاقي التنظيمي:

الجدول رقم(05):المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية للأخلاقيات التنظيمية (أداة الدراسة مرتبة تنازليا)

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
17	أول اعتبار يأخذه موظف البلدية عند صنع القرار هو أن لا ينتهك القانون.	4.36	1.038	01	مرتفع
18	اهم اعتبار لدى البلدية شعور الموظف بالخطأ و الصواب أثناء مواجهته لمعضلة أخلاقية.	4.13	1.150	01	مرتفع
15	الموظفين الناجحين بالبلدية يلتزمون بالتطبيق الصارم لسياستها.	4.11	1 .120	01	مرتفع
14	أفراد البلدية يعتبرون روح الفريق مهمة.	4.08	1.220	01	مرتفع
20	يستدل الموظفين بالبلدية بأخلاقياتهم الخاصة.	4.04	1.203	01	مرتفع
19	يراعي موظف البلدية أثناء اتخاذه القرار سمعة البلدية باعتبارها سمعته الذاتية.	4.02	1.256	01	مرتفع
13	الاعتبار الرئيسي للبلدية هو اعتماد القانون أو المدونات الأخلاقية .	4.00	1.256	01	مرتفع
16	يحترم أفراد البلدية مبادئ و معتقدات زملائهم .	3.72	1.228	01	مرتفع
12	أفراد البلدية يراعون المصلحة العامة و يستبعدون مصالحهم الذاتية.	3.41	1.429	01	مرتفع
21	ضغط الرؤساء يؤثر على قراراتي الأخلاقية.	3.18	1 .485	01	مرتفع

المصدر: مخرجات برنامج SPSS حول استبانة البحث.

يلاحظ من خلال نتائج الجدول رقم 05 أن المناخ التنظيمي للبلدية يعتمد على قاعدة الامتثال للقاعدة القانونية،و هو ما يبرر ارتفاع المتوسط الحسابي للفقرتين 17 و 13 و هما على التوالي

4.36 و 4.00،مع ترك هامش من الحرية للموظف يستدل من خلاله بأخلاقياته الخاصة أثناء مواجهته للمعضلة الأخلاقية،خاصة عند غياب القاعدة القانونية التي يستدل بها،و هو ما أكده ارتفاع المتوسط الحسابي للفقرة 20 و الذي يساوي 04.4،كما أن المناخ الأخلاقي التنظيمي لا يخلو من تأثير الرؤساء على القرارات الأخلاقية للموظفين تحت نطاق اشرافهم،نتيجة ارتفاع المتوسط الحسابي للفقرة رقم 21 ليساوي 03.18.

8 .3 .مجال العدالة:

الجدول رقم (06):المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لمتغير العدالة (أداة الدراسة مرتبة تنازليا)

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
33	تُساعِد العدالة التنظيمية على تعزيز العلاقات بين الموظفين وبالتالي زيادة كفاءة الأداء بالبلدية وجودتها.	3.88	1.373	01	مرتفع
32	تُسهِمُ العدالة التنظيمية في تعزيز التعاون بين الموظفين وبالتالي تقليل وقت إنجاز العمل بالسرعة والدقة المفضلتين.	3.87	1.369	01	مرتفع
29	تساهم العدالة التنظيمية في شفافية و وضوح العمل و الاجراءات.	3.75	1.474	01	مرتفع
30	العدالة التنظيمية تقلل من وقوع الموظف العمومي في الاخطاء بالمنظمة.	3.75	1.417	01	مرتفع
31	توفر العدالة التنظيمية البدائل للموظف لمواجته للمعضلة الاخلاقية للخروج منها.	3.68	1.427	01	مرتفع
24	تطبق البلدية القوانين العقابية على الموظفين المخالفين للمعايير الأخلاقية بعدالة.	3.39	1.491	01	مرتفع
22	تعتمد ادارة البلدية على نظام لتقييم اداء الموظفين يتميز بالعدالة.	3.15	1.415	01	مرتفع
26	تكافئ ادارة البلدية الموظفين بعدالة لالتزامهم بالاخلاقيات بعملهم .	3.09	1.450	01	مرتفع
25	تعتمد ادارة البلدية على نظام جزائي تحفيزي للموظف يساعده على مواجهة المعضلة الاخلاقية.	2.89	1 .350	01	مرتفع
23	تعطي ادارة البلدية للموظفين فرص المشاركة في أخذ القرارات.	2.88	1.419	01	مرتفع
28	يهتم رؤساء المصالح بالتعامل العادل مع الموظفين تحت نطاق اشرافهم.	2.76	1.394	01	مرتفع
27	يشعر الموظف العمومي بالبلدية بعدالة الراتب مقارنة بتحصيله العلمي .	2.64	1.494	01	مرتفع

المصدر: مخرجات برنامج SPSS حول استبانة البحث.

تؤكد نتائج الدراسة من خلال الجدول رقم (06) أهمية العدالة كقيمة أخلاقية لبناء ادارة عمومية أخلاقية،و التي تتحقق فقط من خلال التعامل العادل للرؤساء مع الموظفين تحت نطاق اشرافهم،و اعتمادهم على عدالة نظام التقييم،و اعطاء الموظف فرصة المشاركة في أخذ القرارات،و هو ما أكده ارتفاع المتوسطات الحسابية للفقرات (28)،(22)،(23) على التوالي 2.76 ،3.15 ،2.88،و كما أن الادارة العادلة تحصل على شفافية و موظف ذو كفاءة أداء عالية،و متمكن من مواجهة المعضلة الأخلاقية،حسب المتوسطات الحسابية للفقرات (29)، (33)،(32)،(30)،(31) و التي جاءت مرتفعة و هي كالأتي 3.75،3.88 ،،3.753.87،3.68، كما أنه و من نتائج الجدول نلاحظ قرب المتوسط الحسابي للفقرة (27) و الذي يساوي 2.64 من الدرجة الثانية ذات المستوى المتوسط،و هو ما يدل على عدم رضى الموظفين بعدالة الراتب و الذي لا يتوافق و تحصيلهم العلمي،أي أحد الاسباب التي تؤدي لوقوعهم بالفساد الإداري.

8 .4.مجال الشفافية و المساءلة:

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
34	البلدية ملتزمة بحق المواطنين في الاطلاع على البيانات المعلومات العامة.	4.08	1.257	01	مرتفع
40	البلدية تلزم موظفيها بتقديم تفسيرات لكافة تصرفاتهم غير اخلاقية و المشكوكة.	3.83	1.347	01	مرتفع
35	البلدية ملتزمة بالافصاح عن موازناتها بدقة و وضوح في توقيت محدد و الية منظمة.	3.69	1.476	01	مرتفع
37	اللجان الأخلاقية تملك السلطة لمساءلة المخالفين أخلاقيا بالبلدية .	3.56	1.431	01	مرتفع
36	التوظيف و الترقية بالبلدية مبني على الكفاءة و الجدارة بمعايير محددة و معلنة.	3.41	1.504	01	مرتفع
39	البلدية تعمل على تنمية الرقابة الذاتية للموظفين من خلال الدورات التدريبية، المنشورات للمدونات الاخلاقية و القدوة الحسنة.	3.35	1.444	01	مرتفع
38	اللجان الاخلاقية تملك قنوات اتصال لتلقي البلاغات عن التجاوزات الأخلاقية بالبلدية .	3.09	1.462	01	مرتفع

الجدول رقم (07): المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لمتغير الشفافية و المساءلة (أداة الدراسة مرتبة تنازليا)

المصدر: مخرجات برنامج SPSS حول استبانة البحث.

توضح نتائج الجدول رقم (07) سعي البلدية الاعتماد على الشفافية في تعاملها مع المواطن من خلال اعطائها المواطن حق الاطلاع على البيانات،الوثائق و موازين العامة،مع الزام موظفيها تقديم تفسيرات لكافة تصرفاتهم غير الأخلاقية،من خلال ارتفاع مستوى المتوسطات الحسابية للفقرات (34)،(35)،(40)،و التي جاءت كالأتي 4.08،3.69،3.83، اما الفقرتين (36) و(39) تؤكد ارتفاع مستوى التزام البلدية الشفافية بعملية استقطاب المورد البشري مع العمل على تنمية رقابته الذاتية من خلال الدورات التدريبية،المدونات الأخلاقية و المسؤول كقدوة اخلاقية حسنة و التي ظهرت متوسطاتها الحسابية بالجدول ضمن الدرجة الاولى كالأتي 3.41، 3.35.

8 . 5. مجال المسؤولية (الفردية و التنظيمية):

الجدول رقم(08):المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لمتغير المسؤولية (أداة الدراسة مرتبة تنازليا)

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
46	أقوم بعملي على أكمل وجه مراعياً بذلك حقوق الآخرين والصالح العام.	4.68	0.801	01	مرتفع
45	الوظيفة تعني لي خدمة للجمهور والمجتمع المحيط بالجهاز الذي أعمل فيه.	4.66	0.963	01	مرتفع
43	التزم بحدود سلطتي و لا أستغلها في غير وقتها.	4.48	1.056	01	مرتفع
44	لا أخذ اجازة عمل الا للضرورة لكي لا أعطل مصالح المواطنين.	4.44	1.009	01	مرتفع
42	اعامل المواطنين على حد سواء بدون محاباة أو محسوبية.	4.41	1.061	01	مرتفع
47	مسؤوليتي الوظيفة هي الالتزام بتعليمات رؤسائي.	4.36	1.073	01	مرتفع
50	الموظفون بالبلدية يهتمون بمصالح المواطنين و المجتمع.	4.22	1.184	01	مرتفع
41	لا أقضي وقتا كبيرا بالمحادثات غير مجدية بالعمل.	4.02	1.348	01	مرتفع
49	يبحث الموظفون على الدوام لايجاد الحلول الفعالة للمشاكل التي تواجه البلدية.	3.90	1.347	01	مرتفع
48	تأثير قرارات البلدية على المواطنين و مستخدميها هو مصدر قلق أساسي لها.	3.81	1.245	01	مرتفع

المصدر: مخرجات برنامج SPSS حول استبانة البحث.

أكد موظفي البلدية و من خلال نتائج الجدول رقم (08) التزامهم بالمسؤولية الاخلاقية اتجاه مصلحة البلدية و المواطنين من خلال الفقرات (46)،(45)،(43)،(44)،(42) و التي نصت على التزام الموظف بأداء عمله على أكمل وجه،و التقيد بسلطاته الوظيفية،مع ادراك معاملة المواطنين دون محاباة و محسوبية ،من خلال المتوسطات الحسابية المرتفعة و التي ظهرت بها الفقرات كالتالي:4.68 ،4.66،4.48،4.44،4.41،كما جاء الفقرة (48) بمتوسط حسابي مرتفع يساوي3.81 يضعها ضمن الدرجة الاولى ليؤكد الالتزام الاخلاقي و الوعي بالمسؤولية الجماعية للبلدية و موظفيها اتجاه المواطنين و المجتمع ككل.

9 .دراسة الفرضيات:

الفرضية الرئيسية:لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للمناخ الاخلاقي على ارساء القيم الاخلاقية بالإدارة العامة.

1.9 .الفرضية الفرعية الأولى : لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للأخلاقيات الفردية على ارساء اخلاقيات الادارة العامة المعتمدة على قيم (العدالة،المسؤولية،الشفافية و المساءلة)،يوضح الجدول رقم (09) تحليل الانحدار البسيط لتأثير الأخلاقيات الفردية على ارساء اخلاقيات الادارة العمومية المتعمد على (العدالة،الشفافية و المساءلة ،و المسؤولية)،و تشير النتائج الى أن قيمة معامل الانحدار لتأثير الاخلاقيات الفردية في بناء إدراة عمومية اخلاقية تعتمد على العدالة بلغ 0.073، أي القوة التفسيرية لمتغير البعد الأخلاقي الفردي هي 07.3% للوصول الى إدارة عمومية تتمتع بالعدالة، و تشير النتائج ايضا الى أن هذه العلاقة كانت ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$)،و قيمة F هي 8.52 بمستوى دلالة 0.004، مما يعني وجود علاقة ذات دلالة معنوية مرتفع بين البعد الاخلاقي الفردي و العدالة لبناء ادارة عمومية أخلاقية،بينما بلغت قيمة البعد الاخلاقي الفردي 0.270، أي أن تحسين البعد الأخلاقي الفردي يتطلب أن تكون الادارة العمومية تعتمد على العدالة في تعاملاتها بمقدار 27 %،و هو ما يدل على التأثير الايجابي للبعد الأخلاقي الفردي على بناء ادارة عمومية أخلاقية عادلة ،علما ان قيمة t المطلقة لاختبار العلاقة بين المتغير المستقل الاخلاقيات الفردية و المتغير التابع ادارة عمومية أخلاقية عادلة بلغ 2.919 و هو أكبر من 2،ما يدل على علاقة ذات مستوى معنوي عالي،كما بينت النتائج في الجدول أدناه وجود دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين الاخلاقيات الفردية للمناخ الاخلاقي و بناء إدارة عمومية

تتمتع بالشفافية و المساءلة بقوة تفسيرية بلغت قيمتها 0.096،و بلغت F 11.404 عند مستوى دلالة يقدر بـ 0.001 و هو ما يدل على الارتباط القوي بين البعد الأخلاقي الفردي و إدارة عمومية شفافة و مسؤولة،كما أظهر النتائج التفسيرية للفرضية الأولى وجود تأثير مرتفع للأخلاقيات الفردية على ارساء الاخلاقيات بالإدارة العمومية ترتكز على المسؤولية الفردية و التنظيمية،إذ بلغت قيمة F 35.461 عند مستوى دلالة يقدر بـ 0.000،و هو ما يدل على الارتباط القوي بين المتغير المستقل الاخلاقيات الفردية و تأثيره القوي على بناء ادارة عمومية مسؤولة أخلاقيا،بالإضافة الى نتيجة اختبار t الذي بلغ 5.995 و هي قيمة أكبر من 2،و هو ما يؤكد ضرورة الاعتماد على الأخلاقيات الفردية للموظف العمومي لبناء إدارة عمومية مسؤولة أخلاقيا.

الجدول رقم (09):تحليل الانحدار البسيط لتأثير الاخلاقيات الفردية ارساء أخلاقيات الادارة العامة.

المتغير التابع	R^2	قيمة F	مستوى الدلالة	معامل الانحدار	قيمة t	مستوى الدلالة
العدالة	**0.073**	**8.520**	**0.004**	**0.270**	**2.919**	**0.004**
الشفافية و المساءلة	**0.096**	**11.404**	**0.001**	**0.309**	**3.377**	**0.001**
المسؤولية	**0.247**	**35.461**	**0.000**	**0.497**	**5.955**	**0.000**

المصدر: مخرجات برنامج SPSS حول استبانة البحث.

2.9.الفرضية الفرعية الثانية لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للأخلاقيات التنظيمية على ارساء اخلاقيات الادارة العامة المعتمدة على قيم (العدالة،المسؤولية،الشفافية و المساءلة)،تشير نتائج الجدول رقم (10) أن هناك تأثير للأخلاقيات التنظيمية على أخلاقيات المنظمة العمومية،و كان هذا التأثير دالا احصائيا عند مستوى($\alpha \leq 0.05$)،و تعكس النتائج أن أكبر قوة تفسيرية كانت لتأثر مسؤولية المنظمة العمومية بجانبها الفردي و التنظيمي بالبعد الاخلاقي التنظيمي،حيث بلغت قيمتها 28.7 ،لتليها القوة التفسيرية لتأثير الأخلاقيات التنظيمية على شفافية البلدية و مساءلتها إذ بلغت 26.8 ،لتتبعها القوة التفسيرية للبعد الأخلاقي التنظيمي و تأثيره على عدالة البلدية لتبلغ 18.7،كما حققت أعلى قيمة لـ F بدراسة علاقة متغيرات الفرضية الثانية بين الأخلاقيات التنظيمية و المسؤولية في بناء بلدية مسئولة أخلاقيا و التي بلغت 43.410 بمستوى دلالة يساوي 0.000،لتأكد وجود علاقة بين المتغيرات ذات معنوية عالية،و يؤكد اختبار t العلاقة ذات المعنوية العالية بين البعد الاخلاقي التنظيمي و قيم بناء بلدية أخلاقية،و إذ جاءت نتائج دراسة الفرضية

الثانية لهذا الاختبار كلها أكبر من 2 و هي على التوالي 6.589 للمسؤولية،6.290 للشفافية و المساءلة،4.989 للعدالة.

الجدول رقم (10): تحليل الانحدار البسيط لتأثير البعد الأخلاقي التنظيمي في ارساء أخلاقيات الادارة العامة

المتغير التابع	R^2	قيمة F	مستوى الدلالة	معامل الانحدار	قيمة t	مستوى الدلالة
العدالة	0.187	24.891	0.000	0.433	4.989	0.000
الشفافية و المساءلة	0.268	39.559	0.000	0.518	6.290	0.000
المسؤولية	0.287	43.410	0.000	0.535	6.589	0.000

المصدر: مخرجات برنامج SPSS حول استبانة البحث.

10 .الاستنتاجات:من خلال نتائج البحث تم التوصل الى الاستنتاجات التالية:

- الأخلاقيات المطبقة من قبل الموظف العمومي بالبلدية تعتمد على الأساس القانوني و الردعي،لا على أساس الاستقلالية الكافية لممارسة أخلاقياته الذاتية.
- البحث يدل على اختلاف مستويات الادراك الأخلاقي لدى الموظفين العموميين بالبلدية،كما أن الموظف العمومي يمكن أن يستخدم مستوى أدنى من تفكيره الاخلاقي المكتسب عند مواجهة للمعضلات الأخلاقية.
- الملاحظ من خلال نتائج البحث،الموظف العمومي يتبنى قيم و معايير مختلفة تتوافق مع الدور الذي يجب أن يقوم به بالبلدية،لأن عوامل تنظيمية مختلفة تحد من تعبيره الحقيقي عن مستوى تفكيره الاخلاقي،و التي نعدد منها الفلسفة التسييرية (الثقافة التنظيمية) للبلدية،نظام المكافآت،ضغط الزملاء،و اخلاقيات مسئوله الاعلى و مدى طاعته له و الخضوع لسلطاته .
- البحث يؤكد سعي البلدية تحقيق الشفافية اتجاه الموظفين و المواطنين و اعطائهم حق المساءلة من خلال اعتمادها كقيمة اخلاقية ضرورة لإصلاح الإدارة العمومية.
- المسئولية الفردية و من خلال نتائج البحث بالبلدية تستدعي شعور الموظف بثقة مسئوله به،مع ضرورة تمكنه من مهامه الوظيفية و معرفتها لتفادي حدوث ازدواجية في العمل و منه التنصل من المسؤولياته.

. التوصيات:

- تحقيق ادارة عمومية أخلاقية،يستوجب تدريب أخلاقي للموظفين العموميين القدامى و الجدد،من خلال برامج تعد لهذا الغرض حول المعايير و السلوكيات المقبولة الواجب العمل بها.
- تعزيز مناخ الأخلاقي بالإدارة العمومية يتطلب تفعيل دور اللجان الأخلاقية،و نشر اللوائح الأخلاقية الواجب مراعاتها من قبل الموظفين العموميين.
- ضرورة تبني الإدارة العمومية لمبادئ المسؤولية الاجتماعية و خاصة اتجاه موظفيها (الاستقطاب،التوظيف،التدريب و التمكين)،و البيئة التي تعمل بها،لتعزيز المناخ الأخلاقي.
- وضع اليات ابلاغ على مستوى كل ادارة عمومية،و التي تعرف بصافرة التبليغ و تشمل عدة تقنيات منها الخطوط الهاتفية الساخنة و الصناديق السوداء التي تمكن كل من الموظفين العموميين و المواطنين من الابلاغ عن التجاوزات الاخلاقية التي تحدث بالإدارة العمومية في سرية تحفظ المُبَلِغ و تحميه.
- اعتماد مبادئ الحكم الراشد بالإدارة العمومية،لتصبح القيم الاخلاقية ضمن ثقافتها التنظيمية،و قابلة الاخلاقية للتطبيق من أجل تفادي أن تصبح مثالية و ترفع كشعارات فقط.
- تحديث الادارة العمومية و جعلها مرنة بالاعتماد على مبادئ التسيير العمومي الجديد،والتخلي على السلوكيات البيروقراطية السلبية المتشعبة بإدارتنا العمومية.

الهوامش و المراجع:

1. عثماني امينة:تحليل الأسس النظرية للأخلاقيات في الإدارة وآليات إرسائها دراسة حالة الجامعة الجزائرية،مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية جامعة المسيلة،الجزائر،العدد14-2015،ص13.
2. عبد القادر الشيخلي:أخلاقيات الوظيفة العامة، دار المجدلاوي للنشر،الاردن ، الطبعة الاولى ،سنة 1999،ص11.
3. مراد وهبة:المعجم الفلسفي، دار قباء الحديثة ، القاهرة، الطبعة الخامسة ، سنة2007،ص 35
4. Ghislain Deslandes :le management éthique, Paris, Dunod , 2012 , p13,14 .
5. عبد الرحمن الوابلي،منظومة أخلاقيات لا منظومة أخلاق،مقال الكتروني،الوطن،السعودية،اكتوبر 2009.
6. Bry،F ,Igalens،J,Peretti،J:Ethique et responsabilité sociale,78 experts témoignent mélanges en l'honneur de Michel Joras ,éditions EMS,2010،P55 .

7. محمد الصيرفي:المسئولية الاجتماعية للإدارة،دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر،مصر، الطبعة الاولى، سنة 2007،ص 145.
8. Carole Wyser:Impact des nouveaux outils de gestion sur la perception de l'éthique, des dilemmes et des choix comportementaux des agents publics ,Pyramides,Revue du Centre d'études et de recherches en administration publique,la régulation éthique dans les administrations publiques, 2008/2(Vol‹2), p‹88.
9. خدير نسيمة:مساهمة اخلاقيات القيادة الإدارية في ريادة المنظمات الإقتصادية الجزائرية،دراسة حالة المنظمات الرائدة في صناعة المواد الغذائية الواسعة الإستهلاك،اطرحة دكتوراه،جامعة أحمد بوقرة ،بومرداس،سنة 2015،ص 130.
10. Ghislain Deslandes :le management éthique, Paris, Dunod ,2012 , p 40.
11. عبد القادر الشيخلي:أخلاقيات الوظيفة العامة، دار المجدلاوي للنشر،الاردن ، الطبعة الاولى ،سنة 1999،ص21.
12. عثماني امينة،مرجع سابق،ص13.
13. طه عبد الرحمن:سؤال الأخلاق،مساهمة في النقد الأخلاقي للحداثة الغربية،المركز الثقافي العربي،المغرب،الطبعة الأولى،سنة 2000،ص23.
14. Loréa Hireche, Bahae El Mourabet:Éthique et gestion des ressources humaines , une revue critique de la littérature théorique et empirique, Revue de l'organisation responsable 2007/1(Vol‹2), p ‹52.
15. Öncer.A.Z & Yıldız.L.M:The Impact of Ethical Climate on Relationship between Corporate Reputation and Organizational Identification, Procedia-Social & Behavioral Sciences 58 (2012) ‹p‹715.
16. Shacklock, Manning & Hort:Dimensions and Types of Ethical Climate within Public Sector Human Resource Management, Journal of New Business Ideas & Trends, Volume 9, Issue 1 (2011), pp ‹53.
17. Dennis Wittmer and David Coursey:Ethical Work Climates:Comparing Top Managers in Public and Private Organizations, Journal of Public Administration Research and Theory:J-PART,Vol‹6,No‹4(Oct;1996),pp ‹560.
18. Mü jdelen Yener et al:The Effect Of Ethical Climate On Work Engagement,Procedia - Social and Behavioral Sciences 58 (2012)‹ p‹725. www‹sciencedirect‹com
19. Moore, Heather Louise:Ethical Climate, Organizational Commitment, and Job Satisfaction of Full-Time Faculty Members, PDH of Education Leadership ‹the faculty of Educational Leadership and Policy Analysis East Tennessee State University (2012)‹p 47‹Electronic Theses and Dissertations‹Paper 1407 .
20. Afef Chouaib : Climat éthique, confiance, comportements et attitudes des salariés : Test d'un modèle d'échange social, XXIII Conférence Internationale de Management Stratégique‹publier par AIMS Association internationale de management stratégique ‹Hammamet, 30 mai – 01juin 2016 ‹p 04.
21. ANNIK ST-PIERRE :Les types de climats éthique et leurs impacts sur l'engagement organisationnel affectif, mémoire présenté comme exigence partielle

de la maitrise en administration des affaires, université du Québec à Montréal, Février 2009,pp 53 ،54.

22. Constantin Blome &Antony Paulraj: Ethical Climate and Purchasing Social Responsibility: A Benevolence Focus, Springer،Journal of Business Ethics, Vol ، 116, No ،3 (September 2013),pp ،570.
23. Jeroen Masschalck: Towards a public administration theoryon public servants' ethics، A comparative study،Katholieke Universiteit Leuven LEUVEN, 2004,p،10.
24. D،M،Mayer,M،Kuenzi,R،L,Greenbaum: Making ethical climate a mainstream management topic, a review, critique, and prescription for impirical research on ethical climate,psycological perspective on ethical behavior and decision making, by information age publishing,2009,p 197.
25. ماجد عبد الأمير محسن:تحليل العلاقة بين المناخ الأخلاقي و رضا العاملين دراسة استطلاعية في القطاع المصرفي،المصارف التجارية الحكومية،محافظة القادسية،مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية،جامعة الواسط،العدد 15 سنة 2015،ص 07.
26. منى حيدر عبد الجبار:بواعث الفساد و تقنيات مواجهته في المؤسسات العامة،العلاقة و الأثر،مجلة كلية الإدارة و الاقتصاد/جامعة البصرة،المجلد الثامن،العدد 24، جوان 2015،ص 15321.
27. Alexandre Piraux :L'éthique administrative à l'épreuve de ses usages , *Pyramides* [En ligne], 16/1 | 2008, mis en ligne le 07 septembre 2011, p05 ، URL : http://pyramides،revues،org/197.
28. حامد تركي الدليمي و آخرون:أثر القيم التنظيمية في كفاءة الأداء،دراسة ميدانية في المديرية العامة لتربية صلاح الدين،مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية و الاقتصادية،المجلد 4، العدد 2،سنة 2014،ص08.
29. Alexandre Piraux :L'éthique administrative à l'épreuve de ses usages , *Pyramides* [En ligne], 16/1 | 2008, mis en ligne le 07 septembre 2011, p05 ، URL : http://pyramides،revues،org/197.
30. Robert P ،Goss : A Distinct Public Administration Ethics?، Journal of Public Administration Research and Theory: J-PART, Vol ،6, No ،4(Oct، , 1996), pp 580،579،,581 , www،jstor،org/stable/1181906.
31. خالدية مصطفى عطا و آخرون،مرجع سابق،ص 112.
32. AUDRIA, Raphaël : New public management et transparence : essai de déconstruction d'un mythe actuel, Thèse de doctorat : Univ ،Genève, 2004, no ،SES 567،P274.
33. J،I،Gow : A Practical Basis for Public Service Ethics, Paper prepared for the annual conference of the Canadian Political Science Association Western University, London Ontario June 2005,p 09.
34. Brewer, Gene A:The Possibility of an Ethical Dimension of Public Service Motivation, Paper presented at the International Public Service Motivation Research Conference ،Bloomington, Indiana،June(2009)،p9.

التجربة الجزائرية في التوفيق بين ثنائية التسويق الأخضر و التنمية المستدامة

د. أسـمـاء سي علي*د. هــدى بـدرونـي*
جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف_الجزائر

الملخص:

سـاهمت المشـاريع الاقتصـادية التنمويـة فـي تحسـين الأوضـاع الاقتصـادية و تـوفير الرفاهيـة الاجتماعية بعد عصر الثورة الصناعية، إلا أن ذلك كان على حساب استنزاف موارد البيئة و تلويثها بمخلفات العمليات التصنيعية و الاستهلاكية، الأمر الذي ألحق ضرراً كبيراً بالبيئة تسبب في تغيُر الأنظمة البيئية و تهديد التنوع البيولوجي.و تماشياً مع الاتجاه العالمي بضرورة الحفاظ على البيئة أعطت منظمات الأعمال للبعد البيئي أهمية بارزة في استراتيجياتها التسويقية، نظراً لوجود علاقة ضمنية بين المفهوم التسويقيو أبعاد التنمية المستدامة من خلال تبني مبادئ التسويق الأخضر.

تهدف هذه الدراسة إلى وضع مقاربة نظرية لتحقيق توافق بين التسويق الأخضر و التنمية المستدامة من خلال عرض التجربة الجزائرية في مجال حماية البيئة و مختلف الجهود المبذولة في إطار دعم التسويق الأخضرو تحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية:البيئة،التسويق الأخضر، التنمية المستدامة، المشاريع البيئية في منظمات الأعمال، حماية البيئة في الجزائر.

Abstract:

Thedevelopingeconomicprojectshaveparticipatedintheenhancementofeconomic situationsand the provision of social prosperity after the industrial revolution era, but that was at expense of environment resources that have been depleted and polluted by industrial process and consumption wastes, which caused a remarkable damage to the environment and led to a drastic change in Environmental Systems and endangerment of biological diversity. In line with the global trend of the need for environmental preservation, the business organizations have given a great importance to the marketing strategy due to the presence of a deep and implicit relationship between marketing concept and sustainable development dimensions through the adoption of green marketing principles.

This study aims to set a theoretical approach in order to realize harmony between green marketing and sustainable development through the presentation of the Algerian experience in environmental preservation and different efforts in the context of supporting green marketing and realizing sustainable development.

Keywords: The environment, green marketing, sustainable development, environmental projects in business organizations, environmental protection in Algeria.

JEL: M31, Q42, Q51, Q56, Q57

مقدمة:

شهد العالم منذ ستينات القرن العشرين تزايدا للوعي البيئي في مختلف المجالات و اهتماما واضحا من قبل الباحثين و العلماء بالطرق الكفيلة بالمحافظة على البيئة في ظل زيادة معدلات التلوث، و ما صاحبه من تغيرات مناخية، فبرزت هيئات دولية و جمعيات تعنى بالبيئة، و قامت الحكومات بسن تشريعات واتخاذ إجراءات قانونية و تدابير اقتصادية بهذا الشأن.

في خضم ذلك بدأت العديد من منظمات الأعمال بتحمل مسؤوليتها البيئية في ممارسة أنشطتها التسويقية، ليتبلور بذلك نمط جديد من التسويق، يأخذ فيه البعد البيئي حقه من الاهتمام أثناء الممارسات التسويقية، عرف هذا النمط بالتسويق الأخضر، و الذي جاء استجابة للتحديات البيئية المتزايدة.

بناء على ما سبق تسعى هذه الورقة البحثية إلى الإجابة عن الإشكالية الرئيسية التالية: **ماهي الإجراءات التي اتخذتها الجزائر للتوفيق بين ثنائية التسويق الأخضر و التنمية المستدامة؟**

- **أهداف الدراسة:** تسعى هذه الورقة البحثية إلى إبراز جهود الجزائر لتشجيع المؤسسات بالتحفيز أو الإلزام بتبني مدخل التسويق الأخضر حماية للبيئة و ضمانا للتنمية المستدامة.
- **أهمية الدراسة:** تأتي أهمية هذه الدراسة من خلالالضغوطات الحكومية التي تمارسها الدولة عبر القوانين والتشريعات لإلزام المؤسسات للقيام بالأنشطة التسويقية مع مراعاة الاعتبارات البيئية، عن طريق التركيز على البعد البيئي للتسويق و الذي يقودنا إلى الحديث عن التسويق الأخضر بهدف تحقيق التنمية المستدامة.

المحور الأول: استجابة التسويق الأخضر لتحديات حماية البيئة

في إطار الأبحاث و الدراسات الأكاديمية التي تناولت العلاقة بين النشاط التسويقي والاعتبارات البيئيةاستخدمت عدةمصطلحات للتعبير عن تلك العلاقة منها: التسويق الإحيائي، التسويق المستدام، التسويق الأخضر والتسويق الأكثر خضرة. سيتم في هذا البحث اعتماد مصطلح التسويق الأخضر بالنظر لشموليته و اتساع نطاق استخدامه و دلالاته الواضحة على حماية البيئة.

أولا: مراحل تبلور مفهوم التسويق الأخضر

مر التسويق الأخضر في معرض تطوره بعدة مراحل نذكرها فيمايلي:

1. **مرحلة التسويق الأخضر الإحيائي (EcologicalGreenMarketing):** استمرت من ستينات القرن العشرين إلى أوائل السبعينات، ركزت خصائص هذه المرحلة على المشاكل الخارجية للبيئة مثل تلوث الهواء.[i]وقد عرف **(HENION&KINNEAR)**التسويق الإحيائي بأنه التسويق الذي يهتم بالنشاطات التي تعالج المشاكل المرتبطة بالنظم الحياتية والإيكولوجية، و هذا بالتركيز على حل المشكلات البيئية مثل تلوث الماء و الهواء ونضوب المواد غير المستدامة والاهتمام بصحة المستهلكين و نوعية و جودة المنتجات و تكثيف الجهود لتغيير السلوكيات المنافية للتوجهات الصديقة للبيئة.[ii]و يعد التسويق الإحيائي قاعدة لتطور مفهوم

التسويق الأخضر، يقوم على فكرة مفادها تغيير سلوكيات منظمات الأعمال المضرة بالبيئة و ذلك بصفة تطوعية بعيدا عن الزخم الترويجي للمنظمات.

2. **مرحلة التسويق البيئي الأخضر (GreenEnvironmentalMarketing)**:بدأت هذه المرحلة أواخر ثمانينات القرن العشرين استجابة للقلق العالمي اتجاه البيئة على خلفية الكوارث البيئية التي شهدها العالم منتصف الثمانينات، حيث تم اكتشاف ثقب طبقة الأوزون نهاية 1985 لتليها أحداث مفاعل (Tchernobyl) عام 1986 وتبدد حقول نفط (ExxonValdez) في آلاسكا عام 1989، و معها تزايد النقد الموجه للممارسات التسويقية السلبية للكثير من المنظمات باعتبارها تؤذي البيئة و المجتمع، مما أسس لمرحلة جديدة في تطور مفهوم التسويق الأخضر فيما بعد.

و يعرف (KOTLER&ARMSTRONG) التسويق البيئي الأخضر بأنه حركة منظمة تهدف إلى حماية حق المواطنين في العيش في بيئة سليمة و التوجه نحو حماية تلك البيئة و تحسينها.[iii]و هو يشمل كافة الخدمات وطرق التصنيع دون استثناء على عكس التسويق الإيكولوجي الذي ركز على صناعات محددة نشطة على البيئة.

3. **مرحلة التسويق الأخضر المستدام (SustainabilityofGreenMarketing)**:تميز التسويق الأخضر كحركة قوية في تسعينات القرن العشرين تحت تأثير مفاهيم التنمية المستدامة و ما ارتبط بها من اهتمام بالبيئة، حيث بدأت المنظمات تضع الاعتبارات البيئية و الاجتماعية عند تحديد خياراتها الاستراتيجية وسياساتها التسويقية بشكل طوعي كجزء من مسؤوليتها عوض قيامها بذلك بشكل إجباري امتثالا للقوانين والتشريعات الحكومية.

و قد لجأت العديد من المنظمات خلال هذه المرحلة إلى تبني ما يعرف بالاستدامة البيئية، باعتبارها شرطًا للتوازن و المرونة و الترابط الذي يسمح للمجتمع البشري بتلبية احتياجاته في الوقت الذي لا يتجاوز فيه قدرة النظم البيئية الداعمة له على الاستمرار في تجديد الخدمات الضرورية لتلبية تلك الاحتياجات و ليس من خلال أعمالنا التي تقلل التنوع البيولوجي.[iv]

ثانيا: تعريف التسويق الأخضر و أبعاده

ما يزال مفهوم التسويق الأخضر مبهما و لا يوجد حتى الآن تعريف متفق عليه بين الكتاب و الباحثين والعاملين في مجال التسويق للدلالة على ذلك التوجه الذي تقدم بموجبه منظمات الأعمال منتجاتلا تلحق أضرارا بالبيئة والمستهلكين، و تؤدي أعمالا بيئية وأخلاقية بقدر ما هي مادية.

1. **تعريف التسويق الأخضر**: التسويق الأخضر هو تسويق المنتجات التي لا تكون ضارة للبيئة و يشير إلى تخطيط و تطوير وترويج السلع والخدمات التي تفي باحتياجات المستهلكين من حيث جودة الإنتاج و الأسعار وخدمات معقولة، دون التأثير السلبي على البيئة فيما يتعلق باستخدام المواد الخام و استهلاك الطاقة...إلخ.[v]

و حسب "**جمعية التسويق الأمريكية**"فقد عرفت التسويق الأخضر بأنه تسويق العلامة التجارية/المنتجات التي يتم تناولها خصيصًا من أجل السلامة البيئية و أن تتضمن عددا من الأنشطة مثل الإنتاج، تعديل المنتجات، التكنولوجيا الجديدة للإنتاج و أحدث التقنيات للإنتاج و التعبئة البيئية.[vi]

كما قدم كل من (**DALRYMPLE&PARSON**) واحدا من أكثر التعاريف نضوجا في مجال التسويق الأخضر، حيث عرفاه على أنه مدخل إداري خلاق يهدف إلى تحقيق الموازنة بين حاجات الزبائن ومتطلبات البيئة و هدف الربحية.[vii] إن التسويق الأخضر قائم بالفعل على هذه الموازنة، و أي خلل في تطبيقها يفقد التسويق الأخضر محتواه الأساسي، باعتباره مدخلا قائما على تعديل العمليات الإنتاجية بالشكل الذي يضمن تقديم منتجات لا تلحق أضرارا بالبيئة على أن تكون مشبعة لحاجات المستهلكين و مربحة للمنظمة في إطار وعي بيئي ومسؤولية مشتركة من الطرفين _المنظمة والمستهلك_. الشكل التالي يوضح النظرة النظمية لمدخل التسويق الأخضر:

الشكل رقم 1: النظرة النظمية لمدخل التسويق الأخضر

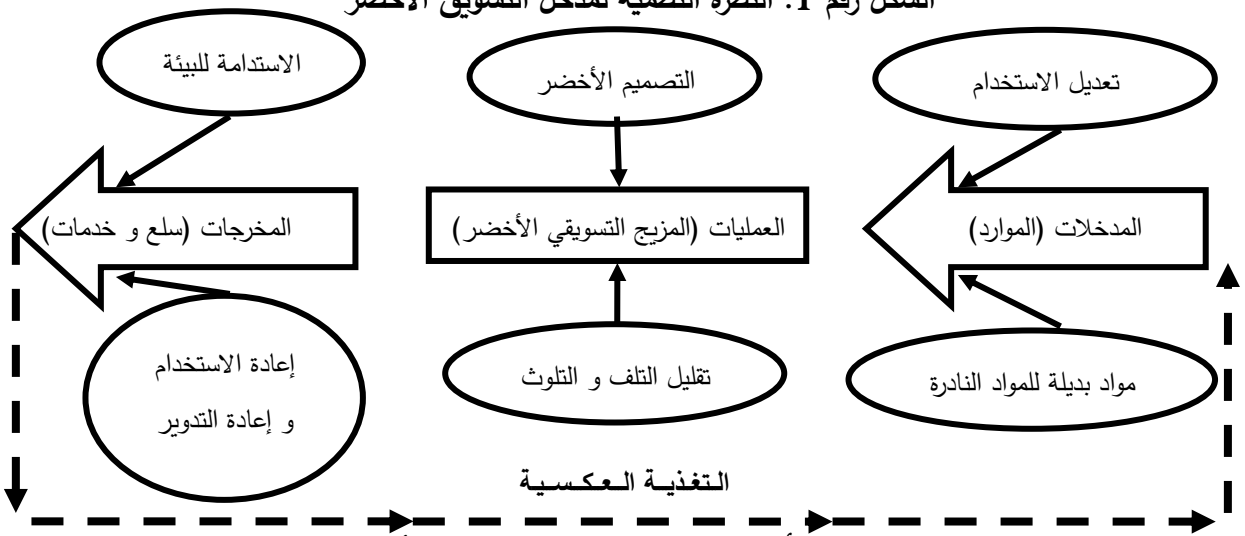

المصدر: ثامر البكري، **استراتيجياتالتسويق الأخضر**، ط1، إثراء للنشر، عمان، الأردن، 2012، ص: 53

يتضح من الشكل أن التسويق الأخضر مدخل نظمي قائم على تعديل استخدام الموارد الطبيعية بما ينسجم مع المتطلبات البيئية، و تعديل العمليات الإنتاجية بالشكل الذي يسمح بتقليل التلف و خفض مستويات التلوث، فضلا عن طرح منتجات لا يلحق استخدامها أضرارا بالبيئة، مع إمكانية إعادة تدوير مخلفاتها (استخدامها مرة أخرى).

2. أبعاد التسويق الأخضر: يرى (**PRIDE&FERRELL**) أنه يجب على المنظمات حماية البيئة والحفاظ عليها، و ذلك بالاعتماد على أبعاد أساسية تتكامل فيما بينها لتحقيق مفهوم التسويق الأخضر، نذكرها فيما يلي:

-**إلغاء مفهوم النفايات أو تقليلها:** من خلال إعادة النفايات و معالجتها في العمليات التصنيعية للقضاء على النفايات والاستفادة منها كمواد أولية داخلة في العملية الإنتاجية وهو ما يعرف بإعادة التدوير.

-**إعادة تصميم مفهوم المنتج:** و ذلك بأن يتم تطوير المنتج ليواكب التوجهات البيئية،مع تغيير أساليب تعبئته وتغليفه بالشكل الذي يسمح بإعادته إلى المنظمة للاستفادة منه مرة أخرى.

-**وضوح العلاقة بين السعر و التكلفة:** تطرح المنتجات الخضراء عادة بأسعار مرتفعة، نظرا لما تتطلبه من جهود و تكاليف في مجال البحث و التطوير بالبحث عن المواد البديلة و حماية الموارد الطبيعية.

-**جعل التوجه البيئي مربحا:**حيث تصبح المنظمات أكثر إدراكا لأهمية الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية في تحسين الربحية على المدى البعيد.

ثالثا: مبررات تبني مفهوم التسويق الأخضر

تتبنى المنظماتالتسويق الأخضر بشكل طوعيو ذلك من خلال الضغط الذي تمارسه التغيرات في السلوك الشرائي للمستهلك على تلك المنظمات،أو بشكل تحفيزيعبرالقوانين والتشريعات التي تفرض على المنظمات الأخذ في الاعتبار الجانب البيئي في عملية إنتاج سلعة معينة، و بين المقاربتين تقف مجموعة من الأسباب التي تدعو منظمات الأعمال لاعتماد مفهوم التسويق الأخضر في تعاملاتها مع السوق نذكر أهمها فيما يلي:

1. البحث عن الموارد و المواد البديلة بهدف حماية الموارد الطبيعية المهددة بالاستنزاف و الحفاظ على التوازن البيئي.
2. ارتفاع تكلفة الطاقة الأمرالذي دفع بالعديد من الدول للبحث عن بدائل أخرى تكون صديقة للبيئة و أقل تكلفة كالشمس و الرياح و غيرها من أنواع الطاقة النظيفة التي لا تلحق أضراراً بالبيئة.
3. يرى (FORSTER) أن اهتمامات المستهلك بالمنتجات الصديقة للبيئة له تأثير كبير على التحول نحو ممارسات الاستدامة في مجال الأعمال.[viii] حيث تسعى الدول الآن لترشيد إنتاج الطاقة النظيفة للحفاظ على التنمية المستدامة التي تحافظ على الموارد غير المتجددة للأجيال القادمة، كما تسعى للحد من التلوث المؤثر على صحة و رفاهية الأجيال الحالية كي تتحقق الصحة للأجيال القادمة.[ix]
4. الضغط الحكومي من خلال سن العديد من التشريعات القانونية الهادفة إلى حماية البيئة و المجتمع من الأنشطة التسويقية الضارة و القيام بحملات توعوية لصالح المواطنين، فضلا عن إلزام المنظمات لتبني سياسة تسويقية تدعم التوجه البيئي و تقود إلى مضامين التسويق الأخضر.
5. الضغط التنافسي ما بين الشركات التي تتعامل في المنتجات التقليدية و الشركات التي تعتمد التسويق الأخضر في أنشطتها و منتجاتها المقدمة، هذا الأمر يكون آداة ضاغطة مضافة على الشركات التقليدية في انتهاج ذات الأسلوب في المنافسة القائمة و لمحاكاة الشركات التي تنتهج التسويق الأخضر في تعاملاتها.[x]

رابعا: المرتكزات الاستراتيجية للتسويق الأخضر

يشكل نموذج (KOTLER) بعناصره السبعة مضلة واسعة لتبني مدخل التسويق الأخضر استراتيجيا و تغطية مضامينه بطريقة عملية و صحيحة، تتمثل هذه المرتكزات السبعة فيما يلي:

1. **المنتجات الخضراء (GreenProducts)**:يشار إلى المنتجات الخضراء _ و هي المنتجات الصديقة للبيئة أو المنتجات الواعية بيئيًا_ على أنها منتجات مصممة للحد من استهلاك الموارد الطبيعية المطلوبة وتقليل التأثيرات السلبية على البيئة خلال دورة حياة هذه المنتجات.[xi]و تتميز المنتجات الخضراء بأنهاأكثر تحقيقاللإعادات الخمس(5Rs)وهي: إعادة التدوير (Recycling)، إعادة الاستعمال (Reuse)، إعادة التكييف (Reconditioning)، إعادة التصنيع (Remanufacturing)، إعادة التصليح (Repair).
2. **التسعير الأخضر (GreenPricing)**: يمكن النظر إليه على أنه عملية تحديد السعر في ضوء سياسة الشركة المتعلقة بالاعتبارات البيئية سواء التي تفرضها اللوائح و القوانين البيئية أو مبادرات الشركة إلى ما هو أبعد منها،وهذا ما يعني أن الزبون سيتحمل دفع أسعار أعلى للحصول على منتجات خضراء.
3. **التوزيع الأخضر (GreenDistribution)**: يعرف التوزيع الأخضر بأنه عملية مراعاة الاعتبارات البيئية في تحريك السلع من المصدر إلى الزبون.[xii] ويرتبط التوزيع عادة بصناعة النقل التي تعتبر من الملوثات البيئية، كما أنها تساهم بشكل كبير في استهلاك الطاقة، و هو ما يمكن أن يؤدي إلى تدهور البيئة التي جاء التسويق الأخضر لحمايتها.
4. **الترويج الأخضر (GreenPromotion)**: هو عملية الاتصال التي تهدف إلى نقل توجهات المنظمة وصورتها البيئية للزبائن مع التركيز على الأنشطة الإرشادية بخصوص الاستخدام الآمن للمنتجات الخضراء، قصد زيادة إدراك و وعي الزبائن بالقضايا البيئية.
5. **العمليات الخضراء (GreenProcesses)**:يقصد بها التحسس لمختلف القضايا البيئية وأخذها بنظر الاعتبار عند القيام بالعمليات الإنتاجية[xiii]، بحيث تصبح تلك العمليات منسجمة مع التوجه الرئيسي الخاص بمدخل التسويق الأخضر.
6. **الأفراد ذوو التوجه البيئي**: يتطلب التسويق الأخضر رأس مال بشري كفء له من الوعي البيئي ما يجعله مدركا لأهمية حماية البيئة و الحفاظ عليها محيطا بالقضايا البيئية، و هو ما يستلزم تكوينه و تجديد مهاراته و رفع مستوى تحكمه في التكنولوجيا المساعدة على تحقيق الالتزامات البيئية و الارتقاء به إلى مستوى الإبداع من أجل إنجاح العملية التسويقية.
7. **الأداء البيئي**: يعتبر الأداء البيئي ترجمة لإدراكات و وعي المنظمات حول القضايا البيئية إلى أفعال حقيقية حيز التنفيذ، و عموما تلتزم المنظمات بيئيا خلال أدائهابالموازنة بين أدائها البيئي و الاجتماعي و

أهدافها الربحية و غير الربحية بشكل مستمر، حيث تتبع حصتها السوقية وفق أدائها البيئي و الاجتماعي و ليس فقط الربحي.

المحور الثاني: مقاربة نظرية لتحقيق التوافق بين التسويق الأخضر و التنمية المستدامة

للوقوف على مدى العلاقة التوافقية الموجودة بين التسويق الأخضر و التنمية المستدامة سنتطرق في هذا المحور إلى ماهية التنمية المستدامةو انتقال منظمات الأعمال من تبني التسويق الأخضر إلى تحقيق التنمية المستدامة لنركز في الأخيرعلى الدور الذي يمكن للتسويق الأخضر أن يلعبه في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة.

أولا: ماهية التنمية المستدامة

يجمع مفهوم التنمية المستدامة بين التنمية كعملية للتغيير و الاستدامة كبعد زمني، و عليه سنحاول فيما يلي التطرق لتعريف التنمية المستدامة و أهم الخصائص التي تتمتع بها و كذا الأهداف التي تسعى لتجسيدها.

1. **تعريف التنمية المستدامة:**عرفت التنمية المستدامة كما جاء في القانون 03-10 الصادر عن الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية على أنها:" التوفيق بين تنمية اجتماعية و اقتصادية قابلة للاستمرار و حماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة و الأجيال المستقبلية".[xiv]

و يعرف **الاتحاد العالمي للمحافظة على البيئة**التنمية المستدامة بأنها:" السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية، معالأخذ بعين الاعتبار قدرات و إمكانات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة".[xv]

كما اتفقت دول العالم في مؤتمر الأرض سنة 1992 على تعريف التنمية المستدامة في المبدأ الثالث لها على أنها:" ضرورة انجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية و البيئية لأجيال الحاضر والمستقبل".[xvi]

التنمية المستدامة صديقة البيئة هي ذلك المفهوم الذي يعمل على التوازن بين حاجات الانسان الحالية ومحدودية الموارد و بين الاستفادة من البيئة و الإضرار بها، و الضرر من توابع الاستفادة و التوازن بين الحاضر و المستقبل.[xvii]

كما طرح مصطلح التنمية المستدامة سنة 1972 في أعقاب مؤتمر ستوكهولم، الذي أعقبته قمة ريو للمرة الأولى حول البيئة و التنمية المستدامة الذي أعلن سنة 1992 عن خصائص التنمية المستدامة التي تتلخص فيمايلي:

- هي تنمية يعتبر البعد الزمني هو الأساس فيها، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة، تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر، ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن خلالها التنبؤ بالمتغيرات.
- هي تنمية تراعي تلبية الاحتياجات القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض.
- هي تنمية تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية الحاجات الأساسية والضرورية من الغذاء والملبس والتعليم والخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر المادية والاجتماعية.

- هي تنمية تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية سواء عناصره ومركباته الأساسية كالهواء، والماء مثلا، أو العمليات الحيوية في المحيط الحيوي كالغازات مثلا، لذلك فهي تنمية تشترط عدم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي، كما تشترط أيضا الحفاظ على العمليات الدورية الصغرى والكبرى في المحيط الحيوي، والتي يتم عن طريقها انتقال الموارد والعناصر وتنقيتها بما يضمن استمرار الحياة.
- هي تنمية متكاملة تقوم على التنسيق بين سلبيات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمارات والاختيار التكنولوجي، ويجعلها تعمل جميعها بانسجام داخل المنظومة البيئية بما يحافظ عليها ويحقق التنمية المتواصلة المنشودة.

2. **أهداف التنمية المستدامة:** تعتبر عملية التنمية المستدامة عملية واعية، معقدة، طويلة الأمد، شاملة و متكاملة في أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية و البيئية، و يتعلق الهدف الأساسي لها بالوفاء بحاجات البشر و تحقيق الرعاية الاجتماعية على المدى الطويل مع الحفاظ على قاعدة الموارد البشرية و الطبيعية، ومحاولة الحد من التدهور البيئي، و من أجل تحقيق ذلك يجب التوصل إلى توازن ديناميكي بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة و إدارة الموارد و حماية البيئة من جهة أخرى.[xviii]

و عموماً يمكن حصر أهم أهداف التنمية المستدامة في النقاط التالية:[xix]

- تحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصادياً، اجتماعياً، نفسياً و روحياً.
- احترام علاقة التكامل و الانسجام الموجودة بين النظم الطبيعية البيئية و نشاطات السكان.
- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة و تنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاه التدهور الطبيعي (ما يعرف بالتربية البيئية).
- تحقيق استغلال عقلاني للموارد و المخزون الاستراتيجي لأنه ملك الأجيال الحاضرة و المستقبلية بنفس المستوى من الحقوق.
- توظيف التكنولوجيات الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع.
- زرع و ترسيخ فكرة الاستهلاك المستديم في المجتمع و الذي يعبر عنه على أنه استعمال السلع و الخدمات التي تلبي الحاجات الأساسية للأفراد و تحمل أحسن نوعية للحياة، و كل هذا في إطار الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية.

ثانيا: انتقال منظمات الأعمال من تبني التسويق الأخضر إلى تحقيق التنمية المستدامة

لتتمكن منظمات الأعمال من الانتقال من تبني التسويق الأخضر إلى تحقيق التنمية المستدامة لابد لها من تغيير سلوكها بما يخدم تلك التنمية، و بالنظر للعلاقة الموجودة بين التنمية المستدامة و التسويق فإن منظمات

الأعمال تشارك في تحقيق مساعي التنمية المستدامة وفق مراحل أو مستويات، كما تقوم بتبني عدد من المشاريع البيئية.

1. **متطلبات تغيير سلوك منظمات الأعمال بما يخدم التنمية المستدامة:** لتغيير سلوك منظمات الأعمال نحو الاتجاه المستدام لابد من الضبط و التعديل الجذري لسلوك الأفراد أولاً ثم الجماعات باعتبار الأفراد هم المسؤولون بالدرجة الأولى على التدهور البيئي، و ترتكز هذه العملية على العناصر التالية:[xx]

- الاهتمام بالبيئة من خلال تقييم درجة المسؤولية الاجتماعية للأفراد بحثاً عن مستهلك واع اجتماعياً يستخدم قدرته الشرائية في محاولة التغيير الاجتماعي و احترام البيئة الطبيعية.
- حركة المجتمع للحفاظ على البيئة و ذلك بالتركيز على التغييرات المطلوبة في التنظيم الاجتماعي لتعزيز وتسهيل ضمان السلوك المسؤول بيئياً من جانب المنتجين و المستهلكين على حد سواء.
- دمج السياسة التسويقية في مسار التنمية المستدامة و الذي يشمل منظمات الأعمال بإظهار أهمية التسويق الأخضر و ما يقدمه من منتجات صديقة للبيئة تضمن الحفاظ على الموارد الطبيعية و في نفس الوقت الربحية وهو هدف الجميع.

2. **مستويات دمج التنمية المستدامة في منظمات الأعمال:** حسب بعض الدراسات المتخصصة في مجال العلاقة بين التنمية المستدامة و التسويق و بعد أخذ كل الاعتبارات لدخول التنمية المستدامة قطاع الأعمال، يمكن ملاحظة ثلاثة مستويات لمشاركة منظمات الأعمال في مساعي التنمية المستدامة هي:[xxi]

- **المستوى الأول:** فيه يقتصر نشاط منظمات الأعمال المستدام على الاتصال و بشكل خاص على مستوى الواجهات باعتمادها على اللون الأخضر، و لكن مع الحذر من درجة الوعي البيئي المتزايدة لدى العملاء من جهة و الانتباه إلى أن الاهتمام البيئي من درجة عالية من الحساسية و ارتباطه بالشخصية و الأخلاق.
- **المستوى الثاني:** و فيه تغتنم منظمات الأعمال الفرص المتاحة في أسواق جديدة من خلال تطوير منتجات وعروض مستدامة.
- **المستوى الثالث:** على هذا المستوى لا يوجد الكثير من منظمات الأعمال، و فيه تذهب هذه الأخيرة أبعد بكثير مما تقوم به منظمات الأعمال في المستويين الأول و الثاني، بحيث يشمل دمج مفهوم التنمية المستدامة صميم الأعمال في نهج هيكلي واضح مبني على ثلاث ركائز أساسية هي: الاقتصاد و البيئة و المجتمع.

3. **المشاريع البيئية في منظمات الأعمال:** إن دخول التنمية المستدامة في منظمات الأعمال سواء في القطاع الاقتصادي أو الخدماتي بنجاح يعني أن يكون المشروع مسؤولاً و مستداماً بيئياً مع الأخذ بعين الاعتبار الفعالية الاقتصادية و العدالة الاجتماعية بالإضافة إلى الجانب البيئي، فيشكل بذلك ما يعرف بالمشروع البيئي.

حيث يعرف المشروع البيئي على أنه:" تلك الاستثمارات الإنتاجية أو الخدمية المرتبطة بالبيئة و التي تهدف إلى توفير منتجات خضراء، و إقامة مشاريع و استثمارات وقائية لتجنب تلوث البيئة و معالجة مشاكل نضوب الموارد سواء تعلق الأمر بالبيئة المنزلية أو البيئة المهنية أو البيئة الخارجية إجمالاً".[xxii]

و من أنواع المشاريع البيئية التي تقدمها منظمات الأعمال مشاريع الكوارث و الطوارئ للتخلص من مشاكل بيئية طارئة أو محدودة، استثمارات تنظيف البيئة المهنية و المنزلية الخارجية كأجهزة تنقية الهواء من الملوثات الغازية والغبارية، استثمارات بيئية أمنية مثل حواجز مجابهة الفيضانات و الوقاية من تآكل الشواطئ و إزالة الألغام، مشروعات المدن الجديدة التي تهدف إلى إقامة مجتمعات بمواصفات بيئية صحية، و تشمل أيضاً استثمارات المخلفات و النفايات التي تعتبر من أهم المشاريع البيئية من حيث العائد و التكلفة[xxiii].

ثالثا: دور التسويق الأخضر في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة

إن تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة يكتسي أهمية بالغة خاصة مع تفاقم المشكلات البيئية و اعتبار التدهور البيئي مشكلة عالمية تتجاوز الأوطان و الأقاليم، و عليه سنركز على الدور الذي يمكن للتسويق الأخضر أن يلعبه في تحقيق هذا البعد كشكل من أشكال تحقيق التوافق بين التسويق الأخضر و التنمية المستدامة.

1. **إدارة العلاقة مع أصحاب المصلحة ضمن التسويق الأخضر**:إن عملية تكامل التفكير البيئي مع الاستراتيجيات و السياسات و الإجراءات الخاصة بمنظمات الأعمال تتم في إطار ما يعرف بالتسويق الأخضر الذي يتم بمشاركة عدة فئات من أصحاب المصلحة، و تنحصر أهم ممارسات إدارة أصحاب المصلحة ضمن التسويق الأخضر في العناصر التالية:[xxiv]

- مكافأة المستهلكين من خلال تحديد درجة معرفة المستهلك بالقضايا البيئية و مدى قابليته للمنتجات الخضراء وإلى أي مدى يساهم في الحفاظ على الموارد و البيئة.
- إمداد المنظمة باحتياجاتها و يشمل هذا العنصر التعرف على ذلك المدى الذي يتصرف به موردو المنظمة بالالتزام البيئي في توريدهم لكافة احتياجاتها من المواد الأولية و الطاقة و المعدات و الأدوات المكتبية والأدوات المختلفة، و ذلك من حيث منتجاتهم و عملياتهم الإنتاجية و طرق التخلص من النفايات المترتبة عن عملياتهم الإنتاجية.
- الحكومة: إذا كان الجمهور العام في المجتمع يؤثر في نجاح منظمات الأعمال بشكل مباشر من خلال السلوك الشرائي لهم، فإنه أيضاً يمكن أن يؤثر في المنظمات بشكل غير مباشر من خلال تأثيره على الحكومة و من هنا فإن المرشحين السياسيين الذين لديهم التزام عال بالبيئة قد يؤثرون في المنظمة و أعمالها مثلما يؤثر المستهلكون الملتزمون بالحفاظ على الموارد و البيئة.

2. **الابتكار البيئي رابط مسار التنمية المستدامة**:يشير مفهوم الابتكار البيئي إلى الجمع بين الكفاءة الاقتصادية واقتصاد الموارد و الطاقة و الرغبة في إقامة نموذج جديد للنمو أساسه جعل الموارد و الطاقة في

خدمة المجتمع والبيئة، أي أنه مفهوم يدعو إلى ضرورة الجمع بين النمو الاقتصادي و الابتكار و التنمية المستدامة و ذلك من خلال التركيز على:

- الكفاءة و التقنيات البيئية من خلال دمج أهم التقنيات الحديثة في عمليات الانتاج بما يحقق توفير للطاقة ومستوى أقل من النفايات.
- تحقيق تصميم بيئي من المنبع بما يحقق توازنا في الطاقة و الاستخدام و أقل النفايات.

و في سنة 2010 بدأ العمل بالتوصيات التي خرجت بها قمة لشبونة و التي دعت إلى ضرورة تحقيق اقتصاد أكثر تنافسية و أكثر ديناميكية، يستخدم التكنولوجيا البيئية النظيفة بما ينعكس على تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتحسين نوعية الحياة و ضمان الحقوق الإنسانية للمجتمع.[xxv]

3. **الالتزام بنظام الإدارة البيئية**[xxvi]:يعتبر الاهتمام بالبيئة من بين أهم أبعاد التنمية المستدامة، و تعتبر نظم الإدارة البيئية أهم الأدوات التي تستعين بها المؤسسات الاقتصادية لتبين مدى اهتمامها بالتنمية المستدامة، و تعمل هذه النظم على تحسين الأداء البيئي طبقا للسياسة البيئية للمؤسسة الاقتصادية.

تعرف **المنظمة العالمية للتقييس الإيزو** نظام الإدارة البيئية على أنه جزء من النظام الإداري الشامل الذي يتضمن الهيكل التنظيمي و نشاطات التخطيط و المسؤوليات و الممارسات و الإجراءات و العمليات و الموارد المتعلقة بتطوير السياسة البيئية و تطبيقها و مراجعتها و الحفاظ عليها.

و يتم تجسيد الإدارة البيئية على مستوى منظمات الأعمال بوضع خطط و سياسات تشمل المراحل الانتاجية كافة، انطلاقا من الحصول على المواد الأولية و وصولاً إلى المنتج النهائي و الجوانب البيئية المتعلقة بها، آخذين بعين الاعتبار تقييم الآثار البيئية للمؤسسة و التكاليف البيئية الناجمة عن كيفية استخدام الموارد و الطرق المتبعة للتحكم في التلوث.

و في وضعها لنظم الإدارة البيئية الخاصة بها تستعين المؤسسات الاقتصادية في معظم الأحيان بالمواصفات القياسية الخاصة بالإدارة البيئية و التي يأتي في مقدمتها المواصفات البيئية **ISO14001**، أو بعض المواصفات القياسية للإدارة البيئية على المستويات المحلية منها على وجه الخصوص المواصفة البريطانية **BS7750**، والمواصفة **NSF110**في الولايات المتحدة الأمريكية، و المواصفة **EMAS** في الاتحاد الأوروبي.

و تتجسد أهمية تطبيق نظم الإدارة البيئية في منظمات الأعمال في أنها أداة تساهم في الإنتاج و التشغيل مما يؤدي إلى زيادة حجم الطاقة الإنتاجية المحققة فعلاً، بالإضافة إلى تحقيق فائض في الإنتاج ينتج عن عدم حدوث إهدار كميات الخامات و الطاقة و مستلزمات التشغيل المستخدمة في الإنتاج، وبالتالي تحسين المراكز المالية لمنظمات الأعمال، اكتساب المزايا التنافسية لمنتجات منظمات الأعمال التي تطبق نظم الإدارة البيئية، التحسين المستمر في مواصفات المنتج و تخفيض تكاليف مدخلات الإنتاج.

هذا و يساهم كذلك تطبيق نظم الإدارة البيئية في منظمات الأعمال في منع الإصابات بأمراض أضرار تلوث البيئة الداخلية، مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف علاج الأفراد من هذه الأمراض.

4. **تثمين و تدوير النفايات:** تعتبر تقنية تدوير النفايات واحدة من الممارسات المستدامة التي أصبحت ضرورية بعد أن حققت فوائد كثيرة على صعيد التنمية المستدامة إلى جانب تقنيات أخرى تفيد تثمين النفايات عموما.

تُعرف النفايات على أنها كل البقايا الناتجة عن عمليات الإنتاج أو التحويل أو الاستعمال، و في المجال الاقتصادي تقسم إلى ثلاثة أقسام أساسية: نفايات صناعية، طبية و خطرة، يتم تثمينها بثلاث طرق أساسية وهي:[xxvii]

- **التثمين المادي:** و تعرف كذلك بتقنية التدوير الخاص باسترجاع الورق، البلاستيك و غيرها.
- **التثمين البيولوجي:** الخاص بإنتاج السماد العضوي الذي يستعمل في الزراعة.
- **التثمين الطاقوي:** عن طريق حرق النفايات و الاستفادة من الطاقة الحرارية الناتجة عن ذلك.

تشير عملية تدوير النفايات إلى مدى إمكانية الاستفادة من نفايات ما المفروض أنها في طريقها إلى التخلص منها بأي وسيلة من وسائل التخلص المعروفة، و على ذلك فإن عملية إعادة التدوير تعني مدى قابلية استعادة مادة خام من نفاية ما يمكن استخدامها كمادة خام تدخل في إنتاج المواد التي أُنتج منها نفس خامة النفاية مرة أخرى أو مواد أخرى، و ليس من الضروري أن تحقق عملية التدوير مكاسب مادية آنية يكفي أن تحقق هذه العملية تلك القيمة الاجتماعية و الصحية و الاقتصادية الكاملة التي ستعود على المجتمع و البيئة حاليا و مستقبلا.

إن عملية تدوير النفايات ترفع من فاعلية المواد من خلال الاستخدام الطويل لها، حيث كانت قيمة المواد في السابق تزول لأنها ترمى عند انتهاء صلاحيتها لكن مع إعادة تدويرها أصبحت مهمة اقتصاديا في عملية إنتاج أخرى، و مهمة بيئيا في الحفاظ على المواد الأولية و المواد الطبيعية و خفض معدلات التلوث و مهمة اجتماعيا في خفض معدلات الإصابة ببعض الأمراض و غيرها من الفوائد المستدامة.

و عموماً، فإن تطبيق تقنية تدوير النفايات يحقق العديد من المنافع منها:[xxviii]

- حماية البيئة و المجتمع من التلوث الناجم عن رمي المواد و إتلافها بشكل عشوائي.
- الاستفادة من المواد الأولية لأكثر من مرة ما يساهم في حماية الموارد الطبيعية.
- تعزيز و استمرارية العلاقة بين الزبائن و الوكلاء.
- إيجاد مصدر بديل للمواد الأولية يساهم في دعم استقلالية مركز المؤسسة في مقابلة الموردين.

حصول المستهلك النهائي على عوائد مالية و إن كانت بسيطة نظير إعادته لتلك المواد، كما أنه يدفع سعراً أقل في غالب الأحيان عند شراء المنتج المعاد تدويره.

المحور الثالث: جهود الحكومة لدعم التسويق الأخضر و تحقيق التنمية المستدامة

تندرج السياسة البيئية الصناعية ضمن الاستراتيجية الوطنية البيئية في إطار الخطة الوطنية للعمل البيئي والتنمية المستدامة للحفاظ على الموارد الطبيعية المحدودة و تحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل.

أولا: الإطار المؤسساتي لحماية البيئة في الجزائر

شهد الإطار المؤسساتي لحماية البيئة في الجزائر حالة من عدم الاستقرار الهيكلي، فقد كان قطاع البيئة تابعا لعدة وزارات (الري، الغابات، البحث العلمي، الفلاحة، التربية، الداخلية و الجماعات المحلية، الأشغال العمومية)، وذلك من خلال التحويل و الإلغاء و الإلحاق و الحل، و هو ما أدى إلى إضعاف فعالية قطاع البيئة، إذ نتج عنه عدم وجود كفاءات إدارية متخصصة و متميزة للعمل في هذا القطاع، مما أثر سلبا على تطبيق سياسة بيئية واضحة المعالم.و قد نصت المواد 5، 6، 7 من القانون رقم 83_03 المؤرخ في 5 فيفري 1983 المتعلق بحماية البيئة على إنشاء هيئات متخصصة تتولى حماية البيئة.

و منذ عام 2001 أصبحت وزارة تهيئة الإقليم و البيئة على رأس الهيكل الإداري للبيئة في الجزائر، و ذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01_09 المؤرخ في 7 جانفي 2001، تمهيدا لمشروع إدماج البيئة ضمن المخططات التنموية عبر برامج تنموية تأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي ضمن أعمالها.و قد تدعم عمل الوزارة الخاصة بالبيئة بهيئات إدارية مستقلة تسير مجالات بيئية معينة لتخفيف الضغط على الوزارة الوصية، نذكر أبرزهافيما يلي:

1. **المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة:**تمإنشاء هذا المرصد بموجبالمرسومالتنفيذي رقم02-115 المؤرخ في 3 أبريل 2002.و هو عبارة عن هيئة عمومية ذات طابع صناعي وتجارييوضع تحت وصاية وزارة البيئة، يدار من قبل مجلس الإدارة برئاسة مدير تنفيذيتساعده لجنة علمية،يتوفر على 4 مخابر جهوية، 10 محطات مراقبة، ويجري تجهيز 5 محطات و محطتان في طور الإنجاز. يكلف المرصد في إطار مهامه بـ:[xxix]

- وضع شبكات الرصد وقياس التلوث وحراسة الأوساط الطبيعية و تسيير ذلك.
- جمعالمعلومات المتصلة بالبيئة والتنمية المستدامة لدى المؤسسات الوطنية والهيئات المتخصصة.
- معالجة المعطيات و المعلومات البيئية قصد إعداد أدوات الإعلام، و نشر المعلومة البيئية وتوزيعها.
- المبادرة بالدراسات الرامية إلى تحسين المعرفة البيئية للأوساط والضغوط الممارسة على تلك الأوساط، و إنجاز هذه الدراسات أو المشاركة في إنجازها.

2. **المديرية العامة للبيئة و التنمية المستدامة:**تضم ست مديريات: مديرية السياسة البيئية الحضرية، مديرية السياسة البيئية للصناعة، مديرية المحافظة على التنوع البيولوجي و الوسط الطبيعي و المجالات

المحمية والمساحات الخضراء و الساحل، مديرية التغيرات المناخية، مديرية تقييم الدراسات البيئية، مديرية التوعية و التربية و الشراكة لحماية البيئة.و تكلف بما يأتي[xxx]:

-تبادر بالدراسات الاستشرافية و تعد التقرير الوطني حول البيئة و التنمية المستدامة.

-تبادر بإعداد كل دراسة و بحث للتشخيص و الوقاية من التلوث و الأضرار، لاسيما في الوسط الحضري والصناعي و تساهم في ذلك.

-تقوم بتصور و وضع بنك معطيات يتعلق بالبيئة و التنمية المستدامة.

-تساهم في إعداد النصوص التشريعية و التنظيمية المتعلقة بحماية البيئة و التنمية المستدامة.

-تضمن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية و مخطط العمل الوطني للبيئة و تقييمها و تحيينها و متابعتها.

-تضمن مراقبة و تقييم حالة البيئة، كما تسهر على تطبيق التشريع و التنظيم المعمول بهما في ميدان البيئة.

3. **الوكالة الوطنية للنفايات:** أنشئت في إطار المرسوم التنفيذي 02-175 المؤرخ في 20 ماي 2002 الخاص بتسيير النفايات، مراقبتها وإزالتها. و هي وكالة تنفيذية تحت وصاية وزارة الموارد المائية والبيئة لدعم الأحكام التنظيمية الخاصة بالنفايات. من مهامها نذكر:

-معالجة المعطيات والمعلومات الخاصة بالنفايات وتكوين بنك وطني للمعلومات حول النفايات وتحيينه.

-تطوير نشاطات فرز النفايات وجمعها ونقلها ومعالجتها وتثمينها وإزالتها.

-المبادرة بإنجاز الدراسات والأبحاث والمشاريع التجريبية وإنجازها أو المشاركة في إنجازها.

-نشر المعلومات العلمية والتقنية وتوزيعها، و المبادرة ببرامج التحسيس والإعلام والمشاركة في تنفيذها.

4. **المركز الوطني لتكنولوجيات إنتاج أكثر نقاء:** هو مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02_262 المؤرخ في 17أوت2002. تموضعه تحت وصاية وزارة الموارد المائية والبيئة. من مهام المركز نذكر:[xxxi]

-ترقية مفهوم تكنولوجيات إنتاج أكثر نقاء و تعميمه و التوعية به.

-مساعدة مشاريع الاستثمار في تكنولوجيات إنتاج أكثر نقاء و مساندتها.

-تزويد الصناعات بكل المعلومات المتصلة بصلاحياته في مسعاها من أجل تحسين طرق الإنتاج،عبر الوصول إلى تكنولوجيات أكثر نقاء و بالحصول على الشهادات المرتبطة بذلك عند الاقتضاء.

-تطوير التعاون الدولي في ميدان تكنولوجيات إنتاج أكثر نقاء.

-يضمن مهمة الخدمة العمومية فيما يخص تقييم الخصوم البيئية للقطاع الصناعي و فيما يخص القيام بالدراسات المتعلقة بأعمال رفع مستوى الصناعات.

-القيام بكل عمل يسمح بتحسين بيئة المؤسسات الصناعية و الاقتصادية.

-إعداد و نشر وسائل و دعائم التوجيه التي تسمح بتقوية قدرات المؤسسات لتأهيلها على المستوى البيئي.

هذا و يندرج المركز ضمن قوائم وزارة الصناعة للمكاتب المرافقة للمؤسسات الصناعية المعتمدة من طرف الدولة، من أجل الحصول على شهادة أنظمة الإدارة حسب مقاييس المنظمة الدولية للمعايير: (ISO)إيزو 9001، إيزو 14001، إيزو22000و معايير إدارة الصحة و السلامة المهنية 18001 (OHSAS).

❖ **دور جمعيات حماية البيئة في الجزائر:** ارتبط تأسيس جمعيات حماية البيئة بقضية التنمية، و يعكس ذلك الاهتمام بحماية الثروة الطبيعية من آثار الصناعة، حتى باتت هذه الجمعيات تشكل تهديدا حقيقيا للمنظمات غير الملتزمة بيئيا من خلال قدرتها على تعبئة الرأي العام. و هو ما يؤكد حجم العلاقة العضوية بين ما تقوم به جمعيات حماية البيئة من أنشطة اجتماعية تسهم إلى حد كبير في دعم الأنشطة الإنتاجية و التسويقية للمؤسسات الاقتصادية، بما يصب في النهاية في تحقيق حق المستهلك في بيئة نظيفة.[xxxii]

في الجزائر أدى الانفتاح السياسي و الاجتماعي نهاية ثمانينات القرن العشرين إلى بروز الجمعيات البيئية تزامنا مع دستور 1989، و يعتبر القانون 03_10 المتضمن حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة من أهم القوانين التي كرست دور الجمعيات في مجال حماية البيئة، و ذلك بدعمها و الإقرار بمساهمتها في المحافظة على البيئة.و قد مكن المشرع في نص المادة 36 من هذا القانون الجمعيات من الحق في رفع دعاوى أمام الجهات القضائية المختصة عن كل مساس بالبيئة حتى في الحالات التي تعني الأشخاص المنتسبين لها بانتظام.[xxxiii]

رغم الجهود المبذولة إلا أن صور عضوية جمعيات حماية البيئة ضمن مؤسسات صناعة القرار البيئي في الجزائر لا تزال محدودة، إذ تنحصر تلك العضوية في اللجنة القانونية والاقتصادية للمجلس الأعلى للتنمية المستدامة، و هو ما يحد من فعالية مشاركتها في تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة.

ثانيا: الإطار التشريعي لحماية البيئة في الجزائر

في إطار السياسة العامة لحماية البيئة في الجزائر و بغرض إلزام المنظمات بالمحافظة على البيئة و تأدية نشاطها دون إلحاق أضرار بيئية، تم سن مجموعة من القوانين نذكر أهمها فيما يلي:

1. **قانون 83_03:**شكل هذا القانون القاعدة الرئيسية و الأداة المرجعية لتشريعات حماية البيئة في الجزائر، و قد أشار إلى السياسة الواجب اتباعها في مجال حماية البيئة، و نص على عدة مبادئ يرتكز عليها قانون حماية البيئة، معتبراً حماية البيئة مطلبا أساسيا للسياسة الوطنية للتنمية، و أن تدخل الدولة ضرورة واجبة و مشروعة لتحديد شروط إدماج المشاريع في البيئة.
2. **قانون 03_10:**جاء هذا القانون ليكمل أوجه النقص في القانون الإطار 83_03، و ذلك من خلال تحديد قواعد حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، و ذلك بهدف:[xxxiv]

-تحديد المبادئ الأساسية و قواعد تسيير البيئة وإصلاح الأوساط المتضررة.

-ترقية تنمية وطنية مستدامة بتحسين شروط المعيشة و العمل على ضمان إطار معيشي سليم.

-الوقاية من كل أشكال التلوث و الأضرار الملحقة بالبيئة، و ذلك بضمان الحفاظ على مكوناتها.
-ترقية الاستعمال الإيكولوجي العقلاني للموارد الطبيعية المتوفرة، و كذلك استعمال التكنولوجيات الأكثر نقاء.
-تدعيم الإعلام و التحسيس و مشاركة الجمهور و مختلف المتدخلين في تدابير حماية البيئة.

تطرق القانون إلى أدوات تسيير البيئة و مقتضيات حمايتها من كل أشكال التدهور أو التلوث أو الأضرار التي تشكل خطرا على البيئة أو صحة الأشخاص، و حدد الأحكام الجزائية لمعاقبة الأطراف المتسببة في تلك الأضرار.

3. **قانون01_19**: جاء هذا القانون كضرورة ملحة للحد من الآثار السلبية للنفايات الصناعية _خاصة_ على الصحة العامة و البيئة، و قد حدد كيفيات تسيير النفايات، مراقبتها و معالجتها، و هو يرتكز على المبادئ الآتية:[xxxv]

-الوقاية و التقليص من إنتاج و ضرر النفايات من المصدر،و تنظيم فرز النفايات و جمعها و نقلها ومعالجتها.
-تثمين النفايات بإعادة استعمالها أو برسكلتها أو بكل طريقة تمكن من الحصول باستعمال تلك النفايات على مواد قابلة لإعادة الاستعمال أو الحصول على الطاقة.
-إعلام و تحسيس المواطنين بالأخطار الناجمة عن النفايات و آثارها على الصحة و البيئة، و كذلك التدابير المتخذة للوقاية من هذه الأخطار و الحد منها أو تعويضها.

يلزم القانون منتج النفايات أو حائزها على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتفادي إنتاجها قدر الإمكان و إلا فإنه يكون ملزما بإزالتها على حسابه الخاص بطريقة عقلانية، وحدد بعدها الأحكام الجزائية والعقوبات المترتبة ضد المخالفين.

4. **قانون 04_09**:يهدف إلى تحديد كيفيات ترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، وذلك بهدف:[xxxvi]

-حماية البيئة بتشجيع اللجوء إلى مصادر الطاقة غير الملوثة.
-المساهمة في مكافحة التغيرات المناخية بالحد من إفرازات الغاز المتسبب في الاحتباس الحراري.
-المساهمة في التنمية المستدامة بالمحافظة على الطاقات التقليدية و حفظها.
-المساهمة في السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم، بتثمين مصادر الطاقة المتجددة بتعميم استعمالها.

تتم ترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة من خلال برنامج وطني و حصيلة سنوية لاستعمال تلك الطاقات، حيث يندرج البرنامج ضمن مخططات مستقبلية خاصة بتهيئة الإقليم و التنمية المستدامة آفاق 2020، يتضمن البرنامج أعمال ترقية البحث و الإنتاج و التنمية و استعمال الطاقات المتجددة بصفة مكملة و/أو بديلا عن الطاقات التقليدية.

ثالثا: التدابير الاقتصادية لحماية البيئة في الجزائر

تبنت الجزائر في إطار حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة سياسة ترتكز على الأدوات الاقتصادية ممثلة في الجباية البيئية و استحداث صناديق لتمويل المشروعات ذات العلاقة بحماية البيئة.

1. **حماية البيئة فيالجزائر عن طريق الجباية الخضراء**:جاء تطور الجباية البيئية في الجزائر استجابة لحماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة، تحمل الجباية البيئية جزأين هامين يتمثل الأول في فرض الرسوم على الملوثين والثاني في الإعفاء من الرسوم للذين يلتزمون بتدابير الحد من التلوث. و تتعلق الرسوم البيئية بالأنشطة التالية:

أ- **الرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة**:أنشئ بموجب المادة 117 من قانون المالية لسنة 1992، و التي تحدد الوحدات الصناعية الأساسية الخاضعة للرسوم من جراء ممارسة النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة. حيث تخصص مداخيل هذا الرسم للصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث.

ب- **إتاوة المحافظة على جودة المياه**: تأسست بموجب المادة 174 من قانون المالية لسنة 1996، وهي تحصل لدى المؤسسات الولائية و البلدية لإنتاج المياه و توزيعها و الدواوين الولائية و الدواوين الجهوية للمساحات المسقية، و بصفة عامة لدى كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين للقانون العام أو الخاص الذين يملكون ويستغلون آبارا أو تنقيبات أو منشآت أخرى فردية. و تدفع هذه الأتاوى لحساب الصندوق الوطني للتسيير المتكامل للموارد المائية، لضمان مشاركة المؤسسات المعنية في برامج حماية جودة الموارد المائية و الحفاظ عليها.

ج- **رسم تشجيع عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة و/أو الخطيرة**:أنشئ بموجب المادة 203 من قانون المالية لسنة 2002، بهدف التشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة و/أو الخطرة، حيث تَدفع القيمة المرتفعة للرسم و المقدرة بـ10.500 دج و التي تغطي تقريبا تكلفة المعالجة المؤسسات الصناعية الملوثة إلى عدم تخزين نفاياتها خشية تحمل أعباء مالية كبيرة، و بذلك تتحقق الوظيفة التحفيزية لهذا الرسم الذي توزع عائداته كمايلي: 10% للبلديات، 15% للخزينة العمومية و 75% لصالح الصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث.

د- **رسم التشجيع على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات و العيادات الطبية**:تم إنشاء هذا الرسم بموجب المادة 204 من قانون المالية لسنة 2002، بهدف تقليص الحجم الكبير للنفايات الطبية المعدية و الملوثة كيميائيا و التي يتم حرقها و التخلص منها بطريقة غير صحية. يتم ضبط وزنالنفايات المخزنة التي يفرض عليها الرسم وفق قدرات العلاج و أنماطه في كل مؤسسة معنية، أو عن طريق القياس المباشر لهذه النفايات، على أن تمنح للمستشفيات و العيادات الطبية مهلة ثلاث سنوات للتزود بتجهيزات الترميد الملائمة أو حيازتها. توزع10% من عائدات هذا الرسم للبلديات، 15% للخزينة العمومية و 75% لصالح الصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث.

هـ- **الرسم على الأكياس البلاستيكية:** تم إنشاء هذا الرسم بموجب المادة 53 من قانون المالية لسنة 2004، والذي قدر بـ 10.50 دج للكيلوغرام الواحد من الأكياس البلاستيكية المستوردة و/أو المصنعة محليا، و يتم تخصيص حاصل هذا الرسم لحساب الصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث.

و- **الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذو الطبيعة الصناعية:** تأسس هذا الرسم بموجب المادة 205 من قانون المالية لسنة 2002، بهدف مواجهة التلوث الناتج عن المصانع، حيث يفرض على الكميات المنبعثة من المنشآت التي تتجاوز حدود القيم المسموح بها للتلوث، و يحدد بالرجوع إلى المعدل الأساسي السنوي الذي حدد بموجب المادة 54 من قانون المالية لسنة 2000. يخصص 10% من حاصل هذا الرسم لفائدة البلديات و15% لفائدة الخزينة العمومية و 75% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث.

ز- **الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي:** تأسس هذا الرسم بموجب المادة 94 من قانون المالية لسنة 2003، و تعود أسباب إنشاء هذا الرسم إلى حجم المياه الصناعية الملوثة الملقى بها سنويا في الوسط الطبيعي و التي تقدر بـ 120 مليون متر مكعب، و أن 10% منها فقط تعالج قبل صرفها.[xxxvii] حيث يحدد هذا الرسم وفق حجم المياه المنتجة و عبء التلوث الناجم عن النشاط الذي يتجاوز حدود القيم المحددة. و يخصص 30% من حاصل الرسم للبلديات و 20% لفائدة ميزانية الدولة و 50% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث.

ح- **الرسم على الزيوت و الشحوم و تحضير الشحوم:** تأسس هذا الرسم بموجب المادة 61 من قانون المالية لسنة 2006، قدر بـ12.500 دج عن كل طن مستورد أو مصنع داخل التراب الوطني، و التي تنجم عن استعمالها زيوت مستعملة. يخصص 15% من حاصل هذا الرسم لفائدة الخزينة العمومية، 35% لفائدة البلديات و 50% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث.

و رغم أهمية الجباية البيئية في حماية البيئة إلا أن نقص المعلومات يعقد قياس أضرار التلوث و بالتالي يصعب تقدير الضريبة، و حتى في حالة توفر المعلومات فإن هذه السياسة كثيرا ما تصطدم بالإجراءات البيروقراطية والإدارة الفاسدة.كما أنه و رغم تعدد الرسوم البيئية و تنوع القطاعات التي تشملها فإن الإشكال يطرح على مستوى تحصيل تلك الرسوم و مدى كفاءة الجماعات المحلية التي يقع على إقليمها التلوث البيئي في استغلال مبالغها واستثمارها في نشاطات معينة لحماية البيئة، لأنها قد تنفق في مجالات أخرى بعيدا عن معالجة التلوث الصناعي، وهو ما يطرح تساؤلات حول فعالية هذه الرسوم في حماية البيئة.

2. **صناديق التمويل البيئي في الجزائر:** دعما للسياسة الوطنية لحماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة أنشئت الجزائر العديد من الهيئات و الصناديق لتمويل المشاريع البيئية، سنقتصر في دراستنا على الصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث، على اعتبار أن الجزء الأكبر من مداخيل الجباية البيئية يدفع في حساب هذا الصندوق.

أنشئ **الصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث**بموجب المادة 189 من قانون المالية لسنة 1992، تحت مسمى "الصندوق الوطني للبيئة"، أعيدت تسميته في المادة 30 من قانون المالية التكميلي سنة 2001بـ "الصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث". أنشئ الصندوق لتشجيع المؤسسات على تحسين آدائها البيئي ومساعدتها على تجسيد مشاريعها الهادفة إلى خفض التلوث و تقليص الأضرار.

يقدم الصندوق إعانات موجهة للأنشطة المساهمة في تحويل المنشآت القائمة نحو التكنولوجيات الخاصة طبقا لمبدأ الوقاية، تمويل أنشطة مراقبة التلوث عند المصدر، تمويل أنشطة مراقبة الوضع البيئي، تمويل الدراسات والبحث العلمي اللذين تقوم بهما مؤسسات التعليم العالي أو مكاتب دراسات وطنية أو أجنبية، نفقات متعلقة بالتدخلات الاستعجالية في حالة التلوث العرضي، نفقات في مجال الإعلام و التوعية والإرشاد المرتبطة بالمسائل البيئية التي تقوم بها هيئات وطنية أو جمعيات ذات المنفعة العامة، الإعانات المحتملة الممنوحة للجمعيات ذات المنفعة العامة التي تنشط في المجال البيئي، التشجيعات لمشاريع الاستثمار التي تدمج تكنولوجيات خاصة، تسديدات القروض الممنوحة للصندوق، الإعانات الموجهة للأنشطة المتعلقة بإزالة التلوث الصناعي، الإعانات الموجهة لتمويل الأنشطة المتعلقة بالمنشآت المشتركة لإزالة التلوث المنجزة من قبل المتعاملين عموميين وخواص.[xxxviii]

خاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة إبراز العلاقة التوافقية بين التسويق الأخضر و التنمية المستدامة و ذلك لأهمية الموضوع خاصة في الآونة الأخيرة، مستعرضين التجربة الجزائرية و الجهود المبذولة في سبيل تحقيق ذلك.

ففي سبيل تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة أصبح التركيز على التسويق مبدأ أساسيا و عنوانا للاستراتيجيات التطويرية لمنظمات الأعمال، و ذلك من خلال إعطائها البعد البيئي الأهمية البارزة في سياساتها التسويقية ومنهنا ظهر نمط جديد من التسويق يهدف إلى تحقيق الموازنة بين حاجات الزبائن و متطلبات البيئة و هدف الربحية عُرف بالتسويق الأخضر.

و بالإسقاط على التجربة الجزائرية و في إطار سياساتها العامة لحماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة، سعت الحكومة الجزائرية إلى تشكيل الإطار المؤسساتي المسؤول عن حماية البيئة و المكون من الجماعات المحلية و الهيئات الوطنية و جمعيات حماية البيئة، كما قامت بسن القوانين و التشريعات لإلزام منظمات الأعمال بالمحافظة على البيئة و تأدية نشاطاتها دون إلحاق الضرر بالبيئة، إلى جانب ذلك تبنت عدد من التدابير ركزت من خلالها على أدوات اقتصادية كاعتماد الجباية البيئية و استحداث صناديق لتمويل المشاريع البيئية في الجزائر.

الهوامش:

[i]Narges Delafrooz, Mohammad Taleghani, Bahareh Nouri, **Effect of green marketing on consumer purchase behavio**r, QScience Connect2014:5, p: 3

[ii] فارس طلوش، **دور التسويق في التنمية المستدامة دراسة حالة مجمع هنكل الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، 2017/2016، ص: 197

[iii]علاء طالب، عبد الحسين حبيب، أمير العوادي، **فلسفة التسويق الأخضر**، ط1، دار صفاء، عمان، الأردن، 2010، ص: 52

[iv]Morelli, John, "**Environmental Sustainability: A Definition for Environmental Professionals**," Journal of Environmental Sustainability: Vol. 1: Iss. 1, Article 2, 2011, P: 5

[v]Haradhan Mohajan, **Green Marketing is a Sustainable Marketing System in the Twenty First Century**, International Journal of Management and Transformation, 8. April 2011, P: 2

[vi]Fikre Kabashi Elemeen, **The Green Marketing Orientation & Environment Friendly Products Green Plastic Bag in Sudan**, American International Journal of Social Science, Vol. 4, No. 3; June 2015, P: 46

[vii]ثامر البكري، أحمد النوري، **التسويق الأخضر**، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2007، ص: 46

[viii]Alexandra Forster, **Sustainability: Best Practices in the Food Industry**, UW-L Journal of Undergraduate Research XVI, 2013, P: 2

[ix]سامية جلال سعد، **الإدارة البيئية المتكاملة**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2005، ص: 115

[x]ثامر البكري، **استراتيجيات التسويق الأخضر**، ط1، إثراء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص: 70

[xi]M.Solaiman, A.Osman, M.Bin Ab Halim, Op.Cit, P: 91

[xii]نجم عبود نجم، **البعد الأخضرللأعمال _المسؤولية البيئية لرجال الأعمال_**، ط1، دار الوراق، عمان، الأردن، 2008، ص: 272

[xiii]علاء طالب، عبد الحسين حبيب، أمير العوادي، **فلسفة التسويق الأخضر**، مرجع سبق ذكره، ص: 90

[xiv]القانون 03-10، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 43، الصادر بتاريخ 20-07-2003.

[xv]ريحان الشريف و أوضافية لمياء، **تكوين الموارد البشرية في ظل التنمية المستدامة و تحقيق الشغل الكامل**، تقرير الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد عنوان: الاستراتيجيات الدولية للمحافظة على البيئة، 1981.

[xvi]العايب عبد الرحمان، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل التنمية المستديمة**، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص: 12

[xvii]عصام بن يحي الفيلاني، **التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع و المأمول**، نحو مجتمع المعرفة، سلسلة يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي بجامعة الملك عبد العزيز، الإصدار الحادي عشر، ص: (ر).

[xviii]نادية حمدي، **الإدارة البيئية و المبادئ و الممارسات**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2003، ص: 33

[xix]بتصرف، للمزيد أنظر:

- عثمان محمد غنيم، ماجدة أبوزنط، **التنمية المستديمة: فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها**، دار الصفاء، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص ص: 29-30

- راتب السعود، **الانسان و البيئة دراسة في التربية البيئية**، دار حامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2004، ص: 214

-Chantal bonnet, **Marché et Développement Durable un Modèle Gagnant**, édition Alpha, Alger, 2006, p73.

[xx]هادف فتيحة، **أهمية التسويق المجتمعي في مسار التنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري بقسنطينة، 2012، ص ص: 129-130، بتصرف.

[xxi]نفس المرجع السابق، ص: 131

[xxii]فروحات حدة، **استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة– دراسة حالة الجزائر**–، مجلة الباحث، العدد السابع، جامعة ورقلة، 2010، ص: 02، بتصرف.

[xxiii]الغزالي محمد عيسى، **السياسات البيئية**، متاح على الرابط: http://www.arab-api.org/devbrdg/delivery/develop pdf

[xxiv]حمزة رملي، اسماعيل زحوط، **دور إدارة العلاقة مع أصحاب المصلحة في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية– دراسة ميدانية على مجمع زاد فارم لصناعة الأدوية بقسنطينة**، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول :" سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة و العدالة الاجتماعية، يومي 20–21 نوفمبر 2012، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص: 337، (مجمع الأعمال).

[xxv]Etude de l'OCDE sur l'innovation environnementale, éditions OCDE, 2012.

[xxvi]بدروني هدى، سي علي أسماء، **المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال كأداة لدعم نظم الإدارة البيئية و تحقيق التنمية المستدامة**، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى الدولي الرابع عشر حول :"سلوكيات المواطنة و المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال بالوطن العربي– الواقع و آليات التجسيد–"يومي: 27 – 28 نوفمبر 2018، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف–الجزائر، ص: 10

[xxvii]تدوير النفايات "Recyclage des Déches"، الجزء 02، 2008، متاح على الرابط:http://forum.Koora.com/f.aspx ?= 7687311

[xxviii]هادف فتيحة، **أهمية التسويق المجتمعي في مسار التنمية المستدامة**، مرجع سبق ذكره، ص: 167

[xxix]الجريدة الرسمية، العدد 22، المادة 5 من المرسوم التنفيذي رقم 02_115 المؤرخ في 20 محرم 1423 الموافق لـ 03 أفريل 2002 المتضمن إنشاء المرصد الوطني للبيئة و التنمية المستدامة، ص: 15

[xxx]موقع وزارة الموارد المائية:**http://www.mree.gov.dz/dgedd/?lang=ar**

[xxxi]موقع وزارة الموارد المائية:**http://www.mree.gov.dz/presentation-de-cntpp/?lang=ar**

[xxxii] محمد إبراهيم عبيدات، **التسويق الاجتماعي _الأخضر و البيئي_**، ط1، داروائل، عمان، الأردن، 2004، ص: 172

[xxxiii]الجريدة الرسمية، العدد 43، المادة 36 من القانون03_10 المؤرخ في 20 جمادى الأولى 1424 الموافق لـ 20جويلية 2003المتعلقبحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ص: 13

[xxxiv] الجريدة الرسمية، العدد 43، المادة 02 من القانون03_10 المؤرخ في 20 جمادى الأولى 1424 الموافق لـ 20جويلية 2003المتعلقبحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ص: 09

[xxxv] الجريدة الرسمية، العدد 77، المادة 02 من القانون01_19 المؤرخ في 30رمضان1422 الموافق لـ 15ديسمبر 2001المتعلقبتسيير النفايات و مراقبتها و إزالتها، ص: 10

[xxxvi] الجريدة الرسمية، العدد 52، المادة 02 من القانون04_09 المؤرخ في 02رجب1425 الموافق لـ 18أوت 2004المتعلقترقية الطاقات المتجددةفي إطار التنمية المستدامة، ص: 10

[xxxvii] إلياس شاهد، عبد النعيم دفرور، **البيئة و مقومات حمايتها في الجزائر**، مجلة الدراسات و البحوث الاجتماعية،جامعة الوادي، العدد: 20، ديسمبر 2016، ص: 65

[xxxviii] الجريدة الرسمية، العدد 38، المادة 30 من القانون01_12 المؤرخ في 27ربيع الثاني1422 الموافق لـ 19جويلية 2001المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2001، ص ص: 33، 34.

علاقة البطالة بالأجور في الجزائر، دراسة قياسية باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL للفترة: (1990 – 2017)

The relationship betwen Unemployment and Wages, Empirical Studyusing the methodology of ARDL(1990- 2017)

د- مسعود ميهوب

جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر.

ملخص :

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة العلاقة بين الأجور بنوعيها الإسمي والحقيقي ومعدل البطالة باستخدام بيانات سنوية للفترة 1990–2017، وهذا وفق منهجية الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، وقد بينت النتائج المتحصل عليها عدم وجود علاقة بين الأجور ومعدل البطالة مما ينفي تحقق النظريتين الكلاسيكية والكينزية، وتحقق نظرية الأجور التعاقدية التي تبقى سارية المفعول في ظل عدم تفعيل القطاعات الإنتاجية خارج المحروقات.

الكلمات المفتاحية :البطالة، الأجور الحقيقية، الأجور الإسمية، الأجور التعاقدية، منهجية ARDL.

Abstract:

In this paper we try to test therelationship betwen Unemployment and Wages,using annual data over the period 1990-2017, by utilizing the ARDL approach, The results indicate that there is no effect of wage for Unemployment Which negates the achievement of the classical and Kennez theories, And achieve the theory of contractual wages, which remain valid in light of non-activation of production sectors outside the fuel.

key words:Unemployment,Real wages,Nominal wages,Contractual wages, ARDL.

JEL classification: N1, E24.

تمهيد :

عانى الاقتصاد الجزائري في نهاية ثمانينات العقد الماضي عديد المشاكل الاقتصادية التي ساهم في تطورها التنازل الغير مرغوب لأسعار النفط في السوق البترولية العالمية، مما دفع إلى إقرار العديد من الإصلاحات سواء الذاتية منها أو الموصى بها من قبل الهيئات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، هذه الإصلاحات التي تلاها مشاريع هامة لبعث النشاط الاقتصادي الجزائري ارتكزت في مجملها على أصول النظرية الكينزية في ضرورة تفعيل الطلب الكلي الفعال مع توجيه هذا الطلب وفق استراتيجية النمو اللامتوازنلهيرشمان نحو القطاعات غير الإنتاجية.

إن الإصلاحات المعتمدة وبرامج الإنعاش المقررة جاءت لتحقيق مختلف التوازنات للإقتصاد الجزائري، هذه التوازنات التي ستخلق استقرار اقتصادي يساهم في أحد جزئياته إلى تقليص معدل البطالة وبالحد الذي يجعله طبيعي وغير متقلب خصوصا في المدى الطويل، هذا التقليص في معدل البطالة ينتج بالأساس عن التوازن في سوق العمل الذي تُشكل الأجور أحد أهم محدداته كما تشير إلى ذلك النظريتين الكلاسيكية والكينزية، وقد جاءت هذه الدراسة للبحث في مدى تحقق أصول أحد هاتين النظريتين في تفسير سلوك معدل البطالة في الجزائر لذلك فإننا نصوغ الإشكالية التالية كمنطلق للبحث:

هل هناك علاقة بين الأجور (الإسمية أو الحقيقية) بمعدلات البطالة المسجلة في الجزائر للفترة 1990-2017؟ أو أن نظرية الأجور التعاقدية هي المحددة للتوازن في سوق الشغل في ظل الإستثمارات العمومية المقررة لبعث المنظومة الاقتصادية؟.

1- الإطار المفاهيمي للبطالة (التعريف والأنواع):

1-1- تعريف البطالة:

لا شك أن أول سؤال منطقي يواجهنا في هذه الجزئية من الدراسة هو: من هو العاطل *Unemployed*؟، ولأن السؤال يبدو لأول وهلة بسيطا جدا، فقد يُسارع البعض بالإجابة: إن العاطل هو من لا يعمل، وبالرغم من أن هذه الصفة تعد من أهم صفات العاطل إلا أن هذا التعريف غير كاف، بل غير دقيق، فهناك عدد كبير ممن لا يعملون لأنهم ببساطة غير قادرين على العمل (الأطفال والمرضى وكبار السن) ولا يصح اعتبارهم عاطلين، لأن العاطلين يجب أن

يكونوا قادرين على العمل، وحتى هذا التعريف غير دقيق، فمن المحتمل وجود أفراد قادرين ولا يبحثون عن عمل (كالطلبة أو المحبطين *Discouraged*)، كما قد نجد أفرادا عاملين ويبحثون عن عمل أفضل، فهل يمكن اعتبارهم ضمن دائرة العاطلين؟.

يتضح مما سبق وجود إشكال حقيقي في تشخيص ظاهرة البطالة على نحو دقيق، مما شكل تباينا في التعريف بين الإقتصاديين والهيئات المهتمة بهذا الموضوع، حيث يرى في هذا الصدد:

– يعرف البنك الدولي البطالة على أنها جزء من اليد العاملة التي ليس لها عمل، لكنها متواجدة للبحث عن وظيفة[i].

– ويعرفها المكتب الدولي للعمل BIT: " على أنها تشمل كافة الأشخاص الذين هم في سن العمل وراغبين فيه وباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد ولكن لا يجدونه"، وينطبق هذا التعريف على العاطلين الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة وعلى العاطلين الذين سبق لهم العمل واضطروا لتركه لأي سبب من الأسباب[ii].

وعلى العموم هناك ثلاثة شروط أساسية تجتمع مع بعضها لتعريف العاطل بحسب الإحصاءات الرسمية[iii]:

- أن يكون بدون عمل (ذكر أو أنثى)، أي لم يشغل أي منصب عمل يتقاضى عليه أجر ولو لساعة واحدة خلال الفترة المرجعية (غالبا ما تكون الأسبوع الأخير من كل شهر).
- أن تتوفر لدى العاطل الرغبة والاستعدادالجدي للعمل سواءأكان العمل بأجر أو لحسابه الخاص.
- أن يكون في حالة بحث مستمر، وللدلالة على جدية البحث فإنه و وفقا للمقاييس الدولية لا يعتبر الإعلان عن البحث عن العمل إلا من خلال التسجيل في مكاتب ووكالات التشغيل ونشر إعلانات البحث عن وظيفة أو طلب الحصول على موارد مادية ومالية لتمويل المشاريع الذاتية.

1-2- أنواع البطالة:

إذا كانت كتلة البطالة تتفاوت من حيث الجنس والعمر، ومن حيث مدة البطالة التي تعانيها الفئات المتعطلة، فإن ذلك كله يتفاوت أيضا بحسب نوع البطالة السائدة، حيث يمكن تمييز الأنواع الأساسية التالية:

أ- البطالة الدورية :

من المعلوم أن النشاط الإقتصادي بجميع متغيراته لا يسير عبر الزمن بوتيرة منتظمة، بل تنتاب هذا النشاط فترات صعود وهبوط دورية يتراوح مداها الزمني في الإقتصادات الرأسمالية بين ثلاث وعشرة سنوات، وهي ما يطلق عليها "الدورة الإقتصادية".

تتكون الدورة الإقتصادية من مرحلتين ومن نقطتي تحول *Turning Point*، المرحلة الأولى مرحلة الرواج أو التوسع *Expansion* يتجه فيها حجم الدخل والناتج والتوظيف نحو التزايد لتتناقص معه معدلات البطالة، ويستمر ذلك التوسع إلى منتهاه بالوصول إلى نقطة الذروة *Peak* أو قمة الرواج، وعندها تحدث الأزمة (نقطة التحول) ليتجه حجم النشاط الإقتصادي بجميع مكوناته (الناتج والتوظيف...) نحو الهبوط الدوري، ويدخل الإقتصاد الوطني مرحلة الإنكماش*Trough* وتتزايد معه معدلات البطالة حيث يكون الإنخفاض في الطلب على العمالة في البداية عادة على شكل خفض في ساعات العمل ثم في مرحلة تالية تسريح العمال، وهنا يهتم واضعوا السياسات الإقتصادية بعدم تدني مستويات الإنتاج إلى حدود دنيا للتقليل من حدة هذا النوع من البطالة.

ب- البطالةالإحتكاكية:

هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة، وتنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل ولدى أصحاب الأعمال الذين تتوافر لديهم فرص التوظيف، فعند انتقال عامل من منطقة إلى أخرى أو تغيير مهنته بمهنة مختلفة (مع افتراض تملكه لمؤهلات المهنة الجديدة)، فإن الحصول على فرصة عمل تحتاج بلا شك إلى وقت يتم فيه البحث عن الإمكانات المتاحة والمفاضلة بينها، والمشكلة الأساسية هنا أن عارضي وطالبي العمل يبحث كل منهما عن الآخر (عن طريق الإعلانات، الإتصالات المباشرة، مكاتب التوظيف..) وقد تطول الفترة نتيجة لعدم توافر المعلومة الكافية أو لنقصها لدى الطرفين.

ج- البطالة الهيكلية:

هي ذلك النوع من التعطل الذي يصيب جانبا من قوة العمل بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الإقتصاد الوطني، وتؤدي إلى إيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص التوظيف المتاحة ومؤهلات وخبرات العمال المتعطلين الراغبين في العمل والباحثين عنه، أما عن طبيعة هذه التغيرات الهيكلية فهي:

- إما أن تكون راجعة إلى حدوث تغير في هيكل الطلب على المنتجات: أي انخفاض الطلب على نوعيات معينة من العمالة بسبب الكساد الذي لحق بالصناعات التي كانوا يشتغلون بها، وظهور طلب على نوعيات معينة من المهارات التي تلزم لإنتاج سلع صناعات أخرى تزدهر، وهو ما يخلق فائض طلب في بعض الصناعات وفائض عرض في صناعات أخرى، وهي الحالة التي ظهرت بوضوح في خمسينيات وستينيات القرن الماضي في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن تحول الطلب نحو النفط مقابل الفحم أجبر عدد كبير من عمال المناجم ذوو الخبرة في هذا المجال للنزوح والبحث عن فرص عمل في أمكان أخرى أو تعلم مهارات جديدة[iv].
- قد تحدث البطالة الهيكلية بسبب التقدم التكنولوجي: فاستخدام الأساليب الحديثة في الإنتاج، وإدخال سلع جديدة يتطلب مهارات خاصة وحجم عمال أقل في خطوط الإنتاج، مما يؤدي إلى تعطل عدد كبير من قوة العمل.
- من الممكن أن تحدث البطالة بسبب تغيرات هيكلية في سوق العمل نفسه: ومن أمثلة ذلك دخول المراهقين والشباب إلى سوق العمل بأعداد كبيرة، ففي هذه الحالة قد لا يوجد توافق بين مؤهلاتهم وخبراتهم مع ما تتطلبه الوظائف المتاحة في السوق، كما أن الشباب كثيرا ما يغيرون أعمالهم وغالبا ما تكون لديهم الرغبة في الإنتقال من قوة العمل إلى التعليم والعودة مرة أخرى إلى قوة العمل، ولذلك تكثر البطالة الهيكلية بينهم مقارنة بالكبار.

د- البطالة السافرة والبطالة المقنعة:

يقصد بالبطالة السافرة حالة التعطل الظاهر التي تعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة، أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند الأجر السائد لكن دون جدوى (عدم تأثير مستوى الأجر على معدل البطالة)، ولذلك فهم في حالة تعطل كامل لا يمارسون أي عمل، ولا يخفى أن البطالة السافرة يمكن أن تكون إحتكاكية أو دورية أو هيكلية.

وتشير البطالة المقنعة إلى الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة زائدة أو فائضة لا تنتج شيئا تقريبا بحيث إذا سُحبت من أماكن عملها فإن حجم الإنتاج لن ينخفض، وتقليديا فقد كانت البطالة المقنعة توجد في القطاع الزراعي بالبلدان النامية نظرا لما يوجد به من فائض نسبي للسكان يضغط باستمرار على الأراضي

الزراعية المتاحة، ثم انتقل هذا النوع من البطالة إلى بقية القطاعات بسبب زيادة التوظيف الحكومي والتزام الحكومات بتعيين خريجي الجامعات والمعاهد العليا والفنية طمعا في الحصول على تأييد الطبقات الوسطى، وبهذا الشكل فإن البطالة المقنعة تعد من أصعب أنواع البطالة من حيث التعامل معها وعلاجها، وذلك أنه لا سبيل للحد منها سوى بإيجاد مجالات جديدة للإنتاج يصاحبها فرص عمل حقيقية تستوعب فائض العمل، وهو ما لا يتحقق إلا بتغيير بنيان الإقتصاد والتنويع في هيكله.

إن التطرق إلى البطالة السافرة والمقنعة يثير مسألة في غاية الأهمية، هي عدم معنوية الأجور في التأثير على حجم البطالة، ففي ظل البطالة السافرة وكما سبق الإشارة إليه فإن البحث عن العمل عند الأجر السائد لا يعني بالضرورة التوظف، أما في حالة البطالة المقنعة فإن انخفاض أعباء العمل في القطاع العمومي يدفع بالأفراد إلى اختياره على حساب القطاع الخاص حتى في ظل أجر أدنى من ذلك السائد، وهو الحال في معظم الدول النامية التي يسيطر فيها القطاع العام في ظل تحييد دور القطاع الخاص.

هـ- البطالةالإختيارية والبطالة الإجبارية:

تشير البطالة الإختيارية إلى الحالة التي يتعطل فيها الفرد بمحض إرادته واختياره، أما البطالة الإجبارية فتكون إما عن طريق تسريح العمال (أي الطرد من العمل بشكل قسري)، أو عندما لا يجد الداخلون الجدد إلى سوق العمل فرصا للتوظف وذلك رغم أن العامل راغب في العمل وقادر عليه عند مستوى الأجر السائد، وقد تكون البطالة الإجبارية احتكاكية أو هيكلية على النحو الموضح سابقا.

إن تناول أنواع البطالة يقود إلى محاولة تحديد مفهوم مصطلحين غاية في الأهمية، حيث يشير المصطلح الأول إلى التوظف الكامل، ويشير المصطلح الثاني إلى معدل البطالة الطبيعي، ففي الوهلة الأولى قد يبدو أن التوظف الكامل أو العمالة الكاملة *Full-Employment* يعني اختفاء البطالة تماما (معدل البطالة يساوي صفر)، لكن هذا غير صحيح، فهناك دوما قدر من البطالة يسود في الإقتصاد الوطني في أي فترة من الفترات، وهو القدر الناجم عن البطالة الإحتكاكية والبطالة الهيكلية، وهذان النوعان لايمكن تجنبهما أو القضاء عليهما تماما لأنهما ينتُجان عن التغيرات الديناميكية والظروف الهيكلية للبنيان الإقتصادي، ولهذا يُجمع الإقتصاديون

والخبراء على أن حالة التوظف الكامل لا تعني قوة تشغيل 100% بل أقل من ذلك بقدر ما، وهو القدر الذي يحدده حجم البطالة الإحتكاكية والبطالة الهيكلية أو ما يطلق عليه معدل البطالة الطبيعي *Natural rate of Unemployment*، فالوصول إلى التوظف الكامل يعني أن تكون سوق العمل في حالة التوازن، أي لا يوجد فائض عرض أو فائض طلب، وبالتالي لا توجد قوى تدفع معدلات الأجور والأسعار إلى الصعود أو الهبوط[٧].

2- محددات البطالة في ضوء النظرية الاقتصادية وعلاقتها بالأجور:

كانت البطالة -ولا تزال- من أبرز المشكلات التي رافقت الأنظمة الإقتصادية على اختلاف توجهاتها ودرجة تقدمها، وشكلت أحد التحديات الأساسية لهذه الأنظمة، ولهذا لم يكن من قبيل المصادفة أن يحتل البحث في أسبابها وسبل معالجتها مكانة مهمة ومتميزة في تاريخ الفكر الإقتصادي على اختلاف مدارسه واتجاهاته، وقد كانت هذه القضية تحديدا مجالا لصراع فكري كبير بين هذه المدارس والإتجاهات، ومنطق التحليل في هذه الحالة يستوجب عرض أفكار أهم المدارس الإقتصادية التي تصدت لتفسير البطالة، ولن يكون هذا ترفا فكريا أو إمعانا في الأكاديمية، ذلك أن رسم أي سياسة لمكافحة البطالة لا بد وأن تقوم على نظرية ما لتفسيرها، وبقدر ما يكون الفهم للنظرية سليما تكون السياسة المعتمدة ملائمة وفعالة للتصدي لها.

2- 1- البطالة في الفكر الكلاسيكي:

إن التوازن العام في الفكر الإقتصادي الكلاسيكي يكون عند التوظف الكامل، وأن أي توازن دون مستوى التوظف الكامل لجميع الموارد الإقتصادية والبشرية سيكون توازنا غير مستقر، ومعنى ذلك وبافتراض التساوي الدائم بين الإستثماروالإدخار فمن المستبعد حدوث بطالة على نطاق واسع، فلو حدث مثلا أن كان عرض المدخرات النقدية في السوق النقدي والمالي أكبر من الطلب عليها (أي تزيد عن الإستثمار)، فإن ذلك يؤدي طبقا لقوانين العرض والطلب إلى انخفاض سعر الفائدة إلى الحد الذي ينخفض معه عرض المدخرات إلى أن يتوازن حجمها مع حجم الإستثمار، ويحدث العكس في حالة زيادة الإستثمار عن الإدخار حيث ترتفع أسعار الفائدة ويزيد معها الإدخار إلى أن يتساوى مع حجم الإستثمار، أما إذا كانت هناك بطالة بين العمال أو بمعنى أن عرض العمل أكبر من الطلب عليه، فإن علاج ذلك يكون سهلا من خلال انخفاض الأجور، حيث يؤدي التنافس بين العمال للحصول على فرص التوظف إلى جعلهم يقبلون أجورا أقل،

والأجور الأقل تعني انخفاض تكاليف الإنتاج وبالتالي زيادة أرباح رجال الأعمال، ومن ثمة تزيد حوافزهم لزيادة الإنتاج ويزيد بالتالي الطلب على العمل إلى أن تختفي البطالة بين صفوفهم، ومعنى ذلك ببساطة أن علاج البطالة في الفكر الكلاسيكي يتأتى من خلال مرونة تغير الأجور في إطار الآليات التي توفرها المنافسة السارية في سوق العمل.

مما سبق فإن المدرسة الكلاسيكية لا تعترف بوجود بطالة إجبارية، وإن وجدت فإما أن تكون بطالة اختيارية نظرا لرفض المتعطلين العمل بالأجر السائد في السوق، أو بطالة احتكاكية كنتيجة لإنتقال العمال من وظيفة إلى أخرى، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

أ- الطلب على العمل: يذهب الكلاسيك إلى القول بأن مستوى العمالة في المؤسسة أو على مستوى الإقتصاد ككل يعتمد على طلب العمل وعرضه، وتتلخص وجهة نظرهم بالنسبة إلى الطلب على العمل في الفرضية التالية: أن الطلب على العمال هو متغير تابع للأجور الحقيقية، أو بمعنى آخر للقدرة الشرائية للأجور النقدية، لذلك تكون دالة الطلب على العمل وفق الصيغة التالية[vi]: $N_d = f\left(\frac{W}{P}\right) \dots\dots (1)$.

وتشير الصيغة (1) إلى أن عدد العمال المطلوبين (N_d) من قبل المؤسسة أو الوحدة الإقتصادية يتحدد أو يتغير بتغير الأجور الحقيقية (W/p)، وفي ضوء هذه العلاقة فإن المؤسسة لا تزيد من العمال إلا إذا انخفضت الأجور الحقيقية، وعليه فإن العلاقة بين الطلب على العمل والأجور الحقيقية هي علاقة عكسية، ولذلك فإن زيادة التشغيل لا تكون إلا بعد تخفيض الأجور الحقيقية.

ب- عرض العمل: ارتكزت فكرة الكلاسيك على الأجر الحقيقي (W/p) باعتباره التعويض "الحقيقي" للعمال مقابل وقت الفراغ المتنازل عنه لآداء الأعمال الإنتاجية، فالأجر على هذا الأساس يمثل القدرة الشرائية للأجر النقدي، وما تعكسه هذه القدرة من إمكانيات استهلاكية تزيد بزيادة الأجر الحقيقي وتنقص بنقصه سواء بسواء، وتكون صيغة عرض العمل على الشكل التالي: $N_s = f\left(\frac{W}{P}\right) \dots\dots (2)$.

من الصيغة (2) فإن أي زيادة في الأجر الحقيقي سيترتب عليها زيادة في الكمية المعروضة من العمل (علاقة طردية)، أو ما يطلق عليه عادة "أثر الإحلال أو الإستبدال" (*substitution effect*) حيث يتم استبدال أوقات الفراغ بالعمل.

ج- التوازن في سوق العمل: يتم التوازن عند النقطة التي يتقاطع فيها منحنى الطلب والعرض في السوق، كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم 01: التوازن في سوق العمل (رؤية الكلاسيك).

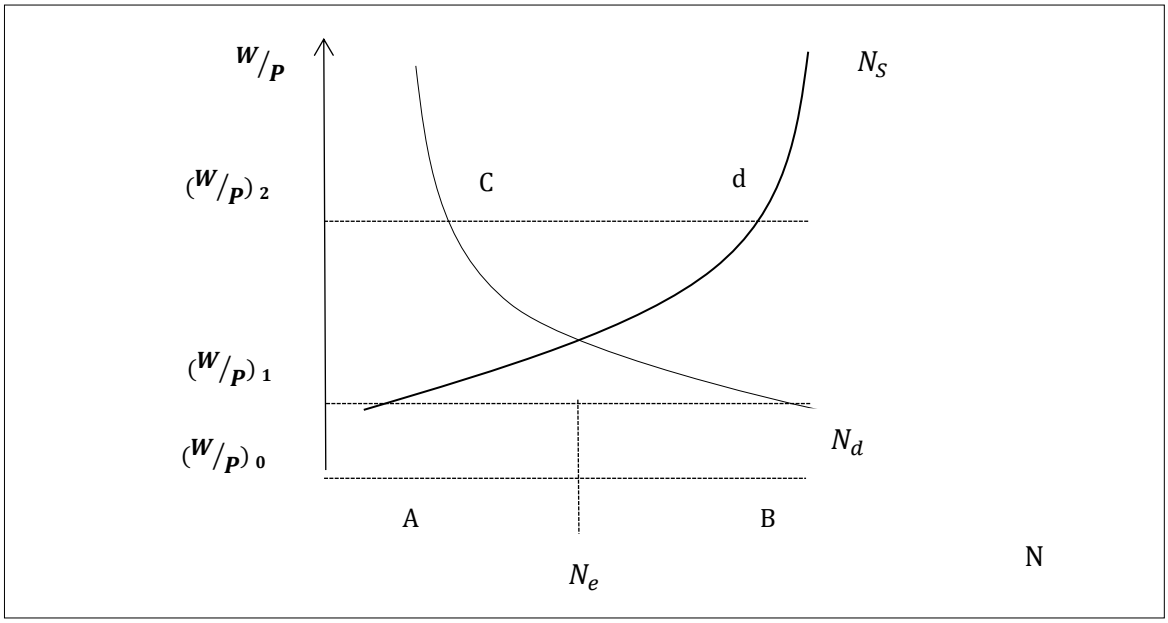

المصدر: عمر صخري، التحليل الإقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط6، الجزائر، 2008، ص44.

نلاحظ من الشكل السابق أنه عند مستوى الأجر الحقيقي $(W/P)_0$ فإن الطلب على العمل يكون أكبر من العرض، مما يعني أن سوق العمل يعاني من نقص في عدد العمال القادرين والراغبين في العمل عند هذا الأجر، حيث يقدر هذا النقص بالمسافة الفاصلة بين A و B، وهذا ما يؤدي إلى تنافس المنتجين في الحصول على اليد العاملة عند مستوى أجر حقيقي أعلى (رفع الأجور) فيتحقق التوازن عند المستوى $(W/P)_1$.

في الحالة العكسية فإذا كان الأجر السائد في السوق هو $(W/P)_2$ فإن عرض العمل يكون أكبر من الطلب عليه، وهو ما يؤدي إلى خلق فائض في العرض – أي بطالة- بالمقدار (CD)، ومن أجل توظيف هذا الفائض (للحد من البطالة) لا بد للعمال أن يقبلوا بتخفيض أجورهم الحقيقية إلى نقطة التوازن Equilibrium Point والتي يتحدد عندها معدل الأجر الحقيقي $(W/P)_1$

وحجم العمل التوازني N_e، ويكون هذا القبول بعدم المطالبة برفع الأجر النقدي حيث تفترض النظرية النقدية أن انخفاض الدخل الحقيقي يؤدي إلى انخفاض الإنتاج نتيجة انخفاض الطلب على العمل، ومع ثبات سرعة دوران النقود (v) وكمية النقود (M) فسينكس ذلك في شكل ارتفاع للمستوى العام للأسعار إلى الحد الذي تنخفض معه الأجور الحقيقية.

وكنتيجة لما سبق فإن النموذج الكلاسيكي يفترض أن الإستخدام التام يكون عند الأجر التوازني، من حيث أن أي فرد يمكنه الحصول على وظيفة عند معدل الأجر السائد، والفرد الذي لا يرغب في العمل عند هذا الأجر يعتبر عاطلا بمحض إرادته، أي أن البطالة السائدة عند هذا للمعدل هي بطالة اختيارية VoluntaryUnemployment.

2- 2- البطالة في الفكر الكينزي:

تنطلق فكرة النظرية الكينزية من أن عرض العمل ليس تابعا للأجور الحقيقية كما يقول الكلاسيك، فالعمال لا ينسحبون من سوق العمل نتيجة ارتفاع في الأسعار لا يقابله تغير في الأجر النقدي، فالعمال غير قادرين على تحديد الأجور الحقيقية وبالتالي فهُم أيضا غير قادرين على تحديد حجم الإستخدام، ففي حالة المنافسة الكاملة أو غير الكاملة وبوجود حد معين من الطلب فإن الذي يقرر مستوى الأسعار هو التكاليف الحدية والتكاليف المتغيرة، وعلى اعتبار أن الأجور النقدية تشكل الجانب الأكبر من هذه التكاليف، فإن كل تغير في الأجور النقدية يسبب تغيرا مماثلا وبنفس النسبة للأسعار، وهذا يعني أن تغيرات الأجور النقدية لن تؤدي بالضرورة إلى تغير في الأجور الحقيقية ينتج عنها تغير في مستوى التشغيل.

أ- الطلب على العمل: فيما يتعلق بالطلب على العمل فإن كينز لايختلف في تحليله لسلوك طالبي العمل عن هفيا لتحليل الكلاسيكي، فقد أقر برأي الكلاسيك في موضوع الطلب على العمل وارتباط هذا الأخير بنظرية الإنتاجية الحدية منطلقا في ذلك من فهم السلوك الرشيد للمنتجين وأرباب العمل في تعظيم أرباحهم، مما يتطلب تساوي الإنتاجية الحدية للعمل مع معدل الأجر الحقيقي، وعليه وفي مايتعلق بدالة طلب العمل فإن كينز يقبل بوجود دالة عكسية للأجر الحقيقي أي $N_d =$:

$f\left(\frac{W}{P}\right)$ ..... (1) حيث تكون المشتقة الأولى أقل من الصفر.

ب- عرض العمل: إذا كانت دالة الطلب على العمل الكينزية لاتختلف عن دالةالطلب على العمل الكلاسيكية، فالأمر غير ذلك بالنسبة لدالة عرض العمل، والخلاف الجوهري بين كينز وأصحاب المدرسة الكلاسيكية فيما يتعلق بدالةعرض العمل يتمثل في نقطتين أساسيتين:

- على عكس الكلاسيك فإن عرض العمل عند كينز يرتبط بمعدل الأجر الإسمي وليس معدل الأجر الحقيقي.
- تتمثل النقطة الثانية في إمكانية جمود معدل الأجر النقدي في الإتجاه التنازلي، أي أن كينز يفترض أن هناك حد أدنى لمعدل الأجر الإسمي لا يمكن أن ينخفض تحته معدل الأجر، والسبب يعود إلى وجود منظمات نقابية وتنظيمات إدارية وقانونية مختلفة تعمل على حماية العمال[vii].

وتكون دالة العرض على العمل وفق الصيغة الرياضية التالية: $N_s = f(W) \dots \dots (2)$.

ج- التوازن في سوق العمل: يحدثالتوازنفيسوقالعملبتقاطعمنحى العرضمعالطلبعلىالعمل.

الشكل رقم 02: التوازن في سوق العمل (رؤية الكينزيون).

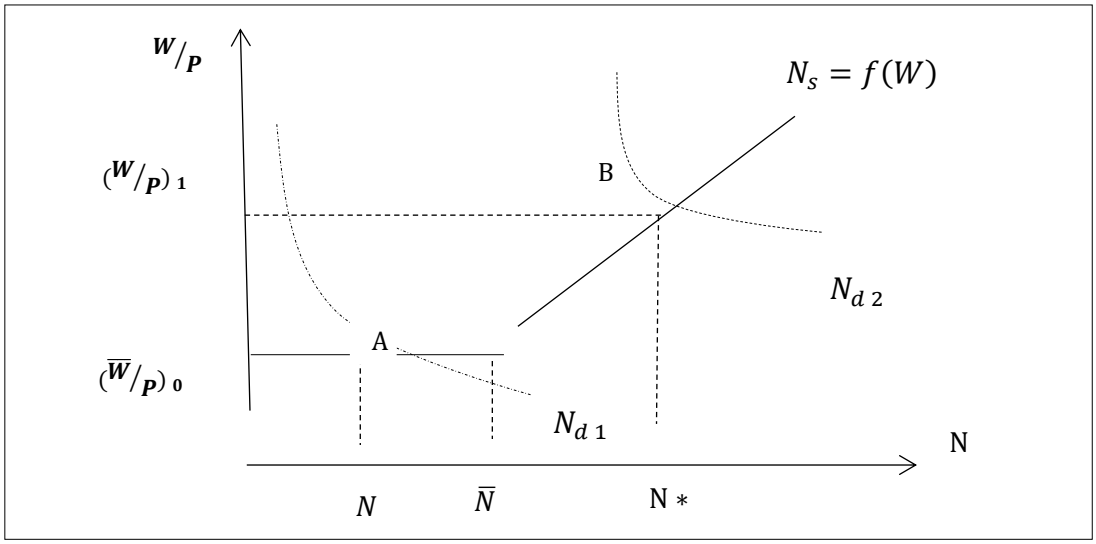

المصدر: بالتصرف عن: محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الإقتصادية الكلية "نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص287.

من البيان السابق، إذا كان الطلب على العمل N_{d2} ودالة العرض N_S فإن سوق العمل يكون في نقطة توازن B، وهي النقطة التي يكون فيها الإقتصاد في حالة الإستخدام التام، أما إذا كانت دالة الطلب هي N_{d1} فالتوازن يكون عند النقطة A حيث يكون عندها العرض أكبر من

الطلب، هذا الفائض في العرض والمقدر بالمسافة (N N*) سيؤدي إلى انخفاض الأجر الإسمي إلى $\overline{W}$ كحد أدنى، حيث يكون العمال غير مستعدين لعرض خدماتهم بمعدل أجر أقل منه، وبالتالي فإن العاطل مستعد للقبول بالأجر السائد $(\overline{w}/p)$ ولكن لا يجد عملا وهو ما يعبر عنه ببطالة غير إرادية (بطالة قصور الطلب)، وهذا القصور ناتج عن رفض المنتجين التوظيف مع عدم مرونة معدل الأجر الإسمي نحو الإنخفاض إلى مستوى أقل من $(\overline{w}/p)$.

2- 3- نظرية الأجور التعاقدية:

بدأت النماذج المستندة إلى فرض الأجور التعاقدية من خلال الأعمال الرائدة لكل من: مارتن بيلي M.Bailey، كوستاسأزارياديسC.Azariadis، ستانلي فيشر S.Fisher وجون تايلور J.Taylor، وقد عمدت هذه النظرية إلى تفسير الجمود في الأجور وعدم مرونتها في الإنخفاض إلىالعقودالمبرمة بين منشآت الإنتاجوالعاملين لديها، والتي تغطي في العادة عدد من السنوات يُتفق عليها، ومنشأ هذه النماذج يستند إلى ما جرت عليه العادة في أسلوب تقرير الأجور في البلدان المتقدمة اقتصاديا حيث لوحظ أنه نادرا ما يكون لأسواق العمل التقليدية دور مهم في تحديد مستوى الأجر النقدي، وإنما يُعتمد بدلا من ذلك على مبدأ التعاقد الذي يتم إما بصيغة واضحة ومكتوبة، أو يُترك للإتفاق عليه ضمنيا بين العمال وأصحاب العمل[viii]، ويقوم مبدأ الصيغة التعاقدية للأجور على تحقيق أهداف جميع الأطراف(عمال، أربابالعمل)حيث أن:

- المؤسسة لنتدخل طرفا في مثل هذه العقود طالما كان الأجر المتفق عليه يقل عن متوسط انتاجية العامل ممايتيح لهافي الظروف العادية أن تحوز على هذا الفرق كمكسب.
- العمال لن يمانعوا في خسارة هذا الفرق طالما أنه يمثل في نظرهم قسطا يدفعونه لتأمين الثبات المنشود في أجورهم.

بالتالي فإن الصيغة التعاقدية بين مؤسسة الإنتاج والعمال تساعدعلى فهم أفضل لأسباب الجمود في الأجور من جهة والمرونة في مستويات التوظيف من جهةأخرى، كما أن لمبدأ التعاقد مدلول آخر يتعلق بالسياسة الإقتصادية المناسبة لحل مشكلة البطالة اللاإرادية (الكينزية)[ix].

الشكل رقم 03: نموذج الأجور التعاقدية لفيشر.

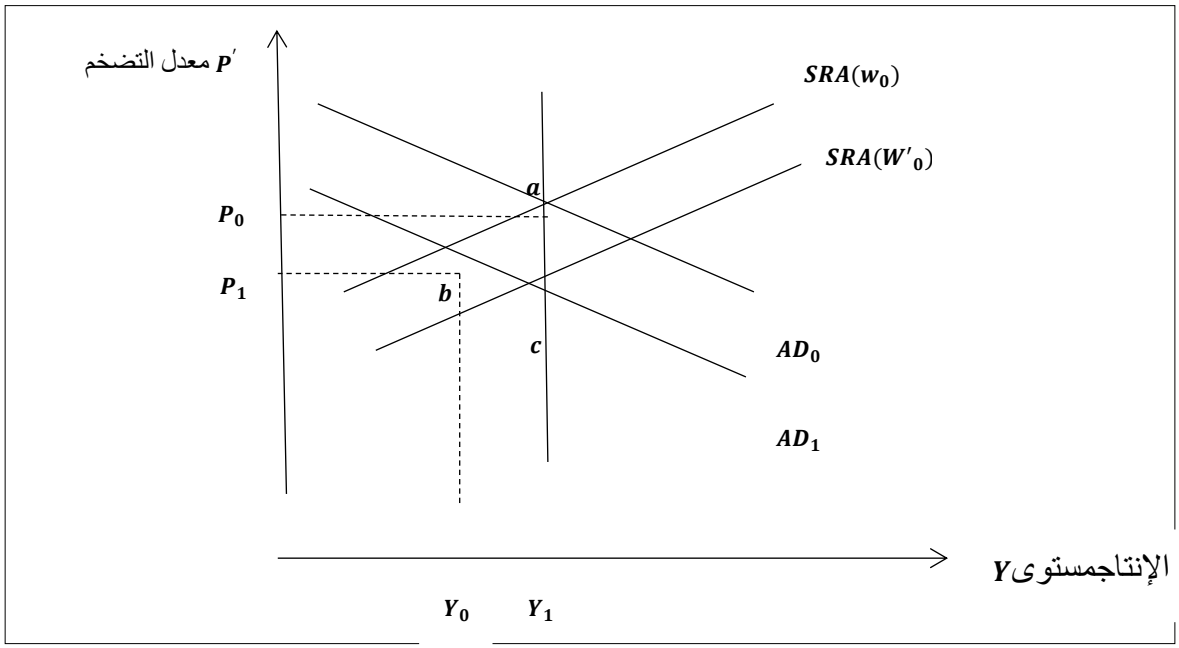

المصدر: أسامة الدباغ، البطالة والتضخم المقولات النظرية ومناهج السياسة الإقتصادية، الأهلية للنشر، ط1، الأردن، 2006 ص409.

يتبين لنا من الشكل السابق أن الإقتصاد يكون في حالة توازن عند النقطة a حيث تمثل كل من W_0، P_0، Y_1 المستويات التوازنية لكل من الأجور النقدية والأسعار والإنتاج، وبافتراض حدوث انخفاض غير متوقع في الطلب الكلي مما أدى إلى انتقال منحنى الطلب من AD_0 إلى AD_1، وأمام غياب المرونة في الأجور النقدية التي سببتها العقود الأجرية فإن مرونة الأسعار في التغير ستسمح خلال الفترة القصيرة بانتقال التوازن عند النقطة b مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الإنتاج من Y_1 إلى Y_0 وكذلك التوظيف، ففي ظل النموذج الكلاسيكي فإن مرونة الأجور سوف تعمل على نقل منحنى العرض إلى جهة اليمين من$SRA(w_0)$ إلى$SRA(w'_0)$ ليستعيد الإقتصاد بعد ذلك توازنه، إلا أن هذا غير ممكن في ظل التعاقد على الأجر النقدي W_0 الذي سيستمد مفعوله في التطبيق لمدة زمنية أطول تمنح الحكومة الفرصة الكافية للتوسع، كزيادة المعروض النقدي في إطار سياسة نقدية توسعية مما يسمح بانتقال منحنى الطلب إلى اليمين واستعادة التوازن عند مستوى العمالة الكاملة، وعليه يمكن القول بأن إمكانية الحكومة في التدخل لمعالجة البطالة يُحددها حجم العمال الذين تحكمهم الأجور التعاقدية.

3- النمذجة القياسية للعلاقة بين البطالة والأجور في الجزائر خلال الفترة (1990- 2017):

سنحاول من خلال هذا المبحث إجراء النمذجة القياسية للعلاقة بين معدلات البطالة والأجور في الجزائر خلال الفترة (1990–2017) مع إضافة متغيرة الإستثمار على اعتبارها محددة رئيسية كذلك في سوق الشغل،وذلك وفق منهجية الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL.

وبغية التحقق من شكل العلاقة بين الأجور والبطالة نقترح النموذجين التاليين:

$$TCHO_t = A\ INV_t^{\beta_1} W_t^{\beta_2} \varepsilon_t \ \ldots(1)$$

$$TCHO_t = A\ INV_t^{\beta_1} Wr_t^{\beta_2} \varepsilon_t \ \ldots.(2)$$

حيث يمكن تحديد متغيرات الدراسة كما يلي:

$-TCHO_t$: تمثل تطور معدل البطالة قياسا بسنة 2000 (بحسب تقديرات الديوان الوطني للإحصائيات).

$-A$: الحد الثابت، والذي يعبر عن حجم البطالة في ظل ثبات بقية المتغيرات للنموذج.

$-INV_t$: تمثل حجم الإستثمار بالأسعار الثابتة لسنة 1980 والقيم معدلة قياسا بسنة 2000 (تقديرات البنك الدولي).

$-w_t$: تمثل الأجور الإسمية في الجزائر، ويتم احتساب قيم السلسلة الزمنية انطلاقا من قسمة حجم الكتلة الأجرية على عدد العمال، وإجراء التعديل على اعتبار سنة 2000=100(الديوان الوطني للإحصائيات).

$-wr_t$: تمثل الأجور الحقيقية في الجزائر، ويتم احتساب قيم السلسلة الزمنية انطلاقا من قسمة الأجور الإسمية على المستوى العام للأسعار، وإجراء التعديل على اعتبار سنة 2000=100(الديوان الوطني للإحصائيات).

وبإجراء التحويلة اللوغاريتمية على النموذجين (1) و (2) نحصل على الشكل الخطي وذلك لتسهيل عملية النمذجة، ويكون لدينا:

$$\text{Ln TCHO}_t = \text{Ln A} + \beta_1 \text{Ln INV}_t + \beta_2 \text{Ln W}_t + \varepsilon_t \ \ldots (3)$$

$$Ln\ TCHO_t = Ln\ A + \beta_1 Ln\ INV_t + \beta_2 Ln\ Wr_t + \varepsilon_t \ldots.(4)$$

وبدراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة يمكن التوصل إلى النتائج التالية:

الجدول رقم: 01– اختباراتالإستقرارية لمتغيرات الدراسة:

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)					
	At Level				
		LTCHO	LINV	LW	LWR
With Constant	t-Statistic	-0.3394	0.1363	-2.2174	-0.4664
	Prob.	*0.9062*	*0.9627*	*0.2050*	*0.8832*
		n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.5045	-3.2726	-3.0806	-1.5411
	Prob.	*0.3235*	*0.0923*	*0.1308*	*0.7893*
		n0	*	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.9653	2.1320	3.6955	0.7775
	Prob.	*0.2905*	*0.9901*	*0.9998*	*0.8755*
		n0	n0	n0	n0
	At First Difference				
		d(LTCHO)	d(LINV)	d(LW)	d(LWR)
With Constant	t-Statistic	-4.1683	-3.6998	-4.7154	-4.2131
	Prob.	*0.0034*	*0.0103*	*0.0009*	*0.0030*
		***	**	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.1135	-3.4065	-3.4240	-4.6448
	Prob.	*0.0170*	*0.0723*	*0.0699*	*0.0052*
		**	*	*	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.0260	-2.9720	-2.7733	-4.2592
	Prob.	*0.0003*	*0.0045*	*0.0075*	*0.0001*
		***	***	***	***
UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)					
	At Level				
		LTCHO	LINV	LW	LWR
With Constant	t-Statistic	-0.1248	0.3138	-0.8219	-0.3304
	Prob.	*0.9369*	*0.9747*	*0.7961*	*0.9077*
		n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.5125	-3.3037	-3.1585	-1.5876
	Prob.	*0.3200*	*0.0870*	*0.1162*	*0.7712*
		n0	*	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.1160	2.5021	1.8446	0.8427
	Prob.	*0.2333*	*0.9958*	*0.9815*	*0.8870*
		n0	n0	n0	n0
	At First Difference				
		d(LTCHO)	d(LINV)	d(LW)	d(LWR)
With Constant	t-Statistic	-4.1907	-3.6998	-3.4752	-4.2270
	Prob.	*0.0032*	*0.0103*	*0.0172*	*0.0029*
		***	**	**	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.1360	-3.4065	-3.3125	-4.0982
	Prob.	*0.0162*	*0.0723*	*0.0864*	*0.0201*
		**	*	*	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.0186	-3.0707	-2.0500	-4.2653
	Prob.	*0.0003*	*0.0035*	*0.0409*	*0.0001*
		***	***	**	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

من الجدول السابق يمكن ملاحظة عدم استقرارية متغيرات الدراسة في المستوى، لكنها تستقر في الفرق الأول عند مستوى معنوية لا تتجاوز 10% وهو ما يدل عليه اختباري ديكي فولر(ADF) وفيليب بيرون(PP)، وهو ما يحقق أحد شروط استخدام منهجية الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL.

3 -1- اختبار إمكانية تفسير الأجور الإسمية لدالة البطالة في الجزائر (المنظور الكينزي):

إنطلاقا مما سبق التطرق إليه فإنه يمكن اقتراح كل من إجمالي الإستثمار والأجور الإسمية كمتغيرات مفسرة لسلوك حجم البطالة في الجزائر، وعليه نقترح النموذج المبدئي التالي:

$$\text{Ln TCHO}_t = \text{Ln A} + \beta_1 \text{Ln INV}_t + \beta_2 \text{Ln W}_t + \varepsilon_t \quad \dots (3)$$

وبإجراء اختبار الحدودBounds Test وباستخدام برنامج Eviewsنتحصل على المخرجات التالية:

الجدول رقم: 02- اختبار الحدود لنموذج علاقة الأجور الإسمية بالبطالة:

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	3.565896	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

نلاحظ أن قيمة فيشر المحسوبة F-statisticأعلى من(1)Iعند مستوى معنوية 10% وهو ما يدفع باتجاه إقرار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغيرات التفسيرية نحو المتغير التابع (تكامل مشترك).

وبتقدير تلك العلاقة يمكن التوصل للنتائج التالية:

الجدول رقم: 03- النموذج المقدرللعلاقة بين الأجور الإسمية والبطالة:

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.603642	0.994774	3.622572	0.0015
LTCHO(-1)*	-0.415916	0.120591	-3.448968	0.0023
LINV(-1)	-0.458271	0.138723	-3.303507	0.0032
LW**	0.075827	0.075215	1.008139	0.3243
D(LINV)	-0.144255	0.242293	-0.595372	0.5577

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINV	-1.101837	0.232182	-4.745578	0.0001
LW	0.182314	0.183550	0.993263	0.3314
C	8.664354	0.497466	17.41697	0.0000

EC = LTCHO - (-1.1018*LINV + 0.1823*LW + 8.6644)

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

نلاحظ من الجدول السابق أخذ معامل تصحيح الخطأ لقيمة سالبة ومعنوية حيث يقدر بـ (-0.415916) وهو ما يعني أن 41.59% من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها في وحدة الزمن (سنة واحدة) أو بتعبير آخر فإنه للعودة إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل يلزم 2.4 سنة.

إن النموذج المقدر يدفع باتجاه إقرار أن الأجور الإسمية (W) ليس لها تأثير على معدل البطالة في الجزائر على المديين القصير والطويل (عدم معنوية المقدرات الخاصة بتلك العلاقة)، وهو ما يستوجب دراسة علاقة الأجور الحقيقية بمعدل البطالة كما يشير إلى ذلك الكلاسيك.

4-2- اختبار إمكانية تفسير الأجور الحقيقية لدالة البطالة في الجزائر (المنظور الكلاسيكي):

كما ذكرنا سابقا،ووفقا للمنظور الكلاسيكي فإن الطلب على العمال هو متغير تابع للأجور الحقيقية أو بمعنى آخر للقدرة الشرائية للأجور النقدية، كما ارتكزت كذلك نظرتهم لعرض العمل على الأجر الحقيقي $(^{w}/_{p})$ باعتباره التعويض "الحقيقي" للعمال قابل وقت الفراغ المتنازل عنه لآداء الأعمال الإنتاجية، فالأجر على هذا الأساس يُمثل القدرة الشرائية للأجر النقدي، وما تعكسه هذه القدرة من إمكانيات استهلاكية تزيد بزيادة الأجر الحقيقي وتنقص بنقصه سواءً بسواء.

انطلاقا مما سبق نحاول إضافة الأجور الحقيقية لإختبار مدى مساهمتها في تفسير سيرورة البطالة في الجزائر، وعليه نستخدم سلسلة زمنية سنوية للمتغير الجديد، ونقترح النموذج المعدل خطيا كما يلي:

$$Ln\,TCHO_t = Ln\,A + \beta_1 Ln\,INV_t + \beta_2 Ln\,Wr_t + \varepsilon_t$$

وعلى اعتبار أن المتغيرة Wr متكاملة من الدرجة الأولى I(1) فإننا نكون بصدد التقدير وفق منهجية الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، وباستخدام برنامج EVIEWS يمكن التوصل على ما يلي:

- بإجراء اختبار الحدود Bounds Test وباستخدام برنامج Eviews نتحصل على المخرجات التالية:

الجدول رقم: 04- اختبار الحدود لنموذج علاقة الأجور الحقيقية بالبطالة:

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	10.94559	10%	3.17	4.14
k	2	5%	3.79	4.85
		2.5%	4.41	5.52
		1%	5.15	6.36

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

نلاحظ أن قيمة فيشر المحسوبة F-statistic أعلى من(1)اعند مستوى معنوية 1% وهو ما يدفع باتجاه إقرار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغيرات التفسيرية المتمثلة في الإستثمار والأجور الحقيقية نحو المتغير التابع (تكامل مشترك).

وبتقدير تلك العلاقة يمكن التوصل للنتائج التالية:

الجدول رقم: 05- النموذج المقدر للعلاقة بين الأجور الحقيقية والبطالة:

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.685768	1.095715	0.625864	0.5378
LTCHO(-1)*	-0.222787	0.108878	-2.046214	0.0529
LINV(-1)	-0.393399	0.082850	-4.748335	0.0001
LWR**	0.449609	0.123045	3.654021	0.0014
D(LINV)	0.162760	0.189157	0.860448	0.3988

*** p-value incompatible with t-Bounds distribution.**
**** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).**

Levels Equation
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINV	-1.765809	0.617786	-2.858283	0.0091
LWR	2.018113	1.332345	1.514708	0.1441

EC = LTCHO - (-1.7658*LINV + 2.0181*LWR)

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

نلاحظ من الجدول السابق أخذ معامل تصحيح الخطأ لقيمة سالبة ومعنوية عند 6% حيث يقدر بـ (0.2228-) وهو ما يعني أن 22.28% من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها في سنة واحدة أو بتعبير آخر فإنه للعودة إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل يلزم 4.49 سنة (وهي مدة طويلة).

إن النموذج المقدر يدفع باتجاه إقرار أن الأجور الحقيقية (Wr) ليس لها تأثير على معدل البطالة في الجزائر على في المدى الطويل (احتمالية الخطأ في مقدرته تقارب 14.41%).

5- مناقشة النتائج:

كمحصلة لما سبق فإن النتائج المتوصل إليها تدفع باتجاه القول بأن حجم البطالة في الجزائر لا يتأثر بالصدمات التي تُحدثها التغيرات في الأجور الإسمية والحقيقية، وإن كان هناك أثر فهو لحضي ومؤقت وبالتالي عديم الإستمرار، وهو ما يؤدي إلى الإعتقاد بأن التغيرات في مستويات الأجور ليست بالكافية لتجعل من دالة البطالة أكثر استجابة، كما ويدفع إلى الإعتقاد بتحقق نظرية الأجور التعاقدية في الجزائر خلال الفترة المدروسة وهو ما سيُعطي الحكومة الجزائرية هامش للمناورة لتستغل أدوات السياسة النقدية والمالية لمواجهةالظروفالإقتصادية وتقلباتهاخلالالمراحلالتيتمربهاالدورة التجاريةممايتيحلتلكالسياساتإمكانية إحداثأثارإيجابيةعلى المتغيرات الحقيقية وبشكلخاصمستوىالإنتاج والتوظيف – هذا لو كانت الآلة الإنتاجية مرنة– لكن بوجود آلة انتاجية معطلة فإن أي إجراءات لا تمثل سوى تأجيل للأزمة الاقتصادية.

إن الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة وبرامج الإنعاش الاقتصادي المقررة لم تؤدي على نحو مرغوب إلى خلق آلة إنتاجية فعالة وقادرة على خلق طلب عمل حقيقي يؤدي في نهاية المطاف إلى علاقة معنوية بين الأجور ومعدل البطالة، فبرامج الإنعاش الاقتصادي اتجهت نحو تنمية جانب الطلب الكلي الفعال (النظرية الكينزية) وبالتحديد رأس المال الإجتماعي والبنية التحتية وفق استراتيجية النمو اللامتوازنلهيرشمان وهو ما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم 06: مخصصات برامج الإنعاش الإقتصادي و: مليار دج

البيان	تراخيص البرنامج					
	2004-2001	%	2009-2005	%	2014-2010	%
إجمالي الدعم الموجه للأشغال الكبرى	210.5	40.1	1703.15	40.5	6688.7	31.5
إجمالي الدعم الموجه للموارد البشرية	90.2	17.2	1908.5	45.5	10511	49.5
دعم التنمية الاقتصادية	65.4	12.4	337.2	8	1635	7.7
تطوير الخدمة العمومية	158.9	30.3	253.9	6	2399.2	11.3
الإجمـــالي العـــــام	525	100	8705	100	21234	100

المصدر:1- رئاسة الحكومة، البرنامج الرباعي (2001-2004) لدعم الإنعاش الإقتصادي، أفريل 2001، ص49.

2- بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، 24 ماي 2010.

3- World Bank, A Public Expenditure Review, Report N° 36270-DZ, 15 August 2007, p2.

إن الخلل في المنهج التنموي المعتمد أدى إلى تراجع آداء القطاعات الإنتاجية وعلى رأسها قطاع الصناعة التحويلية المنوط به زيادة الطلب في سوق العمل وبالحد الذي يقلص معدل البطالة إلى المعدل الطبيعي، والجدول الموالي يُبين نمو الصناعة التحويلية خارج المحروقات:

الجدول رقم 07: تطور معدل النمو الحقيقي للصناعات المعملية للفترة (2001-2017).

الوحدة: %

الفروع	2001	2004	2007	2009	2012	2014	2017
الصناعات الغذائية	12.5-	15.7-	2.1-	9.1-	2.6-	7.2	7
المناجم	2.9-	1-	8	3.4	5.6-	6.6	9.8-
الصناعات الكيميائية	3.1-	1.8-	4.4-	2	1.5	3.4-	8.7-
الصناعة النسيجية	14.7-	14.8-	2.1-	9.1-	12.7-	0.3-	1.6
صناعة الجلود	0.5-	12	4.8-	12-	8.1	12.6	9.5-
صناعة الخشب والورق	13.1-	4.3-	6.8-	21.4-	11.5-	6.9-	11.8
صناعة الحديد والبناء والميكانيك	11	0.6	8.9-	6.4	7.5	11.4-	5.5
الطاقة والمياه	5	5.8	6	7.2	12.1	8	7.1

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على تقارير بنك الجزائر 2005، 2010، 2014، 2017.

إن التراجع في آداء القطاعات الإنتاجية وبالتحديد قطاع الصناعة التحويلية ساهم إلى حد كبير في تسجيل فائض عرض عمل وبالحد الذي جعل من الأجور غير مرنة للتأثير في سوق الشغل، وحتى القطاعات التي انتعشت في فترة الإصلاحات وبرامج الإنعاش الاقتصادي تشبعت ولم تعد قادرة على استيعاب المزيد من العمالة وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم 08: توزيع العمالة على القطاعات الإقتصادية للفترة (2001–2014) لوحدة: ألف عامل

البيان	قطاع الفلاحة		قطاع الصناعة		قطاع البناء والأشغال العمومية		قطاع الخدمات (الإدارة، النقل والإتصالات والتجارة وخدمات أخرى)	
	الحجم	النسبة	الحجم	النسبة	الحجم	النسبة	الحجم	النسبة
2001	1328	25,54	503	9,67	803	15,45	2565	49,34
2002	1438	26,33	504	9,23	860	15,75	2660	48,7
2003	1565	27,26	510	8,88	907	15,8	2759	48,06
2004	1617	27,06	523	8,75	977	16,35	2859	47,84
2005	1683	27,05	527	8,47	1039	16,7	2973	47,78
2006	1780	27,31	525	8,06	1160	17,8	3052	46,83
2007	1842	27,12	522	7,69	1261	18,57	3166	46,62
2008	1841	26,29	530	7,57	1371	19,58	3260	46,56
2009	1242	13,11	1194	12,6	1718	18,14	5318	56,14
2010	1136	11,69	1337	13,8	1866	19,21	5377	55,34
2011	1034	10,77	1367	14,2	1595	16,62	5603	58,37
2012	912	8,968	1335	13,1	1663	16,35	6260	61,55
2013	1141	10,58	1407	13	1791	16,6	6449	59,78
2014	889	8,691	1290	12,6	1826	17,85	6224	60,85

المصدر:من إعداد الباحث بالإعتماد على تقارير بنك الجزائر 2005–2010–2014.

إن تركز الطلب على العمالة في قطاعي الخدمات والبناء والأشغال العمومية جعل معدل البطالة لا يتنازل عن حدود الـ 10% تقريبا رغم مضاعفة المخصصات المعتمدة لبرامج الإنعاش الاقتصادي خصوصا البرنامج الخماسي الثاني لتوطين النمو (2005–2009) وهو ما أعطى الفرصة المواتية لتحقق نظرية الأجور التعاقدية (وجود فائض عرض في العمل).

خاتمة:

إن اتجاه مسار التنمية في الجزائر خلال فترة الإصلاحات وبرامج الإنعاش الاقتصادي نحو القطاعات غير الإنتاجية في تطبيق واضح لإستراتيجية النمو اللامتوازنلهيرشمان أدى إلى خلل هيكلي كبير مس الإقتصاد الجزائري وساهم في نمو القطاعات المستفادة من التوجهات الجديدة فيما تراجع آداء القطاعات الإنتاجية وعلى رأسها قطاعي الفلاحة والصناعة التحويلية خارج قطاع

المحروقات، هذه القطاعات الأخيرة التي كان يفترض بها تغطية الطلب المحلي المتزايد خصوصا ما تعلق بجانب الرفع من طاقة التشغيل وما يترتب عنها من تراجع لمعدلات البطالة التي ما لبثت أن أخذت حد معين لم تتراجع عنه رغم الجهود المبذولة في ذلك، لذلك فمعدل البطالة يبقى رهين التدخل الحكومي الموفر للإستثمارات في القطاعات المراد توجيه التنمية نحوها، وهذا باستغلال الوفرة المالية التي خلقتها أسعار البترول العالية، هذه الوضعية التي لم ترفع من الطلب على العمل إلى مستوى مناسب، لذلك فقد تم تحييد دور الأجور في تحقيق التوازن داخل سوق العمل وتحقق أصول نظرية الأجور التعاقدية، هذه الوضعية التي لا يمكن تغييرها إلا بتنمية القطاعات الإنتاجية وهي المهمة الموكلة إلى الاقتصاد الجزائري في المرحلة القادمة (مرحلة التنويع الإقتصادي) حيث يمكن اعتبار تأثير الأجور في سوق الشغل كأحد المؤشرات المهمة لنجاح أو فشل السياسات الاقتصادية المتبعة.

المراجع:

[i]- عبد الله بلوناس، البطالة والتشغيل في الجزائر بين الطرح النظري والواقع العلمي للفترة 1985-2004، ورقة عمل مقدمة للندوة العربية "البطالة، أسبابها، معالجتها وأثرها على المجتمع"، جامعة سعد دحلب البليدة، الفترة 26 إلى 28 أفريل 2006، ص 117.

[ii]-رمزي زكي، الإقتصاد السياسي للبطالة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1997، ص17.

[iii]- ناصر دادي عدون وعبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للإقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص45.

[iv]- أنظر: باري سيجل، النقود والبنوك والإقتصاد، ترجمة طه عبد الله منصور وعبد الفتاح عبد الرحمان، دار المريخ للنشر، الرياض، 1988، ص614.

[v]- يشير كل من Peter N . Hess و Clark G. Rossأنه عندما يسود معدل البطالة الطبيعي وتتوازن أسواق العمل تكون توقعات العمال بشأن المستوى المتوقع للأسعار مساوية للمستوى الفعلي أو المتحقق للأسعار، وهو ما يؤدي إلى عدم وجود ما يدفع العمال إلى تغيير مستوى أجورهم. أنظر: Peter N . Hess and Clark G. Ross, Principles of Economics : an analyticalapproach, West PublishingCompany, New York , 1993, P 543.

[vi]- محمد طاقة وحسين عجلان حسن، اقتصاديات العمل، إثراء للنشر والتوزيع، الشارقة، 2008، ص52

[vii]- محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الإقتصادية الكلية "نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص93.

[viii]- أسامة الدباغ، البطالة والتضخم المقومات النظرية ومناهج السياسة الإقتصادية، الأهلية للنشر، ط1، الأردن، 2006، ص407.

[ix]– – في ما يخص مدلول نماذج الأجور التعاقدية بالنسبة إلى السياسة الإقتصادية نجد أن فيشر يفترض أن الأطراف المختلفة في هذه الصيغة تدخل في ارتباط تعاقدي يغطي في العادة مدة من الزمن أطول مما تحتاجه السياسة المالية أو النقدية لمواجهة الظروف الإقتصادية وتقلباتها خلال المراحل التي تمر بها الدورة التجارية مما يتيح لتلك السياسة إمكانية إحداث أثار إيجابية على المتغيرات الحقيقية وبشكل خاص مستوى الإنتاج والتوظيف، للمزيد أنظر:

S.Fischer. long-term contracts, Rational Expectations and the Optimal Money Supply Rule, journal of political economy, Vol 85, N°1, The University of Chicago Press (February 1977).

الملاحق:

1– اختباراتالإرتباط الذاتي وتوزيع البواقي والتغير الهيكلي لنموذج تأثير الأجور الإسمية على معدل البطالة:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.737585	Prob. F(2,20)	0.4908
Obs*R-squared	1.854682	Prob. Chi-Square(2)	0.3956

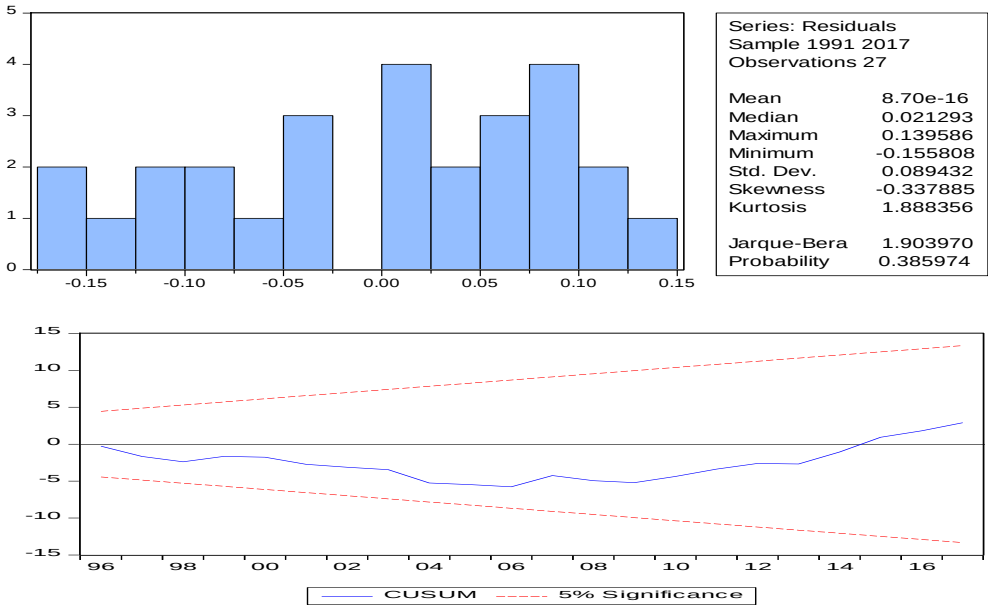

2–اختبارات الإرتباط الذاتي وتوزيع البواقي والتغير الهيكلي لنموذجتأثير الأجور الحقيقية في معدل البطالة:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.347435	Prob. F(2,20)	0.2825
Obs*R-squared	3.206077	Prob. Chi-Square(2)	0.2013

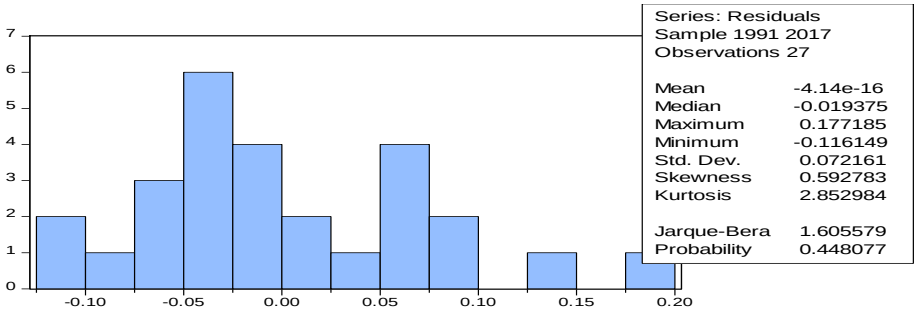

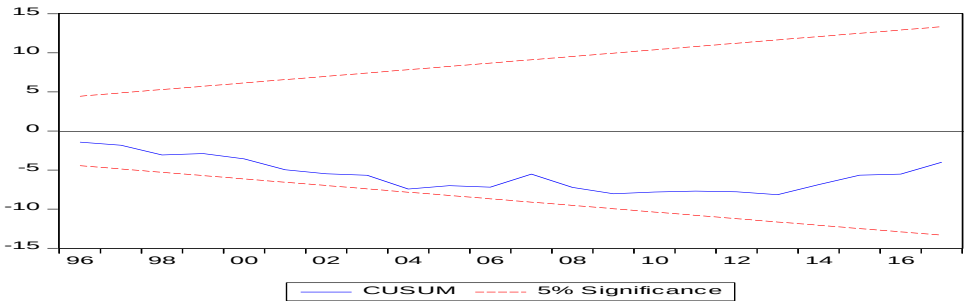

دور العناقيد الصناعية في تفعيل العلاقات التشابكية بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة– نماذج عالمية رائدة في المجال مع الاشارة الى تجربة الجزائر

The role of industrial clusters in activating the interconnections between small and medium enterprises and large institutions Leading global models in the field with reference to Algerian experience

د.منى مسغوني / جامعة الشهيد حمه لخضر .الوادي .الجزائر
د.لمياء عماني/ جامعة قاصدي مرباح .ورقلة. الجزائر
د.رزيقة تباني/ جامعة باجي مختار .عنابة. لجزائر

ملخص :

تهدف هذه الدراسة الى البحث في اهمية العناقيد الصناعية في تفعيل العلاقات التشابكية بين المؤسسات، وكيف يمكن لها ان تدعم وتعزيز التوجه نحو التكامل بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمشروعات الكبيرة. هذا الموضوع الذي تزايدت أهميته في ظل تبني معظم دول العالم اليوم برامج تنموية قائمة على دعم التجمعات الصناعية للرفع من مستوى النمو وتحسين التنافسية. وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في تحليل الاسس النظرية ذات الصلة بالموضوع، ومع تشخيص التجمعات الصناعية العالمية كنموذج بالإشارة الى حالة الجزائر. وقد توصلت الدراسة الى أن هناك أثرا بالغا للعناقيد الصناعية في تنظيم وتحفيز علاقات الشراكة بين المؤسسات لاسيما تلك التي تعمل في نفس القطاع، ويتجلى ذلك بوضوح في تبني العديد من هاته المؤسسات عقود العناقيد تمنح للمؤسسات الصغيرة مناولة او التزويد الخارجي او التحالف الاستراتيجي لتصدي للمنافسة. كما ان والمتوسطة ميزات محددة ومهمة تتيح لها الفرصة ان تبلغ مستويات من الكفاءة في الأداء والقدرة التنافسية خاصة إذا أقامت عقود شراكة مع المؤسسات الكبيرة.

الكلمات المفتاحية: عناقيد صناعية، تعاقد من الباطن، تزويد خارجي، تحالف استراتيجي، مؤسسات صغيرة ومتوسطة، مؤسسات كبيرة.

Abstract : The aim of this study is to investigate the importance of industrial clusters in activating relationships between institutions and how they can support and promote the trend towards integration between SMEs and large firms. This topic has become increasingly important as most countries around the world are adopting development programs based on supporting industrial clusters to increase the level of growth and improve competitiveness. The study was based on the analytical descriptive approach in the analysis of the theoretical bases with the diagnosis of global industrial clusters as a model with reference to the case of Algeria. The study revealed that the organization and stimulation of partnership relations between institutions, particularly those operating in the same sector, had a considerable impact on industrial clusters, as evidenced by the adoption of a large number of institutions dealing with contracts, external suppliers or strategic alliances to deal with competition. Clusters provide small and medium-sized enterprises with specific and important features that enable them to achieve efficiency and competitiveness in terms of efficiency, especially if they form partnerships with large companies.
key words : Industrial Cluster, Subcontracting, Outsourcing, Strategic Alliance, SMEs, Large institutions.
Jel: D21 ,L24.

مقدمة : في الوقت الذي تتسارع فيه وتيرة وحدة المنافسة وتعدد اشكال الضغط البيئي، تواجه الصناعات الصغيرة والمتوسطة العديد من التحديات لا سيما عوائق محدودية مواردها وصغر حصصها السوقية وعجزها عن تمويل الحملات التسويقية المكلفة او مشاريع البحث والتنمية، وكذا العجز الكبير في اقتناء واستعمال التكنولوجيات الحديثة والابتكار. يتطلب هذا الأمر إعادة النظر في مختلف خياراتها الاستراتيجية التي تهدف إلى تحسين الأداء وتميزه وتحقيق مزايا تنافسية تضمن لها البقاء والاستمرار.

مع ازدياد حدة المنافسة بين دول العالم نتيجة للانفتاح الاقتصادي، ومع تراكم الخبرات والتجارب تبين أنه لا يمكن لكل دولة أن تنتج كل شيء وأن تنافس في كل شيء. ووجد أن الحل الأمثل لمسألة انفتاح الأسواق وفقد مزايا الحماية السابقة يتمثل في التخصص، فلكل دولة من دول العالم تنتج سلعة أو مجموعة سلع لا يمكن مجاراتها فيها نظراً لامتلاكها ميزة نسبية أو تنافسية فيها، حتى أكثر الدول تنوعاً في المنتجات نجد لديها تركيزاً (تخصصاً) في إنتاج سلعة ما ومشتقاتها، وتركز عليها وتحاول تعظيم حجم الاستفادة منها. ومن هنا نشأت نظرية الميزة التنافسية للدول، والتي تعتمد على تنافسية صناعة أو صناعات محددة في الدولة يهيأ لها المناخ الاستثماري المناسب للازدهار، وتنشأ تنافسية هذه الصناعة من تكامل وترابط وتشارك جميع مكونات أنشطتها والأنشطة المساعدة لها بشكل هرم أو عنقود " Cluster " صناعي .

وقد حظي مفهوم العناقيد الصناعية في السنوات الأخيرة بقبول متزايد لدى واضعي السياسات التنموية في مختلف دول العالم، وقد تبنى معظم دول العالم اليوم برامج تنمية التجمعات الصناعية في خططها التنموية لرفع مستوى نمو وتنافسية اقتصاداتها، حيث تسعى هذه البرامج لإعطاء الصناعات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة نصيبها من الموارد المتاحة، وتتطلع لتنمية وتنويع قاعدة الإنتاج لكل هذه الصناعات في وقت واحد. في المقابل فإن برامج وسياسات التجمعات الصناعية تتجه لتنمية تخصص محدد ضمن صناعة معينة، وتتعامل مع هذا التجمع والشركات المكونة له كنظام مترابط، وبتركيز برامج تنمية التجمعات على تخصص محدد في صناعة معينة تتمكن من تحديد عقبات واحتياجات هذه الصناعة بدقة أكبر، وهو ما يجعل القدرة على تجاوز العقبات وتوفير الاحتياجات أسهل، وتعزيز العلاقات التشابكية للشركات المكونة له كنظام مترابط، وهو ما يعزز القدرة على تجاوز العقبات وتوفير الاحتياجات، والتالي تحقيق الأهداف التنموية المطلوبة.

مشكلة الدراسة: إن عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على نحو فردي يحقق لها اداء ليس بالمستوى المرجو منها، وحتى يمكن الرفع والتحسين من هذا المستوى، لا بد من الاندماج ضمن هذه التجمعات والتفاعل مع المؤسسات الناشطة فيه خاصة الكبيرة وذات خبرة اكبر في المجال. وعلى هذا الأساس يمكن صياغة الإشكالية البحثية التالية: **ما مدى أهمية العناقيد الصناعية في تفعيل العلاقات التشابكية بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة؟** . يمكن طرح لأسئلة الاسئلة الثانوية في ما يلي :

1. كيف تعمل العناقيد الصناعية على دعم وتعزيز التوجه نحو آليات العمل الجماعي والتكامل بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمشروعات الكبيرة؟.
2. هل يمكن الاعتماد على هذا التوجه في الجزائر كاستراتيجية لتنمية هذا القطاع كنموذج تنموي فعلته الكثير من الدول وكانت رائدة في ذلك؟

أهمية الدراسة : تستمد هذه الدراسة اهميتها من النتائج المتوقعة منها، والتي يمكن أن تسهم في تقديم دليل علمي وعملي عن اهمية العناقيد الصناعية في دعم التحالف بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة .

المحور الاول: العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعد العناقيد الصناعية بمثابة المحدد الرئيسي لتنافسية الدولة والتي تميز بتلك الصناعة، فهي تمثل روابط ديناميكية خلفية او امامية بين مختلف عناصر سلاسل القيمة بغية تحقيق اكبر قدر من المنافع، وتلعب العناقيد الصناعية ادوارا هامة في عملية التنمية الاقتصادية، خاصة فيما يخص استيعاب الفجوة بين رؤوس الاموال والموارد المتاحة ضمن المسارات وقنوات توظيفها. ولقد بدأت معالم هذا المفهوم تتبلور في عام *1990* عند قام العالم الاقتصادي[i] *Michael Porter* بإصدار كتابه المزايا التنافسية للأمم *The Competitive Advantages of Nations* حيث اثار نظريات توطين المشروعات الصناعية ودراسة نماذج من المشروعات في عشر دول صناعية ولاحظ وجود شبكة من العلاقات الافقية والراسية بينها واطلق عليه بـ *Industial Cluster*. ومن خلال العديد من الدراسات والأبحاث التي أجراها عن كيفية تطوير تنافسية الدول وجد أن أفضل أسلوب لتحقيق هذا الهدف هو **التركيز على سياسات الاقتصاد الجزئي**، وإيجاد **مناخ استثماري جاذب للشركات الصغيرة والمتوسطة**، وأن أفضل بيئة لهذه الشركات بيئة العناقيد الصناعية.

أولا : مفهوم العناقيد الصناعية والعوامل التي تقود عملية نموها

تزايد الاهتمام العالمي بالتجمعات والمناطق الصناعية بعد بروز تجربة ناجحة عرفت باسم (إيطاليا الثالثة) في فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الميلادي الماضي، ففي الوقت الذي كان فيه القسم الشمالي الغربي من إيطاليا (إيطاليا الأولى) الغني تاريخيا يعاني من أزمات اقتصادية حادة، والقسم الجنوبي الفقير (إيطاليا الثانية) يشهد نموا ضعيفاً، استطاع القسم الشمالي الشرقي والأوسط (إيطاليا الثالثة) تحقيق نمو سريع، وذلك بفضل ازدهار عدد من القطاعات الصناعية التي تسودها الشركات الصغيرة، حيث تجمعت الشركات التي تعمل في المجال نفسه في مواقع محددة، ومكنها هذا التجمع من اقتحام الأسواق العالمية ثم تسيدها في سلع تعد تقليدية كالأحذية، الأثاث، السيراميك، الملابس المحبوكة وغيرها، ولاحقاً ومع عمليات تطوير القدرة الابتكارية ورفع الكفاءة وتخصص العمالة أصبحت إيطاليا هي الرائدة في صناعة الآلات المستخدمة في تصنيع هذه السلع .

1- **تعريفات حول العناقيد الصناعية** : تعرّف الأدبيات الاقتصادية العناقيد الصناعية بأنها: "تجمعات جغرافية (محلية، إقليمية أو عالمية) لعدد من الشركات والمؤسسات المرتبطة والمتصلة ببعضها البعض في مجال معين بحيث تدخل في علاقة تكامل وتشابك فيما بينها بشكل رأسي وأفقي في جميع مراحل العملية الإنتاجية مكونة بذلك سلسلة كاملة للقيمة المضافة للمنتج". وحسب "بورتر *Porter*" فإن العناقيد الصناعية هي: "**ظاهرة اقتصادية يتم وضعها في سياق التنافس بين العديد من الشركات التي تتنافس وتتعاون في نفس الوقت للحصول على مزايا اقتصادية مختلفة**"، و يضيف كل من " *Simmie*" و" *Sennett*"، فإن العناقيد الصناعية هي:" تركيز لشبكة من المنتجين في منطقة جغرافية واحدة تربطها قواسم مشتركة وتعمل تحت نفس ظروف السوق".[ii] وطبقا لـ *Doeringer et Terkl* فانه ليس هناك تعريف وحيد للعناقيد الصناعية والتعريف الأساسي لها هو : أنها تركيز جغرافي للصناعات يؤدي الى تحقيق مكاسب من خلال الموقع المشترك ". وهناك نوعان أساسيان من العناقيد الصناعية حيث نجد عناقيد مندمجة بشكل رأسي وهي مكونة من الصناعات التي تربط من خلال علاقة البائع/ المشتري، وعناقيد مندمجة بشكل أفقي وهي تتكون من الصناعات الممكن أن تتشارك في الأسواق العامة للمنتجات النهائية وتستخدم تكنولوجيا متشابهة أو مهارات متشابهة للقوى العاملة أو التي تحتاج الى موارد طبيعية متماثلة.

يمكن القول أن العناقيد الصناعية هي عبارة عن تجمعات جغرافية محلية، اقليمية أو عالمية لمجموعة من الشركات والمؤسسات المرتبطة والمتصلة ببعضها البعض في مجال معين، مما يجعلها تمثل نظاما متكاملا من الأنشطة اللازمة لتشجيع وتدعيم التنافسية. وهي بذلك[iii] سلسلة مترابطة من الصناعات، سواء من حيث مدخلات الإنتاج أو التكنولوجيا المستخدمة أو المستهلكين أو قنوات التوزيع، والتي تشكل السلسلة الكاملة للقيمة المضافة، حيث تتشابك هذه الصناعات مع الهيئات ذات الصلة في علاقات تعاون وعمل متبادل خلفية وأمامية قوية ضمن العنقود الصناعي الذي تُكونه. فالعنقود الصناعي يمثل السلسة الكاملة للقيمة المضافة، حيث تتشابك هذه الهيئات في علاقات تعاون وعمل خلفية وامامية قوية ضمن العنقود الصناعي الذي تكونه.

2- **أنظمة التكامل في العنقود الصناعي** : من خلال العلاقات التعاقدية بين المؤسسات المكونة للعنقود تتشكل سلسلة تعرف بسلسة الابتكارات *Innovation Chain* وهي تعني التعاون بين المشات والجامعات، ومراكز الأبحاث ومنظمات الصناعات الداعمة، والمجالس المحلية والحكومية بالشكل الذي يحقق اهداف التنمية الصناعية للدولة، حيث يؤدي الى زيادة الابتكارات وتحقيق افضلية للصناعة وتحقيق قدرات تنافسية عالية[iv]. والعوامل التي تقود عملية نمو العناقيد الصناعية تتمثل في التسابق بين الشركات المنافسة، اقتصاديات التكتل، مهارات القوى العاملة نقل تكنولوجيا نقل المعرفة البنية التحتية . الشكل رقم (1) يقدم لنا تفاصيل أكثر لمختلف الأنظمة المتفاعلة مع بعضها البعض في ظل مفهوم العناقيد الصناعية .

الشكل رقم (1) : أنظمة التكامل في العنقود الصناعي

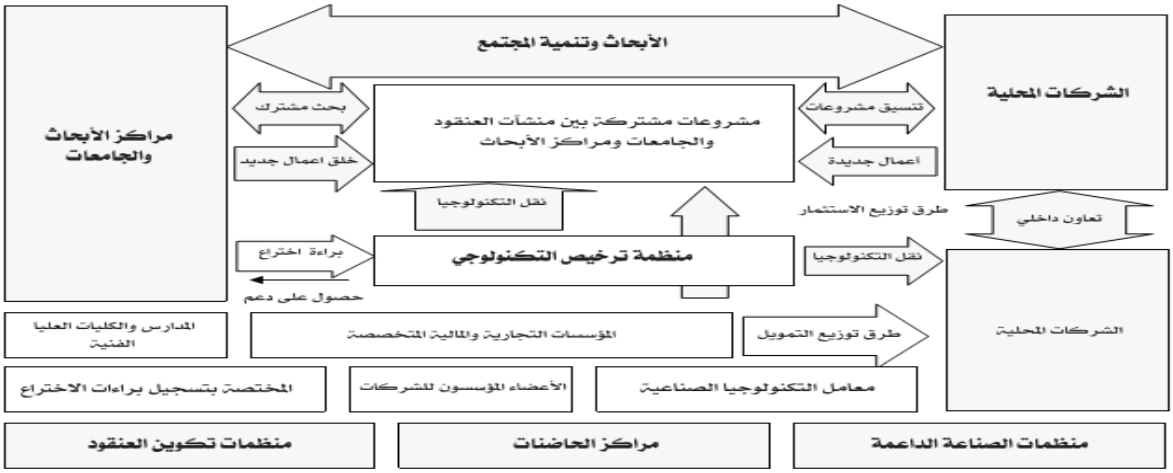

المصدر: محمد طرشي، العناقيد الصناعية كمدخل لتعزيز مكانة المؤسسات ص.و.م في الاقتصاد الجزائري، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، (الجهة الصادرة غير متوفرة)، العدد 13، 2 جانفي 2015، ص8.

4- خصائص العناقيد الصناعية : للعناقيد الصناعية عدة مميزات وسمات، نذكر أهمها فيما يلي[٧]:

- ✓ هي تجمّع جغرافي لشركات تربطها علاقات في سلسلة القيمة، إذ يمكن أن تكون علاقات رأسية (أمامية وخلفية) وكذا أفقية مبنية على تبادل السلع والخبرات والموارد البشرية.
- ✓ تتمثل الترابطات الأفقية في كونها عبارة عن علاقات تتم ما بين مؤسسات تكون في نفس المرحلة الإنتاجية، أما الرأسية (الأمامية والخلفية) فتكون في مراحل مختلفة من العملية الإنتاجية؛
- ✓ تتمتع بقدرتها على إيجاد موردين محليين لمدخلات الإنتاج وبتكلفة أقل نسبيا من استيرادها، مما سيؤثر إيجابيا على القدرة التنافسية للصناعة على مستوى الأسواق المحلية والعالمية؛
- ✓ تتطلب شبكة من المؤسسات والجامعات والمعاهد العامة والخاصة، التي تساند الكيانات الاقتصادية المختلفة، والتي يعتبر وجودها من أهم العوامل التي تساعد على تعزيز تنافسية أعضاء السلسلة العنقودية.

ثانيا : آلية عمل العناقيد الصناعية والعلاقات الصناعية التشابكية داخل العنقود الصناعي

1- الية عمل العناقيد الصناعية : تقوم فكرة آلية عمل التجمع الصناعي على أربعة مبادئ أساسية هي: التركز الجغرافي، والتخصص، والابتكار، والمنافسة (التعاون)، ومن خلال تضافر هذه المبادئ يمكن للتجمع أن يصل للتنافسية المطلوبة. وفيما يلي شرح لهذه المبادئ وطريقة عملها وتأثيرها في التجمع والشركات العاملة فيه :

✓ **التركز الجغرافي** : هو أول مبدأ تقوم عليه آلية عمل التجمعات الصناعية حيث تجتمع الشركات في مكان ما نتيجة لوجود ميزات ملموسة وتشمل الموارد الطبيعية أو البنية التحتية. وذلك رغبة في خفض التكاليف، والحصول على مزايا الحجم، أو لوجود المتخصصين في دعم عوامل الإنتاج من موردين وماليين وتقنيين وعمالة ماهرة وتكنولوجيا. أو رغبة في القرب من الأسواق والاستجابة لرغبات الزبائن وأذواقهم من خلال الاحتكاك المباشر بهم والذي قد يقود إلى تطوير الإنتاج وهو ما يخلق مزيدا من الطلب، أو رغبة في الاستفادة من الميزات غير الملموسة *Soft Aspects* والتي تتمثل في الحصول السريع على المعلومات عن المنتجات الجديدة وعن طرق الإنتاج

والتكنولوجيا الحديثة والأسواق، ورغبة في الاستفادة من **رأس المال الاجتماعي** الذي يسهل الحصول على المعرفة وتبادل المعلومات وعمليات التعليم والتطوير وتوسيع العلاقات [vi].

- ✓ **التخصص** : التجمع الفاعل بحاجة إلى شركات قوية في تخصصها تتكامل مع بعضها في إنتاج منتجات أكثر تخصصاً وتميزاً، وبمقدار ما تكون هذه الشركات متمكنة من تخصصها وسباقة في طرح وتطوير منتجاته بقدر ما يكون التجمع قادراً على النجاح. إلا أن هذا لا يعني أن ينغلق التجمع على نفسه، فارتباطه بعلاقات مع تجمعات أخرى قد يعمل على تطوير هذا التجمع وربما يثمر عن إيجاد منتجات وتجمعات جديدة متخصصة فيها، مثال ذلك علم التكنولوجيا الحيوية والذي هو نتيجة تعاون عدة تجمعات وتخصصات هي العلوم الطبية وعلم الأغذية والزراعة والبيئة [vii].
- ✓ **الابتكارات** : وهي المقياس الحقيقي لحيوية التجمع وتنافسيته، فعندما تبتكر شركة منتجا ما يسارع المنافسون للبحث عن إنتاج منتج منافس بينما يقوم المقلدون بإنتاج المنتج نفسه بتكلفة أقل وقد يتضمن ذلك قليلا من التحسينات على المنتج. هذا الوضع يدفع الشركة المبتكرة إلى تطوير منتجاتها أو ابتكار منتجات جديدة للتغلب على المنافسين والمقلدين، وهكذا تستمر هذه الدورة وهو ما يؤدي إلى مزيد من الابتكارات ويحقق تنافسية[viii] .
- ✓ **المنافسة** : المنافسة بين الشركات من أهم مبادئ التجمع وهو الذي يحافظ على زخم النشاط فيه، فالتنافس بين الشركات هو الحافز الذي يدفعها نحو البحث عن المزيد من الابتكارات وتطوير المزيد من التقنيات، وهو ما يؤدي إلى إيجاد تخصصات ونشاطات جديدة، وينشط حركة البحث العلمي، كما أنه يسهم في رفع مستوى كفاءة القوى العاملة نتيجة زيادة الطلب عليها وعلى برامجها التدريبية ولمحدودية المنافسة أثر سلبي في تنافسية التجمع وتكلفة الكثير على المستوى البعيد حيث يقل عدد الشركات والوظائف ومستوى التقدم التكنولوجي[ix] .
- ✓ **التعاون** : ان نمو شركة ناجحة وتنافسية يحفز الطلب من قبل هذه الشركة على منتجات الشركات الموردة لها، ومع تطور التجمع تتعزز علاقات التبادل بين شركاته وكذلك المنفعة. كما أن الروابط التي يوجدها التجمع بين بعض الشركات من خلال التحالفات والإنتاج المشترك يعود عليها بنفع أكبر من عملها مستقلة من خلال مشاركتها في منتجات جديدة وخفض تكاليف الإنتاج أو رفع الجودة أو الحصول على أسواق وعملاء جدد[x].

المحور الثاني : تعظيم دور العناقيد الصناعية من خلال تفعيل التكامل بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة

اولا : حاجة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى التكامل وابرام عقود شراكة مع المؤسسات الكبيرة

تشير الدراسات والتقارير إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تسهم بنحو 25 % إلى 35 % من الصادرات العالمية للمواد المصنعة، كما تشير تقديرات منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي إلى معدل مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في صادرات دول المنظمة تبلغ حوالي 26% من إجمالي الصادرات، وتحتل الصناعات الصغيرة والمتوسطة الايطالية المركز الأول بنحو 53% باعتبارها او من قام بانشاء العنقود الصناعي، تليها الدنمارك وسويسرا بنحو 46 % و40% على التوالي، ثم السويد بنحو 30%، و26 % في هولندا. أما في اليابان فان مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة لا تتجاوز 13.5 %. وبلغت مساهمتها في صادرات بعض الدول الآسيوية معدلات عالية جدا، حيث قدرت بـ 60 % في الصين، و 56 % في تايوان و40 % في كوريا الجنوبية[xi]. كل هذه المؤشرات تدل على الاهمية البالغة لهذا القطاع كذا مساهمته الفعالة في التنمية ؛ الا انها يواجه هذا القطاع العديد من العراقيل والصعوبات تبدا من فترة التفكير والدراسة بالمشروع، وانتهاء بالجوانب الإنتاجية والتسويقية، علاوة عن المسائل المرتبطة بالجوانب القانونية والبنيوية وغير ذلك، حيث انها تضعف من مساهمته واداءه و قدرته على المنافسة. وهذا ما جعل واضعي السياسات والتوجهات الاستراتيجية البحث في المناهج والبرامج التي تدعم وتأهل هذه المؤسسات لمواجه الصعوبات والمشاكل.

يمكن تصنيف أهم المشكلات والمعوقات إلى مجموعتين رئيسيتين[xii] وفقا لظروف البيئية المحيطة بها كما يلي :

1- معوقات البيئة الخارجية : تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عدة مشاكل والناجمة عن البيئة الخارجية التي تنشط فيها، والتي تتمثل في الجوانب التالية :

1- عدم وجود قانون موحد للمؤسسات يضع تعريفا محددا لها، وينظم نشاطاتها ويقدم لها التسهيلات في ميادين الترخيص والتمويل، بالإضافة إلى عدم استقرار التشريعات التي تنظم النشاطات الاستثمارية.

2- غياب الاتحاديات النوعية الخاصة التي تربط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتسهر على تعزيز مواقفها التنافسية ومساعدتها في إجراء الدراسات والبحوث التسويقية عن مصادر المواد الأولية والتقنيات المطلوبة، والأسواق المستهدفة لتصريف المنتجات فيها.

3- ضعف البنية التحتية في العديد من الدول العربية، والمتمثلة بقصور قطاع الخدمات خاصة في مجالات النقل والكهرباء والمياه والتخزين والاتصالات والتمويل والتسويق وقواعد المعلومات وغيرها.

4- عدم مراعاة التوزيع الجغرافي بالنسبة لانتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستثمارات، حيث يلاحظ تركيزها في المناطق الرئيسية عل حساب المناطق النائية، والتي تحرم من فرص الاستثمار وتشغيل العمالة وتحقيق المنافع والإيرادات، وخاصة إذا توفرت المواد الأولية المطلوبة في هذه المناطق.

5- تركيز تقديم الخدمات المصرفية على المؤسسات الكبيرة، إضافة إلى أن البنوك لا تسهم بشكل فعال في تقديم الدراسات الفنية لإداراة المشاريع وتشترط ضمانات يصعب تقديمها، مما يدفع تلك المؤسسات للاتجاه نحو أساليب التمويل غير الرسمي المكلفة.

6- عدم توفر قاعدة البيانات والمعلومات الكافية عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تساعد في حال توفرها في إعداد السياسات والاستراتيجيات الخاصة بتطوير هذا النوع من المؤسسات، من النواحي الإنتاجية والتسويقية والتمويلية وغيرها.

2 - **معوقات البيئة الداخلية** : وتتمثل العوائق البيئية الداخلية لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ما يلي :

1- عدم الإلمام الكافي بالمعلومات ذات الطابع: الفني-التقني، وجودة المنتجات وسياسات تسعيرها، وشروط وظروف المنافسة الداخلية والخارجية، مما يؤدي إلى إمكانية شراء الآلات غير المتطورة وذات الإنتاجية المنخفضة مما يؤدي في زيادة تكلفة الإنتاج وإضعاف قدرته على المنافسة.

2- ضعف الكفاءات والمهارات الإدارية والفنية وعدم اهتمامها بالجوانب الخاصة بالتدريب والتأهيل البشري المناسب.

3- تدني مستوى إنتاجية العمل نتيجة لغياب التخطيط العلمي، والاستخدام غير الكافي للطاقات المتوفرة، وعدم القدرة على المتابعة ومراقبة جودة الإنتاج وتصحيح الخلل والانحراف في الوقت المناسب، مما يؤدي إلى تقديم منتجات غير قادرة على تلبية متطلبات الأسواق.

4- عدم الالتزام الكافي بالأصول والقواعد المحاسبية وإعداد الموازنات التقديرية والنهائية، وتطبيق مبادئ محاسبة التكاليف الفعلية والمعيارية.

ثانيا : احلال الشراكة محل التنافس كخيار استراتيجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في ظل الظروف الاقتصادية المتميزة بالتقلب وظهور المخاطر التي تهدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بقائها واستمراريتها، يجد اصحاب هذه الصناعات ضرورة احلال التحالف والتعاون محل المنافسة، والبحث عن الشراكة بمنأى عن مخاطر المنافسة الشرسة كحل استراتيجي. ومن المكاسب التي يمكن ان تجنيها هذه الصناعات من خلال ابرام عقود التحالف ما يلي[xiii]:

1. **تمكين الأطراف المتحالفة من اكتساب القدرات تنافسية التي تمكنهم من مجابهة المنافسة:** حيث هدف التحالف الحصول على مهارات اضافية(التموين، الانتاج، الابتكار، التسويق، التسيير المالي، تحسين طرق الاتصال، اكتساب تكنولوجيات حديثة)، تسمح لهم بمواجهة المنافسة وتكسب هذه الصناعات مجالات اوسع في النشاط ودخول الاسواق.

2. **الاستفادة من التحالف في دخول الى الاسواق الدولية :** تعمل الصناعات التي تسعى الدخول الى الاسواق الدولية الى ابرام تحالفات مع صناعات اخرى، كي تساعدها على تحقيق هذا الهدف، فبعض العمليات الادارية تتطلب تكاليف عالية لا تقوى عليها الكثير من الصناعات.

3. **المشاركة في المخاطر:** مع تزايد المخاطر الناجمة عن الازمات المالية والاقتصادية العالمية يعتبر التحالف وسيلة من وسائل تقليل المخاطر التي تعترض لها هذه الصناعات، خاصة منها المخاطر المرتبطة بتزايد حدة المنافسة وصعوبة اقتحام الأسواق الدولية. فارتفاع تكاليف انجاز المشاريع وقلة المناولة الصناعية او انحصارها قي قطاعات محددة يقتضي من هذه الصناعات ابرام اتفاقيات تحالف مع مثيلاتها.

4. **التحالف والحد من المنافسة الشرسة بين المتنافسين :** باعتبار ان التحالف يقوم بين الاطراف المتحالفة فان ذلك يؤدي لا محالة الى التخفيف من حدة المنافسة بين تلك الاطراف.

5. **تخفيض تكلفة اداء النشاط التجاري للحلفاء :** يتحقق ذلك بسبب الوفرات المالية التي تنتج بالتخلص من الازدواج والقضاء على الوقت الضائع والانشطة التي لا تعظم قيم النشاط.

6. **الحصول على مزايا تنافسية :** حيث يؤدي التركيز على قضايا العمل الاساسية الى عملهم معا لتحسين منتجاتهم وتميزها عن منتجات الصناعات المنافسة. كما يمكن التخلص من التكاليف غير الضرورية لتحسين قدرة الصناعات الصغيرة والمتوسطة على المنافسة السعرية.

7. **ارضاء العملاء والزبائن :** وهذا من خلال تحسين جودة السلعة التي عادة ما يشتكي منها الزبون في المنتجات المصنعة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويكون ذلك من خلال تعاون الحلفاء ودمج قدراتهم وتوجيهها لخدمة العملاء.

8. **تحقيق جملة من الامتيازات التسويقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** كتقليص ميزانية التسويق الاولية كتكلفة الدخول الى الاسواق، واضافة الى ان التوزيع يكون ضمن قنوات الشركة الحليفة. وتعزيز المعرفة بالسوق المراد دخولها ضمن المعلومات المتوافرة لدى الشركة الحليفة.

كما يمكن لصناعات الصغيرة والمتوسطة من تحقيق عدة مزايا من خلال احلال التحالف والشراكة محال المنافسة [xiv] :

✓ الانتقال الى تصنيف الصناعات الكبرى، ومواجهة المنافسة خاصة في القطاعات والاسواق شديدة المنافسة، والتوسع في الاسواق وزيادة الانتاج.

✓ تبادل الخبرات والتقنيات بين اطراف التحالف، وتوفير تمويل اضافي قد يساعد على تنفيذ استراتيجيات جديدة.

✓ تقديم احسن خدمة او منتوج للعملاء وباقل سعر ممكن، وهذا من خلال تخفيض تكاليف الانتاج. اضافة الزيادة القدرة التنافسية للمتحالفين من خلال تحسين نوعية المنتجات، وخاصة ابتكار منتجات جديدة تسمح للمؤسسة باحتلال موقع اكبر في السوق.

ثالثا : أهمية التكامل والشراكة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسط دورا هاما كصناعات مغذية للمؤسسات الكبيرة، ويتضح ذلك مما يلي :

✓ أن التكامل والشراكة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة له دورا كبيرا في تحقيق الوفورات للصناعات المتوسطة والكبيرة من خلال التعاقد مع هذه الصناعات الصغيرة علي إنتاج العديد من السلع، نصف المصنعة والعديد من مستلزمات الإنتاج، وإذا استعرضنا أمثلة لهذا التكامل والتعاقد من الباطن بين كل من الصناعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة نجد مثلا في الولايات المتحدة الأمريكية تشتري اكبر الشركات للصناعات الالكترونية 65.6% من احتياجاتها من منشآت صغيرة، وفي سويسرا تعتمد الصناعات إلي حد كبير علي الصناعات الصغيرة لإنتاج المعدات الالكترونية والساعات والأدوية.

✓ زيادة نسبة المكون المحلي لبعض المصانع الكبرى، فالصناعات الصغيرة والمتوسطة تقوم بدور تكاملي يؤدي لتنمية وتطوير القطاع الصناعي.

✓ تحسين استخدام طاقات الشركات الصناعية بصفة عامة وزيادة الإنتاج والتشغيل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة.

✓ ايجاد روابط بين المشروعات ذات الأحجام المختلفة بعضها البعض يحسن من القدرة التسويقية لهذه المشروعات، ويوفر لها إمكانيات تسويق منتجاتها من المدخلات إلى المشروعات الكبيرة " تعد صناعات قطع الغيار والمستلزمات المغذية وصناعة السيارات نموذج لهذا العنصر".

✓ التكامل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة يؤدي إلي نقل وتوطين التكنولوجيا في تلك الصناعات.

✓ توليد العديد من الصناعات الصغيرة من خلال الصناعات الكبيرة وبالتالي زيادة فرص التشغيل.

✓ تخلي الشركات الكبيرة عن أجزاء كاملة من أسلوب إنتاجها واعتماد استراتيجية التخصص وتقسيم العمل لرفع قدرتها التنافسية لمواجهة عولمة السوق والإنتاج والأسعار و التسليم.

✓ تقليل مجالات الاعتماد على المصادر الخارجية مما يؤدي بطبيعة الحال إلى تقليل آثار العوامل الخارجية على مستوى أداء الإنتاج الصناعي وتعزيز الفرص السوقية لمنتجات هذه القطاعات في الأسواق الخارجية.

1- عوامل الربط والشراكة بين المؤسسات : الشراكة لا تتطلب قرب الأطراف جغرافياً لكي تكون ناجحة، إنما تشير التجارب الدولية الى ان الشبكات والعلاقات التعاقدية ووسائل الربط الناجحة بين الشركات تعود بالدرجة الاولى الى أهمية العوامل التالية :

- وجود إطار قانوني ملائم يحكم المعاملات التجارية، لا سيما ما يتصل بحقوق الملكية، وتطبيقها، وقانون العقود، والقانون التجاري.
- وجود مؤسسات وآليات فعالة موازية لهذا الإطار القانوني تنشر المعلومات، وتجمِّع الشركات، وتساعد على بناء الثقة المتبادلة بينها.
- تأسيس مراكز معرفية يمكن أن تجذب الشركات الأجنبية للدخول في تحالفات مع الشركات والجامعات.
- تشجيع برامج البحث والتطوير المشتركة مع الشركات والمنشآت الأكاديمية يمكن أن يخلق فوائض للمعرفة في بقية الاقتصاد، مما يجعله أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب.
- تشجيع التعاقد من الباطن من خلال العطاءات الحكومية ، الذي يمكن أن يكون أفضل اقتصاديا من الوسائل الانتقائية، والتي تضع حصة ثابتة من المشتريات للمشروعات الصغيرة التي تتطلب استثمارات ضخمة في تجميع البيانات، وتحديثها، بالإضافة إلى مراقبة المعاملات والعقود.
- الاستثمار في تحسين جودة الموارد البشرية بمصر من خلال النظام التعليمي والتدريبي سوف يجعلها أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب والمحليين.

- تطوير القدرات التكنولوجية المحلية.
- توفير برامج تهدف إلى تطوير طاقات الطرف الأضعف، من خلال التدريب، والدعم المالي، ..إلخ.
- تقديم منح موازية للعروض التي يوجد بها تعاون بين الشركات في مجالات البحث والتطوير، والتدريب..
- دعم برامج التوحيد القياسي وإصدار شهادات بالالتزام بالمعايير لتزويد الأعمال الصغيرة بما تحتاجه لكي تصبح شريكا موثوقا به.

2- أهم الآليات الربط بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة ضمن كيانات تكاملية وتشابكية

تعدّ استراتيجيات التكامل بأنواعها (الرأسي والأفقي والأمامي والخلفي) وما يتفرع عنها جميعاً من استراتيجيات فرعية أحد أهم المداخل التي دفعت باقتصاديات الدولة نحو استثمار وتحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الصناعية والخدمية وغيرها) وفي مختلف القطاعات وعلى نحوٍ اقتصادي ، إذ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعدّ إحدى سمات البنية الاقتصادية :

- ✓ التحالفات الاستراتيجية.
- ✓ العناقيد الصناعية.
- ✓ الترابطات والتشابكات.
- ✓ التجمعات الصناعية وحاضنات الاعمال.
- ✓ التعاقد من الباطن المناولة الصناعية ، الشراكة الصناعية.

رابعا : العلاقات الصناعية القائمة بين المؤسسات داخل العنقود الصناعي

يرتبط العنقود الصناعي في تطبيقه بطبيعة العلاقات الصناعية للمؤسسات التي تتكوّن داخله، والتي تتمثل أساسا في العلاقات الآتية:

1- **التعاقد من الباطن *Subcontracting*** : يعرف " التعاقد من الباطن " على أنه شكل من أشكال الاعتماد المتبادل ما بين مختلف المؤسسات الإنتاجية، حيث تقوم أحد الوحدات بإنتاج المنتوج النهائي لصالح وحدة أخرى، وذلك وفقاً للمواصفات التي تحددها الوحدة التي يتم الإنتاج لصالحها. كما يمثل مفهوم التعاقد من الباطن أحد أشكال العلاقات بين المنشآت في إطار العناقيد الصناعية، بما يمثل شبكات من الصناعات (***Networks***) ، والتي تمثل نمط العلاقات الأفقية بين المنشآت[xv].

وللمناولة دور كبير في تدعيم تنافسية المؤسسات وهذا ضمن العنقود الصناعي، نذكر منها ما يلي[xvi] :

- **التخصص والتركيز** : انجاز بعض الاعمال وانتاج بعض المنتجات الجزئية لصالح المؤسسات اخرى في اطار الشراكة تكون اكثر كفاءة وخبرة عالية في انجازها يجعلها اكثر تخصصا وتركيزا في اعمالها
- **تخفيض التكاليف** : في اطار التعاقد من الباطن يقتضي تفريض انجاز بعض الانشطة لمؤسسات ذات خبرة وكفاءة في تلك الميادين، مما يجعلها تحصل على انجاز باقل التكاليف.
- **الاستغلال الامثل للطاقات** :من خلال تسخير المؤسسات طاقاتها وتستنفذها في مجالات وانشطة غير متخصصة وخبيرة فيها، تفوضها الى من هو اكثر منها وتقوم بتسخير طاقاتها تلك في مجالات تتفوق في انجازها.
- **زيادة سرعة الاداء** : تنازل المؤسسة عن ممارسة بعض الانشطة لصالح مؤسسات اكثر كفاءة يوفر لها سرعة الاداء والانجاز.
- **تحسين جودة الانتاج والعمليات** : تؤدي عملية الاعتماد على مؤسسات متخصصة ذات كفاءة في انتاج عمل معين يزيد في جودة المنتج النهائي ويجعله اكثر قدرة على تلبية حاجيات العميل.
- **زيادة المرونة الانتاجية والتنظيمية** : تركيز النشاط وعمل المؤسسة ضمن العنقود يزيد من مرونتها وقدرتها على الاستجابة لمختلف التغيرات والتطورات الخارجية والداخلية.
- **الاستفادة من خبرة الغير** : يظهر اثر الخبرة في العمل على المنتج النهائي، وذلك نتيجة الاعتماد في انجازه على بعض العمليات والاجزاء ذات جودة العلية التي تتمتع بها المؤسسة القائمة بالأعمال، كما ان احتكاك المؤسسات في اطار الشراكة يجعلها تستفسد من الخبرات التي يتمتعون بها في انجاز بعض الاعمال.
- **تخفيض دورة العميل:** التخصص والتركيز ضمن العنقود الصناعي وفي اطار المناولة يجعلها اكثر قدرة للاستجابة لطلبات العميل وتحقيق رغباته سواء كان ذلك من خلال سرعة الاستجابة للتغيير في رغباته وحاجاته او في سرعة تسليم الطلبيات.
- **زيادة العلاقات الصناعية مع الغير:** التعاقد مع الباطن تعد استراتيجية طويلة الامد تدفع بالمؤسسات الى توسيع دائرة العلاقات مع الاطراف الخارجية وهذا ضمن وداخل العنقود الصناعي.

2- **التزويد الخارجي *Outsourcing*:** يشير هذا المفهوم إلى قيام الشركة الأم بشراء السلع الوسيطية أو الخدمات المساعدة –للعملية الإنتاجية بدلاً من إنتاجها داخليا. وفى هذه الحالة تقوم إحدى الوحدات الصغيرة أو متوسطة الحجم بإنتاج تلك المكونات أو تقديم تلك الخدمات لصالح الشركة الأم، حيث يمثل التزويد الخارجي أحد أشكال العلاقات الرأسية[xvii] ؛

3- التحالف الاستراتيجي : يرى كل من [xviii](*Garrette B. Et Dussauge.P 1995*) بان التحالفات الاستراتيجية هي تجمعات لعدة مؤسسات مستقلة اختارت ان تقوم بمشروع او نشاط خاص بتنسيق الموارد والوسائل والكفاءات التي لديها، بدلا من قيامها بهذا النشاط بشكل منفرد ومستقل باستثمار مواردها، وبالتالي تحمل المخاطر ومواجهة المنافسة على انفراد او الاندماج فيما بينها وتفقد بذلك استقلاليتها او التوقف عن النشاط. كما يقصد بالتحالف الاستراتيجي[xix] احلال التعاون محل المنافسة التي قد تؤدي الى خروج احد الاطراف من السوق، فالتحالف يؤدي الى السيطرة على المخاطر والتهديدات وتشارك التحالفات في الارباح والمنافع الملموسة وغير الملموسة.

والى جانب التعاقد من الباطن والتزويد الخارجي كاستراتيجية تدخل ضمن العناقيد الصناعية فان المؤسسات الحديثة تعرف انواعا اخرى من العلاقات في مجالات التطوير التكنولوجي والتشارط في المعلومات وبرامج التدريب، ووهي العلاقات التي تدخل تحت مسمى التحالفات الاستراتيجية، حيث تتجه المؤسسات الى هذه العلاقات لما فيه من ميزة في التشارك في تكلفة الحصول على الخدمات الفنية والتقنية والمعلوماتية، وبالتالي توفيلا في التكاليف. ويلاحظ ان هذا النوع من العلاقات اصبح يحتل اهمية كبيرة في العناقيد الصناعية المتطورة وخاصة العالمية منها، وان ذلك يستدعي بيئة اعمال ناضجة ومتطورة اضافة الى وجود قاعدة تشريعية وقانونية ملائمة[xx]. وبالتالي يمكن اعتبار التحالف على انه اتفاق بين طرفين او اكثر يتحقق في ظل احتفاظ كل طرف من اطراف التحالف بخصوصيته التي تجعله يتميز عن غيره من الحلفاء، ويتم بموجب هذا التحالف الاستفادة من القدرات الذاتية لكل طرف، بشكل يسمح للأطراف المتحالفة بتحسين قدراتها التنافسية في مجال عملها وتفادي اوجه القصور الذي يميز عملها بشكل منفرد وخاصة ذلك القصور الموجود عند الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثالث : عرض تجارب دولية رائدة مع الاشارة الى تجربة الجزائر

أولا : عرض تجارب دولية في المجال

1- تجربة الولايات المتحدة الأمريكية (وادي السيليكون) *Silicon Valley* : يعتبر تجمع وادي السيليكون أول تجمع للصناعات التقنية في العالم، ويقع جنوب ولاية كاليفورنيا، وقد لعب دوراً أساسيا في قيادة الثورة الرقمية في العالم، إذ يعد المساهم الأول في تعاظم قوة الاقتصاد الأمريكي، حيث تأتي معظم أرباح هذا التجمع من خلال الابتكارات الإبداعية التي قدمتها الشركات الصناعية المكونة له. ويوفر وادي السيليكون حوالي 225 ألف فرصة عمل عالية التقنية، ويعتبر متوسط دخل العاملين به من أعلى متوسطات الدخول في أمريكا[xxi]. وقد[xxii] اصبحت هذه المنطقة تعرف بمحطة الابتكار والابداع في العالم، حيث يأتيها العلماء والمبدعون من كل انحاء العالم للتأسيس مؤسسات صغيرة خاصة في مال الاعلام والاتصال، كما انها تتميز بوجود كثافة كبيرة من المستثمرين توفر المعاهد ومراكز البحث والجامعات خبراء متخصصين في عدة مجالات.

2-التجربة الإيطالية (وادي التغليف) *Packaging Valley* : يوجد في إيطاليا ما يزيد عن 188 تجمعا صناعيا تتركز بشكل رئيسي في شمال شرق إيطاليا ووسطها وتنتج وتصدر العديد من الصناعات من أهمها صناعات الملابس والسيراميك والأثاث وماكينات التغليف، وتعتبر النسبة الأكبر من هذه التجمعات مراكز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما يعتبر التجمع الصناعي المتخصص في تصنيع ماكينات التغليف والمسمى بوادي التغليف *Packaging Valley*، والذي يتمركز في مقاطعة بولوجنا *Bologna* شمال ايطاليا من أشهر التجمعات الصناعية في العالم المتخصصة في هذا النوع من الصناعات، ويعبر أيضا من أنجح التجمعات الصناعية في ايطاليا، ويقوم هذا التجمع بتصدير نسبة 58% من مبيعاته خارج إيطاليا وهو ما جعل إيطاليا تحتل المركز الثاني عالميا بعد ألمانيا في تصدير ماكينات التغليف. وتتمثل أهم العوامل التي ساعدت وادي التغليف على النجاح في : التميّز الصناعي؛ الطلب المحلي؛ توفر الخبرات الفنية المحلية؛ توفر الشركات الرائدة ؛ الدور الحكومي؛ دور المعهد الصناعي. ومن اهم العوامل التي ساعدت على نجاح وادي التغليف هو التميز الصناعي والطلب المحلي وتوفر الخبرات الفنية المحلية وتوفر الشركات الرائدة في الصناعة اضافة الى الدور الحكومي من خلال انشاء مؤسسات خدمات لأعضاء التمع ودور المعهد الصناعي في بولونجا ليتوافق مع متطلبات التجمع والاهتمام بالربط بين برامج التعليم واحتياجات المصانع[xxiii].

3- التجربة البرازيلية (وادي سينوس- صناعة المنتجات الجلدية) : أدى اهتمام الحكومة البرازيلية بالتجمعات الصناعية إلى وجود تجمعات متخصصة في العديد من الصناعات، ومن أهم التجمعات الصناعية الناجحة في البرازيل هي تجمعات صناعة منتجات الجلود، والتي مكنت البرازيل من أن تحتل المركز الثالث عالميا في تصدير الأحذية الجلدية، حيث ارتفعت حصتها في السوق العالمي لتحتل حاليا المركز السادس في التصدير، وقد ساعدت هذه التجمعات على تحقيق نمو سنوي لهذه الصادرات بلغ24%. إذ يُعتبر إقليم ريو جراند دي سول *Rio Grand de Sul* الإقليم الأكثر شهرة داخل البرازيل في إنتاج المنتجات الجلدية حيث يساهم بنحو **30%** من إنتاج الأحذية في البرازيل كما يساهم بنسبة 80% من صادراتها ؛ ويوجد في تجمع ما يزيد عم 1861 منشاة ويعمل 150 الف عامل، ويبلغ العائد السنوي للتصدير ما يزيد عم ملياري دولار سنويا [xxiv].

3- التجربة الهندية في تطوير التجمعات الصناعية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:
تُعتبر التجربة الهندية رائدة في تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة حيث تؤدي هذه الأخيرة دوراً كبيراً في دعم الاقتصاد الهندي، إذ تساهم بنسبة ***40%*** من الإنتاج الصناعي، و 35% من الصادرات، ووفقا لإحصاءات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية . وجد في الهند نحو *400* تجمع صناعي للمنشآت صغيرة الحجم، وأيضا يوجد نحو *2000* تجمع صناعي في المناطق الريفية والحرفية، وبشكل عام تسهم التجمعات الصناعية في الهند بتشغيل النسبة الأكبر من العمالة الهندية.كما يوجد في الهند تجمعات صناعية كبيرة الحجم تساهم بعضها بنسبة ***90%*** من الإنتاج الصناعي للهند في بعض المنتجات مثل تجمع لودهيانا *Ludhiana* لصناعة الملابس، كما أن النسبة الأكبر من صادرات الهند من المجوهرات يتم إنتاجه في تجمع سورات *Surat* وتجمع مومبي *Mumbai* كما يشتهر التجمع الصناعي في أجرا *Agra* و كولكاتا *Kolkata* بتصنيع الجلود والمنتجات الجلدية.[xxv]

ثانيا : اشكال التجمعات العنقودية في الجزائر المدعمة للعلاقات التشابك بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة

ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مازالت تعمل بشكل منعزل، ولا توجد روابط سواء فيما بينها او مع مؤسسات الاخرى. والمعطيات المتوفرة من خلال الدراسات التي قدمه برنامج Meda في اطار تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشير الى بداية تشكل مجمعات صناعية ذات منتجات متجانسة في بعض المناطق الجغرافية من الوطن[xxvi].

1- تمركز الانتاج لبعض قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: من خلال البيانات الموضحة في الجدول ادناه، انه هناك بداية لتكوين تجمعات عنقودية مثل صناعة الحليب في الوسط، والتي تتمركز في المثلث بومرداس بجاية، تيزي وزو. حيث عرفت هذه المنطقة استقطابا للاستثمار في الصناعات الغذائية المرتبطة بالحليب ومشتقاته. حيث البعض منها تتعاون الان في شكل شراكة مع المؤسسات كبيرة وعالمية مثل مؤسسة دانون.

الجدول رقم (01) : تمركز الانتاج لبعض قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الصناعة	الغرب	الوسط	الشرق	الجنوب
الحليب ومشتقاته	**% 9**	**%59**	**%32**	**%1**
صناعة الورق	%21	%16	%37	%6
صناعة النسيج	%30	%21	%42	%7
صناعة المطاط والبلاستيك	%44	%14	%22	%20
صناعة السيراميك	%25	%13	%45	%18
صناعة المواد الحمراء	%31	%19	%30	%20
الحبوب ومشتقاتها	%32	%11	%55	%12

Source: Euro - Développement, ANDPME,118

ان هذه التركيزات توحي بان تجميع الصناعات في مجالات محددة واماكن محددة تسمح للحكومات من وضع ميكانيزمات خاصة للرفع من الانتاج والابداع والبحث والتطوير لصالح هذه التجمعات والعناقيد الصناعية.

2- تعدد مظاهر التجمعات العنقودية في الجزائر

- **اقطاب التميز/ المراكز التقنية** : المراكز التقنية هي الهياكل متخصصة في قطاعات صناعية مختلفة قائمة على مقاربة الشراكة للمساهم في ترقية الابتكار وتحسين تنافسية المؤسسة، وهي همزة وصل بين المؤسسات التي تنتمي لفرع صناعي معين ومراكز ومخابر البحث العلمي. بصدور المرسوم التنفيذي رقم 11-17 بتاريخ 25 فيفري 2011 القاضي تم تبني المقاربة الجديدة لمرافقة المؤسسات والقائمة على انشاء مراكز تقنية صناعية. وضمن هذا الاطار تم تأسيس مركزين هما :

✓ مركز الدراسات والخدمات التكنولوجية لصناعة مواد البناء.

✓ المركز الوطني للتكنولوجيات والاستشارة (اقتصرت خدمات هذه المركز على صناعة الجلود والنسيج).

– **النواة نيكليوس لدعم تآزر الحرفيين:** جاء هذا البرنامج في اطار التعاون الجزائري الالماني بين الوزارة والوكالة الوطنية الالمانية للتعاون ابتداء من جويلية 2007. والنيكلوس هو عبارة عن نواة اتصال تسمح بتبادل الخبرات والافكار بين الاعضاء، وكذا الربط بين غرف الصناعة التقليدية وباقي المرافق والمؤسسات العمومية والخاصة كمجموعة متجانسة للتأثير على المحيط المباشر من اليات دعم واضحة. ومنذ اعتماد البرنامج تم تشكيل 148 مجموعة منبثقة عن 1200 مؤسسة على مستوى 14 غرفة على مستوى المناطق. وقد لاقا نجاحا حيث لوحظ تجاوب من طرف المتعاملين الاقتصاديين على خلفية اشتراك 1500 مستثمر خاص من عدة ولايات الوطن.

– **انظمة الانتاج المحلية** : تتكون انظمة الانتاج المحلية في الجزائر من هيكل التنشيط والمؤسسات، غرفة الصناعة التقليدية والحرفية مؤسسات الدولة والجمعات المحلية مؤسسات التكوين مدرية الضرائب ومؤسسات الدعم والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي . اضافة الى ذلك توجد بالجزائر شعب نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسط في شكل تجمعات (تجمع شعبة التمور، تجمع شعبة المشروبات، تجمع شعبة صناعة السيارات والعربات والميكانيك، تجمع شعبة النقل واللوجستيك).

– **المناطق الصناعية** : وصل عدد المناطق الصناعية في نهاية 2003 ما يقارب 67 منطقة صناعية بمساحة قدرت 14402 هكتار، والوزارة قدمت احصائية بـ 72 منطقة بمساحة قدرها 14818 هكتار. ومن اهم هذه المناطق : المنطقة الصناعية ادرار، وواد سلي بالشلف، وعين ميلة بأم البواقي، ورايس وجرمة بباتنة، واقبو ببجاية، وسيدي خالد بالبويرة، وواد السمار الحراش بالجزائر العاصمة، ومنطقة صناعية بسطيف، والدولة الان تشرع في انشاء 42 منطقة صناعية بمواصفات دولية تتوزع على 34 ولاية، وذلك قصد اعطا دفعة جديدة لعملية التنمية.

الخاتمة : حاولنا من خلال هذه الدراسة ابراز اهمية العناقيد الصناعية ودورها في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال دعم العلاقات التعاقدية مع المؤسسات الكبيرة، وقد توصلت نتائج الدراسة الى ما يلي:

1. حظيت العناقيد الصناعية باهتمام كبير بكافة دول العالم بسبب قدرتها على تفعيل الترابط والتشابك الاقتصادي للدول والحد من المخاطر العولمة والمنافسة ، وتعد سبيلا لدمج الصناعة في الاقتصاد العالمي.

2. وجدت العناقيد الصناعية اساسا من اجل دعم المؤسسات الصغيرة في اسواقها المحلية والعالمية، وزيادة فرص التخصص وتقسيم العمل وتقليل نفقات التبادل اثناء المراحل الانتاجية ، ومن ثم تقليل تكاليف الانتاج ورفع مزايا التنافسية بين المنتجات وتحسين فرص التصدير، مما ينعكس على الاقتصاد ككل.
3. هناك ضعف للعلاقات التشابكية داخل قطاع الصناعة، حيث تعاني الصناعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من الانخفاض في العلاقات التشابكية الأمامية والخلفية، والتي تعكس مدى اعتماد القطاعات الصناعية المحلية على بعضها البعض في إمدادها بما تحتاجه من موارد ومستلزمات الإنتاج.
4. من خلال تحليلنا للصعوبات والعراقيل التي تواجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تبين بانها هذه الاخيرة ذات نشأة فتية لا تمتلك القدرة الكافية على التنافس، وان التوجه الاستراتيجي يبقى صالحا على المستوى المحلي، وهذا ما يؤكد ضرورة التوجه نحو التحالف في ظل التجمعات والعناقيد الصناعية.
5. يعتبر التحالف الاستراتيجي والتعاقد من الباطن كأحد الحلول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لضمان مستقبلها والمحافظة على بقائها.

بناء على نتائج الدراسة فإننا نوصي بما يلي :

1. التأكيد على اهمية التحالف الاستراتيجي لتعزيز مستوى اداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المدى البعيد. حيث ان احلال التعاون والتحالف محل المنافسة يساهم في اكتساب مزايا وقدرات تنافسية.
2. تحسين وتطوير خطط عمل الصناعات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة بما يوازن بين التوجهات الاستراتجية لهذه المؤسسات على المدى البعيد، والسعي نحو تحسين اداءها.
3. التوجه بالدرجة الأولى إلى إنشاء وتدعيم الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تعتمد على عوامل إنتاج محلية، والتي تستخدم بكثافة عنصر العمل استفادة من انخفاض تكلفته مقارنة نظيره في الدول المتقدمة.
4. القيام بوضع اطر قانونية مواكبة للتحولات الاقتصادية العالمية خاصة المتعلقة بكل انواع واشكال التحالفات الممكن انتهاجها من طرف الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

قائمة المصادر والمراجع :

1) سعاد قوفي، التجمعات العنقودية كعامل تنافسي في قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة لبعض تجارب البلدان النامية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، الجزائر، 2017.
2) سعد على العنزي وجواد محسن راضي، التحالفات الاستراتيجية في منظمات الاعمال : مفاهيم، مداخل، تطبيقات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الاردن، 2011.
3) فريد النجار، التحالفات الاستراتيجية، القاهرة، اتراك للنشر والتوزيع، ط 01، 1999.
4) مركز المعلومات والدراسات– غرفة الشرقية، دراسة حول آفاق تطبيق التجمعات الصناعية وتأثيره على التوطين الصناعي في المملكة العربية السعودية، 2013.
5) بطاهر علي، دور المناولة الصناعية في تعزيز تنافسية منظمات الاعمال، الملتقى الدولي حول المقاولة الصناعية، جامعة باجي مختار عنابة، نوفمبر 2007.
6) بلقاسم زايري، العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 07، 2007.
7) زهير زواش، العناقيد الصناعية كنموذج استرشادي لتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة – حالة الجزائر– ، مجلة العلوم الانسانية، عدد 42 ديسمبر 2014، مجلد ب، جامعة قسنطينة، الجزائر.
8) شوقي جباري وحمزة العوادي، قراءات في التجارب الدولية الرائدة للاستراتيجية العناقيد الصناعية– تجربة إيطاليا الثالثة ووادي السيليكون نموذجين– ، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، (الجهة الصادرة غير متوفرة)، العدد 03، 2012.
9) عبود زرقين، العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتعزيز التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 41، 2014.
10) علي الخضر وبيان حرب، إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، منشورات جامعة دمشق ، 2006.
11) محمد طرشي، العناقيد الصناعية كمدخل لتعزيز مكانة المؤسسات ص. و. م في الاقتصاد الجزائري، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، (الجهة المصدرة غير متوفرة)، العدد 13، جانفي 2015.
12) وفاء خليفة، صناعة راس المال المخاطر الامريكية..النموذج المثالي، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، جامعة الجزائر3، المجلد 5، العدد 2، 2016.
13) ناصر بوعزيز والهادي لرباع، العناقيد الصناعية البديل الاستراتيجي لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى وطني حول دور التجمعات والعناقيد الصناعية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قالمة، الجزائر، يومي 6 و 7 ماي 2013.
14) نبيل جواد، إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة Gestion des P.M.E، ط 01، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بلد النشر مجهولة.

1) Dugeny, F. Clusters Mondiaux : Regards Croisés Sue la théorie et la réalité des Clusters, Institut d'aménagement et d'urbanisme de la région d'ile de France, Paris, Cedex, 2008.
2) Euro - Développement, ANDPME.
3) Garrette B. Et Dussauge.P, les stratégies d'alliance, 3eme éd, Paris, édition d'organisation, 1995.

Simmie, J. 2004. Innovation and Clustering in the Globalize International Economy. Urban Studies 41 (5

---

[i] محمد طرشي، العناقيد الصناعية كمدخل لتعزيز مكانة المؤسسات ص. و. م في الاقتصاد الجزائري، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، (الجهة المصدرة غير متوفرة)، العدد 13، 2جانفي **2015**، ص8.

[ii] شوقي جباري وحمزة العوادي، قراءات في التجارب الدولية الرائدة للاستراتيجية العناقيد الصناعية– تجربة إيطاليا الثالثة ووادي السيليكون نموذجين– ، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، (الجهة الصادرة غير متوفرة)، العدد 03، **2012**، ص37.

[iii] Dugeny, F. Clusters Mondiaux : Regards Croisés Sue la théorie et la réalité des Clusters, Institut d'aménagement et d'urbanisme de la région d'ile de France, Paris, Cedex, **2008**, P 127

[iv] Simmie, J. 2004. Innovation and Clustering in the Globalize International Economy. Urban Studies 41 (5/6), online :www.unido.org .

[v] بلقاسم زايري، العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 07، 2007، ص. ص 173– 174.

[vi] المرجع نفسه، ص 7.

[vii] زهير زواش، العناقيد الصناعية كنموذج استرشادي لتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة – حالة الجزائر– ، مجلة العلوم الانسانية، عدد 42 ديسمبر 2014، مجلد ب، جامعة قسنطينة، الجزائر، ص 67، بالتصرف.

[viii] المرجع نفسه.

[ix] عبود زرقين، العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتعزيز التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 41، 2014، ص 166.

[x] ناصر بوعزيز والهادي لرباع، مرجع سابق، ص 8.

[xi] نبيل جواد، إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة Gestion des P.M.E، ط 01، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بلد النشر مجهولة، 2007، ص 82.

[xii] علي الخضر وبيان حرب، إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 2006، ص.ص 121–124.

[xiii] سعد على العنزي وجواد محسن راضي، التحالفات الاستراتيجية في منظمات الاعمال : مفاهيم، مداخل، تطبيقات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الاردن، 2011، ص.ص 129–132 بالتصرف.

[xiv] المرجع نفسه، ص 130.

[xv] بلقاسم زايري، مرجع سابق، ص ص175–177.

[xvi] بطاهر علي، دور المناولة الصناعية في تعزيز تنافسية منظمات الاعمال، الملتقى الدولي حول المقاولة الصناعية، جامعة باجي مختار عنابة، نوفمبر 2007، ص 313، بالتصرف.

[xvii] بلقاسم زايري، مرجع سابق، ص ص175-177.

[xviii] Garrette B. Et Dussauge.P, les stratégies d'alliance, 3eme éd, Paris, édition d'organisation, 1995,p 27.

[xix] فريد النجار، التحالفات الاستراتيجية، القاهرة، اتراك للنشر والتوزيع، ط 01، 1999، ص 14.

[xx] طرشي محمد، العناقيد الصناعية كمدخل لتعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 13 جانفي 2015، ص 10.

[xxi] مركز المعلومات والدراسات- غرفة الشرقية، دراسة حول آفاق تطبيق التجمعات الصناعية وتأثيره على التوطين الصناعي في المملكة العربية السعودية، 2013، ص27.

[xxii] وفاء خليفة، صناعة راس المال المخاطر الامريكية..النموذج المثالي، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، جامعة الجزائر3، المجلد 5، العدد 2، 2016، ص. ص 428-429.

[xxiii] مركز المعلومات والدراسات- غرفة الشرقية، دراسة حول آفاق تطبيق التجمعات الصناعية وتأثيره على التوطين الصناعي في المملكة العربية السعودية، 2013، ص ص28.29.

[xxiv] مركز المعلومات والدراسات- غرفة الشرقية، المرجع السابق، ص32

[xxv] مركز المعلومات والدراسات_ غرفة الشرقية، مرجع سابق، ص ص 29_30.

[xxvi] سعاد قوفي، التجمعات العنقودية كعامل تنافسي في قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة لبعض تجارب البلدان النامية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، الجزائر، 2017، ص. ص 201-193

التأمين الفلاحي في الجزائر
بين معوقات انتشاره و الحلول المقترحة
Agricultural insurance in Algeria Between the constraints of its spread and the proposed solutions

أ. أقناروس محمد لمين، جامعة علي لونيسي البليدة2-الجزائر

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على التأمين الفلاحي كتقنية لإدارة المخاطر الفلاحية، و معرفة معيقات انتشاره و الحلول الممكنة لتطويره و واقعه في السوق الجزائري، فالقطاع الفلاحي كغيره من القطاعات تتنوع و تتعدد فيه المخاطر، إذ أن الضمانات المقدمة من طرف مؤسسات التأمين في التأمينات الفلاحية هي التي تحافظ على مداخيل الفلاحين الضعيفة في أغلب الوحدات الإنتاجية،كما أنها ترمم ما أفسدته الطبيعة أو بالأحرى الكوارث الطبيعية سواء على المزارع أو على الحيوانات و التي راح ضحيتها الفلاح بالدرجة الأولى والإنتاج الفلاحي بالدرجة الثانية، إلا أنه رغم كل هذا الدعم الذي توفره مؤسسات التأمين للقطاع الفلاحي، إلا أنها لا تزال تعاني من نقص الطلب على هذا النوع في سوق التأمين الجزائري.

الكلمات المفتاحية : التأمين الفلاحي، المخاطر الفلاحية، القطاع الفلاحي.

The Abstract :

The purpose of this study is to identify agricultural insurance as a technology for agricultural risk management, and the knowledge of its propagation and the possible solutions to its development and its reality on the Algerian market. the agricultural sector like other sectors, its risks are diverse and varied, and guarantees provided by insurance institutions in the field of agricultural insurance are those that keep the incomes of poor farmers in most productive unit, and restore what nature has spoiled on both farms and animals, however, despite all the support provided by insurance institutions to the agricultural sector, it still suffers from a lack of demand of this type in the Algerian insurance market.

Keywords: Agricultural insurance - Agricultural risks - Agricultural sector

مقدمة :

تعرض القطاع الفلاحي إلى تغيرات هامة خلال العشريات الأخيرة بسبب تغيير الأوضاع السياسية، الإقتصادية والإجتماعية، حيث عرفت الفلاحة الجزائرية إصلاحات هامة ومتعددة هذه الإصلاحات أتت بإيجابيات للبيئة الإقتصادية الإجتماعية عبر مراحل مختلفة فكل إصلاح كان له تأثير على جانب معين من القطاع فأهم هذه الإصلاحات تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عن طريق توفير الشروط الملائمة للإنعاش الفعلي للقطاع الفلاحي والأدوات المساعدة التي وضعت في إطار صيغ تمويل تسمح بتسيير المخاطر بصفة مشتركة بين الفلاح و مؤسسة التأمين و الدولة.

كما أن الكوارث التي أصابت القطاع الفلاحي لازالت تعيق تطوره و تطور القطاعات الأخرى ولم يستطع ترميم هذه الكوارث إلا بالتأمين الذي أبرز دوره الفعال في عدة مجالات، حيث ساهم التأمين في تعويض الخسائر المحققة في النشاط الصناعي وتنمية القطاع الفلاحي من خلال تشجيع الإلتزام بالسياسة الزراعية للدولة لتطوير استعمال التكنولوجيا الحديثة.

حيث يلزم التطور الإيجابي الكبير في إقتصاديات الدول متوافقا مع التطور التأميني في حين يقابله الضعف الملحوظ في قطاع التأمين في الجزائر حيث تحتل الجزائر المراتب الأخيرة و نفس الشيء بالنسبة لسوق التأمين بالجزائر، إذ يرجع البعض هذا التأخر إلى المعتقدات السلبية لدى المستهلك الجزائري و تدني ثقافة التأمين و اعتقاد الكثير من أفراد المجتمع على تحريم التأمين و هذا الاعتقاد دافع سلبي دون الطلب على أنواع التأمين خاصة التأمين الفلاحي.

وبناء على ذلك تسعى هذه الدراسة إلى معالجة الإشكالية التالية:

ما هي الحلول الممكنة التطبيق لزيادة انتشار التأمين الفلاحي ؟

وفي هذا الصدد سنتطرق إلى العناصر التالية:

1/ تعريف و نشأة التأمين الفلاحي:

قبل التطرق إلى موضوع التأمين الفلاحي، ينبغي الإشارة إلى أنه يسمى كذالك بالتأمين الزراعي في بعض البلدان العربية.

في الحديث عن نشأة التأمين الفلاحي، إن الفكرة (التأمين الفلاحي) تعود للفرنسي بنجامين فرانكلين في العام 1788م اثر تعرض المزارعين الفرنسيين لكوارث طبيعية فجاء النداء بضرورة التفكير في التأمين الفلاحي علي تكاليف إنتاج المحاصيل كأفضل وسيلة لمقابلة تلك الكوارث إذا ما تكرر حدوثها ، أعقب ذلك أول تغطية لتأمينات فلاحية عبر الولايات المتحدة ثم تبعتها أوربا عبر مؤسسات تجارية وتعاونية وكان لمنظمة الفاو الفضل في إنشاء أول معهد للأبحاث الزراعية

في عام 1920م لمواجهة تحديات معوقات الإنتاج الزراعي[i] ، و في الجزائر، بدأت تجربة التأمين الفلاحي سنة 1962، من خلال التعاونيات الفلاحية المسيطر عليها من قبل الحكومة.[ii]

يعرف التأمين الفلاحي على أنه تحقيق الاستقرار و الأمان من خلال ضمان إحتياجات الفلاح و حماية محاصيله وممتلكاته ضد الأخطار الطبيعية، ويمتاز التأمين الفلاحي بالآتي:

-قسط التأمين عبارة عن تبرع أو مساهمة من المؤمن له في صندوق
التكامل وذلك لتخفيف آثار المخاطر عن نفسه وعن بقية الفلاحين.

-يتوزع الفائض علي المشاركين.

-قد يوجه الفائض إلى مشاريع خيرية أو صحية أو تعليمية ذات مردود إجتماعي.

كما يعتبر التأمين الفلاحي بمثابة وسادة لامتصاص الصدمات التي يتعرض لها الزرّاع و مربو الأنعام من جراء الكوارث التي تكون فوق طاقته ويوفر بذلك شبكة أمان لدى وقوع المخاطر، ويعتبر الهدف الأساسي للتأمين الزراعي هو المساعدة في استقرار وتأمين احتياجات المجتمع الزراعي بتقديم مجموعة من التغطيات لمحاصيل وممتلكات المزارع ولنفسه وأسرته.[iii]

2/ فوائد تطبيق التأمين الفلاحي:

يحقق التأمين الفلاحي الحماية للفلاح من المخاطر ويساعد على تأمين الدخل اللازم لهم عند حدوث هذه المخاطر، ما يؤدي إلى شعور بالاطمئنان وبالتالي تجنب تعرض الفلاحين للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية كما يحفز التأمين الإقبال على الاستثمار في المشاط الفلاحي نتيجة زوال عنصر المخاطر فيها، و أهم فوائد تطبيقه نذكر:[iv]

-الوقاية والمنع والأمان: في الحقيقة أن التأمين لا يعمل على منع وقوع الخطر ولكنه يسهم في الحد من الخسارة التي يسببها إن هو حدث.

-المحافظة علي الدخول وإنتظامها عبر السنوات وبالتالي إنتظام وإستمرارية الإنتاج الزراعي للمجتمع ككل.

-التعويض وتوزيع الخسائر: إن الخسارة إذا ما حلت بمنتج زراعي قد تؤدي إلى فقدان الدخل الزراعي كاملاً، ولكن هذه الخسارة إذا ما تم توزيعها على مجموعة من الناس تكون الأعباء التي تصيب كل واحد منهم ضئيلة.

-دعم الاقتصاد الوطني: ينتفع الاقتصاد الوطني انتفاعاً كبيراً بالتأمين، وذلك من خلال إعادة استثمار الأموال المتجمعة من أقساط التأمين في المشروعات المثمرة وتقديم القروض ومنح التسهيلات الائتمانية لزيادة الاستثمار في هذا القطاع، والتي تسهم في دعم عملية التنمية الزراعية.

-ضمان الحد الأدنى للاستقرار الاقتصادي: يسهم التأمين إلى خفض مستوى المخاطرة واللايقين وضمان الحد الأدنى من الاستقرار الاقتصادي للمنتجين خاصة في الحالات غير الاعتيادية التي يمر بها الإنتاج الزراعي.

كما يمكن ذكر نقاط أخرى في أهمية و فوائد التامين الفلاحي في الآتي[v]:

-الخروج من دائرة الإنتاج وخاصة لدي صغار المزارعين الذين لا تمكنهم مقدراتهم المالية من تحمل الأخطار الكبيرة والمتوالية.

-تحسين وضع المنتج الزراعي مع المقرضين حيث يضمن التأمين سداد القروض الزراعية وبالتالي إستمرار إسهام المؤسسات المالية في إقراض المنتج.

-يساعد التأمين الدولة في توجيه زراعة محصولات معينة في مناطق بعينها وإتباع أساليب إنتاج زراعي حسب ما تقتضيه سياسات الدولة كما أنه يعين الدوله في تطبيق وإستقرار سياستها التصديرية.

-التأمين الزراعي(الفلاحي) في حالة تطبيقه يمكن أن يكون بديلا لإسهام الدولة في مجال تقديم المعونات والإغاثات خلال سنوات نقص الغذاء للمجتمعات وبالتالي فإنه يمثل دعمًا غير مباشر يؤدي إلي تخفيف الآثار المترتبة علي الكوارث و المجاعات علي ميزانية الدولة.

-تمكين المزارع من إستغلال كافة إمكاناته بالدرجة القصوي في الإنتاج بسبب الإطمئنان وبالتالي فإن التأمين الزراعي يحقق زيادة الإنتاج.

-المساهمة في رفع الإنتاجية بالتخصص إذ أن التخصص يزيد من الكفاءة الإنتاجية و بإنعدام التأمين يقوم المنتج الزراعي بتنويع نشاطاته علي منتجات عدة لتأمين معاشه ودخله بالتالي لا تحقق الإستفادة من التخصص في الإنتاج السلعة ذات الميزة الأعلى في الإنتاج.

-ضمان دخول مالية يمكن إستخدامها وتوظيفها في الإستثمارات التي تخدم الإقتصاد بما في ذلك النشاطات الزراعية.

-يسهم التأمين في تخفيف حدة الفقر للمنتجين الزراعيين المعتمدين أساسًا علي الزراعة خاصة في الريف وبالتالي تحقيق الأمن الإقتصادي لشرائح كبيرة من المجتمع وفي ذلك مردود سياسي واقتصادي.

-تقليل تكلفة تمويل العمليات الزراعية في غياب الأخطار التي تتحملها شركة التأمين الأمر الذي يحفز المؤسسات التمويلية من منح قروض بأسعار أو هوامش ربحية أقل.

-يؤدي إلى الأمن الغذائي، الاستقرار الاقتصادي، الاجتماعي و السياسي.[vi]

3/ أنواع التأمين الفلاحي:

يمكن تعداد من بين أنواع التأمين الفلاحي ما يلي[vii]:

أ/تأمين الناتج: يتوفر هذا التأمين في المحاصيل النباتية والمنتجات الحيوانية، يواجه هذا التأمين مشكلة في قياس الناتج، حيث قد يكون الناتج في دورات شديدة السرعة مثل إنتاج الحليب، أو ببطئ شديد مثل تربية الماشية، ولأنه لا يوجد وقت محدد للحصاد في الإنتاج الحيواني، مما يجعل التأمين فيها أكثر صعوبة، و هذا التأمين عادة ما يتسم بالاسم مثل تأمين القمح ضد الصقيع، ويمكن أن يكون التأمين على أساس الناتج حسب المساحة (كمية الإنتاج في مساحة معينة)، ويرتبط التأمين على الناتج بمشكلة توجيه الموارد الإنتاجية أو تخصيصها للمنتجات التي يمكن تأمينها.

ب/تأمين الأسعار: هذا النوع من التأمين يحتاج إلى توافر البيانات الحقيقية عن أسعار المنتجات، ولتجنب مشكلة التحديد العكسي يجب أن يتم تقدير الأسعار على أساس السوق الحالية أو على أساس الأسعار المستقبلية، وعموما تحديد إمكانية التأمين على الأسعار يرتبط بمدى توافر القدرة على التأمين، فعدم وجود الأسواق المستقبلية ووجود قدرة كافية على إعادة التأمين يساعد على وجود التأمين على ألأسعار كأحد المنتجات في سوق التأمين.

ج/تأمين الدخل : يمكن أن يكون هدا النوع أكثر جاذبية للفلاحين من الأشكال التأمينية الأخرى، حيث أنه يتعامل مع الخسائر التي تؤثر على دخل الفلاح بشكل مباشر، إلا أن هذا النوع يواجه مشكلة التحديد العكسي حيث أن الخسائر المحتملة لا تحدث نتيجة حوادث محددة بل تعتمد إلى حد كبير على كيفية إدارة الفلاح لأعماله، بالإضافة إلى أن الفلاح يمكنه أن يعظم من عوامل تؤثر على دخله(تأمينات العاملين، استثمارات وتجديدات)، هذا ما يجعل شركة التأمين لا تستطيع حساب احتمال توزع العائد المتدني وبالتالي لا يتسنى لها تحديد قيمة أقساط مناسبة.

4/ الأخطار التي يتعرض لها القطاع الفلاحي :

تبرز أهمية دراسة الخطر في كونه العنصر الرئيسي الذي شرع التأمين من أجله، فهو المحدد لمحل التزام المؤمن والمحدد لمحل التزام المؤمن له، و الذي يعرف على أنه " حادث محتمل الحدوث قابل للتنبؤ " ، في حين أن الخطر الفلاحي يعرف على انه : " هو الضرر الذي قد يصيب الممتلكات والمنتجات الزراعية، وتشمل الأخطار الطبيعية كالجفاف، الثلوج، الأمطار الغزيرة، البرد والعواصف، السيول و الصقيع،...الخ، كما تشمل أيضا الآفات المرضية والحشرية والوبائية التي قد تصيب النبات أو الحيوان".[viii]

إن الأنشطة الفلاحية تخضع لمخاطر ذات طبيعة مختلفة جدا، وتشمل المنتجات النباتية والحيوانية, الاشخاص و الممتلكات والبيئة:[ix]

-مخاطر زراعة المحاصيل: من أصل مناخي ، حرائق .
-مخاطر الحيوانات: المسؤولية المدنية ، السرقة ، الاختناق ، حوادث التكاثر ، والمرض.
-مخاطر المسؤولية: المسؤولية المهنية ، تسليم المنتجات .
-المخاطر المالية: عدم استقرار أسعار البيع وأسعار المدخلات و مخاطر التخلف عن السداد.
-المخاطر البيئية: المسؤولية المدنية على البيئة ، معالجة المحاصيل ، تخزين الهيدروكربونات و الأسمدة السائلة .
-المخاطر المادية: الكسر، السرقة، الحوادث المرورية أثناء الحصاد و الحرث .
-مخاطر البنايات ومحتوياتها: المسؤولية المدنية، الحرائق، العواصف والسرقة.
-المخاطر الجسدية: حوادث وأمراض مدير المزرعة وأسرته وموظفيه.
- التطورات التكنولوجية في المجال الفلاحي قد تؤدي إلى ظهور مخاطر جديدة يصعب توقّع حجمها وأثارها.[x]

5/ معوقات انتشار خدمات التأمين الفلاحي:

هناك العديد من المعوقات التي تقف أمام انتشار وتعميم خدمات التأمين الفلاحي، من أهمها:[xi]

-عدم دراية الفلاحين بفوائد التأمين وتخوفهم من كل نشاط جديد، وعدم رغبتهم في تحمل أعباء إضافية، واعتمادهم الكبير على الدولة في تدبير الدعم والمعونات والتسهيلات، ولذلك يلزم بذل جهد مبدئي كبير في التوعية والتثقيف.
-قلة توفر خبراء متخصصين في مجال التأمين الزراعي الميداني، وضعف الممارسة الميدانية مما ينعكس سلباً أمام احتساب الأقساط والتعويضات وإقناع الفلاحين بأهمية أجهزة التأمين في دعم الإنتاج الفلاحي وحمايته.
-غياب الدعم الحكومي تقريباً وارتفاع تكلفة الأقساط وعدم رغبة مؤسسات التأمين في التغطية في المجالات الزراعية المحفوفة بالمخاطر ،كلها تعتبر عوائق رئيسية أمام انتشار خدمات التأمين الزراعي.
-قصور السياسات الزراعية والتأمينية، أمام انتشار خدمات التأمين الزراعي وذلك لعدم مواكبتها للمستجدات العالمية في هذا المجال وعدم إعطاء خدمات التأمين الزراعي حيزاً كافياً في هذه السياسات، كتوفير الاعتمادات السنوية وتخصيص البرامج الإنمائية، وتقديم التسهيلات الائتمانية للمؤسسات المعنية بالتأمين الفلاحي وغيرها من الأمور ذات الصلة بترويج وانتشار خدمات التأمين الفلاحي.

6/واقع التأمينات الفلاحية في الجزائر :

قمنا بدراسة السوق الجزائري للتأمينات، و كان تركيزنا على فرع تأمين الأضرار و بصفة دقيقة على تأمين مخاطر القطاع الفلاحي لسنة 2017 و مقارنة النتائج بالسنة السابقة لها.

أ/رقم أعمال سوق التأمين الفلاحي الجزائري 2017 :

خلال سنة 2017، حقق فرع تأمينات على الأضرار رقم أعمال قدر بـ 121.6 مليار دج، أي زيادة بنسبة 2 % مقارنة بسنة 2016 ، في حين فرع التأمينات الفلاحية، انخفض بنسبة 22.1 %، نتيجة لانخفاض رقم أعمال التأمين على "الانتاج الحيواني"، بسبب عدم تجديد عقود تأمين الماشية من قبل الشباب المسجلين في إطار برامج ANSEJ وCNAC، و أيضا انخفاض في التأمين على" إنتاج المحاصيل" و كذا "التأمين المتعدد الأخطار للألات والمعدات الفلاحية" بنسب (18,2%−) و (26,7%−) على الترتيب، في حين سجل التأمين على "الأخطار الفلاحية الأخرى" و تأمين "المسئولية المدنية للمزارعين" نمواً بنسبة 164.7٪ و 5.4٪ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.[xii]

الجدول رقم1: رقم أعمال سوق التأمين الفلاحي الجزائري سنتي 2016-2017:

الوحدة: دج

	رقم الأعمال		هيكل السوق %		التطور	
	/12/31 2017	/12/31 2016	2017	2016	%	دج
Production végétale	599 353 468	732 436 857	0,5%	0,6%	-18.2	- 133 083 389
Production animale	736 022 541	1 207 511 538	0,6%	1,0%	-39,0	- 471 488 996
Responsabilité civile agriculteur	420 442 167	398 757 246	0,3%	0,3%	5,4	21 684 921

Multirisques engins & matériel agricole	716 602 706	978 256 304	0,6%	0,8%	-26,7	- 261 653 597
Autres dommages agricoles	157 582 741	59 532 032	0,1%	0,0%	164,7	98 050 709
Total Assurances Agricoles	**2 630 003 623**	**3 376 493 976**	**2,2%**	**2,8%**	**- 22,1**	**- 746 490 353**

المصدر: من اعداد الباحث ، بالاعتماد على : Note de conjoncteur marché des assurance, 4eme trimestre 2017, conseil national des assurances, Algérie, 2017.

ب/ التعويضات :

بلغت التعويضات التي دفعتها شركات التأمين فيما يخص التأمين الفلاحي لسنة 2017 بـ 1.276.926.113،00 دج، بانخفاض قدره 19,4 ٪ عن العام السابق، أما بالنسبة للمطالبات بالدفع ، فهو يشهد تراجعا بنسبة 16.2٪.

الجدول رقم2: المطالبات و التعويضات للتأمين الفلاحي الجزائري خلال سنتي 2016 –2017 :

الوحدة: دج	التعويضات		الهيكل		التطور
	2016/12/31	2017/12/31	/12/31 2016	/12/31 2017	/2016 2017
التأمين الفلاحي	1 276 926 113	1 028 839 112	2,1%	1,7%	**-19,4%**
دج	مطالبات بالدفع		الهيكل		التطور
	2016/12/31	2017/12/31	/12/31 2016	/12/31 2017	/2016 2017

التأمين الفلاحي	298 709 909	250 335 056	0,4%	0,3%	**-16,2%**
	معدل الدفع		**التطور 2017/2016**		
%	**2016/12/31**	**2017/12/31**			
التأمين الفلاحي	81,0%	80,4%	**-0,8%**		

المصدر: من اعداد الباحث ، بالاعتماد على : Note de conjoncteur marché des assurance, 4eme trimestre 2017, conseil national des assurances, Algérie, 2017.

7/ الحلول الممكنة التطبيق لزيادة انتشار التأمين الفلاحي:

نبين في أدناه بعض الحلول التي يمكن أن تكون الأساس لنشاط التأمين الفلاحي، بحيث تكون حافزاً لنهضة فلاحية مرتقبة وعاملاً مؤثراً لتحقيق مجموعة من الأهداف من أهمها النهوض بالقطاع الفلاحي بالجزائر تستهدف تطوير وتعميم التغطية التأمينية على كامل القطاع الفلاحي :

- **تدخل الدولة في دعم التأمين الفلاحي:**

للدولة دور فعال في تعزيز التأمين الفلاحي في البلاد وذلك من خلال: [xiii]

-اتخاذ جميع التدابير اللازمة لزيادة دخل الفلاحين وهذا من أجل تفعيل الطلب على التأمين الفلاحي.

-الإهتمام بالنشاط الفلاحي وجعله ركيزة في النشاط الإقتصادي، لتعزيز اعتماد الفلاحين على التأمين الفلاحي.

-تحسين التشريعات لتوفير بنية قانونية سليمة لتطوير التأمين الفلاحي.

-بالنظر إلى أن النشاط الفلاحي محفوف بمخاطر كثير، يجب على الدول أن تستثمر الكثير في المرحلة الأولى من تطوير التأمين الفلاحي.

- يجب على الحكومات بذل المزيد من الجهود لرفع الوعي التأميني لدى الفلاحين، وذلك من خلال شرح وإبراز دور وأهمية التأمين الفلاحي و كذا شروط الاستفادة من هذا التأمين

-يجب على العاملين في التأمين، زيادة على معرفة أصول التأمين أن يكونوا على دراية حول الإدارة الفلاحية و تقنيات الفلاحة و كذا معرفة كيفية الوقاية من الكوارث.

-يجب على الحكومة الاستفادة الكاملة من الخبرة الأجنبية المتقدمة لرفع مستوى متخصصي التأمين المحليين.

-بالإضافة إلى ذلك يجب على الدولة العمل على توزيع وكالات للتأمين الفلاحي في المناطق الريفية.

-دعم الدولة لأقساط التأمين الفلاحي.

- **التأمين التكافلي أحد حلول غياب الثقافة التأمينية:**

أكد خبراء في قطاع التأمين أن التأمين التعاوني لا يعد تبرعا محضا، بل له معنى مستقل أساسه التعاون والاشتراك في درء آثار المخاطر، وأن معنى التبرع في التأمين التعاوني هو المتعلق بالنظر إلى الأثر على مجموع المشتركين وليس بالنظر إلى نية كل فرد، ولا الجزاء الأخروي المرتبط بذلك، كما رأى الخبراء أن توافر الذمة المالية المستقلة لصندوق التأمين التعاوني هو أنسب التطبيقات المعاصرة للتأمين التعاوني، مع كونه ليس شرطا لصحة كون التأمين تعاونيا، وأكدوا ضرورة الفصل بين حساب تأمين حملة الوثائق وحساب المساهمين الذي يعد من أهم مبادئ التأمين التعاوني، وأشار الخبراء كذلك إلى أن الفائض التأميني هو ما يتبقى من موارد صندوق المشتركين وعوائدها بعد خصم المصروفات والتعويضات، ويوزع الفائض على جميع المشتركين في صندوق التأمين بحسب نسبة الدفع من الاشتراكات السنوية، ولا يعطى منه لمن عُوض من المشتركين مهما كانت نسبة التعويض[xiv].

فيعتبر التأمين التكافلي إحدى الحلول المقترحة لمعالجة الوضعية التي هو عليها سوق التامين الفلاحي الجزائري خاصة من خلال زيادة الوعي التأميني للمستثمر الفلاحي.

- **التأمين المصغر الفلاحي:**

يعرف مايكل جيه ماكورد Michael J. Mccord التأمين المصغر على أنه: " التأمين المصغر هو مثل أي تأمين آخر من حيث أنه يوفر الحماية والحيطة ضد الخسائر، إلا أنه يختلف من حيث السوق المستهدفة: الأفراد ذوي الدخول المخفضة، وعلى هذا النحو، فإنه يتطلب مجموعة مختلفة من المعلمات في الطريقة التي يتم بها تنمية وتطوير المنتجات، تسويقها، تسعيرها وبيعها ". [xv]

يهدف التأمين المصغر الفلاحي إلى تغطية المخاطر التي تواجه صغار الفلاحين بالبلدان النامية في تأمين المحاصيل ، وبالتالي يسمح هذا النظام للمزارعين بالتغلب على الكوارث. ويقوم على نفس الأساس الذي يقوم عليه التأمين التقليدي، إلا أن التعويض عند تحقق الخطر المؤمن عليه يكون إما نقدا أو عينيا كالحبوب والبذور.

الخاتمة :

يشهد فرع التأمين الفلاحي في الجزائر إقبالا جد ضعيف من قبل الفلاحين مقارنة بالفروع الأخرى،

بالرغم من تنوع المنتجات المتواجدة في السوق ،فالتأمين الفلاحي ضرورة لحماية القطاع الفلاحي ضد العديد من الأخطار بمختلف أنواعها، فبالنظر إلى حجم المخاطر و لأهمية القطاع الفلاحي ، يبدو أن دور السياسات العامة أساسي في تطوير التأمين الفلاحي و يتعلق بتدخل الدولة في بناء ونشر منتجات التأمين الملائمة للفلاحين ، ولكن يجب أن تكون جزءًا من إطار أوسع لاستراتيجية إدارة المخاطر الفلاحية. في الواقع ، التأمين الفلاحي هو أداة واحدة من بين أدوات أخرى لإدارة مخاطر القطاع الفلاحي، فهو آلية لتعويض خسارة الإنتاج أو الدخل بعد حدث استثنائي، لا للتقليل من خطر الخسارة،

إن الحاجة إلى تطوير التأمين لإدارة المخاطر الفلاحية بشكل أفضل هي في مصلحة الاقتصاد الوطني، حيث يعتمد الإنتاج الفلاحي بدرجة كبيرة على المخاطر المناخية، ومع ذلك ، فإن عدد قليل جداً من الفلاحين الذين يلجئون الى تغطية نشاطهم الفلاحي عن طريق التأمين الخاص، في حين أن التعويضات من طرف الدولة شبه معدومة.

قائمة المراجع:

[i] – د رفعت فتح الله و أخرون، **التأمين الزراعي في العراق**، جامعة الدول العربية ،الخرطوم، 1978،ص 21.

[ii] – د علي جودة الشرفات، **التأمين الزراعي**، دار زهران للنشر و التوزيع، ط1، الأردن، 2012، ص 19.

[iii] – صديق رمضان، عمار الضو، **التأمين الزراعي – شيكان في وجه العاصفة**، تاريخ النشر :2012/08/09، تاريخ الإطلاع :2018/09/10 ، متوفر على الموقع الالكتروني: http://www.sudaress.com/alsahafa/49712

[iv] – الدكتور محمد عبد الكريم منهل، **دراسة الوضع الراهن لخدمات التأمين الزراعي وإمكانية تطويرها في جمهورية العراق**، جامعة الدول العربية المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة قطرية، العراق، 2009، ص 5، تاريخ الإطلاع : 2018/09/18 ، متوفر على الموقع الالكتروني: https://www.iraqiscas.com/books/d5.doc

[v] – نوال سيد احمد زين العابدين، **دور التأمين الزراعي في إستقرار الإنتاج الزراعي مع مؤشرات تجربة شركة شيكان للتأمين**، أطروحة ماجستير، جامعة الخرطوم، 2004، ص ل.

[vi]– زهير عماري، أسامة عامر، **دور التأمين الزراعي في تحقيق التنمية الريفية–دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000–2012**، مداخلة مقدمة في اليوم الدراسي حول القطاع الفلاحي بين تحديات الاكتفاء الذاتي ورهان الأمن الغذائي–حالة الجزائر–، جامعة سطيف، الجزائر، 4 جوان 2014، ص 9.

[vii] – طاهري 2011 ، ص 376 – طاهري فاطمة الزهراء، **دور التأمين في تسيير المخاطر الزراعية**، مجلة العلوم الإنسانية، جوان 2011، العدد 22، ص 376.

[viii] -Robert G. Aumell et autres, **Guide de gestion des risques agricoles**, Conseil canadien de la gestion d'entreprise agricole, Ottawa, 2005, p6.

[ix] - Billy Troy, **Assurance et développement agricole** :nouvelles dynamiques en Algérie, au Maroc et en Tunisie, Fondation pour l'agriculture et la ruralité dans le monde, Document de travail n° 5 ,Edition 2013, p21.

[x]– د حساني حسين، **التأمين الفلاحي كمدخل للمساهمة في استدامة الأمن الغذائي إشارة لتجربة الجزائر**، مداخلة مقدمة لفعليات الملتقى الدولي التاسع حول المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة الشلف، الجزائر، ،23 و 24 نوفمبر 2014، ص 6.

[xi]– الدكتور محمد عبد الكريم منهل، **دراسة الوضع الراهن لخدمات التأمين الزراعي وإمكانية تطويرها في جمهورية العراق**، جامعة الدول العربية المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة قطرية، العراق، 2009، ص 13، تاريخ الإطلاع : 2018/09/11 ، متوفر على الموقع الالكتروني: https://www.iraqiscas.com/books/d5.doc

[xii] - Note de conjoncteur marché des assurance, quatrième trimestre et année 2017, conseil national des assurances, Algérie, 2017 , p 4. Sur le site : http://www.cna.dz/content/view/full/78/(mode)/note

[xiii] - world bank,2010,p .14

[xiv] – الدكتور رزيق كمال، **التأمين التكافلي كحل لمشكلة غياب ثقافة التأمين في الوطن العربي**، مداخلة مقدمة لندوة حول مؤسسة التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية،جامعة البليدة، 26/25 أفريل 2011، ص 10 .

[xv] -Michael J. Mccord **, Microinsurance product development for microfinance providers** , International Fund for Agricultural Development (IFAD) 2012 , p12.

دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة
– دراسة تجارب بعض الدول –

د. طويل آسيا
د. تيتام دليلة
جامعة علي لونيسي – البليدة 2

الملخص:

تعدّ الجماعات المرجعية من بين الركائز الأساسية التي تعول عليها الحكومة لتحقيق التنمية المستدامة ، لما تتوفر عليه من **"الوعاء التنموي"** و المتمثل في البنية التحتية الأساسية العامة والبنية الأساسية الإقتصادية من طرق، تطهير، نقل الحضري، مناطق صناعية ، تجهيزات تجارية مختلفة بالإضافة إلى المرافق الإجتماعية و الثقافية و الرياضية...)،كما أنها تساهم في إنعاش وتحفيز واستقطاب الإستثمار الخاص و لما لا الأجنبي.

و تتنوع الأساليب التي تنتهجها الدول من أجل إشراك هذه الجماعات في التنمية بدأ بتوفير الوعاء القانوني المناسب و المؤطر لسير هذه الجماعات في طريق تحقيق التنمية و وصولا إلى إستراتيجية متنوعة فالبعض يركز على البيئة و آخرين يركزون على التقرب من المواطن و المساواة في الحقوق بينهم بالإضافة إلى توعيته للمشاركة في تحقيق التنمية و أخرى توسيع نطاق الخدمات العامة و خلق الشراكة مع القطاع الخاص أو حتى الأجنبي.

Résumer :

Les communautés locales constituent une base essentielle qui dépendent du gouvernement pour parvenir à un développement durable, a cause des infrastructures publiques de base, et surtout économique : les routes, assainissement, transports urbains, zones industrielles, diverses installations commerciales, ainsi que des équipements sociaux et culturels et sportifs ...), il est également. Come elle Contribue à stimuler et à attirer l'investissement privé, et pourquoi pas étrangère.

les méthodes adoptées par les États en vue d'engager ces groupes dans le développement varient et différent commençant par le contenu juridique approprié et élaboration d'une stratégie et Certains mettent l'accent: sur l'environnement et d'autres préfère être plus proche du citoyen et l'égalité des droits, ou la prise de conscience de participer au développement ,et d'autres misent a élargir davantage les services publics et la création d'un partenariat avec le secteur privé, ou même étrangère

مقدمة

أصبح تسيير الجماعات المحلية في الآونة الأخيرة يحتل حيزا كبيرا من الإهتمام و يعتبر من بين المواضيع المتداولة كثيرا على الساحة الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية ، و هذا يرجعه الخبراء إلى الدور الهام التي أصبحت تلعبه هذه الجماعات في دفع عجلة النمو للبلدان ، و لهذا تتجه معظم الدراسات للبحث عن نمط تسيير الجماعات المحلية و محاولة إيجاد الطريقة المثلى التي تمكن من الوصول إلى تسيير فعال وناجع يسمح بالاستعمال الأمثل للموارد المادية و البشرية على حدّ سواء.

وبما أن الجماعات المحلية هي مرآة الحكم الرشيد وجب أن تكون طريقة تسييرها ناجمة عن معرفة مسبقة لأساليب التسيير لخلق الإنسجام بين الواقع المعاش و الأهداف المسطرة مستقبلا.

من خلال التقديم المختصر أعلاه نطرح الإشكال الرئيسي فيما يلي :

ما هو دور الذي تلعبه الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة ؟

الفرضيات:

- تختلف الإستراتيجيات المعتمدة من قبل البلدان حول دور الجماعات المحلية باختلاف القانون المعمول به؛
- هناك ازدياد الوعي من قبل المسؤولين بضرورة إشراك الجماعات المحلية في التنمية؛
- كما سنحاول من خلال هذه الورقة التطرق إلى تجارب دولية في مجال تحقيق التنمية المستدامة من خلال الإجابة على مجموعة من الأسئلة:
- ما هي الأدوات التي تركز عليها البلدان عند إعداد إستراتيجية إشراك الجماعات المحلية في التنمية؟
- هل هناك اختلاف بين البلدان النامية و المتطورة في مجال إشراك الجماعات المحلية في التنمية؟

أولا :الإطار المفاهيمي للجماعات المحلية و التنمية المستدامة

1. **مفهوم الجماعات المحلية** : كما هو شائع في التصور العام فإن الجماعات المحلية هي عبارة عن مجموعة من السكان يقتسمون حدودا ترابية معينة من خريطة الدولة، يتميزون

بخصائص محددة، و بقيم إجتماعية لها علاقة بالعادات و التقاليد و الأعراف التي تفرزها الوضعية الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية و السياسية للجماعة التي تنتخب من بين أعضائها من يمثلها في المجلس الجماعي الذي يشرف على تنظيم الشؤون العامة للجماعة، و تساعد المواطنين على تنظيم شؤونهم الخاصة. كما يعمل على إحداث تنمية اقتصادية و اجتماعية و ثقافية من أجل النهوض بالجماعة على جميع المستويات في إطار التنسيق مع الإقليم، و مع الجهة، و على المستوى الوطني[1].

كما تعرف الجماعات المحلية بأنها " حكم السكان المحليين أنفسهم يقيمون من بينهم ممثلين يقومون على مصلحهم ويدعمون شؤونهم [2] "كما تعرف أيضا " بأنها الوظيفة الإدارية بين الأجهزة المركزية والمحلية كما يمكن للاجهزة المحلية من إدارة مرافقها بصورة مستقلة في إطار تنظيم قانوني أو أنها " أسلوب إداري يتم بمقتضاه تقسيم إقليم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي يشرف على إدارة كل وحدة هيئة محلية تمثل الإدارة العامة على أن تستقل هذه الهيئات بموارد مالية ذاتية وتربط بالحكومة المركزية بعلاقات يحددها القانون. [3]"

2. **أهداف الجماعات المحلية** : إن تطبيق أسلوب الإدارة المحلية في دولة ما يهدف إلى تحقيق عدة أهداف التي تحدد أساليب تشكيل نظم الإدارة المحلية وهياكل بناءها، لأن تشكيل النظام لا يغدو أن يكون وسيلة لتحقيق الأهداف المرجوة التي اقتضت تطبيقه، ومن جملة الإدارة المحلية نذكر ما يلي:

أ. **الأهداف السياسية** : تربط بمقومات الإدارة المحلية والمتمثلة أساسا في مبدأ الإنتخاب لرؤساء المجالس المحلية و أنماط العمل السياسي الذي يتبع هذا المبدأ، وفي إطار تلك الأهداف يمكن ذكر الأهداف الفرعية التالية :

- **التعددية** : يقصد بالتعددية توزيع السلطة في الدولة بين الجماعات و المصالح المتنوعة وتكون وظيفة الدولة في هذه الحالة التنسيق ووضع الحلول التوفيقية بين هذه الجماعات والمصالح التنافسية[4].
- **الديمقراطية:** تعتبر الديمقراطية أحد الأهداف الرئيسية التي يسعى إلى تحقيقها نظام الإدارة المحلية، تلك الديمقراطية التي تتمثل في حرية المجتمعات المحلية في انتخاب مجالسها المحلية ولع ممارسة الديمقراطية على هذا النحو تساعد عل تحقيق ما يلي[5] :

- تتيح فرصة تدريب القيادات و إعدادها لشغل مناصب سياسية أعلى في المجالين التشريعي و التنفيذي على مستوى قومي ؛
- تسمح الإدارة المحلية بتحقيق التنمية السياسية من خلال تقوية الفهم السياسي لدى المواطن و تمكينه من التميز بين الشعارات و البرامج الممكنة لاختيار التكافؤ و مناقشة القضايا المهمة مثل إيرادات نفقات الميزانية المحلية و التخطيط المستقبلي ؛
- إن ممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي تدفع المواطن إلى الإهتمام بالشؤون العامة و توثيق صلته بالحكومة، كما أن تلك الممارسة تنمي الشعور لدى الأفراد بالدور الذي يؤدونه اتجاه محلياتهم وهذا الشعور من شأنه أن يرفع كرامتهم ويزيد في تحسسيهم بحقوقهم الوطنية و واجباتهم القومية.

ب. **الأهداف الإدارية** : و يمكن تلخيص الأهداف الإدارية للإدارة المحلية فيما يلي[6]:

- النهوض بمستوى الخدمات و أدائها في المجتمعات المحلية؛
- التخفيف من أعباء الأجهزة الإدارية المركزية والحد من ظاهرة التضخم التي منيت بها تنظيمات الأجهزة الإدارية في ظل الأسلوب المركز ي؛
- إتاحة فرص إدارية مختلفة على مستوى محدود لبحث مدى إمكانية تعميمها في ضوء النتائج في دائرة الدولة المتسعة .

كما أنها تسهم في تحقيق الكفاءة الإدارية خاصة في النواحي الإقتصادية الملحة و التي غالبا ما تكون على جدول أولويات الشأن المحلي، و القضاء على بيروقراطية الإدارات المركزية الحكومية، و خلق جو من التنافس بين مختلف الجماعات المحلية و استفادتها من تجارب بعضها البعض[7].

ت.**الأهداف الاجتماعية:** يمثل نظام الإدارة المحلية فرصة حقيقية لتحقيق جملة من الأهداف الاجتماعية نذكر منها[8]:

- شعور الفرد داخل المجتمعات المحلية بأهميته في التأثير على صناعة و تنفيذ القرارات المحلية مما يعزز ثقته بنفسه، و يزيد من ارتباطه بالمجتمع المحلي الذي ينتمي إليه، و هي خطوط أولى نحو غرس روح المواطنة و تعزيزها في قلوب الأفراد؛

تحقيق رغبات و احتياجات السكان المحليين من الخدمات المحلية بما يتفق مع ظروفهم وبحسب أولوياتهم في الحياة كون وجود مجلس محلي في رقعة جغرافية محددة يشعر بمسؤولية إجتماعية إتجاه المواطنين، إذ لابد أن ينعكس ذلك على زيادة المستوى الإقتصادي و الإجتماعي عندهم و إرتفاع مستوى الصحة و التعليم و الحد من تلوث البيئة، و الحصول على الخدمات المحلية بيسر وسهولة .

3. التحليل المالي للجماعات المحلية :

إن تطوير الجماعات المحلية مرتبط بوضع خطة إستراتيجية شاملة تمس كافة الجوانب ، و لعل أهم جانب فيها هو الإستراتيجية المالية التي تمثل الخطة المالية التي تعتمدها الجماعات المحلية في تسييرها و التي تسمح لها بتحديد الوسائل و الأدوات الضرورية لتفعيل دورها ، كما تمكنها من معرفة نقاط القوة و الضعف في أدائها ، و عموما فإن هدف الإستراتيجية المالية يتمحور حول ثلاثة عناصر و هي[9] :

- التحديد المسبق للمخاطر المستقبلية ؛
- قياس الآثار المالية للاختيارات المطروحة فيما يخص التسيير و الإستثمار ؛
- إستشراف للتوازنات المالية الناتجة عن الإختيارات المطروحة بالموازاة مع المخاطر المتوقعة.

إن الإستراتيجية المالية تتطلب كأساس أولي قرار سياسي يتبعه مخطط (خطة) مالية لعدة سنوات تشمل الآثار المالية للاختيارات المقترحة.

4. التنمية المستدامة : سنحاول التطرق من خلال هذا العنصر كون اختيارنا في هذه الورقة البحثية انصب على ربط الدور الفعال الذي تلعبه الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة و لهذا كان لابد الإشارة إلى مفهوم هذه الأخيرة " تعتبر عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات وكذلك الأعمال التجارية بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها. ويواجه العالم خطورة التدهور البيئي الذي يجب التغلب عليه مع عدم التخلي عن حاجات التنمية الإقتصادية وكذلك المساواة والعدل الإجتماعي. أصبح تعريف التنمية المستدامة مرنا إلى أبعد الحدود واجتهدت فئات من الباحثين ومن ذوي التخصصات المختلفة للدخول في هذا الميدان، ومحاولة تناول عملية التنمية المستدامة بما يخدم مجالات تخصصاتهم، فقد عرفها ف.

دوجلاس[10] قائلا: " **التنمية المستدامة هي عملية التنمية التي تلبي أماني وحاجات الحاضر دون تعريض قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتهم للخطر** ".

تعرف كذلك " بأنها توسيع اختيارات الناس وقدراتهم من خلال تكوين رأس مال إجتماعي يقوم بتلبية إحتياجات الأجيال الحالية بأعدل صورة ممكنة دون الإضرار بحاجات الأجيال القادمة[11] .

أما برونتلاند فقد عرفت التنمية المستدامة بأنها الأداة التي يمكن أن تحقق ما يلي :

- إنعاش النمو ؛
- تغير جودة النمو ؛
- التقابل مع الإحتياجات الأساسية (عمل/ تغذية/ طاقة/ مياه/ أحرف)؛
- تعداد سكاني مستدام ؛
- حفظ وتحسين قاعدة الموارد ؛
- توضيح مخاطر الإدارة والتكنولوجيا .

الشكل رقم 01 : " التنمية المستدامة "

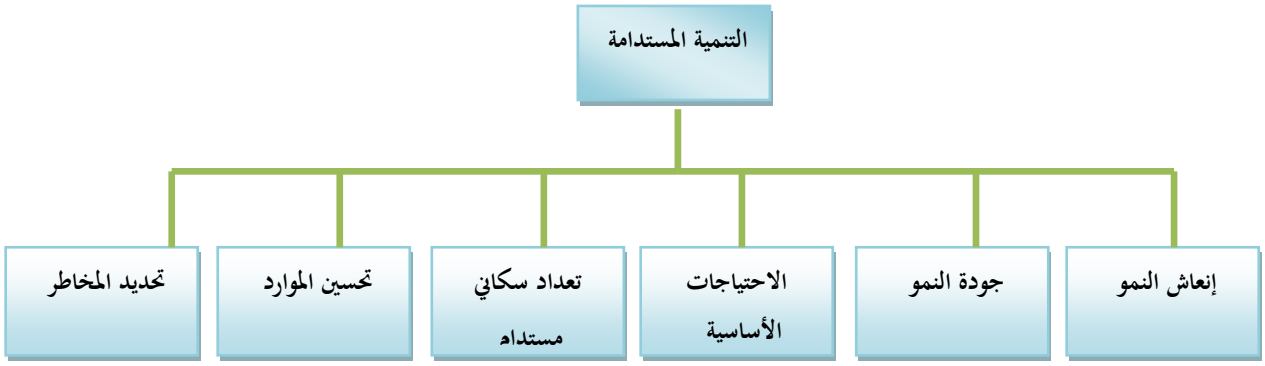

. **Source:** World Communicant Environment and Development , (WCED),1987 .

5. أبعاد التنمية المستدامة :

أ. **الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة** : إن التنمية المستدامة مرتبطة بثلاثة أبعاد :الإقتصادي والإجتماعي والبيئي أي أن التنمية المستدامة تنمية لا تركز على الجانب البيئي فقط بل تشمل أيضا الجوانب الإقتصادية الإجتماعية لكل بعد من هذه الأبعاد تتكون من مجموعة من العناصر كما يلخصها الجدول الموالي [12] :

الجدول رقم 01 : "الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة "

البعد الاقتصادي	البعد الاجتماعي	البعد البيئي
النمو الاقتصادي المستديم	المساواة في التوزيع	النظم الايكولوجية
كفاءة رأس المال	الحراك الاجتماعي	الطاقة
إشباع الحاجات الأساسية	المشاركة الشعبية	التنويع البيولوجي
العدالة الاقتصادية	التوزيع الثقافي	الإنتاجية البيولوجية
	استدامة المؤسسات	القدرة على التكيف

المصدر:عثمان محمد غنيم وماجدة أبوزنط ، " **إشكالية التنمية المستدامة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة** " ،دراسات مجلة علمية محكمة تصدر عن عمادة البحث العلمي ، الجامعة الأردنية ، عمان ، الأردن ، المجلد 3 ، العدد 1 جانفي (كانون الثاني) 2008 ، ص 177 .

ب.الترابط بين الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة : يمكن التعرف على خصائص رئيسية للتنمية المستدامة أولها أنها ظاهرة عبر الأجيال، وهذا يعني أن التنمية لابد أن تحدث عبر فترة زمنية لا تقل عن جيلين يتراوح بين 25 إلى 50 سنة، وتتمثل الخاصية الثانية في تفاوت عمليات التنمية المستدامة حيث تحدث عبر مستويات مختلفة عالمية وإقليمية ومحلية. ويمكن القول إن أبعاد التنمية المستدامة المختلفة تتمثل فيما يلي[13]:

- ✓ **البعد الإقتصادي**: بالنسبة للدول الغنية يعني إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك هذه الدول من الطاقة والموارد الطبيعية، واقتناعها بتصدير نموذجها التنموي الصناعي عالميا ،أما بالنسبة للدول الفقيرة فالتنمية المستدامة تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة للسكان الأكثر فقرا.
- ✓ **البعد الإنساني والإجتماعي** : تسعى التنمية المستدامة إلى استقرار النمو السكاني، ووقف الهجرة العشوائية، بتطوير الخدمات الصحية والتعليمية وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية.

✓ **البعد البيئي** : يتمثل في الإستخدام الأمثل للأراضي الزراعية ،والموارد المائية واستخدام التقنيات النظيفة التي تستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد، وتطلق الحد الأدنى من الغازات والملوثات.

الشكل رقم02 : " الأبعاد المختلفة الرئيسية للتنمية المستدامة "

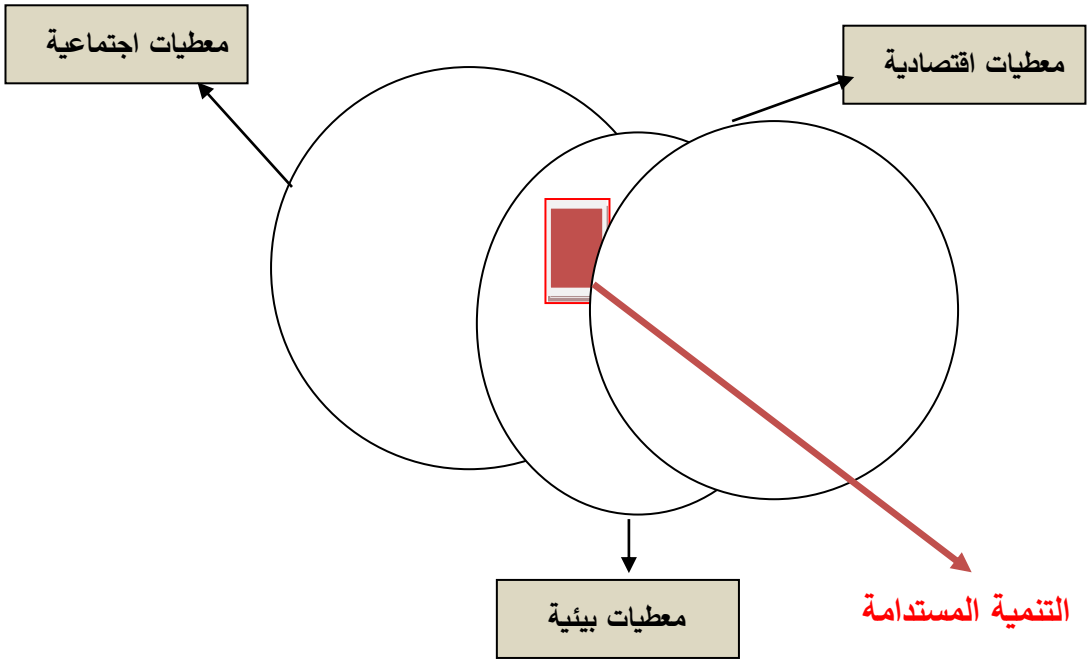

المصدر : محمد محمود عبد الله يوسف ، "**دور الجهوية في تحقيق التنمية المستدامة بالمغرب**" ، بكلية التخطيط العمراني والإقليمي – جامعة القاهرة ، ص 8 .

فالاقتصاديون يركزون على الأهداف الإقتصادية أكثر من غيرها كما يؤكد البيئيون على أهمية حماية الطبيعية ويشدد الإجتماعيون على مبادئ العدالة الإجتماعية وتحسين نوعية الحياة بالتالي فالنظرة تختلف باختلاف التخصص و التوجه . و لهذا كان من الازم تناول كل الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة كونها أبعاد مترابطة ومتداخلة ومتكاملة، ويمكن التعامل معها على أنها منظومات فرعية لمنظومة أي جزء من كل.

6. **المجالات المعتمدة لتحقيق التنمية المستدامة** : يتطلب تطبيق مفهوم التنمية المستدامة في العالم تحسين الظروف المعيشية لجميع سكان العالم، بالشكل الذي يحافظ على الموارد الطبيعية، وتجنيبها أن تكون عرضة للهدر والاستنزاف غير المبرر. ولتحقيق هذه المعادلة الصعبة، يطلب الأمر التركيز على ثلاث مجالات رئيسة ترتبط بتحقيق مفهوم التنمية المستدامة، وهي[14]:

- تحقيق النمو الإقتصادي والعدالة، من خلال خلق ترابط بين الأنظمة والقوانين الإقتصادية العالمية بما يكفل النمو الإقتصادي على المدى الطويل لجميع دول ومجتمعات العالم دون استثناء أو تمييز ؛
- المحافظة على الموارد البيئية والطبيعية للأجيال المقبلة، والذي يتطلب البحث المستمر عن إيجاد الحلول الكفيلة للحدّ من الإستهلاك غير المبرر وغير المرشد للموارد الإقتصادية، هذا إضافة إلى الحد من العوامل الملوثة للبيئة ؛
- تحقيق التنمية الإجتماعية في جميع أنحاء العالم، من خلال إيجاد فرص العمل وتوفير الغذاء والتعليم والرعاية الصحية للجميع، بما في ذلك توفير الماء والطاقة. توالت الجهود العالمية ما بين عام 1972 وعام 2002 للتأكيد على ضرورة إرساء قواعد التنمية المستدامة على مستوى العالم، من خلال عقد ثلاثة مؤتمرات أرض دولية مهمة .

7. **متطلبات التنمية المستدامة** : لتحقيق تنمية مستدامة فعالة يتطلب الأمر التوافق والانسجام بين مجموعة من الأنظمة المختلفة[15] :

- **النظام السياسي:** يضمن الديمقراطية في اتخاذ القرار.
- **النظام الإقتصادي** : يمكن من تحقيق الفائض، ويعتمد على الذات.
- **النظام الإجتماعي:** ينسجم مع المخططات التنموية وأساليب تنفيذها.
- **نظام إنتاجي:** يكرس مبدأ الجدوى البيئية في المشاريع.
- **نظام تكنولوجي:** يمكن من البحث و إيجاد الحلول التقنية لما يواجهه من مشكلات.
- **نظام دولي:** يعزز التعاون وتبادل الخبرات في مشروع التنمية.
- **نظام إداري:** يكون مرن أي يملك القدرة على التصحيح الذاتي في حال الوقوع على أخطاء.
- **نظام ثقافي** : يدرب على تأصيل البعد الثقافي في كل أنشطة الحياة عامة، والتنمية المستدامة خاصة.

8. **أسس التنمية المستدامة :**

تعتمد التنمية المستدامة على تحقيق أمرين أساسيين هما الحق في التنمية والحق في حماية البيئة وكلاهما من حقوق الإنسان، فيقينا أن حماية البيئة باتت مطلبا أساسيا لتدعيم حقوق الإنسان في

الحياة الكريمة والتمتع بالصحة التي تأتي من خلال الحق في التنمية. وللتنمية المستدامة عناصر رئيسة تم وضعها بصفة أساسية ضمن إعلان ريودي جانيرو في المبادئ من 3 إلى 8 والمبدأ 16 . والعناصر الموضوعية للتنمية تتضمن الآتي[16]:

- الإستخدام المتواصل للموارد الطبيعية ؛
- إندماج الحياة البيئية مع التنمية الإقتصادية ؛
- الحق في التنمية ؛
- التوزيع العادل للموارد بين الجيل الحالي والأجيال القادمة ؛
- تحميل المتسبب في التلوث بنفقات التلوث.

ثانيا- دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة :

لقد بينت عديد الدراسات التي اهتمت بالإدارة المحلية و أهميتها و كذا بالدور الذي تقوم به الهيئات و المجتمعات المحلية في العملية التنموية ، أنها تعتبر من أصلح البيئات التي تحدث التنمية الشاملة لقربها من المواطنين أساسًا كما أنها تنبثق عنهم ، كما أنها أقدر على الوقوف على الحاجات المحلية و على الظروف التي تعرفها المنطقة التي يتولون المسؤولية عليها (بلدية،دائرة، أو ولاية)كما تؤكد الدراسات ضرورة إشراك السكان المحليين في تحقيق البرامج الهادفة و إلى النهوض بالمجتمع المحلي عن طريق غرس الوعي و الإقناع بأهمية هذه البرامج و عوائدها بالفائدة عليهم و على الدولة كذلك ، و من خلال العناصر الموالية نلخص دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة و كذا أهميتها.

يمكن تلخيص **صلاحيات الجماعات المحلية في المجال التنموي** في اختصاصات ذاتية تتمثل:

- في تحديد التدابير الواجب اتخاذها لضمان التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية؛
- إعداد مخطط التنمية، إنعاش الإستثمارات وتشجيعها؛
- إنعاش الشغل و إقامة مناطق صناعية ومناطق للأنشطة الإقتصادية؛
- إحداث شركات التنمية الاقتصادية، واختصاصات يمكن نقلها إليها من قبل الدولة؛
- إختصاصات إستشارية تتمثل في إقتراح الأعمال التي من شانها إنعاش التنمية الإقتصادية والإجتماعية أو في ابدءا الرأي في المشاريع التنموية للدولة والمؤسسات العمومية المزمع إقامتها في

المنطقة التابعة للجماعات بالتالي هي تتمتع بأهم الإختصاصات التي تسمح بالتدخل في الميدان التنموي و يتعلق الأمر على الخصوص بالعناصر الأساسية الثلاثة:

أ. **اختصاص إنتاج "الوعاء التنموي"** :المتمثل في البنية التحتية الأساسية العامة والبنية الأساسية الإقتصادية (طرق، تطهير، النقل الحضري، مناطق صناعية أو مناطق الأنشطة الإقتصادية تجهيزات تجارية ومتخصصة مرافق إجتماعية وثقافية ورياضية...).

ب. **اختصاص تعبئة الموارد والاستثمارات العمومية(للدولة والمؤسسات العمومية) لصالح تراب الجماعة.**

ت. **اختصاص إنعاش وتحفيز واستقطاب الإستثمار الخاص**[17].

ثالثا :دراسة تجارب بعض الدول

سنحاول من خلال هذا العنصر أن نعرض أهم تجارب لدى بعض الدول في مجال الجماعات المحلية والتنمية المستدامة كما يلي :

1) التجربة الفرنسية: سنحاول في البداية التعريج **إلى التنظيم المحلي بفرنسا** :

- **التقسيم المحلي:** حسب التعديل الدستوري في 23 مارس 2003 ، يتم تعريف الجماعات المحلية للجمهورية على أنها مجموعة البلديات ، الجهات ، الأقاليم والجماعات المحلية الخاصة والجماعات المحلية ما وراء البحار . وذلك حسب الجدول الموالي :[18]

جدول رقم 02 : " التقسيم الترابي في فرنسا حسب الإدارة والإنتخابات والتسيير المحلي "

التقسيم الترابي	تقسيم الإداري	تقسيم إنتخابي	تقسيم محلي
المنطقة	حاكم المنطقة	إنتخابات المناطق	مجلس المنطقة
إقليم	حاكم إقليم	إنتخابات مجلس الشيوخ وانتخابات التشريعية	المجلس العام
دائرة	مساعد حاكم	لا X	لا X
مقاطعة	لا X	إنتخابات المقاطعة	لا X
اشتراكات المقاطعات	لا X	لا X	لا X
البلدية	رئيس البلدية	إنتخابات البلدية	مجلس بلدي

المصدر : المنتدى المتوسطي ،موقع ، http:// www vie –publique fr /actualité/dossier/decentralisation_acte2/décentralisation _acte-ii.htmi

- **عمل السلطات المحلية:**

- **الجهات:** توجد في فرنسا 27 جهة وصية منها 5 خارج الوطن، يتم تعيين حاكم الجهة من قبل الحكومة ومن دوره تمثيل الدولة وحسن سير المرافق الموزعة كالأمن على سبيل المثال؛
- **الأقاليم** : يوجد في فرنسا 101 إقليم ، و يعتبر الإقليم تقسيم إداري يمكن من ترشيد الإدارة المحلية ، تقع على عاتقه مجموعة من الصلاحيات من بينها : الإهتمام بالشأن الإجتماعي والصحة ،والتهيئة الترابية والتعليم والثقافة والاقتصاد؛
- **الدائرة الإدارية** : هي إحدى التقسيمات الإدارية الفرنسية .في 2004 تم تقسيم الأقاليم الفرنسية 101 إلى 3422 دائرة .وتسمى عاصمة الدائرة بالمحافظة الفرعية .وتقسم الدائرة إداريا" إلى المديريات والبلديات يديرها مساعد الحاكم الذي يقوم بمساعدة حاكم المنطقة على إدارة شؤون الدائرة؛
- **المقاطعة** : يوجد في فرنسا 4055 مقاطعة ودورها أساسا هو التقسيم الإنتخابي ، عادة ما تتقسم إلى عدد من البلديات إداريا" وفي بعض المقاطعات يتم تجميع الخدمات الإدارية في منطقة واحدة تسمى " **البلدة الرئيسية** "؛
- **البلديات** :يوجد في فرنسا 366811 لكل بلدية من بلديات الجمهورية الفرنسية رئيس بلدية ، ومجلس بلدي يدير شؤون البلدية ، تمتلك ميزانية خاصة بها وتهتم بعدد من الخدمات مثل : الحالة المدنية ولها صلاحيات أمنية عدى بلدية باريس .

- **الخدمة العامة في فرنسا :**

تحتل الخدمة العامة مكانة كبرى على مستوى ميزانية الدولة الفرنسية ، حسب أرقام المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الإقتصادية ، بلغت مصاريف الخدمة العامة سنة 2011 حوالي 53.1% من الدخل القومي الخام وهو ما يضعها في المرتبة الثانية على المستوى الأوروبي بعد الدانمرك. كما أنها تحتل مكانة سياسية هامة إذ أن فكرة الخدمة العامة والتي تتأسس حول " **المصلحة العامة** " تعتبر من أهداف الدولة الأساسية وحتى سبب وجودها يمكن تقسيم الخدمة العامة في فرنسا إلى ثلاث محاور كبرى وهي[19] :

- **الخدمة العامة ذات العلاقة بالسيادة** : مثل : الأمن الداخلي ، الدفاع الوطني ، الدبلوماسية ، المالية الإدارة العامة للدولة والبنية التحتية .
- **الخدمة العامة غير الربحية** : وتشمل التعليم والصحة والتغطية الاجتماعية والثقافية والرياضية والبيئة .
- **الخدمة العامة الربحية أو شبه الربحية** : مثل : النقل والطاقة والبريد والإعلام أو الرصد الجوي .

التقييم : تعاني فرنسا من بعض المشاكل الإدارية والبيروقراطية ، حيث أن عددا من الإختصاصات يتم تقاسمه بين وحدات ترابية متناقضة سياسية مما يسبب تعطيلا للخدمة العامة كما أنه يرفع من مصاريف التصرف .كما تبلغ التدين إلى 11500 يور لكل مواطن من الجماعات المحلية وهو ما يطرح أسئلة حول نجاعتها ويدفع العديد من الخبراء إلى اقتراح إعادة هيكلة كبرى للخدمة العامة الفرنسية .

التجربة الفرنسية و التنمية المستدامة : تحتل فرنسا من حيث التنمية المستدامة المرتبة الثانية عالميا بعد السويد . تمثل الطاقات الخالية من الكربون 51% من الطاقة الأولية المستعملة في فرنسا منها 42% طاقة نووية .وترتقي هذه النسبة إلى 90% بالنسبة للإنتاج الكهربائي : وفقا لحصيلة شبكة النقل الكهربائي لعام 2022 ، تتكون هذه الأخيرة من 75 % طاقة نووية و11.8% طاقة مائية و2.8% طاقة ريحية و0.7% طاقة شمسية [20]،فيما يخص التجربة الفرنسية من حيث إشراك الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة فهي تعود إلى 1995، أين تمّ **خلق اللجنة 21** « Le Comité 21 » و التي تضم 300 شخص ما بين:مؤسسات،جماعات محلية،جمعيات و إدارات عمومية يكمن دورها في المتابعة و المرافقة بطريقة مباشرة في تنمية البلد و فيما يلي أهم العناصر التي اهتمت بها هذه اللجنة منذ نشأتها:

- **مرحلة جديدة نحو اللامركزية** :بهدف التقرب من المواطن و المساواة في الحقوق بينهم خاصة في المناطق الريفية من خلال تحسين مستوى المعيشة، تطوير رأس المال الغير الربحي،الاهتمام بالموارد الطبيعية،المناخ و البيئة؛

- توعية المواطن حول دور الجماعات المحلية و المشاركة الفعلية في تحقيق التنمية المستدامة بهدف خلق مجتمع واعي و مسؤول في نفس الوقت؛
- خلق شراكة للجماعات المحلية مع الأجانب أو ما يسمى دبلوماسية الشعوب؛
- تعاون بين مدن الشمال و الجنوب فيما يخص الممارسات الإجتماعية[21] المبتكرة

كما تعمل هذه المنظمة لتحقيق أهداف أخرى بالشراكة مع الجماعات المحلية :

- التفكير الجماعي و التطبيق المحلي ؛
- التوجهات الأربع:" البيئية،الإجتماعية،الإقتصادية ،الحكومية" :

أي إدراج الإهتمام بالبيئة ضمن اهتمامات الجماعات و الأفراد كالإنقاص من النفايات مع تشجيع إنشاء هياكل من أجل إعادة تدويرها واستغلالها مع الحث على إنتاج و الترويج للمنتجات الخضراء الصديقة للبيئة ، مع خلق التوازن الاجتماعي، و إشراك المواطن في تعزيز الديمقراطية و توصيل المعلومة المناسبة حول التوجهات الأربع المذكورة آنفا مع تعزيز مبدأ التشاور و التفاعل بين هذا الأخير[22]، الجمعيات و المؤسسات مع الحكومة .

2) التجربة المغربية في إشراك الجماعات المحلية و دورها في تعزيز التنمية المستدامة :

تصنف الجماعات المحلية ضمن الجماعات الترابية المحددة في فصول من 135 إلى 146 من الدستور المغربي المعدل في فاتح يوليو سنة 2011 ، وحسب نفس الدستور فهي شخصية معنوية خاضعة للقانون العام ، تضم مجموعة بشرية ، تسير شؤونها بطريقة ديمقراطية ، ولها تنظيم إداري ، وأجهزة إدارية منتخبة وموارد بشرية (الموظفون والأعوان ، واقتصادية ، ومالية ... الخ)، يسيرها مجلس جماعي يتكون من الرئيس ومجموعة من المستشارين من الأغلبية و المعارضة ، تفرزهم الإنتخابات الجماعية مرة كل ست سنوات[23] .

و تسعى المغرب إلى تعزيز التنمية المستدامة و تطوير البلد من خلال إشراك الجماعات المحلية في العديد من المشاريع في المدى القصير كما أعدّت خطة إستراتيجية مستقبلية على المدى الطويل آفاق 2030بخطة محكمة موضحة فيما يلي:

أ. **الواقع :**

لقد أبدت المغرب في السنوات الأخيرة اهتماما بليغا بالجماعات المحلية و تحقيق التنمية المستدامة خاصة من حيث كونها بلد سياحي و يستقطب العديد من السياح من مختلف بقاع العالم، مما يستدعي حقيقة اتخاذ التدابير اللازمة حتى تحقق الأهداف المرجوة .

كما تعيش المغرب تحولات كبرى في تسيير الدولة مع تجدد أدوارها، حيث تعالت الدعوة إلى تطوير النظام اللامركزية بتبني منظور جديد ومقاربة مغايرة تتوخى البعد التسييري ، وذلك من خلال ترسيخ مفهوم "**إدارة القرب**"، و التشاركية" أي التقرب من المواطن و الإصغاء إلى اهتماماته، ولم تخرج الجماعات المحلية بالمغرب عن هذا المنحى منذ 1960 إلى يومنا هذا، بفعل التحولات الكبرى والمتسارعة التي شهدتها ولا زالت الساحة الوطنية والدولية نتيجة لعولمة الإقتصاد، وتنقل رأس مالية العالمية والطفرة النوعية للمعلومات الرقمية و تعتبر **المقاولة** بمفهومها الحديث من بين العناصر المهمة الجماعات الحضرية والقروية المنشط الرئيسي للدورة الإقتصادية على الصعيد المحلي الحاجة أصبحت أكثر إلحاحا في تغيير مقاربة الدولة للجماعات المحلية كوحدات ترابية إدارية، إلى جماعات اقتصادية تنافسية، تقوم بتنشيط الدورة الاقتصادية المحلية، وكأحد الشركاء الرئيسيين للدولة، في المبادرات الكبرى وإنعاش الاستثمارات وحل المشاكل الاجتماعية كما قام المغرب بإنشاء المجلس الجماعي لهذا الغرض في سنة 2002 يندرج ضمن مهامه:[24]

- يسعى المجلس الجماعي **بتحفيز وتشجيع وإنعاش و تنمية الاقتصاد المحلي و خلق فرص التشغيل** بالتالي المساهمة في الرفع من القدرات الإقتصادية للجماعة، وإنعاش وتشجيع الإستثمارات الخاصة كما يبث في شأن مساهمة الجماعة في مقاولات الإقتصاد المختلط؛
- سعت الدولة المغربية و بمعية المجلس الأعلى **التصدي للمشاكل** كيفما كانت وبطريقة ايجابية بمعية الجماعات المحلية خصوصا في **الميدان الصحي و البيئة** من حيث **الحفاظ على التوازن الإيكولوجي الصحي**، كما سعى من خلالها المشرع المغربي التجسيد ولو جزئيا لما يسمى بالتنمية المستدامة والتي من شأنها أن تؤثر بشكل فعال وإيجابي في العملية التدبيرية ؛
- **الإهتمام بالنشاطات الرياضية و الثقافية** : وتنمية الحركة الجمعوية والشراكة مع الجمعيات القروية من خلال تشجيع ومساندة المنظمات والجمعيات ذات الطابع الإجتماعي والثقافي والرياضي، مع تعبئة المواطن قصد تنمية الوعي الجمعوي من أجل تحقيق المصلحة العامة، وتنظيم مشاركته في تحسين

ظروف العيش والحفاظ على البيئة و خلق روح التضامن لديه ، مع محاربة الأمية و الحفاظ على خصوصيات التراث الثقافي المحلي .

التعاون والشراكة: يقوم المجلس الجماعي بجميع أعمال التعاون والشراكة التي تنعش التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، بين الإدارة والأشخاص المعنوية الأخرى الخاضعة للقانون العام والشركاء الإقتصاديين والإجتماعيين الخواص، أو حتى مع الجهات أوالمنظمات الأجنبية بالإضافة إلى انتهاج سياسة التوأمات والتعاون اللامركزي والمصادقة عليها.

ب. الآفاق:

تعمل الدولة المغربية على إعداد إستراتيجية طويلة المدى لتحقيق التنمية المستدامة بالتعاون مع الجماعات المحلية فيما يخص العديد من القطاعات:[25]

- **قطاع المياه** : بتكلفة تقدّر مليار درهم إلى غاية سنة 2020 و 80 مليار درهم إلى غاية2030 ستعمد على:

- الرفع من مستوى الربط بشبكة تطهير المياه إلى .80% بحلول سنة 2020 وإلى% 90 بحلول سنة 2030؛
- تقليص نسبة التلوث المنزلي بنسبة % 80 سنة 2020 و % 90في أفق2030 ؛
- المعالجة الثلاثية للمياه العارمة وإعادة استعمالها بنسبة 100 % في أفق سنة2020 ؛
- إنجاز محطات لمعالجة المياه العارمة ب 330 مدينة ومركز لمجموع سكاني بقدر ب 10 مليون نسمة

- **النفايات:** بتكلفة تقدّر 40 مليار درهم تسعى المغرب إلى تسيير النفايات متقبلا و تعزيز استغلال هذه الموارد التي كانت تتسبب في هدر أموال طائلة لخزينة الدولة من خلال :

- الرفع من عملية جمع النفايات والنظافة بالحواضر إلى مستوى 90 % عوض 70% قبل التهيئة؛
- إنجاز مطارح مراقبة للنفايات المنزلية والمماثلة لكل المراكز الحضرية بنسبة % 100 لفائدة 350 مدينة ومركز حضري؛
- إعادة تأهيل المطارح الحالية بعد إغلاقها بنسبة% 100 لفائدة 300 جماعة ؛
- إضفاء الطابع المهني على تدبير هذا القطاع بالحواضر لاسيما من خلال التدبير المفوض
- تطوير عملية فرز وتدوير وتثمين النفايات عبر مشاريع نموذجية لرفع مستوى التدوير إلى20% .

- **قطاعات أخرى متعددة:**حماية البيئة من خلال برنامج وطني للوقاية من التلوث الصناعي من خلال **إعداد إستراتيجية للوقاية من التلوث الصناعي** بتشاور وتنسيق مع جميع الجهات المعنية و وضع خطة عمل ذات أهداف ملموسة على المدى المتوسط والطويل ، **تحسين الحالة الراهنة لتدبير الأخطار الطبيعية والتكنولوجية على المستوى الوطني و الجهوي والمحلي، تحقيق التنوع البيولوجي.**

3) التجربة الأمريكية "مدينة نيويورك نموذجا :

تتميز مدينة نيويورك الأمريكية بنمط إدارة يعكس أهميتها ومكانتها العالمية والمتمثل في نمط : المجلس/العمدة القوى، هذا النمط تطور في الثمانينات من القرن التاسع عشر، لموازنة شكل المجلس/العمدة الضعيف ويوجد هذا النمط في المدن الكبرى. يتم في بعض المدن الفصل بين الوظيفتين التقريرية والتنفيذية حيث تكون الأولى من اختصاص المجلس المحلي. أما الوظيفة التنفيذية، فتكون من إختصاص الرئيس التنفيذي الذي قد يكون منتخبا من المواطنين أو معينا عن طريق المجلس المحلي أو الحكومة المركزية. ومن المدن التي يتم فيها انتخاب العمدة الولايات المتحدة الأمريكية (العمدة القوى)، كما هو في[26]:

الشكل رقم 03 : " نمط العمدة القوى "

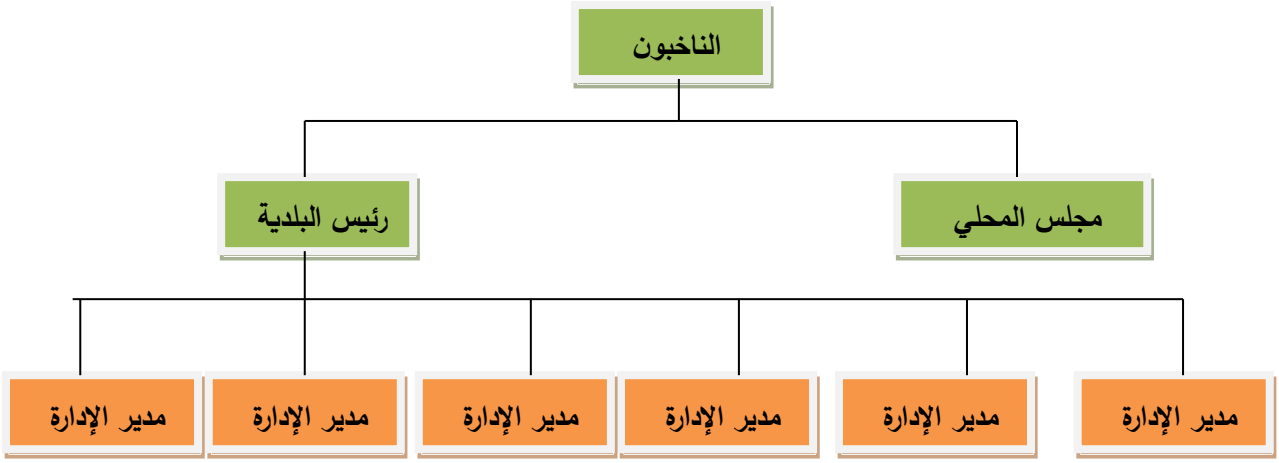

المصدر : سمير محمد عبد الوهاب، " **أنماط إدارة المدن الكبرى مع التركيز على مدينة لندن** "، الملتقى العربي الثاني: إدارة المدن الكبرى، مشكلات حضرية وحلول إبداعية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الإسكندرية، مصر، 2005 ، ص9 .

تعتمد البلديات في مدينة نيويورك لتحقيق التنمية المستدامة على عناصر مختلفة أهمها: السلامة العامة، وصيانة شوارع المدن، والمنتزهات العامة، نشاطات الترفيه، ومعالجة مياه الصرف، وإزالة النفايات، والتقسيم المناطقي، وفرض تنفيذ القانون، وخدمات ومرافق إطفاء الحرائق والإنقاذ، والرقابة على الحيوانات، والنقل العام، والخدمات الأخرى الأساسية. كما تشغل المستشفيات العامة تدابير برامج المدن الكبرى أيضاً الإسكان المدعوم، بالإضافة إلى برامج المساعدات الاجتماعية لها المدينة أو الحكومة الفدرالية. والعديد من المدن تملك مرافق الخدمات العامة مثل المياه،والطاقة الكهربائية والغاز الطبيعي، والاتصالات البعيدة المدى[27].

- **تثمين رأس المال الإجتماعي:** إن تحقيق التنمية المستدامة والتوصل إلى مدينة الرفاه والرعاية والعدالة الإجتماعية، يتطلب توظيف المعلوماتية لتعميق التشابك بين الأفراد وتفعيل القيم وزيادة العطاء الإجتماعي الرقمي واستغلال الطاقات المعرفية لدى العموم؛
- **المعلوماتية تصنع رأس المال الإجتماعي :** وبفضل تكنولوجيا المعلومات برزت نافذة أخرى لإستغلال الطاقات الكامنة في الشبكات الإجتماعية المرتبطة بالإنترنت. وظهر نوع جديد من العطاء الإجتماعي يسمى "العطاء الإجتماعي الرقمي"، المتمثل في حض الأفراد على التبرع بالمعرفة والخبرات المتراكمة لديهم ؛
- **ردم الفجوة الاجتماعية :** يساهم رأس المال الإجتماعي في تحقيق التنمية الإقتصادية من خلال زيادة الإنتاج والتحسين وتدل القدرة التنافسية للمشروعات وتنمية رأس المال البشري وخفض تكلفة المعاملات وردم الفجوة الطبقية . الخدمات الصحية والتعليمية التي يقدمها المجتمع الأهلي على مساهمته في زيادة رأس المال البشري .

النتائج و التوصيات:

أ. النتائج:

من خلال التجارب التي تناولناها نستنتج أن :

- تزايد الإهتمام في الآونة الأخيرة من قبل البلدان و إدراج لبعد التنموي في أجندة الجماعات المحلية كما تعول عليها كركيزة أساسية تهم في إنعاش الإقتصاد لما تحققه من موارد لخزينة

الدولة خاصة إذا تم استغلال الموارد على أحسن وجه و اعتماد التوزيع العادل بين البلديات المدن و الأرياف؛

- تسعى الدول خاصة المتقدمة و التجريبيتين الفرنسية و الأمريكية خير دليل في التقرب من المواطن و تنويع الخدمات العمومية ؛
- إشراك المواطن كطرف في التنمية و إنعاش الإقتصاد المحلي؛
- الإهتمام المتزايد بالبيئة و حماية المحيط من خلال الإستغلال الأمثل للنفايات و تدويرها و الإستغلال الأمثل للمياه ؛
- الأدوات التقنية من خلال استغلال المعلومة العطاء الاجتماعي يسمى "**العطاء الاجتماعي الرقمي**"؛
- ردم الفجوة الطبقية من خلال توفير الخدمات الصحية،والتعليمية،الطاقة،الكهرباء و الغاز،... للمجتمع و تحقيق العدالة الاجتماعية؛
- تعاون البلديات و الجماعات الأخرى فيما بينها من خلال تحقيق التكامل فالبلدية الغنية تعين الفقيرة و التكامل بين المدن و الأرياف بل حتى الشراكة مع البلديات الأجنبية و استغلال تجاربهم الناجحة في الميدان.

ب. التوصيات:

إن الحكومة هي راسمة السياسات وصانعة القرارات ومن أهم شروط تحقيق التنمية المستدامة هو أن تكون هذه السياسات وما يتبعها من خطط ذات شمولية وتكامل بحيث لا تتعارض قوانين وتشريعات مؤسسة أو وزارة مع غيرها بل على العكس تكون في مجملها ضمن إطار وضع هذه السياسات مراعاة لجوانب ومناحي التنمية المستدامة فلا يتم فصل الجانب البيئي والاجتماعي عن الخطط الاقتصادية والاقتصاد ولا ينفصل عن العمل البيئي والاجتماعي. و تعتبر الجماعات المحلية إحدى ركائز المؤسسات الحكومية التي تلعب الدور ألإنجازي ،متابعة و مراقبة لكافة نواحي التنمية و لهذا يوصي الخبراء بمجموعة من التوصيات :[28]

- إختيار كوادر مؤهلة تعي مفاهيم التنمية المستدامة وتطبيقاتها ضمن برامج واضحة ومحددة يكون كل منها مدعم ومكمل للآخر؛

- العناية بالوضع الداخلي للتنمية بما يناسب حاجات المنطقة و كذا الإستفادة من التجارب الدولية خاصة الرائدة منها و أقلمتها مع ما يناسب الخصوصيات المحلية والحاجات و دون أن ننسى الموارد المتوفرة؛
- إدراج آليات قانونية فاعلة كجزء من الجهاز الرقابي فقوانين الإستثمار والتنمية الإجتماعية وقوانين العمل والعمال وما بين البيئة وأنظمتها يجب أن تتكامل في رؤية قانونية تمكن رجل القانون على كافة المستويات من ضبط العملية التنموية ودفعها للأمام بقوانين **تلائم المتطلبات الحديثة للمواطن خاصة مع العولمة وما خلقت من وعي لدى الأفراد نتيجة تبادل و تشاور من خلال شبكات التواصل الإجتماعي**. هذا الدور يتطلب وجود مؤسسات قانونية مدركة لأهمية هذه التنمية ومؤهلة بكوادرها لتطبيق القوانين وتفعيلها لضمان الوصول إلى الهدف المنشود.

كما أضاف مفكرين آخرون مجموعة من الشروط التي تسمح للجماعات المحلية بتحقيق التنمية و هي كالتالي:

- شمول مناطق الدولة المختلفة بالمشاريع التنموية يضمن تحقيق العدالة فيها ، و الحيلولة دون تمركزها في العاصمة أو في مراكز الجذب السكاني ؛
- عدم الإخلال في التركيبة السكانية و توزيعها بين أقاليم الدولة ، و الحد من الهجرات الداخلية من الريف إلى المناطق الحضرية؛
- زيادة التعاون و المشاركة بين السكان و مجالسهم المحلية مما يساعد في نقل المجتمع المحلي من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفاعلة ؛
- تسريع عملية التنمية الشاملة و ازدياد حرص المواطن على المحافظة على المشروعات التي ساهم في تخطيطها و إنجازها؛
- ازدياد القدرات المالية للهيئات المحلية مما يسهم في تعزيز قيامها بواجباتها و تدعيم استقلاليته؛
- تنمية القدرات القيادات المحلية للإسهام في تنمية المجتمع ؛
- تطوير الخدمات و النشاطات و المشروعات الاقتصادية و الاجتماعية في المجتمعات المحلية و العمل على نقلها من الحالة التقليدية إلى الحداثة؛

- توفير المناخ الملائم الذي يمكن السكان في المجتمعات المحلية من الإبداع ، و الاعتماد على الذات ، دون الاعتماد الكلي على الدولة و انتظار مشروعاتها؛
- جذب الصناعات و النشاطات الاقتصادية المختلفة لمناطق المجتمعات المحلية بتوفير التسهيلات الممكنة مما يسهم في تطوير تلك المناطق و يتيح لأبنائها مزيدا من فرص العمل؛

تعزيز روح العمل الإجتماعي و ربط جهود الشعب مع جهود الحكومة للنهوض بالبلاد اقتصاديا و اجتماعيا و ثقافيا.[29]

قائمة المراجع :

[1]– محمد الحنفي ، " **هل يمكن اعتبار الجماعات المحلية أدوات تنموية** "، تاريخ 14 أوت 2003، موقع www.mokarabat.com/s1217.htm

[2]– أحمد كامل البطريق، "**منهج خدمة المجتمع (نشأته وتطوره وأساليبه وخطواته ومبادئه ومنظماته)**. "مصر: مكتبة القاهرة الحديثة، (د.س.ن)، ص 394.

[3]– سمير محمد عبد الوهاب، "**مقدمة في نظم الإدارة المحلية** ". القاهرة: مكتبة الاقتصاد والعلوم السياسية،1996 ،ص 71.

[4]– عتيقة جديدي،**"إدارة الجماعات المحلية في الجزائر – بلدية بسكرة نموذجا –"**، مذكرة ماستر في العلوم السياسية تخصص سياسة عامة وإدارة محلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012 ،ص 11.

[5]– عبد الرزاق الشيخلي، "**الإدارة المحلية دراسة مقارنة**". عمان: دار المسيرة ،2001 ، ص22.

[6]– خالد ممدوح، "**البلديات و المحليات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة**"، القاهرة المنظمة العربية: للتنمية، 2009 ، ص 280.

[7]– محمد محمود الطعامنة و سمير محمد عبد الوهاب، "**الحكم المحلي في الوطن العربي و اتجاهات التطوير**". الأردن : المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2009،ص 15.

[8]– أحمد بالجيلالي "**إشكالية عجز ميزانية البلديات**"، مذكرة ماجستير، قسم تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة تلمسان، 9000 ، ص 21 .

[9]– حنفري خيضر ، " **تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق** " ، للنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3 2010/ 2011 ، ص 186 .

[10]– ف. دوجلاس موسشيت. " **مبادئ التنمية المستدامة**"، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2000 ، ص 63 .

[11]– نعيم سلمان بارود ، " **متطلبات التنمية المتكاملة من المؤشرات** " ، الجامعة الإسلامية ، عزة ، 2005 ، ص 59 .

[12]– محمد محمود عبد الله يوسف ، "**دور الجهوية في تحقيق التنمية المستدامة بالمغرب**" ، بكلية التخطيط العمراني والإقليمي – جامعة القاهرة ، ص 7 .

[13]– العايب عبد الرحمن ، " **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة** " لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2011/2010 ، ص 27 .

[14]– عبد الرحم محمد الحسن ، " **التنمية المستدامة ومتطلبات وتحقيقيها** " ، ملتقى الدولي جول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، جامعة مسيلة ، يومي 15– 16 /2011 ، ص 07 .

[15]– أسيا قاسي ، " **التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية** " ، الجمعية التونسية المتوسطة للدراسات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية بطاقة مشاركة في إشغال الملتقى الدول الثاني السياسات والتجارب التنموية بالمجال العربي والمتوسطة التحديات ، التوجهات ، الأفاق باجة (تونس) 26– 27 – أفريل 2012 ، ص 8 .

[16]– سلامة سالم سلمان " **تأثير التجارة الدولية على التنمية المستدامة**"، ص 54 .

[17]– عبد الله بولرباح، "الدور التنموي للجماعات الترابية"، بتاريخ 2017.01.17، حمل من صفحة مقالات و ابداعات من الموقع
http://www.ma-press.com/2015/01/25

[18]– المنتدى المتوسطي، موقع، http://www vie-publique fr/actualité/dossier/decentralisation_acte2/décentralisation_acte-ii.htmi

[19] -http://www.fonction-publique.gouv.fr

[20]– المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ،دورتها العادية الستين ، المنعقدة في 15 مارس 2016 صادقت الجمعية العامة للمجلس الإجماع المتعلق بمعطيات الجهوية وتحديات اندماج السياسات القطاعية ، المملكة المغربية .

[21] -Rapport « Territoires et Développementdurable »,édition de comité 21, Comité français pour l'environnement et le développement durable, paris , France ,télécharger de site : http://www.comite21.org/docs/guides/guide_territoire_dev_durable2.pdf le 12.01.016, p:2-9.

[22]- Etude de Réseau des Agences Régionales de l'Energie et de l'Environnement, **« Le développement durable :une autre politique pour les territoires »**,Toulouse ,France, mars 2000,pp :15-17.

[23]– عبد المالك مروان،" **دور الجماعات المحلية و سبب فشل بعض مجالسها المتطفلة**"، بتاريخ 2017/01/17تم تحميله من الموقع:http://www.driouchcity.net/

[24]– دراسة تحت عنوان " **الجماعة المقاولة بالمغرب:الأسس،الإمكانات و الرهانات**" ص ص:2–15.، بتاريخ 2017/01/12المحملة من الموقع:
hazbane.asso-web.com/uploaded/aljamaa-almokawila-bilmaghrib.DOC

[25]– سمير محمد عبد الوهاب، " **أنماط إدارة المدن الكبرى مع التركيز على مدينة لندن** "، الملتقى العربي الثاني: إدارة المدن الكبرى، مشكلات حضرية وحلول إبداعية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الإسكندرية، مصر، 2005 ، ص7 .

[26]– نصر الدين البال ، " **دور الحوكمة المحلية في إرساء المدن المستدامة** " ، ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2012/2011 ، ص 112.

[27]– مقطيط محمد،**أهم المنجزات في ميدان التنمية المستدامة**"، دراسة من قبل كتابة الدولة لدى وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلفة بالماء والبيئة قطاع البيئة،المغرب، ص ص:11–15.

[28]– عبدا لرحمن محمد الحسن، " **التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها**"، بحث مقدم لملتقى" **إستراتيجية الحكومة في القضاء علي البطالة وتحقيق التنمية المستدامة** " ،جامعة المسيلة 15 – 16 / 11 / 2011، ص ص:11–12.

[29]– حنفري **خيضر** ، "**واقع وآفاق تمويل التنمية المحلية في الجزائر**"، أطروحة لنيل الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،فرع التحليل المالي،جامعة الجزائر 2010،3–2011، ص ص :28–29.

واقع الجباية المحلية في الجزائر ودورها في تمويل الجماعات المحلية

The reality of local taxation in Algeria and its role in the financing of local authorities

ط. د. زعيش محمد

جامعة باجي مختار –عنابة– الجزائر

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الجباية المحلية في الجزائر ودورها في تمويل الجماعات المحلية وأهم التحديات التي تواجهها.

توصلت الدراسة لجملة من النتائج على غرار الجباية المحلية في الجزائر ما زالت متأخرة كثيرا وهذا راجع لعدت أسباب من اهمها ضعف الموارد الجبائية المحلية التي تشكل نسبة كبيرة من مجموع العوائد المحلية نتيجة الغش والتهرب الجبائي، بالإضافة إن أغلبية الضرائب والرسوم العائدة لفائدة الجماعات المحلية، هي عبارة عن ضرائب ورسوم ذات مردود ضعيف.

الكلمات المفتاحية: جباية محلية، جماعات محلية، ضرائب، عوائد محلية، موارد جبائية.

Abstract

This study aims to know the reality of local taxation in Algeria and its role in the financing of local authorities as well as the most important challenges they face.

The study yielded a number of results, the most important of which is the local taxation in Algeria, which is still very late, due to the weakness of local tax resources, which constitute a significant percentage of the total domestic revenues due to fraud and tax evasion. In addition, the majority of taxes and royalties for the benefit of local authorities are low-yielding taxes.

Keywords: Local taxation, local authorities, taxes, local revenues, tax resources.

JEL classification: H20, H30

مقدمة

تشكل الجباية المحلية احد اهم المواضيع المطروحة خاصة على صعيد الدول النامية وهذا نظرا لدورها الكبير في تمويل الجماعات المحلية، حيث تسعى هذه الأخيرة لتحقيق التنمية المحلية، والجزائر على غرار غيرها من الدول قامت بإصلاح النظام الجبائي من خلال سن العديد من القوانين الجبائية، حيث تناولت الفصل بين الضرائب والرسوم العائدة للدولة وتلك العائدة للجماعات المحلية.

بناءا على ما سبق يتم طرح الاشكالية التالية:

ما هو واقع تمويل الجباية المحلية للجماعات المحلية في الجزائر؟

للإجابة على هذه الاشكالية يتم طرح الأسئلة التالية:

- ما هو هيكل الجباية المحلية في الجزائر ؟
- ما هي أهم التحديات التي تواجه الجباية المحلية في الجزائر ؟

أهمية الدراسة:

تتضح أهمية الدراسة من خلال أهمية الجباية المحلية في تمويل الجماعات المحلية، حيث تعتبر هذه الاخيرة المحرك الرئيسي لتحقيق التنمية المحلية ومنه تحقيق تنمية شاملة.

أهداف الدراسة:

- تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية :
- الالمام بأهم الجوانب النظرية للجماعات المحلية والجباية المحلية؛
- التعرف على واقع الجباية المحلية الجزائر ؛
- التعرف على أهم التحديات التي تواجه الجباية المحلية في الجزائر.

منهج الدراسة:

من أجل الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب موضوع الدراسة وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي.

هيكل الدراسة:

للإجابة على الاشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة إلى:

أولا: مفاهيم عامة حول الجماعات المحلية والجباية المحلية

ثانيا: دراسة واقع الجباية المحلية في الجزائر

أولا: مفاهيم عامة عن الجماعات المحلية والجباية المحلية

1- تعريف الجماعات المحلية

❖ **الولاية**

هي الجماعة الاقليمية للدولة، تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وهي أيضا الدائرة الادارية غير الممركزة للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الاقليمية والدولة، وتساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الاقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وكذا حماية وترقية وتحسين الاطار المعيشي للمواطنين.[i]

❖ **البلدية**

هي الجماعة الاقليمية القاعدية للدولة، تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، تمارس البلدية صلاحيات التهيئة والتنمية، التعمير والهياكل القاعدية والتجهيز، وكذا نشاطات البلدية في مجال التربية والحماية الاجتماعية والرياضة والشباب والثقافة والتسلية والسياحة، النظافة وحفظ الصحة وطرقات البلدية.[ii]

❖ **الصندوق المشترك للجماعات المحلية**

انشئي الصندوق المشترك للجماعات المحلية بموجب المرسوم 73-134 المؤرخ في 1973/08/09 تحت وصاية وزارة الداخلية، ويعتبر كمؤسسة عمومية ذات طابع اداري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ولقد خصص له المشرع الجزائري جزءا هاما من الضرائب والرسوم المحلية، والتي تقتطع من موارد الجماعات المحلية بموجب القانون، وكان الهدف من وراء انشائه هو الموازنة بين الجماعات المحلية الفقيرة والجماعات المحلية الغنية.[iii]

حيث تمثل المهمة الرئيسية التي أسندت للصندوق في إرساء التضامن ما بين الجماعات المحلية من خلال تعبئة الموارد المالية وتوزيعها، ويكلف الصندوق في هذا الإطار، يأتي: [iv]

- العمل على تعاضد الوسائل المالية للجماعات المحلية الموضوعة تحت تصرفها بموجب القانون والتنظيمات المعمول بها؛
- توزيع المخصصات المالية المدفوعة من قبل الدولة لفائدة الجماعات المحلية؛
- توزيع تخصيص إجمالي للتسيير فيما بين الجماعات المحلية سنويا لتغطية النفقات الإجبارية ذات الأولوية؛
- تقديم مساهمات مالية لفائدة الجماعات المحلية التي يتعين عليها أن تجابه أحداث كوارث و/أو طوارئ وكذا تلك التي تواجه وضعية مالية صعبة؛
- تقديم مساهمات مؤقتة أو نهائية للجماعات المحلية ومؤسساتها لإنجاز مشاريع تجهيز واستثمار في الإطار المحلي أو في إطار التعاون المشترك بين البلديات؛
- الوساطة البنكية لفائدة الجماعات المحلية؛
- منح إعانات مالية لفائدة البلديات لإعادة تأهيل المرفق العام المحلي؛
- القيام بكل الدراسات و التحقيقات و الأبحاث التي ترتبط بترقية الجماعات المحلية وإنجازها والعمل على نشرها؛
- المساهمة في تمويل أعمال تكوين المنتخبين و الموظفين المنتمين لإدارة الجماعات المحلية وتحسين مستواهم؛
- المشاركة في أعمال الإعلام و تبادل الخبرات واللقاءات لا سيما في إطار التعاون المشترك بين البلديات؛
- مباشرة وإنجاز كل عمل مرتبط بهدفه أو مخول له صراحة بموجب القانونين و التنظيمات المعمول بها.

2- الجباية المحلية

❖ تعريف الجباية المحلية

تعنى الجباية المحلية بالهيئة اللامركزية في الدولة الجزائرية ألا وهي الجماعات المحلية، حيث أن الجباية المحلية هي جملة من الاحكام الضريبية وأصناف من الضرائب تختلف باختلاف الجهة المستفيدة والممولة بالإضافة لاختلاف الوعاء الضريبي.[٧]

❖ **خصائص الجباية المحلية الفعالة**

حتى تتصف الجباية المحلية بالفعالية وتؤدي الدور المنوط إليها، يتعين عليها ان تتصف بما يلي:[vi]

- ينبغي ان يرتفع دخل الضريبة المحلية الفعالة مع مرور الزمن كي يواكب النمو الطبيعي للتكاليف ويلبي الحاجة المتزايدة للخدمات العامة المحلية؛
- ان لا تكون كثيرة التأثير بالتقلبات الدورية؛
- ان تتوزع على نحو متساوي نسبيا بين السلطات المحلية؛
- ان تمثل تمثيلا حقيقيا للعلاقة بين المواطنين الذين يدفعون الضريبة وأولئك المستفيدين منها؛
- ان تكون تكاليف ادارة الجباية المحلية زهيدة، أي أن ريعها يفوق تكاليفها الادارية.

❖ **أهمية الجباية المحلية في الميزانية المحلية**

يظهر من الضروري في إطار إصلاح اللامركزية تزويد الجماعات المحلية بموارد مالية دائمة و مستقرة دائمة تسمح لها بمواجهة مختلف الأعباء و النفقات العامة التي تعتني بها في إطار ممارسة مهامها، و لهدا فإن الجباية المحلية لها دور مهم في الميزانية المحلية حيث نجد أن هذه الأخيرة على اعتبار حجمها و نسبتها الهامة يقاس وزنها و أهميتها في مدى قدرتها على خلق و جلب أكبر عدد من الاستثمارات بشكل يحرك بصفة فعلية عجلة التنمية على مستوى الجماعات المحلية ، و يكون ذلك عن طريق استعمال هذه الموارد لجلب أكبر عدد من المستثمرين عن طريق توفير المناخ الملائم و بناء الهياكل التي تساهم في إنعاش الميزانية المحلية وبهذا تتحقق التنمية المحلية و من تم التنمية الشاملة الوطنية.[vii]

ثانيا: دراسة واقع الجباية المحلية في الجزائر

1- هيكل الجباية المحلية في الجزائر

❖ **الضرائب المباشرة**

الجدول رقم (01): الضرائب المباشرة المكونة لهيكل الجباية المحلية في الجزائر

طبيعة المصدر	المرجع القانوني	المعدل	المستفيد		
			البلدية	الولاية	الصندوق المشترك للجماعات المحلية
رسم على النشاط المهني (TAP)	المادة 21 من قانون المالية 1996، الجريدة رقم 82. المواد من 217 إلى 231 من قانون الضرائب المباشرة. المادة 6 من قانون المالية التكميلي 2001، الجريدة رقم 38 المادة 8 من قانون المالية التكميلي 2008، الجريدة 42.	2% من رقم الأعمال	%1.30	%0.59	%0.11
رسم على النشاط المهني الخاص بنقل المحروقات عبر الأنابيب	المادة 222 من CIDTA المادة 8 من قانون المالية التكميلي 2008، الجريدة 42.	3% من رقم الأعمال	%1.96	%0.88	%0.16
الضريبة العقارية	القرار الوزاري المؤرخ في 24ماي 1994 المتضمن تصنيف البلديات، الجريدة رقم 70. المادة 9 و10 قانون المالية 2002، الجريدة 79	%3 %5 %7 %10	%100		
الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU)	المادة 2 من قانون المالية 2007، الجريدة 85 المادة من 9 إلى 13 قانون المالية التكميلي 2008، الجريدة 42 المادة 12 قانون المالية التكميلي 2009، الجريدة 44	%5 %12	%40	%5	%5
الضريبة على الدخل الاجمالي (IRG)/فئة مداخيل الارض	المادة 42 مكرر من CIDTA المادة 2 من قانون المالية التكميلي 2008، الجريدة 42	%7 %15	%50		
رسوم ازالة النفايات	المادة من 263 إلى 267 من CIDTA المادة 11 و12 من قانون المالية 2002، الجريدة 79.	مداولات المجلس الشعبي البلدي	%100		
الضريبة على التراث	المادة 281 من CIDTA المادة 26 من قانون المالية 2003، الجريدة 86. المادة 14 و15 من قانون المالية 2006، المادة 85.	من 0 إلى 1.5%	%20		

المصدر:
http://www.interieur.gov.dz/images/pdf/STRUCTURE%20DES%20RESSOURCES%20FISCALES%20DES%20COLLECTIVITES%20LOCALES.pdf

❖ الضرائب غير المباشرة

الجدول رقم (02): الضرائب غير المباشرة المكونة لهيكل الجباية المحلية في الجزائر

طبيعة المصدر	المرجع القانوني	المعدل	المستفيد		
			البلدية	الولاية	الصندوق المشترك للجماعات المحلية
الرسم على القيمة المضافة (TVA) للأعمال التجاري في الداخل	المواد من 1 إلى 161 من قانون الرسوم على رقم الأعمال	%19 %7	%10		%10
الرسم على القيمة المضافة (TVA) للأعمال المنجزة في الاستيراد					%15
رسم الذبح	المادة 446 من قانون الضرائب المباشرة المادة 5 و6 من قانون المالية التكميلي 2007، الجريدة 47. المادة 21 من قانون المالية 2009، الجريدة 44	10 دج /كغ	8.5 دج		8.5 دج
رسم على الملصقات والالواح المهنية	المادة 56 و57 من قانون المالية 2000، الجريدة رقم 92	20 إلى 750 دج حسب نوع العرض	%100		
رسم خاص على رخصة العقارات	المادة 55 من قانون المالية 2000، الجريدة 92. المادة 49 من قانون المالية 2006، الجريدة 85. المادة 25 من قانون المالية التكميلي 2008، الجريدة 42.	1000 إلى 200000 دج حسب نوع الرخصة والاستخدام	%100		
رسم الاقامة	المادة من 59 إلى 66 من قانون المالية 1998، الجريدة 89.	مداولات المجلس الشعبي	%100		

	المادة 48 من قانون المالية 2006، الجريدة 85. المادة 26 من قانون المالية التكميلي 2008، الجريدة 42.	البلدي من 50 إلى 60 دج واقل من 100 دج / شخص/ يوم الاقامة/العائلة . من 200 الى 600 دج /الشخص/ يوم اقامة/ فندق مصنف.			
حقوق الحفلات	المادة من 105 إلى 108 امر رقم 65-320، الجريدة 108. المادة 36 من قانون المالية 2001، الجريدة 80	مداولات المجلس الشعبي البلدي	%100		

المصدر:

http://www.interieur.gov.dz/images/pdf/STRUCTURE%20DES%20RESSOURCES%20FISCALES%20DES%20COLLECTIVITES%20LOCALES.pdf

❖ رسوم مرتبطة بالبيئة

الجدول رقم (03): الرسوم المرتبطة بالبيئة المكونة لهيكل الجباية المحلية في الجزائر

طبيعة المصدر	المرجع القانوني	المعدل	المستفيد		
			البلدية	الولاية	الصندوق المشترك للجماعات المحلية
رسم حفظ النفايات الخاصة أو الخطرة	المادة 203 من قانون المالية 2002، الجريدة 79. المادة 46 من قانون المالية التكميلي 2008، الجريدة 42.	10500 دج/طن	%25		
رسم على النفايات المتعلقة بنشاطات الرعاية	المادة 204 من قانون المالية 2002، الجريدة 79. المادة 46 من قانون المالية التكميلي 2008، العدد 42.	24000 دج/طن	%25		
رسم تكميلي على تلوث الهواء الصناعي	المادة 205 من قانون المالية 2002، الجريدة 79. المادة 46 من قانون المالية التكميلي 2008، الجريدة 42.	معامل من 1 إلى 5	%25		
رسم تكميلي	المادة 94 من قانون المالية 2003،	معامل من	%50		

على مياه الصرف الصناعي	الجريدة 86. المادة 46 من قانون المالية التكميلي 2008، الجريدة 42.	1 إلى 5			
رسم على الاطارات الجديدة المستوردة أو المنتجة محليا	المادة 60 من قانون المالية 2006، العدد 85. المادة 46 من قانون المالية التكميلي 2008، الجريدة 42. المادة 43 من قانون المالية 2013، الجريدة 72.	10 دج الثقيل 5 دج الخفيف	%40 من الاطارات الجديدة المنتجة محليا		%40 من الاطارات الجديدة المستوردة
رسم على الزيوت ومواد التشحيم ومستحضرات زيوت التشحيم المستوردة أو المصنعة على الأراضي الوطنية	المادة 61 من قانون المالية 2006، الجريدة 85. المادة 46 من قانون المالية التكميلي 2008، الجريدة 42. المادة 43 من قانون المالية 2013، الجريدة 72.	12500/ط ن	%50 من الزيوت ومواد التشحيم ومستحضرات زيوت التشحيم المصنعة محليا		%50 من الزيوت ومواد التشحيم ومستحضرات زيوت التشحيم المستوردة

المصدر:

http://www.interieur.gov.dz/images/pdf/STRUCTURE%20DES%20RESSOURCES%20FISCALES%20DES%20COLLECTIVITES%20LOCALES.pdf

من خلال الجداول السابقة نلاحظ ان هناك ضرائب ورسوم منها الموجهة بأكملها للجماعات المحلية ومنها الموجهة الموجهة جزئيا فقط للجماعات المحلية حيث تتمثل الضرائب والرسوم الموجهة كليا لصالح الجماعات المحلية في:

- الضريبة العقارية
- رسوم ازالة النفايات
- رسم على الملصقات والالواح المهنية
- رسم خاص على رخصة العقارات
- رسم الاقامة
- حقوق الحفلات

أما الضرائب والرسوم الموجهة جزئيا لصالح الجماعات المحلية فهي:

- رسم على النشاط المهني (TAP)
- رسم على النشاط المهني الخاص بنقل المحروقات عبر الأنابيب
- الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU)
- الضريبة على الدخل الاجمالي (IRG)/فئة مداخيل الارض
- الضريبة على التراث
- الرسم على القيمة المضافة (TVA) للأعمال التجاري في الداخل
- الرسم على القيمة المضافة (TVA) للأعمال المنجزة في الاستيراد
- رسم الذبح
- رسم حفظ النفايات الخاصة أو الخطرة
- رسم على النفايات المتعلقة بنشاطات الرعاية
- رسم تكميلي على تلوث الهواء الصناعي
- رسم تكميلي على مياه الصرف الصناعي
- رسم على الاطارات الجديدة المستوردة أو المنتجة محليا
- رسم على الزيوت ومواد التشحيم ومستحضرات زيوت التشحيم المستوردة أو المصنعة على الأراضي الوطنية

2- تطور الجباية المحلية في الجزائر

الجدول رقم (04): تطور الجباية المحلية مقارنة بالجباية العادية في الجزائر خلال الفترة 2010-2014

الوحدة:(بمليارات الدينار)

	2010	2011	2012	2013	2014
الجباية العادية للدولة	1309.4	1548.5	1944.8	2072.1	2126.4
جباية الجماعات المحلية والصناديق الخاصة	325.4	359.1	353	389.3	410.4
مجموع الجباية العادية	1634.8	1907.6	2297.8	2461.4	2536.8

المصدر: https://www.mfdgi.gov.dz/images/pdf/recouvrement_ar.pdf

الشكل رقم (01): تطور الجباية المحلية مقارنة بالجباية العادية في الجزائر خلال الفترة 2010-2014

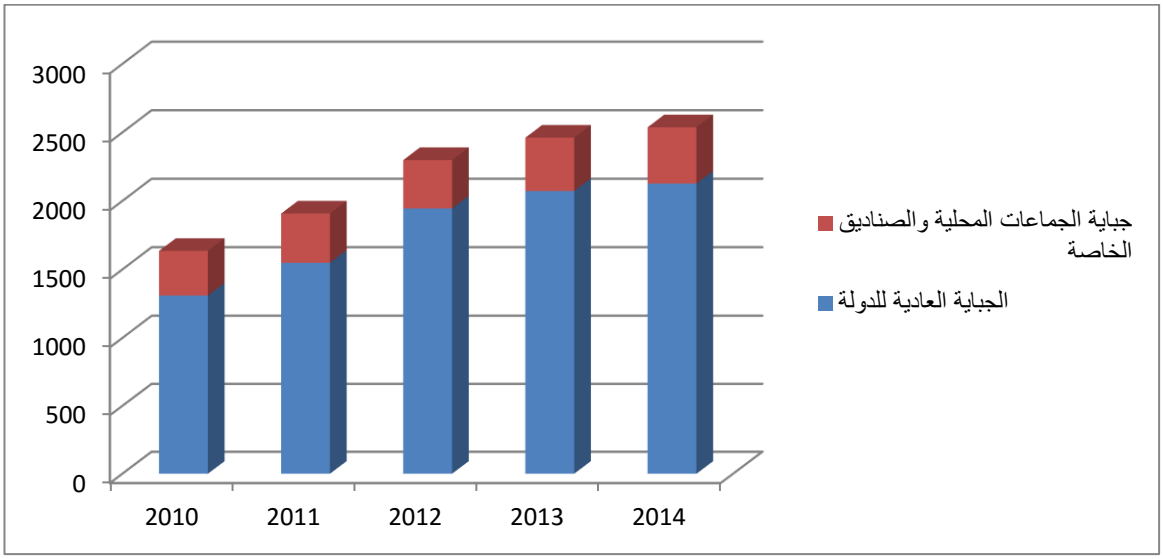

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 4

من خلال الشكل السابق نلاحظ زيادة الجباية المحلية من سنة إلى أخرى، غير أن هذه الزيادة تبقى ضعيفة مقارنة بالجباية العادية للدولة، حيث لا لم تشكل سوى 16.17% من مجموع الجباية العادية خلال سنة 2014.

❖ **تطور هيكل الجباية المحلية في الجزائر**

الجدول رقم (05): تطور هيكل الجباية المحلية في الجزائر خلال الفترة 2002-2010

الوحدة: مليون دج

	2000	2002	2004	2006	2008	2010
الرسم على النشاط المهني	41510	42348	54009	70121	107623	128738
الرسم على القيمة المضافة	3484	4524	5397	5808	7949	10599
الرسم على النفايات	/	/	306	414	210	344
ضرائب على العقارات	5	13	20	17	18	52
الضريبة الجزافية الوحيدة	/	/	/	/	3930	4739
ضرائب على المداخيل	/	/	/	/	/	2055
ضرائب أخرى	/	/	/	/	7588	1598

المصدر: شخار نعيمة، تحليل وتقييم الجباية المحلية في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، العدد 1، ديسمبر 2012،

من خلال الجدول السابق نلاحظ زيادة الجباية المحلية على مختلف الرسوم المشكلة لها وهذا على مدار الفترة 2002-2010، غير أن هذه الزيادة تبقى ضعيفة. كما يلاحظ أيضا أن الرسم على النشاط المهني يساهم بحصة الاسد في الجباية المحلية، يليه بفارق معتبر الرسم على القيمة المضافة، لتبقى باقي الرسوم مساهمتها ضئيلة جدا في الجباية المحلية، والتي كانت اغلبها منعدمة إلى غاية سنة 2008 أين بدأت تسجل نسبة قليلة من الايرادات.

3- وامل اختلال وقصور الجباية المحلية

تتمثل في: [viii]

- عدم وجود رؤية واضحة ومستقرة للأوعية المختلفة للجباية المحلية، من خلال الاعفاءات، التقليص، التنويع الشديد في عدد هذه الرسوم وطرق تصنيفها، مما يصعب من التحكم فيها خاصة وأن الجماعات المحلية تفتقد إلى التأطير المناسب والمتخصص؛
- عدم التكامل بين توسيع الاوعية وتنوعها، وفي المقابل غياب كلي للتحكم في الاحصائيات الدقيقة، التي تكشف الحجم الفعلي لهذه الأوعية، رغم توفر الجماعات المحلية على وسائل وآليات تحقق ذلك؛
- الاختلال المتباين، بين حجم الأوعية المحلية بين المناطق المختلفة للوطن، نتيجة لعدم الترابط والتكامل جهويا ومحليا، للأنشطة الاقتصادية والتجارية والسياحية وغيرها.

4- التحديات التي تواجه الجباية المحلية في الجزائر

تتمثل اهم التحديات التي تواجه الجباية المحلية في الجزائر فيما يلي: [ix]

- ضعف الموارد الجبائية المحلية التي تشكل نسبة كبيرة من مجموع العوائد المحلية نتيجة الغش والتهرب الجبائي، كثرة الإعفاءات، ضعف التحصيل الجبائي؛
- انعدام التكافؤ بين الإجراءات الجبائية والنفقات؛
- خصوصية الأقاليم في الجزائر مما يستدعي تدخل الدولة مركزيا خصوصا في الاقتصادي

- نقص التأطير والكوادر الإدارية، وسوء توزيع إطارات الدولة من أجل تسيير الجباية المحلية، مما جعل جل البلديات تعاني العجز، وبالتالي تتطلب التدخل من طرف الدولة فتعود إلى المركزية، حيث أثبتت تجارب العديد من الدول أنه كلما كانت درجة استقلالية الإدارة المحلية أكبر، ازدادت قدرتها على توفير موارد مالية ذاتية، ويعني هذا تعزيز مبدأ اللامركزية، أي استقلالية مالية الإدارة المحلية.
- خصوصية الاقتصاد الجزائري القائم على الريع البترولي، الذي لا بد أن يخضع للتسيير المركزي، أدى إلى إهمال الجباية العادية بصفة عامة، والجباية المحلية بصفة خاصة، واللجوء دوما إلى الإعانات التي تقدمها الدولة نتيجة عجز الجماعات المحلية؛
- إن أغلبية الضرائب والرسوم التي تجب لفائدة الجماعات المحلية، هي عبارة عن ضرائب ورسوم ذات مردود ضعيف، وهذا راجع إما بسبب محدودية وعائها الضريبي، أو قلة المكلفين بها في الوقت نفسه الضرائب والرسوم التي تجب لفائدة الدولة ذات مردود مرتفع؛
- إن الجماعات المحلية وعلى الرغم من تمتعها بمجموعة من الرسوم لفائدتها، فان الدولة تمتلك السلطة في تأسيس الضرائب وتحديد القاعدة الخاضعة للضريبة المحلية، ومنه لا يبقى هناك أي معنى للمركزية الجبائية.
- غياب نظام معلومات جبائي فعال، فمردودية المنظومة الجبائية تبدأ أولا بتوفر المعلومات الجبائية، فهي تعد بمثابة العمود الفقري لمصلحتي الوعاء والتحصيل، ذلك أنه في غياب قاعدة بيانات صحيحة عن النشاط الاقتصادي، لا يمكن تحقيق إيرادات جبائية عالية؛
- توسع الاقتصاد الموازي، بحيث توجد الكثير من الأنشطة الاقتصادية بعيدة عن أعين الحكومات واجهزتها الرقابية، وفي ظل هذه الظروف تحدث المنافسة غير الشريفة، فتضعف الجباية المحلية خاصة الرسم على النشاط المهني والرسم على القيمة المضافة؛
- قلة تعامل المصالح الجبائية فيما بينها، خاصة إذا تعلق الأمر بطلب معلومات من خارج الولاية، محل السكن الرئيسي للمكلف، مما يشجع ظاهرتي التهرب والغش الضريبيين ويؤثر على التحصيل الجبائي المحلي.

5- سبل تفعيل الجباية المحلية لتمويل الجماعات المحلية

من الضروري إعادة الاعتبار للموارد الجبائية المحلية، بغرض رفع مردودية الضرائب الموجودة، عن طريق اشراك الجماعات المحلية، ولتفعيل الجباية المحلية يجب العمل على:[x]

- مكافحة الغش والتهرب الجبائي، وهذا من خلال اتخاذ مجموعة من الاجراءات التشريعية، لجعل القوانين الجبائية مرنة وأيضا تطبيق غرامات جبائية وجنائية ردعية على كل من يقوم بالغش الجبائي؛
- عصرنة الجباية المحلية بتدعيم الادارة الجبائية بالوسائل الحديثة، ووضع التحفيزات والكفاءات المهنية؛
- التحكم في النفقات المحلية، وذلك بترشيد الانفاق، واعادة النظر في توزيع الأعباء بين السلطات المركزية والسلطات المحلية، كأن تتحمل كل وزارة النفقات والاحتياجات التابعة لقطاعها؛
- يجب اشراك البلديات والولايات في عملية التحصيل سواء بمساعدة القابض البلدي أو بتعزيز وسائله؛
- تعزيز اللامركزية والسلطة الجبائية للجماعات المحلية، وبالتالي تصبح الجماعات المحلية مسؤولة عن مواردها الخاصة؛
- تشجيع المشاريع الاقتصادية على المستوى المحلي مما يؤدي إلى تحقيق عائدات مالية معتبرة يتم توجيهها لصالح الجماعات المحلية؛
- ضمان عنصر بشري مؤهل، بإمكانه التحكم في تحصيل الموارد الجبائية المحلية؛
- مراجعة التوزيع الغير عادل للجباية بين الدولة والجماعات المحلية، وضرورة تنازل الدولة على بعض الضرائب لصالح الجماعات المحلية.

6- الاجراءات الموجهة لتحسين الجباية المحلية للجماعات المحلية في الجزائر

من اجل رفع مستوى الإيرادات الضريبية للجماعات المحلية لا سيما الخاصة بالبلديات فقد تم إدراج الإجراءات التالية ضمن قوانين المالية و تتمثل فيما يلي[xi]:

- تخصيص 50% من الضريبة على الناتج الخام IRG الخاص بالمداخيل الايجارية لصالح البلديات
- الزيادة في الرسم الخاص المتعلق برخص العقار ولا سيما على مستوى التجمعات الكبرى
- توسيع رسم الإقامة على كافة البلديات مع الزيادة في التعريفة بصفة متزنة حسب تصنيف مراكز الإيواء المعنية.
- الزيادة في الضريبة المستحقة للدولة، الولاية أو البلدية بعنوان البناء في الأملاك العمومية بناء على ترخيص الطرقات لصالح الأشخاص المعنويين أو الطبيعيين الخاضع للقانون العام أو الخاص.
- تخصيص 50% من الضريبة الجزافية الوحيدة لفائدة الجماعات المحلية.
- تخصيص أقساط من الرسوم البيئية المخصصة للدولة لصالح البلديات
- اصلاح نظام التضامن المالي ما بين الجماعات المحلية
- منح تخصيص سنوي من ميزانية الدولة لصالح الجماعات المحلية للتكفل بأعباء الأثر المالي الناتج عن الزيادة في أجور موظفي الجماعات المحلية
- منح تخصيص سنوي من ميزانية الدولة لصالح البلديات للتكفل بنفقات تسيير وحراسة المدارس الابتدائية.

خاتمة

تعتبر الجباية المحلية احد اهم الموارد المالية لتمويل الجماعات المحلية، حيث هناك ضرائب ورسوم موجهة كليا للجماعات المحلية وهناك ما تأخذ منه نسبة فقط، ومن خلال التطرق لواقع الجباية المحلية في الجزائر يتضح أنها ما زالت متأخرة كثيرا وهذا راجع لعدت أسباب من اهمها ضعف الموارد الجبائية المحلية التي تشكل نسبة كبيرة من مجموع العوائد المحلية نتيجة الغش والتهرب الجبائي، إن أغلبية الضرائب والرسوم العائدة لفائدة الجماعات المحلية، هي عبارة عن ضرائب ورسوم ذات مردود ضعيف، وهذا راجع إما بسبب محدودية وعائها الضريبي، أو قلة المكلفين بها، بالإضافة إلى غياب نظام معلومات جبائي فعال.

الاقتراحات

- يجب مراجعة حصة الجماعات المحلية من الضرائب والرسوم التي تتشارك فيها مع الدولة؛
- وضع قوانين رادعة لمحاربة الغش والتهرب الضريبي؛
- توعية الشعب لأهمية الجباية المحلية في تمويل الجماعات المحلية والتي تعود بالنفع على سكان المنطقة؛

المراجع

[i] قانون الولاية من قانون الجماعات المحلية 2012، المادة 1ص5.

[ii] قانون البلدية من قانون الجماعات المحلية 2012، المادة 1ص5، الباب الثاني ص 17-20.

[iii] لخضر عبيرات، أهمية الجباية المحلية في تعزيز الاستقلالية المالية لتسيير ميزانية الجماعات المحلية (البلدية)، مجلة دراسات، العدد الاقتصادي، المجلد 15، العدد 2، جوان 2018، ص 91.

[iv] http://www.interieur.gov.dz/index.php, vue le 15/10/2018, à 16.40.

[v] لعرج مجاهد نسيمة، مجدوب خيرة، قادة علي حنان، دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، دراسة تحليلية لبلدية عين فزة، تلمسان، مجلة دراسات جبائية، المجلد 3، العدد 1، جوان 2014، ص 102.

[vi] زيرمي نعيمة، سنوسي بن عومر، الجباية المحلية في الجزائر بين الواقع والتحديات، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 3، العدد 5، جويلية 2013، ص 212.

[vii] نصر الدين بن مسعود، محمد بوقناديل، أحمد صادق زاوي، الجباية المحلية ودورها في دفع عجلة التنمية، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد1، جوان 2012، ص 61.

[viii] شخار نعيمة، تحليل وتقييم الجباية المحلية في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، العدد 1، 2012، ص 123-124.

[ix] زيرمي نعيمة، سنوسي بن عومر، مرجع سابق، ص 227-228.

[x] مسعودي عبد الكريم، تفعيل الجباية المحلية للجماعات المحلية، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 1، العدد 1، 2013، ص65-66.

[xi] http://www.interieur.gov.dz/index.php, vue le 17/10/2018, à 10.20.

مستقبل التبادل الطاقي بين الجزائر والاتحاد الأوربي
سيناريو الغاز الطبيعي 2030
The Future of Algerian Europe Energy Exchange Natural Gas Scenario 2030

د. العربي العربي
جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر.

ملخص:

إن الاحتياطات الكبرى للجزائر من الغاز الطبيعي يجعلها تلعب دورًا مهمًا في الاجابة على الحاجيات الأوربية من الطاقة، خاصة في ظلِّ الأوضاع المرتبكة جيو–ستراتيجيًا في المناطق المزودة لدول الاتحاد الأوربي، واكراهات اللاستقرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط، وملامح الصدام السياسي بين روسيا من جهة والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، وتغذيتها الاسترجاعية على حاجيات الاتحاد الأوربي من الطاقة.

وعليه ترغب هذه الدراسة في إبراز أهمية وثقل ورقة الغاز في صادرات الجزائر إلى الاتحاد الأوربي، وكيفية توظيفها مستقبلاً في رسم العلاقات الجزائرية–الأوربية، وما هي سيناريوهات النجاح في ذلك؟

الكلمات المفتاحية: الجزائر، الغاز الطبيعي، الاتحاد الأوربي، الدبلوماسية الاقتصادية.

Abstract:

Algeria's gas reserves play an important role in responding to European energy needs, especially in the geo-strategic situations in the EU-supplied areas. Further the political instability in the Middle East, and the features of the political clash between Russia and the United States of America, and it's feedback on the needs of the European Union energy.

Therefore, this paper wishes to highlight the importance and weight of the gas card in Algeria's exportation to the European Union. How it will be used in the future to shape Algerian-European relations?

And what scenarios may be possible for the future?

Keywords: Algeria-Natural Gas- European Union-Economic Diplomacy

مقـــدمة

إن التوجه العالمي نحو الحفاظ على البيئة والالتزام باتفاقيات كيوتو القاضية بضرورة تخفيض نسبة الانبعاثات من ثاني أوكسيد الكربون، عزَّز التوجه نحو استهلاك الغاز الطبيعي كمورد طاقة نظيف. وأكَّدت التقارير على أن الطلب العالمي والأوربي على الغاز سيتضاعف في الفترة الممتدَّة من 2000 إلى 2030. وأن الاجابة على 90% من الحاجيات الأوربية من الطاقة لعام 2030، ستكون خارج حدودها.

وعليه فإن الجزائر تمتلك خزانًا ضخمًا من الغاز الطبيعي، يُمكِنُها إن أحسنت استعماله من لعب دورٍ مهمٍ في الساحة الدولية، واستغلال عوائده الماليه في بناء بدائل اقتصادية قوِّية، تعالج الخلل الذي لازمَ البناء الاقتصادي منذ الاستقلال والمُرتكِزْ على 97% من صادرات المحروقات. خاصةً وأن العصر الذهبي للوقود الأحفوري قد اقترب من النضوب، وغدا ضروريًا التفكير في مرحلة مابعد النفط.

بناءً على هذا التشخيص، تحاول هذه الدراسة الاطلال على المستقبل من خلال الاجابة على إشكال رئيسي يمكننا صياغته على الشكل التالي: كيف يمكن للغاز الطبيعي أن يساهم في التحضير لمرحلة مابعد النفط؟

مع طرحٍ لإشكالات فرعية تتمثل في: ماهو المسار العام لاستهلاك الغاز مستقبلاً؟

أين يكمن دور الجزائر في الاجابة على الطلب الأوربي؟

ماهي المشاريع المشتركة بينهما لإنجاح هذه الاستيراتيجية؟

كيف استطاعت الجزائر أن توفق بين الصراعات الدولية من خلال الدبلوماسية الاقتصادية؟

أما الفرضية التي يمكننا بناء الدراسة على غرارها فهي:

كلما زاد اكتشاف الغاز الطبيعي، كلما زادت القدرة على تنويع الاقتصاد.

للإجابة على هذه الاشكالات والفرضية، يمكننا الاعتماد على المحاور التالية:

المحور الأول: الاستهلاك العالمي للغاز الطبيعي واحتياطاته.

1-المسار العام لاستهلاك الغاز على المستوى العالمي والأوربي.

2-مستقبل الجزائر في تموين الاتحاد الأوربي من الغاز الطبيعي.

المحور الثاني: الطاقة بين مطرقة الندرة، وسندان الصراعات الدولية.

1-الغاز الجزائري والمواقف الأوربية.

2- توظيف الجزائر لورقة الغاز الطبيعي في إطار الدبلوماسية الاقتصادية.

المحور الثالث: المشاريع الاستيراتيجية المشتركة في ميدان الغاز بين الجزائر والاتحاد الأوربي.

1-الأنابيب الناقلة للغاز بين الجزائر والاتحاد الأوربي بين الواقع والأهمية.

2-التحدِّيات المستقبلية للغاز الجزائري في الأسواق الدولية.

الخاتمـــــة

المحور الأول: الاستهلاك العالمي للغاز الطبيعي واحتياطاته.

1-المسار العام لاستهلاك الغاز على المستوى العالمي والأوربي. أ/على المستوى العالمي:

لقد ارتفعت نسبة استهلاك الغاز بطريقة مُلْفِتَة للانتباه خلال الثلاثين سنة الماضية مقارنةً بموارد الطَّاقَة الأخرى، ويرجع ذلك إلى إمكانية توظيفه في استعمالات عِدَّة صناعية كانت، أو خدماتية. كما أنه أقل تلويثًا للبيئة، حيث يصدر ما بين 25 إلى 30 % من ثاني أوكسيد الكربون أقلاً من الموارد البترولية الأخرى، وتزيد هذه النسبة على النِصْفْ مما يصدره الفحم.

إن احتياطات الغاز ناضبة، لكنها على آجال طويلة مقارنةً بالنفط.[i] وحسب المُعْطيات التي توصل إليها المركز الدولي للمعلومات حول الغاز الطبيعي(*CEDIGAS*)[ii] أن احتياطاته المؤكَّدة كافية لتلبية الطلب العالمي حتى عام 2060 م، عكس النفط الذي أثبتت أغلب الدراسات أن

نضوبه ليس ببعيد. ففي كتابه الصادر عام 2005م أكّد السَّيِدْ ماثيو سيمون (***Matthews Simmons***)[iii] أن بئر جواهر بالمملكة العربية السعودية، وهو من أكبر الآبار قد بلغ ذروة الانتاج. كما أَكَّدَ البروفيسور كينيث ديفَيِيسْ ***(Kenneth Deffeyes)*** بجامعة بْرِينْسْتُنْ ***(Princeton)*** بالولايات المتَّحِدَة الأمريكية وهو خبير في الشؤون النفطية، أن يوم ذروة الانتاج ***(Thanksgiving Day)*** كان في عام 2005 م، وهو يوم وصول الانتاج العالمي للنفط ذروته التي لن يتجاوزها أبدًا والذي قُدِّر بـ 1006.5 مليار برميل يوميا، والتي لم تُنْتَجْ منذ اكتشاف النفط.

من خلال تحليلنا للأرقام الواردة في الجدول رقم 01 يتضح بجلاء التزايد في استهلاك نسبة الغاز الطبيعي على المستوى العالمي، وفي كل المناطق. ففي الاتحاد الأوربي ارتفعت النسبة من 12% عام 1990 م، إلى27 % عام 2010 م. ثم سيرتفع إلى 29 % عام 2020 م. أما على مستوى المجموعة الاقتصادية الأوربية، فسترتفع النسبة من 35 % عام 1990، إلى 49 % عام 2030 م. أما النسبة الأكبر فسُجِلَّتْ في أمريكا اللاتينية، فمن المرجح أن ترتفع هذه النسبة من 10 % عام 1990، لأن تصل إلى 40 % عام 2030 م.

إن هذه الزيادة في الاستهلاك تظهر بجلاء من خلال نسبة الاستهلاك المُسَجَّلَة على المستوى العالمي التي انتقلت من 18 % عام 1990 إلى 25 % عام 2010، والتي ستنتقل إلى 28 %عام 2030 م.

يبدو واضحًا من خلال هذا المدرج التكراري رقم 01 أن حجم استهلاك الغاز الطبيعي في ارتفاع مستمِّر والذي يبدو باللون الأزرق الفاتح، ما يعني الأهمية الاستراتيجية التي سيكتسيها مستقبلاً مقارنةً مع موارد الطَّاقَة الأخرى، وحلوله مكان الصدارة التي تربَّعَ عليها قطاع النفط

جدول رقم 01 يوضح نسبة استهلاك الغاز الطبيعي في العالم

	1990	2000	2010	2020	2030
الاتحاد الاوربي	12%	22%	27%	29%	27%
المجموعة الاقتصادية الأوربية (CEE, CIS)	35%	30%	36%	44%	49%
أمريكا الشمالية	15%	14%	22%	24%	20%
اليابان، منطقة الباسفيك	24%	31%	40%	37%	35%
إفريقيا، الشرق الأوسط	25%	34%	39%	47%	49%

لفترات زمنية واقتصادية طويلة.

يتضح لنا من خلال المدرجات التكرارية، أن نسبة استهلاك الغاز الطبيعي في تزايد مستمِّر على مختلف الأصعدة والأقاليم، ولَعَلَّ من أبرزها ما يظهر جليًا في المدرج التكراري رقم 02. حيث ارتفع حجم استهلاك الغاز الطبيعي في أمريكا اللاتينية من 10 % عام 1990، إلى 29 % عام 2010م. وتشير المؤشرات أن هذه النسبة ستزيد في الارتفاع لتصل إلى 38 % عام 2020، ثم

مدرج تكراري رقم (01) من إعداد الباحث

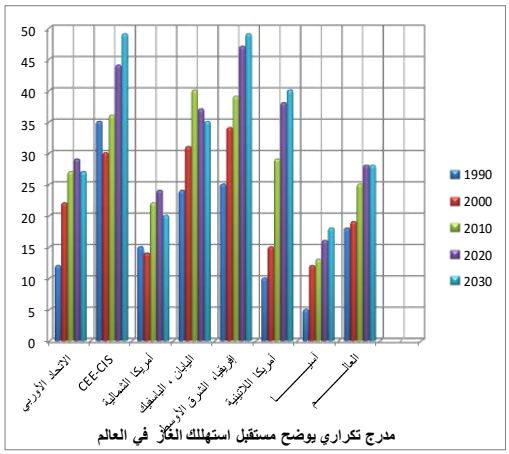

مدرج تكراري يوضح مستقبل استهلاك الغاز في العالم

مدرج تكراري رقم(02) من إعداد الباحث

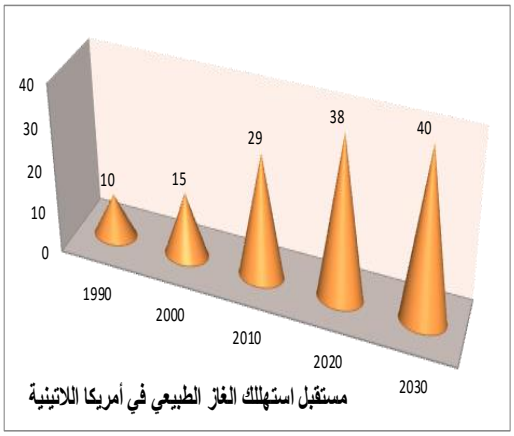

مستقبل استهلاك الغاز الطبيعي في أمريكا اللاتينية

40 % عام 2030 م.

ب/ على المستوى الأوربي.

لقد كان لأزمة الطَّاقَة في سبعينيات القرن الماضي، والارتفاع الذي سُجِّل في أسعار النفط دور في التوجه الاستهلاكي للطاقة نحو الغاز الطبيعي. إلا أن المُلْفِتْ للانتباه هو ارتفاع نسبة استهلاكه في الاتحاد الأوربي في العشر سنوات الأخيرة، وذلك راجع للالتزامات المرافقة لبروتوكول كيوتو القاضية بتخفيض نسبة الانبعاثات من ثاني أوكسيد الكربون.[iv] كما أن التوجه الجديد في توليد الطَّاقَة الكهربائية من خلال استعمال الغاز الطبيعي كان سببًا في الارتفاع المتزايد لاستهلاك هذا المورد الطاقي الجديد،[v] والذي سيواصل هذا الارتفاع مستقبلاً حتى سنة 2030 م.

إن طلب دول الاتحاد الأوربي على الغاز الطبيعي، سيتضاعف في الفترة الممتَّدة ما بين 2000 إلى 2030 م، ليسجِّل نسبة 4.3 % مع حلول 2030 م،[vi] كما أن نسبة النمو التي سَجَّلَهَا الاقتصاد العالمي قُدِّرَتْ بـ 3 % في الفترة ما بين 2000 إلى 2030 م دعمّتْ هذا الارتفاع. وتدُّلُ المؤشرات الاقتصادية على أن استهلاك الدول الأوربية من الغاز الطبيعي في العشرية الأخيرة سجَّل نسبة 4.9 %، أي بمعدل نمو قُدِّر بـ 0.9 % سنويًا، مقارنة باستهلاك النفط والفحم الذي لم يتجاوز معدله ما بين 0.2 % إلى 0.5 %. ما يعني أن نسبة الطلب الأوربي على الغاز الطبيعي سَتُسَجِّلْ 27 %، مقارنة بالنسبة التي سُجِّلت عام 2000 م التي لم تتجاوز 24 %.

إن سِّرَ زيادة حجم الاستهلاك الأوربي من الغاز الطبيعي يرجع إلى غُدُوِه كمورد لتوليد الطَّاقَة خاصةً منها الكهربائية. التي سترفع نسبة الطلب على الغاز الطبيعي إلى50 % في الفترة الممتدَّة ما بين 2000 و2030 م. حيث عرف الاتحاد الأوربي عام 1990 م توجُهٌ جديد في توليد الطَّاقَة الكهربائية الذي يعتمد على الغاز الطبيعي، فأصبح حوالي 20 % من الطَّاقَة الكهربائية عام 2000 م تُوَلَّدْ من الغاز الطبيعي، بعدما كانت لا تمثل سوى 12 % عام 1990 م. وساعد على هذا الارتفاع في استهلاك الغاز الطبيعي اختراع الطواحين الهوائية، وأسعاره المنْخفضة.

إن أغلب الدول الأوربية تعتمد على الخارج في تأمين حاجياتها من الطَّاقَة، وتستورد كميات كبيرة من النفط والغاز.[vii] فهي تستورد أكثر من 50 % من حاجياتها من مصادر الطَّاقَة من

الخارج، هذه النسبة مرجحة للارتفاع إلى 90 % مع حلول 2030 م. وبلغ استهلاك الاتحاد الأوربي عام 2008 م حوالي 18 % من الانتاج العالمي من النفط، و19 % من الانتاج العالمي من الغاز الطبيعي. وقد قَدَّرت الوكالة الدولية للطاقة حجم الاستثمارات اللازمة للإجابة على حاجيات العالم الطاقية بـ 16 ألف مليار دولار$، منها عشرة ألاف مليار دولار$ للكهرباء، 3.100 مليار دولار$ للنفط.

يستورد الاتحاد الأوربي حوالي 25 % من حاجياته من الغاز الطبيعي من روسيا، والتي ستصل إلى 40 % مع مطلع 2030 م، إلى جانب 45 % من احتياجاته النفطية من منطقة الشرق الأوسط. كما أن نصف استهلاك الدول الأوربية من الغاز يأتي من ثلاثة دول وهي روسيا، النرويج والجزائر. هذه الأرقام تبرز هشاشة الأمن الطاقي على المستوى الأوربي، ما جعل مفهومه ونظرته تختلف عن جهات أخرى. وتعتبر الدول الأوربية الأمن الطاقي من المداخل المهمة لتجسيد الأمن الجماعي،[viii] نتيجة الأهمية القصوى التي يكتسيها قطاع الطاقة

في الإجابة على احتياجات القطاعات الأخرى.[ix]

2-مستقبل الجزائر في تموين الاتحاد الأوربي من الغاز الطبيعي.

إن أوربا كانت كلها تَتــزوَّد بالغــاز الــروسي وكذلك النرويجي، أما جنوب أوربا خاصةً إسبانيا والبرتغال فكانتا معزولتان سياسيًا واقتصاديًا عن أوربا الشمالية كونهما دولتان غير ديمقراطيتان.[x]

ومع الثورة البرتغالية لعام 1974 م، ووفاة الديكتاتور الجنرال فرانكو في إسبانيا عام 1975 م، حدثت قطيعةٌ مع الماضي وبــرز تحول جوهري في المــسار السياسي لهذه الدول، واعتُبِرَتْ فترة مهمة في تحولها التاريخي.

لقد وصل غاز بحر الشمال النرويجي إلى إسبانيا عام 1993م من خلال أنبوب يمرُّ عبر الأراضي الفرنسية. أما الغاز الروسي فـلم يتجاوز الســوق الفرنسية وظَّل محصورًا في بلجيكا، هولندا والمملكة المتحدة. وبظهور شركات إسبانية، بدأ التوجه نحو شمال إفريقيا فَعُقِـدَتْ اتفاقات مع ليبيا للتزود بالغاز في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي. أما بالنسبة للجزائر، فعقدت

شركة *(ENAGAS)* الإسبانية مع شركة سوناطراك عام 1975 م عقـدًا للتزود بـ 8.4. مليار م^3 من الغاز المُمَيَّع سنويًا ابتداءً من 1978م، كما بدأ التفكير في بناء أنبوب لنقل الغاز الجزائري. [xi]

دائرة بيانية رقم (01) من إعداد الباحث

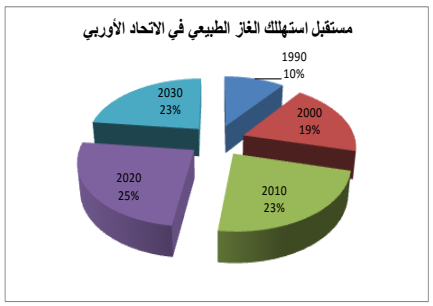

تشير أحدث الدراسات على أن النسبة الأكبر من احتياطي الغاز الطبيعي متواجدة خارج الأراضي الأوربية، ولا يمثِّل الاحتياطي الأوربي أكثر من 5 %.[xii] كما أن الإنتاج الأوربي من الغاز الطبيعي في الفترة الممتدَّة ما بين 2000-2030 لن يلبي أكثر من 16 % من الحاجيات الأوربية من هذا المورد، ما يعني اعتمادها على السوق الخارجي لتلبية حاجياتها من هذا المورد الحيوي بنسبة 80 %.

جدول رقم "02"

طلب الاتحاد الأوربي على الغاز الطبيعي (*Metp*) في الفترة الممتدة إلى 2020

	1985	1995	2000	2010	2020
الطلب الأوربي على الطَّاقَة	1.241	1.366	1.454	1.556	1.612
الطلب على الغاز الطبيعي	198	273	338	401	431
نسبة الغاز	16%	20%	23%	26%	27%
الانتاج المحلي من الغاز	132	167	204	191	141
الواردات من الغاز	69	109	133	210	290
نسبة الاعتماد الخارجي	35%	40%	39%	52%	67%

Source : Farid YAICI, ***Le marché pétrolier : Situation, Acteurs, Stratégies. Quelles perspectives pour L'Algérie ?*** *Ouvrage collectif, Dynamique des marchés valorisation des hydrocarbures (ALGER : D'Ely Ibrahim, Imprimerie Sarp, Octobre 2005) P. 35.*

يبدو أن السوق الروسية اليوم تجيب على نسبة كبيرة من هذا الطلب. إلا أن كل المؤشرات[xiii] تُؤَكِّدْ على أن أكبر الآبار الروسية "أُونْرُقُويْ" *(Enrongoy)* "ويَنْبُورْقْ" *(Yambourg)* و"مَدْفِيزْهَايْ" *(Medvezhye)* ستشهد تناقصًا في حجم إنتاجها، إلى جانب ارتفاع الاستهلاك المحلي من الغاز. وفي حالة نجاح مشروع أنبوب "أَلْتَــايْ" *(Altai)* الذي سيربط بين سيبيريا والصين، فإن الاتحاد الأوربي سيجد نفسه أمام تَحَدِّي البحث على مناطق أخرى للتزود بهذا المورد الحيوي.

لقد دعا الاتحاد الأوربي[xiv] إلى ضرورة توحيد الصوت في قضايا التفاوض المتعلقة بالطَّاقَة لمواجهة المُوَرِّدين، خاصةً بعد الأزمة التي عرفتها أوربا عشية 04 نوفمبر 2006م، وتوقف روسيا عن تزويد أوربا بالغاز لِمدَّة ثلاثة أيام نتيجة الخلاف الذي نشب مع السلطات الأوكرانية،[xv] وانقطاع التيار الكهربائي على دول أوربية (ألمانيا، فرنسا، اسبانيا، ايطاليا، بلجيكا، هولندا) لِمدَّة ساعة من الزمن بسبب زيادة الضغط على المحطَّة الألمانية المُزَوِّدة لهم.

إن الأزمة الروسية الأوربية في ميدان الطَّاقَة دفعت بالاتحاد الأوربي[xvi] إلى تخصيص 30 مليار دولار من أجل إنشاء بيت الطَّاقَة النرويجي،[xvii] حيث أن النرويج غَطَّتْ عام 2007م حوالي 27 % من واردات الاتحاد الأوربي من الغاز. إلا أن الكثير من الدراسات تشير إلى أن الغاز النرويجي بلغ ذروته، وهو يرسم منحى تنازلي لا يمكن الاعتماد عليه مستقبلاً. كما بدأ الحديث عن الاهتمام بالمموِّل الثالث للاتحاد الأوربي وهو الجزائر، والذي قليلاً ما كانت تتحدث عنه الصحافة أو يُكْتبْ عنها.

إنَّ الاهتمام بالجزائر ليس حديثًا، بل إنها تأتي ضمن أولويات الاتحاد الأوربي خاصةً في تمويلها بالغاز الطبيعي المُمَيَّع. فقد احتلت الجزائر[xviii] المرتبة الثانية عام 2004 م بعد الاتحاد السوفيتي في تزويد الاتحاد الأوربي بحجم صادرات قُدِّر بـ 53 مليون م^3. هذه النسبة في الصادرات ستتراوح من 10 إلى 15 % في تلبية الحاجيات الأوربية لعام 2030 م.[xix]

لقد ساور الاتحاد الأوربي شكوكًا حول إمكانية الاعتماد على الجزائر كَمُمَوِّلْ للغاز خاصةً خلال العُشرية السوداء،[xx] وإمكانية قيام الجماعات الارهابية بأعمال تخريبية تُؤدي إلى تدمير منشآت غازية تمنع وصوله إلى أوربا. لكن لحسن الحَظِّ لم يحدث ذلك، ما عدا بعض الأعمال الهامشية التي قامت بها مجموعة منعزلة ففجَّرتْ عبوة مَسَّتْ أنبوب الغاز الرابط بين الجزائر وإيطاليا، أدى إلى توقف تزويد إيطاليا بالغاز لأيام قلائل.

أما المنشآت الكبرى بأرزيو، وهران وسكيكدة لم تستطع الجماعات الارهابية الاقتراب منها، ما منح ثقةً أكبر، واعْتُبِرَتْ الجزائر مُمَوِّنْ يمكن الوثوق به. كما أن دعوة روسيا[xxi] والإمارات العربية المتحدة لإنشاء أوبيب للغاز،[xxii] التي رحبت بها الجزائر في البداية[xxiii] ورأت أنها وسيلة لكي تُعَوِّضَ الدول الأوربية خاصةً منها فرنسا ما نهبته خلال الفترة الاستعمارية، وتكون هذه المنظمة

بمثابة إطار تمارس من خلاله السيادة على هذه الثروة المهمة، لكنها تراجعت ورفضت الفكرة عند حِسابها السياسي للعواقب الاقتصادية.

إن الطرف الأوربي استحسن رفض الجزائر لفكرة أوبيب الغاز، ويرى فرنسيس غيلاس أن هناك أربعة عناصر استراتيجية تربط الجزائر بالاتحاد الأوربي:[xxiv]

- 1- تاريخ الجزائر في إنتاج الغاز الطبيعي المُمَيَّع.
- 2- قدرتها الكبيرة على الانتاج والتصدير، يمكنها الوصول إلى 120 مليار م^3 سنويًا مع حلول 2020م. وعلى الرغم من السنوات الصعاب التي مَرَّت بها الجزائر، لم يتوقف يومًا من الوصول إلى أوربا.
- 3- الاحتياطات الجزائرية الضَّخمة. ففي العشرين سنة الماضية تَمَّ الوصول إلى 150 اكتشاف، وهناك الآلاف من الكيلومترات التي ما زالت دون تنقيب.
- 4- تكلفة الغاز الجزائري نصف تكلفة الغاز الروسي والنرويجي.

المحور الثاني: الطاقة بين مطرقة الندرة، وسندان الصراعات السياسية.

1-الغاز الجزائري والمواقف الأوربية: إن الحديث عن الاستثمار في مناطق عديدة من العالم كمنطقة الشرق الأوسط، آسيا الوسطى ظهر منذ ثلاثين سنة خَلَتْ، لكن تكلفتها العالية والصعوبات التقنية حالت دون تحقيقها. أما مع الجزائر، فأغلب هذه المشاريع تحققت، ما يعني إمكانية الاعتماد عليها كممون لهذا المورد الحيوي.

في ظِلِّ تلك الأوضاع المشحونة بالخوف والحذر، والترقب لأي مُسْتَجَّد ، إلى جانب تخوف القادة الأوربيين الشدِّيد من التقارب الذي حدث بين الشركة الجزائرية للنفط "سوناطراك" والعملاق الروسي "غاز بروم"،[xxv] وما يحدثه هذا التقارب على مستوى الأسعار والتصدير، والسيناريوهات المحتملة لتهديدات الأمن الطاقي للاتحاد الأوربي. خاصةً وأن روسيا تحتوي على 30 % من الاحتياطي العالمي للغاز،[xxvi] الذي أراد الرئيس بوتين توظيفه كورقة سياسية داخل المشهد السياسي الدولي.

القيادة الجزائرية لم تبقى ساكنةً دون تحرك، بل اختار وزير الطَّاقَة الجزائري آنذاك السَّيِدْ شكيب خليل وولىّ وجهه شطر لندن لطمأنة شركاء الجزائر في مسألة التموين بالغاز الطبيعي، من خلال مداخلة ألقاها في لقاء نظمه بنك الإخوة لِيمَانْ ***(Leman Brothers)*** في لندن بحضور مسيرّي كبريات الشركات النفطية، ومدير الوكالة الدولية للطاقة آنذاك "كلود مندل" ***(Mendel Claude)***. أشار إلى أهمية الغاز الطبيعي واستجابته للانشغالات الايكولوجية، إلى جانب ضرورة تخصِيص استثمارات كبرى بغية الاجابة على الطلب المُتزايد. كما أكَّـدَ على الثقة المتبادلة بين الطرفين التي طبعت علاقتهما على مَرِّ السِنُون. وأن الجزائر ترغب في رفع قدراتها التصديرية، ودعم شبكة الأنابيب الناقلة للغاز. وأوضح أن الغاز الجزائري يُمثِّل 13 % من الاستهلاك الاجمالي لأوربا الغربية، وأن 91 % من الصادرات الجزائرية من الغاز وجهتها أوربا، ما يعكس أهمية السوق الأوربية للاقتصاد الجزائري.

كما أشار السَّيِدْ شكيب خليل إلى أن الجزائر مصدر آمن وموثوق، مُسْتشْهِدًا بما حدث مع إسبانيا شهر ديسمبر 2005م حين استجابت الجزائر لطلب الاستغاثة الإسباني، بغية تزويدها بِكَّميات إضافية من الغاز الطبيعي، بعد العجز المُسجَّلْ جراء الاستهلاك الكبير الناتج عن الشتاء القارص، على الرغم من عدم وجود ترتيبات تسمح بها الاتفاقات المبُرْمة بين الطرفين تُلْزِم الجزائر على فعل ذلك، إلا أن الجزائر كانت أذانًا صاغية، وتَمَّت الاستجابة للمطالب الاسبانية.

وفي تسعينيات القرن الماضي، وأثناء الأزمة السياسية التي عاشتها الجزائر وعدم الاستقرار الذي شمل أغلب مؤسسات الدولة،[xxvii] ظَلَّتْ الجزائر وفيَّة لالتزاماتها. كما ذكر وزير الخارجية الإسباني آنذاك "فرناندو فرناندیز أوردونیز" ***(Fernando Fernández Ordoñez)*** حصوله على تطمينات من هيئات عليا، وقادة مسؤولين في جبهة الانقاذ الاسلامية في حالة وصولهم إلى السلطة،[xxviii] فإنهم سيستمرون في الحفاظ على العلاقات مع إسبانيا، وكذا تزويدها بالغاز، لكنه كما قال "رائحة يُشْتَـمُّ منها شِيَاطْ وهو ما لا يمكن الوثوق به".[xxix]

أثناء حدوث الأزمة الروسية–الأوكرانية وتوقف وصول الغاز إلى أوربا، أعربت الجزائر عن استعدادها لزيادة حجم صادراتها من الغاز بغية الإجابة على النقص في التموين الروسي، إذا كانت القوانين والتشريعات تسمح بذلك. فقال وزير الطَّاقَة السابق السَّيِدْ شكيب خليل، تربطنا بأروبا عقود

طويلة المدى نستطيع أن نرفع من صادراتنا إليهم إذا كانت العقود تسمح بذلك، على غرار زيارة عمل ليومين قامت بها وزيرة الاقتصاد الهولندية السيدة " ماريا فان دير هوفن " ***(Maria Van Der Hoven)*** إلى الجزائر.

وحتى لا ينزعج الروس، قال السَّيِدْ شكيب خليل إذا كانت الاتفاقات لا تسمح بذلك، فإننا لا نستطيع الخروج عن القانون، لأننا نعمل في إطار الشرعية الدولية، وفي حدود ما تسمح به هذه الاتفاقيات. وتفاديًا للدخول في أي نقاش حصر الوزير ذلك في الإطار القانوني، وأن المشكلة بين روسيا وأوكرانيا مشكلة تجارية وليست سياسية، حتى تفهم موسكو أن الاقتراح الجزائري ليس له أي هدف أو غرض سياسي. كما ذكر أن الجزائر تخوض مفاوضات مع مدريد حول سعر الغاز، لكنها لم تُفكِّر على الاطلاق يومًا في ايقاف صادراتها إلى اسبانيا، قصد بَثِّ الطمأنينة في دول الاتحاد الأوربي على مصداقية وموثوقية الجزائر كممِّون مستقبلي يمكن التعويل عليه.

2- توظيف الجزائر لورقة الغاز الطبيعي في إطار الدبلوماسية الاقتصادية.

إن الامكانات التي تتمتَّع بها الجزائر من الغاز حسب الباحث الجزائري الدكتور صايج مصطفى، تمكنها من لعِبِ دور كبيرٍ في تحديد خريطتها السياسية والدبلوماسية، وبالتالي فهي بحاجة إلى قدرة لإدارة هذه الورقة الحَسَّاسة بغية تعزيز مكانتها الاقليمية، ويتسنى لها ذلك من خلال استعمال الأوراق الثلاثة التالية:[xxx]

الورقة الأولى: تلعب الجزائر دور الشريك المُتَزِّنْ والضامن لاستمرار تدفق الغاز لأوربا. فالتقديرات الأوربية الرسمية تشير إلى تصاعد حاجيات دول الاتحاد الأوربي إلى الطَّاقَة بمنحى تصاعدي كما هو واضح في الجداول السابقة، إلى جانب أنابيب الغاز الرابطة بين ضفتي المتوسط، والمشروع الاستراتيجي المُتمثِّل في الأنبوب الذي كان من المزمع أن يربط نيجيريا- الجزائر بأروبا لنقل الغاز تتراوح طاقته بين 20 و30 مليار م^3 سنويًا، لكنه توقف ويمكن أن تبعث فيه الحياة من جديد.

هذه المعطيات، تعتبر عناصر قوة حاولت الجزائر من خلالها تليين سلوك بعض الدول الأوربية، كالاتفاق الذي توصلت إليه مع الاتحاد الأوربي والذي بمقتضاه تمكَّنت سوناطراك من

الدخول إلى السوق الأوربية وتسويق الغاز مباشرة. ما أحدث صدامًا مع السلطات الاسبانية في مشروع ميد–غاز، حيث أَصَرَّتْ على تحديد سقف مليار م^3 مقابل ثلاثة ملايـير م^3 تطالب بها سوناطراك كحقٍّ يمثِّل نسبتها في المشروع. وانتهى الخلاف إلى تحقيق الرغبة الجزائرية على الرغم من محاولة بعض الأطراف الاسبانية توظيف فسخ سوناطراك للعقد مع الشركتين الإسبانيتين "ريبـسول" ***(Repsol)*** و"غاز ناتُورَالْ" ***(Gaz Natural)***، وطردهما من المشروع الضخم للغاز بحاسي الطويل كورقة للضغط على الموقف الاسباني من قضية الصحراء الغربية، ومنحها للشركة الفرنسية "غاز فرنسا" ***(Gaz de France)*** بغية التقرب من فرنسا. السلطات الاسبانية نفسها سارعت إلى تكذيب هذه الاشاعات، وذكرت أن الخلاف بين الشركتين خلاف تجاري وليس سياسي، بسبب التأخر في الآجال والتكاليف.

الورقة الثانية: مقايضة الغاز بالطَّاقَـة النووية. في حديث لوسائل الإعلام الجزائرية ذكر وزير الطَّاقَة السابق السَّيِدْ شكيب خليل، أن السلطات الفرنسية لديها تحفظَّات حول التطوير النووي المدني في الجزائر، عكس مواقف الصين والولايات المتَّحِدَة. هناك فرقٌ في المفاوضات، عند التفاوض مع صيني يرحب بك، ويقدم لك شيئًا، وفي الأسبوع الموالي يُرْسِلُ إليك الاقتراح كاملاً، في حين أن الفرنسي يقتصر كلامه على أشياء أخرى. في الوقت ذاته تحَّصلت الجزائر على دعم أكبر من الولايات المتَّحِدَة الأمريكية للتطوير النووي المدني.

يظهر من هذا التصريح قُدرة الجزائر على توظيف ورقة تنويع الشركاء في تحقيق الهدف بين فرنسا، بكين والولايات المُتَّحِدَة الأمريكية. ما دفع ساركوزي في حملته الانتخابية وأثناء زيارته للجزائر، اقتراح شراكة بين فرنسا والجزائر لتوسيع مجال التعاون النووي لأغراض سلمية. كما أشارت كاتبة الدولة للتجارة السيدة إيرفي نوفيلي من طنجة استعداد فرنسا لمساعدة الجزائر في اكتساب التكنولوجيا النووية.

الورقة الثالثة: إنشاء كارتل للغاز، وتوحيد السياسة مع الدول المُصَدِّرَة للغاز على المستوى العالمي.

إنَّ قبول فكرة إنشاء أوبيب للغاز لم تدم طويلاً، بل أنها لم تجد آذانًا صاغية لدى صانعي القرار في السلطة الجزائرية، وهو ما يعيبه بعض المنتقدين على صانعي سياسة الطَّاقَة في الجزائر،

بينما تراه أطراف أخرى بمثابة نقاط إضافية في رصيد التعامل الجزائري مع أوربا. يرى السَّيِدْ حسين مالطي[xxxi] أنها كانت فرصة للجزائر كي تثبت قدراتها في ريادة الدول المتحكِّمة في الصادرات من الغاز لدول الاتحاد الأوربي من خلال هذه المنظَّمة، واعتبارها كإطار يمكن من خلاله الدفاع على السياسات المنتهجة في هذا القطاع. ولقد رفضت الجزائر أيضًا على لسان وزيرها للطاقة آنذاك السَّيِدْ شكيب خليل، الاقتراح الفرنسي خلال الحملة الانتخابية لرئاسيات نيكولا ساركوزي 2007 لعقد شراكة بين شركة "غاز فرنسا" وشركة "سوناطراك" ما يفتح فرص الدخول إلى السوق الأوربية بقوة في التصدير، التوزيع والاستهلاك، عكس الشركة الروسية غاز بروم التي لا تُفَـوِّتُ الفرص وتستغل كل واردة أو شاردة.

في عام 2005 أعلنت الشركة الروسية غاز بروم[xxxii] قبولها الدخول في شراكة مع المؤسسات الألمانية ***(BSF)(E.ON)*** بغية إنشاء أنبوب بحري في البلطيق لنقل الغاز، يسمى خط أنابيب الغاز لأوربا الشمالية (***North European gas pipeline***) ***(NEGP)*** بغية تزويد ألمانيا، هولندا والمملكة المتحدة بالغاز الروسي. على أن تملك غـاز بروم 51 %، في حين تمتلك الشركتان الأخيرتان 24 % لكل واحدة منهما. واقْتُرِح لرئاستها اسم المستشار الألماني السَّيِدْ "جيرهارد شرودر" ***"Gerhard Schroder"*** الذي تزامن مع نهاية عهدته السياسية. كما أعلنت غاز بروم في 2007، مبادرة إنشاء أنبوب غاز سمي بتيار أو سيل الجنوب ***(South stream)***، بالشراكة مع شركة "أُونِي" (***ENI***) الإيطالية، وشركة غاز فرنسا بهدف تزويد وسط أوربا وجنوبها مرورًا بالبحر الأسود، بلغاريا، كرواتيا والنمسا قبل وصوله إلى إيطاليا.

حسب السَّيِدْ حسين مالطي أن شركة غاز بروم تعمل وفق المصلحة الوطنية والمنفعة الاقتصادية للدولة الروسية، عكس شركة سوناطراك التي تخضع للاعتبارات السياسية والضُّغوطات الخارجية. فعدم قبول وزير طاقتها للمبادرات السابقة الذكر، ناتج عن فقدان البصيرة السياسية لوزير طاقتها، أو للضُّغوطات القادمة من الولايات المُتَّحِدَة التي تهدف إلى خدمة مصالحها الاقتصادية بالدرجة الأولى، وضمان السوق الدولية لمنتجاتها.

لقد غطّت الجزائر أكثر من 20 % من واردات المجموعة الأوربية.[xxxiii] كما ارتفعت صادراتها من 60 مليار م^3 عام 1994 إلى 85 مليار م^3 عام 2010 م، خاصةً وأن الطلب الأوربي على الغاز حسب تنبؤات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية *(OCDE)*[xxxiv] سيتجه نحو الارتفاع ليصل إلى 65 % حتى عام 2030 م. وأن نسبة استهلاك الغاز في المنطقة سترتفع بـ1.4 % سنويًا، أي من 18.8 تريليون م^3 عام 2004 إلى 23 تريليون م^3 عام 2015، ثم إلى 26.9 تريليون عام 2030 م.

جدول رقم 03

	صادرات الغاز إلى الاتحاد الأوربي عام 2030 م (مليار م^3)		
روسيا	النرويج	شمال إفريقيا	الجزائر
207	110	181	115

جدول رقم 04

) إلى الاتحاد الأوربي في 2006 و2030%يُوَضِّحُ حجم الصادرات من الغاز (

الدول	2006	2030
روسيا	42%	29%
النرويج	27%	15%

مدرج تكراري رقم 03 يُوَضِّحُ نسبة (%) الصادرات من الغاز إلى الاتحاد الأوربي في 2006-2030

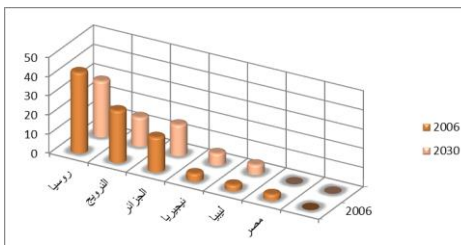

لقد صدّرت روسيا عام 2006 إلى الاتحاد الأوربي بدوله السبعة والعشرون حوالي 130 مليار م^3، النرويج 84 مليار م^3، شمال إفريقيا 73 مليار م^3، حصة الجزائر منها 57 مليار م^3. ويرى مرصد الطَّاقَة لحوض المتوسط أن صادرات هذه الدول إلى الاتحاد الأوربي مع حلول 2030 م ستكون على النحو التالي:

يبدو جليًّا من خلال هذا المدرج التكراري(03) واعتمادًا على الجدول رقم (03)، أن النسبة المئوية لمساهمة الجزائر في صادرات الغاز الطبيعي للاتحـــاد الأوربي مع حلـول 2030 ستبلغ 16 %،

في حين أن روســـيا تتراجع من 42 إلى 29 %، وهي نسبة معتبرة تستدعي التفكير مليًّا من قبل دول الاتحاد الأوربي لتعـــويض حوالي 13 % من حاجياتها التي كانت تُلَبَّى من قبل روسيا.

رسم بياني رقم 01 يُوَضِّحُ نسبة (%) الصادرات من الغاز إلى الاتحاد الأوربي في 2006-2030

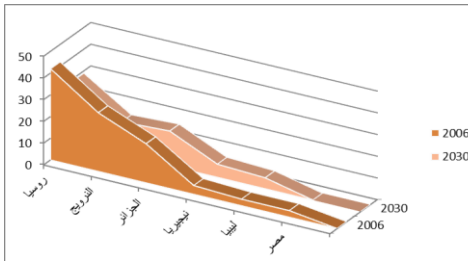

كما أن دور النرويج ينزل إلى مايقارب النصف، حيث ينتقل من 27 % إلى 15 %، وهي أيضا نسبة كبيرة تعويضها ليس بالأمر الهَيِّنْ.

التفكير في الجزائر مقارنةً بالدول المغاربية الأخرى يبدو أكثر ترجيحًا، حيث أن نيجيريا لا يمكنها تجاوز6%، في حين أن ليبيا ستبلغ 5%، وهي نسبة ضئيلة مقارنةً بحجم الاستهلاك الأوربي، أما مصر فلا يمكن التعويل عليها.

إن الجزائر [xxxv] تحتوي على ثامن احتياطي مُؤكَّدْ في العالم، وخامس مُنْتِجْ عالمي للـغاز، ورابع أكبر مُصدِرْ للغاز، وثالث مُصدِّر للاتحاد الأوربي بعد الاتحاد السوفيتي بحجم يُقَدَّرْ بـ 13 % من حجم استهلاكها، و 20 % من وارداتها. هذه المؤشِّرات، إلى جانب الموقع الجيو–استراتيجي من قرب جغرافي جعلها في بوابة إفريقيا، وانخفاض مستوى التكاليف حسب الخبير الاستراتيجي في الشؤون الاقتصادية الدكتور عبد المالك سراي[xxxvi] أَغْرَتْ الدول الأوربية على تشجيع الاستثمار في هذا البلد، وتعزِّيز العلاقات الطَّاقية معه، خاصةً وأن الجزائر لم تستغِّل سوى 20 % من قدراتها الموجودة تحت الأرض، والتي تنتظر التنقيب. كانت الدعوة التي وجَّهتها المسؤولة عن السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي السيدة فيريرو فالدنر ***(Ferrero Waldner)*** في افتتاح المؤتمر الأوربي للطَّاقة، تنحو في هذا الاتجاه. [xxxvii] كما زار الجزائر عقب هذه الأزمة شهر نوفمبر عام 2006 العدِّيد من المسؤولين الأسبان، الإيطاليين، البرتغاليين، الألمانيين والفرنسيين بغية الـــتزوُّد والفرنسيين بغية التزوُّد بالغاز الجزائري، وتَمَّ التـــوقيع على اتفاقيات في هذا الشأن. وتَمَّ الاتفاق على ضرورة توسيع أنبوب إنْرِيكُو ماتيي ***(Enrico Mattei)*** من 25 إلى 32 مليار م^3، وأنبوب دُوران فاريل ***(Duran Farrell)*** من 11.5 إلى 15 مليار م^3. وأجـــمع الاتحاد الأوربي بأعضائه

27 على عقد اتفاقية مع الجزائر[xxxviii] ممثلةً في شركة سوناطراك، لخلق سوق غاز أوربية موحَّدة حسب ما أدلى به المحافظ الأوربي السَّيِدْ نِيلي كرُوسْ *(Nellie Kroes)*.

لقد أبدى الاتحاد الأوربي على لسان رئيسة الوفد للمفوضية الأوربية السيدة " لورا بايزا"[xxxix] خلال ندوة صحفية نشَّطتها بمنتدى المجاهد، أن الاتحاد الأوربي يُدَعِّمُ انضمام الجزائر إلى المنظَّمة العالمية للتجارة، وإلغاء القيود الجمركية وفق ما هو متفق عليه عام 2016م. كما ذكرت أن الجزائر تُعَّدُ شريكًا وثيقًا للاتحاد الأوربي، وعليه فقد خَصَّصَ الاتحاد الأوربي غلافًا ماليًا قُدِّر بـ 2.2 مليار أورو لدعم مسار الاصلاحات الاقتصادية، قطاع المالية، التأمينات، المؤسسات الصغيرة والكبيرة، البريد والمواصلات وتسيير الموانئ.

لقد كشف وزير الطَّاقَة والمناجم السابق السَّيِدْ شكيب خليل[xl] عن مشاريع وصفها بالعملاقة بين الجزائر وكل من اسبانيا وإيطاليا. وأَكَّدَ في مؤتمر صحفي بمقَّر الأمانة العامة لمنظمة الأوبيك في فيينا، أن الجزائر تعمل على زيادة صادراتها من الغاز الطبيعي السائل إلى عدد من الدول الأوربية وفي مقدمتها إيطاليا وإسبانيا. فصادرات الجزائر إلى إيطاليا بلغت عام 2007م، حوالي 07 مليار م^3 بعد تدشين أنبوب الغاز البحري الذي يمرُّ عبر جزيرة صقلية، كما ارتفعت صادرات الغاز المُمَيَّع إلى اسبانيا إلى 08 مليار م^3 بعد الانتهاء من مَدِّ أنبوب الغاز ميد–غاز عام 2011 م.

المحور الثالث: المشاريع الاستيراتيجية المشتركة في ميدان الغاز بين الجزائر والاتحاد الأوربي.

1–الأنابيب الناقلة للغاز بين الجزائر والاتحاد الأوربي بين الواقع والأهمية.

إن الاكتشاف[xli] الذي وصلت إليه شركة بريتيش بتروليوم *(BP)* عام 2004م القاضي باحتواء الجزائر لاحتياطي مؤكَّد من الغاز قُدِّر بـ4.545 مليار م^3، جعل الجزائر تحتل المرتبة الأولى في إنتاج الغاز الطبيعي في إفريقيا بحجم قُدِّر بـ 82 مليار م^3 عام 2004 م، 61 مليار م3 منها صُدِّرتْ إلى الاتحاد الأوربي، وبالتالي فهي تغطي حوالي 25 % من حاجيات الاتحاد الأوربي.

إن امتلاك الجزائر لهذا الحجم الهائل جعلها تحتل المرتبة السابعة عالميًا في احتياطي الغاز،[xlii] والمرتبة السادسة عشر فيما يخصُّ النفط. فقد ارتفع إنتاج الجزائر من النفط من 1.3 مليون برميل يوميا عام 2008 م، إلى 2 مليون برميل يوميا عام 2010 م.

تحتَّلُ الجزائر المرتبة الثالثة[xliii] في إنتاج الغاز عربيًا بعد قطر والعربية السعودية، والأولى على المستوى الإفريقي والمرتبة الخامسة دوليًا،[xliv] حيث قُدِّر بـ 61 مليار م^3 سنويًا عام 2010م، والذي سينتقل إلى 85 مليار م^3 سنويًا ما بين 2010 إلى 2015، ثم ينتقل من 100 إلى 120 مليار م^3 مع حلول 2030 م.

لقد مثَّلت المحروقات حوالي 97 % من مجموع الصادرات الجزائرية، و81 % من عوائد الضرائب الإجمالية. هذه الأموال الطائلة، دفعت الحكومة إلى إطلاق مشاريع عملاقة كالطريق السيار شرق–غرب، المشاريع السكنية في كل الولايات، مشاريع تحديث الموانئ... إن أضخم حقل للغاز الطبيعي موجود بحاسي رمل،[xlv] باحتياطي مؤكَّد قُدِّر بـ 2400 مليار م^3 تستغله الجزائر في تزويد أوربا بـ 32 مليار م^3 من الغاز الطبيعي المُمَيَّع سنويًا من خلال الأنابيب عبر ايطاليا واسبانيا.

إن هذه الأهمية للغاز وحسب التقرير الوارد عن وزارة الطَّاقَة عام 2011،[xlvi] جعلت الحكومة تُوَجِّهُ اهتمامها نحو هذا القطاع، الذي لم يكن يمثِّل في الفترة الممتَّدة ما بين 1962–1999 إلاَّ 29 % مقابل 43 % في الفترة الممتَّدة ما بين 2000 إلى 2010. ومثَّلت صادرات المنتجات السائلة 71 % للفترة 1962–1999 مقابل 57 % عام 2010.

لقد مَثَّل النفط 95 % من إجمالي المحروقات السائلة عام 1971، مقابل 30 % لعام 2010. أما بالنسبة للغاز الطبيعي المُمَيَّع ، فقد انتقل من 3 % عام 1971 إلى 28 % عام 2010، ما مَكَّنَ الجزائر حسب إحصاءات سوناطراك من أن تجني 560 مليار دولار من عوائد المحروقات ما بين 2000 إلى جوان 2012. وتعتبر السوق الأوربية هي الوجهة الرئيسية لهذه الصادرات بنسبة تقدَّر بـ63 %، و29 % بالنسبة للسوق الأمريكية. هذه الأهمية، جعلت السلطات الجزائرية تُفكِّر في أن تُدعِّم علاقاتها مع الشريك الأوربي من خلال مجموعة من الأنابيب تربطها بأوروبا، يمكننا ترتيبها على الشكل التالي:[xlvii]

– **الأنبوب الأول: أنبوب عبر المتوسط** ***(Trans-Mediterranean Ou Enrico Mattei)***:[xlviii] لقد اقترح أول أنبوب لنقل الغاز الجزائري إلى ايطاليا عام 1960 م، وأُجريت دراسات حول ذلك عام 1969 م، وتم التوقيع على اتفاقيات في هذا الشأن عام 1977م. وأُنْشِأ الجزء الأول من الأنبوب ما بين 1978–1983، أما الجزء الثاني فَتَّمَ إنشاؤه ما بين 1991–1994. وفي عام 2000 أُطْلِقَ عليه اسم ***(Enrico Mattei)***. وقد تعرَّض هذا الأنبوب لهجمات إرهابية عام 1997 أَدَّتْ إلى تعطيله لفترة خمسة أيام، جعلته يوضع ضمن قائمة الأنابيب العالمية التي لا يمكن الاعتماد عليها بدرجة كبيرة. في 28 فبراير 2010، تمّ إنجاز 549 كلم في منطقة بئر العاتر بمدينة تبسة الواقعة في الجنوب الشرقي للجزائر، بغية رفع حجم الصادرات إلى 07 مليار م^3 سنويًا إضافية.

ينطلق هذا الأنبوب من مدينة عين صالح مرورًا بحاسي الرمل، ليصل إلى الحدود التونسية بعد مسافة 550 كلم. عابرًا الأراضي التونسية بحوالي 370 كلم حتى منطقة الهوارية، ليقطع بعدها 155 كلم عبر البحر المتوسط حتى منطقة ماثارا دِيلْ فايو ***(Mazara del Vallo)*** بمدينة صقلية***(Sessile)*** بإيطاليا لمسافة تُقدَّر بـ 340 كلم. بعدها يمتدُّ ليصل إلى شمال ايطاليا على مسافةٍ تُقدّرُ بـ 1.070 كلم، مواصلاً وِجهته نحو سلوفينيا ثم أوربا الشمالية بقدرة تصديرية 30.2 مليار م^3 سنويًا، ويمكن أن يرتفع إلى 33.5 مليار م^3 سنويًا مستقبلاً.

– **الأنبوب الثاني: أنبوب المغرب العربي–أوربا:** ***(Maghreb-Europe)(GME)1996*** ويعرف أيضًا تحت اسم ***(Duran Farrell)***. لقد تمَّ اقتراح مشروع هذا الأنبوب عام 1963م[xlix] من قِبلِ الشركات الفرنسية بهدف ربطِه بأنبوب ستراسبورغ بفرنسا. إلاَّ أن الخلاف الجزائري–المغربي حول مشكل الصحراء الغربية، جعل تجسِّيدَه على أرض الميدان من المستحيلات السبع. كما أن الاستهلاك الاسباني الضعيف من الغاز الطبيعي، لم يكن مُحفِزًّا لصانع القرار الاسباني على الوساطة وتذليل العقبات بين الأطراف المتنازعة. ينطلق هذا الأنبوب من مدينة عين صالح ثم حاسي الرمل متجهًا إلى مدينة طنجة المغربية، وبعدها عبر مضيق جبل طارق إلى اسبانيا ليُزَوِّدَ كل من المغرب، اسبانيا والبرتغال ومنه إلى أوربا بقدرة تصديرية 11 مليار م^3.[l]

بدأت الأشغال فيه يوم 23 جوان 1992،[li] وبعد عامين من الأشغال دُشِّنَ منه القسم الجزائري، وفي 09 ديسمبر 1996 دُشِنَ القسم الاسباني في مدينة قرطبة، وفي يوم 27 فيفري

1997 دُشِن المشروع في الأراضي البرتغالية، ومنه إلى أوربا. يمتدُّ على أكثر من 1.620 كلم، 515 كلم في الأراضي الجزائرية، تكفَّلت بإنجازها شركة سوناطراك، أما 522 كلم العابرة لأراضي المملكة المغربية فتكفلَّت بإنجازها الشركة المغربية(*Metragaz*). ثم يقطع حوالي 45 كلم في البحر تكَفَّلَ بإنجاز هذا الجزء كل من الشركة الاسبانية ايناغاز (*Enagás*)، والشركة المغربية تْرانْسْ غاز (*Transgas*).

أما طول هذا الأنبوب في الأراضي الاسبانية حتى قرطبة يبلغ 269 كلم، إلى جانب 279 كلم إضافية في مقاطعة إِكْسْتْرِيمادُورَا (*Extremadura*) الاسبانية، ثم 269 كلم أخرى في الأراضي البرتغالية. وقد كلَّف هذا الأنبوب 2.3 مليار دولار$. وفي عام 2000 أُطْلِق على هذا الأنبوب اسم (*Pedro or Pere Duran Farell*). لقد اقْتُرِحَ[iii] اصطحاب كل من أنبوب (*Med-gas*) وأنبوب (*Galsi*) بخطوط للاتصال (*Líneas de comunicación*)، وخطوط لنقل الكهرباء عبر الألياف البصرية (*En Fibre Optique*) من الجزائر بغية تزويد السوق الأوربية بالطَّاقَة.

- **الأنبوب الثالث: أنبوب غالسي** (*Galsi*) عام 2007 م.

لقد دامت المفاوضات لإنجاز هذا المشروع ما يقارب العشرة سنوات.[iiii] وانتهت الدراسة المتعلقة بهذا الأنبوب عام 2005،[iiv] وَوَّقَعَت كل من الجزائر وايطاليا على هذا المشروع يوم 14 نوفمبر 2007. ينطلق من حاسي رمل إلى منطقة كُودْيَةْ الدْراوَشْ على مسافة 600 كلم ليصل إلى مدينة سكيكدة الساحلية بالجزائر، ثم إلى منطقة بورتو بوتيه (*Porto Botte*) بسردينيا في إيطاليا على مسافة قُدِّرت بـ 285 كلم. ينطلق بعدها إلى مدينة أُولْبِيَا (*Olbia*) على مسافة 300 كلم، أيْن يُربط بشبكة الغاز الايطالية في منطقة تُوسْكاني(*Tuscany*)، ويقوم بإنجاز هذا القسم فوق الأراضي الايطالية شركة سنام ريتي غاز (*Snam Rete Gas*) الايطالية. لقد رسم المسار الذي يسلكه هذا الأنبوب، الشركة الهولندية المتخصِّصة في هكذا مشاريع (*Dutch engineering contractor Fugro*)، وِفْقَ الاتفاق المُوقَّعِ عليه عام 2008.

تبلغ قدرة هذا الأنبوب التصديرية حوالي 8 مليار م^3 سنويًا مبدئيًا، يمكنها أن ترتفع إلى 10 مليار م^3 سنويًا لاحقًا، بتكلفةٍ قُدِّرتْ بـ 02 مليار دولار$، على أن يَتمَّ تدشينه سنة 2014. أما المساهمون في شركة غالسي فهم: شركة سوناطراك الجزائرية بنسبة 41.6 %، شركة ايديسن

(Edison S.P.A) الايطالية بنسبة 20.8 %، شركة أونال *(Enel)* الايطالية 15.6 %، وشركة سْفِيرْ *(Sfirs)* بمدينة سردينيا بنسبة 11.6 %، وشركة هيرَا تريدينغ *(Hera Trading)* الايطالية بنسبة 10.4 %.

إنَّ التكاليف الباهظة، كانت سببًا في تجاوزه للأغلفة المالية المرصدة له،[lv] وكذلك المشاكل السياسية في منطقة سردينيا، جعلت وتيرة إنجازه تسير بخطى ثقيلة أدَّتْ إلى توقفه.

- الأنبوب الرابع: أنبوب ميد –غاز *(Med-gas)* عام 2009 م.

ينطلق هذا الأنبوب من مدينة حاسي الرمل مرورًا بمدينة بني صاف الواقعة بالغرب الجزائري ليصل إلى مدينة ألميريا *(Almería)* الإسبانية،[lvi] ومن ثَمَّ يتفرع إلى مدينة ألباسيتي*(Albacete)* وبعدها مدينة شِينْشِـيَا*(Chinchilla)*، وتتولى تسيِّيره على الأراضي الاسبانية شركة أُونَا غاز*(Enagás)*. يبلغ طوله 1.050 كلم، منها 550 كلم في الأراضي الجزائرية. كما يقطع هذ الأنبوب مسافة تخترق البحر تقدر بـ200 كلم، وإلى عمق يصل إلى 2160 متر، وبقدرة تصديرية 8 ملايير م^3 سنويا. يُرْبط في الأراضي الإسبانية بأنبوب الغاز في مدينة ألميريا*(Almería)*، وتشترك فيه خمس شركات مساهمة وهي: شركة سوناطراك 36 %، ثِيبْسَا*(Cepsa)* وايبرْدْرُولاَ*(Iberdrola)* بنسبة 20 % لكل منهما، وايْنْديـسَا*(Endesa)* و ج.د.ف سْوِيزْ *(GDF SUEZ)* بـ 20 % لكل منهما أيضًا.

قُدِّرتْ تكلفته بـ 1.3 مليار دولار$، وتتحمل هذه التكلفة[lvii] بالشراكة كلٌ من شركة سوناطراك الجزائرية، الشركة الايطالية أُونِي *(ENIE)*، الشركة البريطانية *(BP)*، الشركتين الفرنسيتين آلْفْ *(Total Fina Elf)* وشركة غاز فرنسا *(Gas de France)*، والشركتين الاسبانيتين ايْنْديـسَا *(ENDESA)* وثِيبْسَا*(CEPSA)*. وفي 15 جانفي 2001 م، نشأت شركة الدراسات وترقية مشروع أنبوب الغاز مِيدْ–غاز*(MED-GAS)* والتي تضُّمُ الشركات السابقة الذكر.

إن الطرف الاسباني[lviii] لم يكن موافقًا على هذا المشروع في الجزء الذي يمرُّ بالمتوسط فقط، بل رفض تمويله. حيث رأى أن الاكتشافات في حقول الغاز الجزائرية ضئيلة ولا يمكنها أن تصل إلى 85 مليار م^3 وبالتالي فهو استثمار خاسر. إلى جانب إكراهات شروط الاتحاد الأوربي على

اسبانيا والمتضَّمِنة عدم التزود بأكثر من 60 % من المُوَرِّن الواحد. إن 90 % من صادرات سوناطراك موجهة للاتحاد الأوربي، تتحصل اسبانيا على 67 % من احتياجاتها من الغاز الجزائري. لكن أهمية الغاز الجزائري غيَّرَتْ المعادلة، فبعدما كان هذا المشروع في خانة المشاريع "ج" بالنسبة للسلطات الاسبانية، أصبح في خانة المشاريع "أ"، وتكثَّفت العلاقات وزادت الزيارات، وهذا قصد تذليل كل العقبات التي واجهت تجسِّيد هذا المشروع، ما جعل صانعي القرار في كل من الجزائر واسبانيا، يبذلون قصارى الجهود لإيجاد حلول وتجاوز التباين والاختلاف.

بعد الزيارة التي قام بها رئيس الحكومة الاسباني السابق السَّيِدْ خُوسِي مَارِيَا أَثْنَارْ (***José María Aznar***)، جاء دور وزيـر خارجيته السَّيِدْ مِيقَالْ أَنْخَلْ مُوراتِينُسْ (***Miguel Angel Moratinos***)، تبعتها زيـارة رئيسـة البرلـمان الاسبـاني إِسْبِيرَانْثَا أَقِرِي (***Esperanza Aguirre***) في 31 جانفي 2001 م. وفي شهر جويلية 2001 م، وعقب زيارة وزير الزراعة، الصيد والتغذية وَقَّـعَ البَلَدَان على اتفاقية تعاون بين الطرفين بغية تشجيع العلاقات التجارية. ثم زيارة الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة يوم 22 أبريل 2002 م والتقائه بالملك الاسباني السابق خْوانْ كارْلُوسْ (***Juan Carlos***)، ثم تَوَجُهِهِ إلى مدينة فالنسيا (***Valencia***) وتوقيعه على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي.

لقد وَقَّعَ الرئيس على اتفاقية رسمت إطارًا للتعاون الاستراتيجي المُمَيَّـز بين البلدين يروم تقوية الحوار، تطوير التعاون بين البلدين في الميدان الاقتصادي، المالي، التربوي والأمني. خاصةً وأن الجزائر هي أول شريك اقتصادي لإسبانيا في الوطن العربي والثاني في العالم، فهي تغطي أكثر من 60 % من استهلاكها للطاقة.

في حصة بَثَّـهَا القناة الثالثة للإذاعة الوطنية،[lix] أَكَّـد خلالها السَّيِدْ شكيب خليل وزير الطَّاقَة والمناجم السابق، أنه تمَّ التوصل إلى حَلِّ نهائي يوم 19 جويلية 2010م حول الخلاف بين الجزائر وإسبانيا، والذي يتلخص فيما يلي: أن اللجنة الوطنية للطَّاقة الاسبانية، كانت قد اشترطت شهر ماي 2010م لزيادة حقوق تصويت سوناطراك الموافقة لمشاركتها الاضافية بـ 16% في شركة ميد–غاز، ضرورة تحديد حجم الغاز المُوَجَّـه للتسويق داخل التراب الاسباني 01 مليار، عِوَضَ 03 مليار م^3 التي تملكها في المشروع. كما تُرْغِمْ سوناطراك على عدم تخفيض تزويدها بالغاز عبر أنبوب الغاز بنسبة 8 مليار م^3 سنويًا.

تبعًا لهذا القرار قَـدَّمَت سوناطراك طعنًا في 08 جوان 2010 م إلى وزارة الصناعة والسياحة الاسبانية. وقال خليل أن هذه الشروط فُرِضتْ على سوناطراك وفق قانون إسباني حول المحروقات صدر عام 2006 م، وطُّبـِق على الشركة الجزائرية وسُيكلِفها خسائر فادحة، كَـرَّدِ فعلٍ على فسخ سوناطراك لعقد غاز قاسي الطويل مع الشركتين الإسبانيتين ***(Gas natural)*** ورِبْسُولْ***(Repsol)***، ولجوئها إلى التحكيم الدولي بعد التأخر المُسَجَّلْ. فأصدرت سوناطراك بيانًا لفسخ العقد المبرم مع الشركتين الإسبانيتين، نتيجة عدم تنفيذ التزاماتهما، وكذلك التأخر في الإنجاز، في الوقت والتكلفة.

هذا القرار لم يكن إقصاءًا نهائيًا لهاتين الشركتين إلى الأبد، بل وحسب وكالة الأنباء***(Agentur)*** الألمانية نقلاً عن جريدة البلاد ***(El País)*** الإسبانية،[lx] أن شركة سوناطراك أعلنت عن رغبتها وموافقتها على مشاركة الشركتين السابقتين في البحث والتنقيب، وكذلك الأنابيب الرابطة بين الجزائر–وأروبا. فمرور الأنابيب من الجهة الغربية حتمِيٌّ على الأراضي الاسبانية، وأي خلاف مهما كان نوعه يكون بمثابة عناصر إرباكية للاستراتيجية الجزائرية في ميدان الطَّاقَـة.

وهكذا، بعد تجاوز الخلافات،[lxi] تّم تدشين أنبوب ميد–غاز يوم 02 مارس 2011، بحضور كل من المدير العام لشركة سوناطراك السَّيِدْ نور الدين شرواطي ورئيس مجلس إدارة كونسورسيوم ميد–غاز السَّيِدْ بِيدْرُو مِيرُو ***(Pedro Miro)***. وبعدها بثلاثة أيام تمَّ ربط الأنبوب بالشبكة الاسبانية للغاز يوم 05 مارس2011 بحضور رئيس بلدية ألميريا ***(Luis Rogelio Rodriguez Comendador)***، ومندوب الحكومة المركزية السَّيِدْ أَنْدْرِيسْ هِيرَاسْ ***(Andrés Heras)***، ومدير الصناعة والطَّاقَـة في حكومة ألميريا السَّيِدْ لُوِيسْ دِيَسْ دِي كِيخَانُو ***(Luis Días de Quijano)***، والمدير العام لشركة ميد–غاز السَّيِدْ خْوانْ أَنْطُونْيُ فِيرَا ***(Juan Antonio Vera)***، وأُعْطِيَتْ الاشارة لبداية التزوُّد بواردات الغاز من الجزائر عبر هذا الأنبوب، من خلال محطَّة الاستقبال المتواجدة على شاطئ بَرْدِيغَالْ ***(Perdigal)*** بسواحل مدينة ألميريا الاسبانية.

إنَّ تكلفة نقل الغاز الجزائري عبر الأنابيب إلى إسبانيا وإيطاليا من أرخص الأثمان[lxii] حيث أنه يُكَلِّـفْ الدول الأوربية 34 أورو لكل 1.000م^3، مقابل 50 أورو للغاز الروسي، و57 أورو للغاز من غرب سيبيريا، و67 أورو للغاز الإيراني.[lxiii] أما الغاز النرويجي فَيُكَلِّـفْ 97 أورو لكل

1.000م^3. هذا الانخفاض في تكلفة النقل سيجعل الجزائر تُصَدِّرْ 83 مليار م^3 إلى أوربا عام 2030 م، ليصل إلى سويسرا، فرنسا، وألمانيا، ودول أوربية أخرى عديدة.

إن الاستراتيجية الجديدة لشركة سوناطراك هي الوصول إلى أسواق بعيدة كالسوق البريطانية، ودول من شمال أوربا وكذلك الولايات المُتَّحِدَة الأمريكية، وأمريكا اللاتينية.[lxiv] فبالنسبة للسوق البريطانية يمكن الوصول إليها من خلال وحدة التميّيع المتواجدة في جزيرة الحبوب ***(Grain Isle)***، أو من خلال التصدير إلى وحدة التميّيع زِيبْـرُوغْ ***(Zeebrugge)*** في بلجيكا، وكذلك من خلال الأنابيب التي تربط الجزائر بأروبا. أما بالنسبة لدول شمال أوربا، فإلى جانب وحدة ***(Zeebrugge)***، يُزْمَعُ إنشاء وحدات جديدة في هولندا. ولَعَلَّ الاحتياطي الكبير من الغاز هو سبب هذا التحرك الجزائري في تشجيع الاستثمار في هذا القطاع.

خريطة رقم(01) تُوضِح خطوط الأنابيب التي تربط الجزائر بأوروبا

:

Source:https://www.google.com/search?q=pipeline+europe&hl=en&tbm=isch&imgil=hZxlAJHRPUpNBM%253A%253Bhttps%253A%252F%252Fencrypted-tbn1.gstatic.com

الأنبوب الخامس: أنبوب نيجيريا–الجزائر–أوربا*(Nigal)*.

حسب تصريح وزير الطَّاقَة والمناجم السابق السَّيِدْ شكيب خليل[lxv] أثناء مداخلة له في المؤتمر الدولي الخامس حول فرص الاستثمار في قطاع المحروقات في أسبوع المناجم الذي نُظِّمَ بمدينة وهران شهر أبريل عام 2010 م. أن الجزائر ونيجيريا في إطار النيباد مُمثَّلَيْنِ في شركة سوناطراك والشركة النيجيرية *(NNPC)*، يرغبان في إنشاء أنبوب للغاز عابر للصحراء *(TSGP)* لتزويد أوربا بالغاز، على مسافة 4.128 كلم، وبتكلفة 10 ملايير دولار. وصادق على اتفاقية هذا المشروع[lxvi] كل من وزراء الطَّاقَة السَّيِدْ رِيلْوَانْ لُوكْمَانْ *(Rilwan LUKMAN)* عن نيجريا، والسَّيِدْ شكيب خليل عن الجزائر والسَّيِدْ محمد عبد الله ممثلاً لحكومة النيجر.

وفي أول زيارة للسيد انْـدْرِيسْ بْيِيبَالْقْسْ*(Andres Piebalgs)* المحافظ الأوربي للطَّاقَة إلى الجزائر، وأثناء مداخلته في الملتقى بمدينة وهران،[lxvii] أشار إلى أهمية الجزائر في الإجابة على الحاجيات الأوربية من الغاز، وبالتالي المساهمة في تحقيق أمنها الطاقي. ينطلق هذا الأنبوب من جنوب نيجيريا مرورًا بشمال النيجر ثم الجزائر مخترقًا البحر المتوسط ليصل إلى أوربا.[lxviii] ورام هذا الأنبوب تزويد أوربا من 20 إلى 30 مليار م^3 من الغاز للفترة الممتَّدة من 2015 م إلى 2017 م، أي بنسبة 6 % من احتياجات الاتحاد الأوربي المستقبلية من الغاز.

إن الظروف السياسية والأمنية التي تعيشها نيجيريا، والتهديدات المختلفة من الحركات الارهابية[lxix] على غرار حركة "**بوكو حرام**"،[lxx] جعلت هذا المشروع على صفيح من نار. حيث صرَّح مسؤول فيها "أيُّ أموالٍ تُسْتَثْمَرْ في هذا المشروع هي بمثابة إلقاء لها من النافذة". وأن إعصار بَايْبَـرْ أَلْفَا *(Piper Alpha)*، سيُتْبَعْ بإعصار آخر أشَّدُ عنفًا يسمى إعصار موسى *(Hurricane Moses)*، في إطار حرب البترول التي تخوضها على كل المشاريع النفطية في شمال البلاد، عقب اختطاف السلطات النيجيرية لشيخ قبيلة يسمى إسحاق ثِيكَانْ *(Isaac Thikan)* المعارض للنظام واحتجازه في السجون النيجيرية. هذا من الناحية الأمنية، أما من الجانب الاقتصادي، فإن ارتفاع تكاليفه الباهظة جعلت من تجسِّيد هذا المشروع حلمًا من الصعب تحقيقه في الظروف الراهنة. وتوقف ربما لفترة يمكن أن تنفخ فيه الروح من جديد.

2–التحدِّيات المستقبلية للغاز الجزائري في السوق الدولية.

إن الرغبة الجزائرية في الوصول إلى أسواق بعيدة من خلال هذه المشاريع الضخمة، لم يخلو من العراقيل والتَحَدِّيَاتْ خاصةً من قبل الغاز الروسي. فشركة غاز بْرُومْ ***(Gazprom)*** تعمل جاهدة للاستفادة من السوق الأوربية واحتلال الريادة في تزويدها بالغاز من خلال الأنابيب، نظرًا لدورها الكبير في سوق الطَّاقَة الدولي خاصةً منه سوق الغاز بكل أنواعه.[lxxi] أنبوب تيار الشمال ***(North Stream)*** بقدرة نقل 27 مليار م^3 الذي يَمُرُ عبر أوكرانيا، إلى جانب أنبوب تيار الجنوب ***(South Stream)*** الذي هو في طـور الانجاز، ويزمع نقــل ضِعْفَ كمية أنبوب تيار الشمال بتكلفة قُدِّرت بـ 13 مليار دولار $ حسب تصريحات مسؤول روسي.

هذا الأنبوب[lxxii] هو المنافس الرئيسي لصادرات سوناطراك من الغاز، حيث يهدف إلى تزويد كل من كل من بلغاريا، صربيا، المجر، سلوفينيا، النمسا، اليونان وإيطاليا مرورًا بالبحر الأسود ومنطقة البلقان بقدرة تصديرية 63 مليار م^3. كلفة هذا المشروع قُدِّرت بـ 15.5 مليار دولار $، ويمكنها أن تصل حسب بعض التقديرات إلى 24 مليار دولار $. هذه المشاريع تؤثِّر على مشروع غالسي الذي يربط الجزائر بإيطاليا حيث أن تكاليفه سترتفع بنسبة 15 % مقارنة بأنبوب تيار أو (سيل) الجنوب، ما يطرح مسألة المردودية. حيث قُدِّرتْ تكلفته في البداية بـ 2.5 مليار دولار$، ثم ارتفعت مع نهاية 2013 إلى 4 مليار دولار$، ومعارضة العديد من النواب في منطقة سردينيا التي يمرُّ عبرها الأنبوب بِحُجَّة الأزمة الاقتصادية من جهة، والتلوث البيئي من جهة أخرى.

لقد عَبَّرَ ساسةٌ من منطقة سردينيا الايطالية[lxxiii] عن رفضِهم مرور أنبوب الغاز غالسي الرابط بين القالة ومنطقة كالياري على مسافة 310 كلم تحت البحر، بحجة الانعكاسات الخطيرة للمشروع على النظام البيئي وتدميره له. وشدّدوا على ضرورة تَغيِّير مساره الأولي على الأقل، في حين يرى العارفون بشؤون الطَّاقَة، أن هذه المطالب ناتجة عن الضُّغوطات الروسية. حيث كشف البروفيسور عبد الرحمن مبتول، أن مجموعات ضغْط روسية من قطاع صناعة الغاز نجحت في ممارسة ضُغوطات على السلطات في سردينيا، وإقناعها على معارضة مرور أنبوب الغاز الجزائري ما يُهَدِدُ إسقاط المشروع بِرُمتِّه حسب التصريحات التي أدلى بها رئيس بلدية سردينيا لقناة "فرنسا ثلاثة" ***(France 3)*** كورسيكا مؤخرًا.

إن شركة غاز–بروم الروسية تعمل على لعب استراتيجية هجومية[lxxiv] بغية السيطرة على أسواق الطَّاقَة الأوربية عبر الأنابيب المُزْمعِ إنشاؤها، وكذا العمل على بناء علاقات استراتيجية مع مجموعات طاقية أوربية عملاقة على غرار غاز فرنسا سويز، والمجموعات الألمانية باسف إيون، والهولندية غاز ايني.

هذه التَحدِّيات الاستراتيجية جعلت سوق الغاز يتزعزع، وسوناطراك أيضًا. لقد أعلنت الحكومة الايطالية شهر ماي 2013 تخفيض وارداتها من الغاز وتأثيرات ذلك على أنبوب ***(Trans-med)***. من جهة أخرى[lxxv] فإن مشروع ميد–غاز عبر اسبانيا الذي تملك فيه الجزائر الحصَّة الأكبر من الأسهم بـ 26 %، وحسب وكالة رويترز أن شركتان اسبانيتان ايْنْدِيسَا ***(Endesa)*** وإيبَرْدْرولا ***(Iberdrola)*** يتفاوضان مع سوناطراك قصد الخروج من رأسمال هذا المشروع. كما أن شركة فرنسا للغاز ***(GDF Suez)*** تباشر مفاوضات بغية شراء حِصَّة كل من الشركتين الإسبانيتين غاز ناتُورَالْ ***(Gas Natural)*** وايْنْدِيسَا ***(Cepsa)*** في مشروع ميد غاز والمقدرة بـ 12 %. هذه المؤشِّرات كلها عناصر إرباكية لمواقف شركة سوناطراك في سوق الغاز الدولية.

الخاتمة

إن التحدِّيات الارباكية وحجم الاكراهات التي يعيشها سوق الغاز الجزائري، ومؤشرات التعقيدالتي تنتظر مستقبل هذا القطاع في الواقع الدولي، يجعل الجزائر في خطر. كما يمكن لها أن تستيقظ يومًا وتجد نفسها دولة مستوردة للمحروقات. إن المعطيات تدُّل على أن مستقبل النفط فيها لن يتجاوز 2020، أما الغاز فسيصل إلى 2030. كما أن الجزائر تقع في المنطقة السلبية لتواجد الغاز إلى جانب إيران.

إن إنتاج النفط والغاز يتطلب استثمارات ضخمة وتأثير ذلك على القطاعات الأخرى. هذا الحجم الكبير من الإنتاج، يعني استنزاف لهذه الموارد وفي أسرع وقت ممكن. إلى جانب الفواعل الدولية المنافسة للجزائر في هذا القطاع، كشركة غاز بروم والأنابيب التي تربطها بأوروبا. أما السوق الأمريكي، فسوف تغلق أمام السوق الجزائري كونها ستصبح ابتداءً من 2020 من الدول المُصَدِّرة للغاز، لتطويرها تقنية استغلال الغاز الصخري.

إن العائدات الضخمة من مبيعات الغاز إلى أوربا، لم تساعد الجزائر على بناء قاعدة اقتصادية بديلة ومستديمة. بل أن الريع جعلها ضحية لما يعرف "بالمرض الهولندي"، وزادت تبعيتها للخارج، وارتفعت وارداتها التي كلَّفت خزينة الدولة مليارات الدولارات. كما أن هذا الحجم الكبير من الصادرات الغازية لم يلعب دور الأوراق الضاغطة في الجلسات التفاوضية مع الاتحاد الأوربي في العديد من القضايا المصيرية. مايجعل الفرضية التي طُرِحَتْ في بداية هذه الدراسة خاطئة.

إذًا، فالطريق أمام الغاز الجزائري مملوءٌ بالأشواك والعقبات، تعترضه على مستويات عمودية وأفقية يجب التفكير بعمق وجدِّية قصد تجاوزها، واستغلال عوائده لمرحلة ما بعد النفط والغاز في الغد القريب، الذي ليس لناظره ببعيد.

التهميش والاحالات

[i]- *Anne Lauvergeon,* ***La troisième révolution énergétique*** *(Paris : Edition Plon, 2008) P. 61.*

[ii]- ***CEDIGAS*** *: Le centre d'informations internationales sur le gaz naturel.*

[iii]– هو مدير إحدى المُؤسسات المالية الكبرى في الولايات المُتَّحِدَة الأمريكية المُتخصِّصة في العمليات المالية المتعلقة بالطَّاقَة، وأحد مستشاري الرئيس بوش في الشؤون الطاقية.

[iv]- *Ulrich Fahl & Other,* ***Future European Gas Supply in the Resource Triangle of the Former Soviet Union, the Middle East and Northern Africa*** *(Stuttgart: Institute of Energy Economics and the Rational Use of Energy, January 10th, 2008) P.01.*

[v]- *Philippe Boskin & Others,* ***World Energy Technology and climate Policy Outlook 2030 (****Luxembourg: Office for Official Publications for the European Communities) P. 91.*

[vi]- *Ibid, P. 91.*

[vii]– خديجة عرفة محمد أمين، مرجع سابق، ص. 15.

[viii]– لا يعتبر مفهوم **الأمن الجماعي** جديدًا في العلاقات الدولية، إلا أنه حُظي باهتمام كبير في العقد الأخير من القرن العشرين، نتيجة التطورات الدولية وبروز النظام الدولي الجديد. وهو نظام أجمعت عليه الدول التي عرفت ويلات الحروب، خاصةً منها الدول الأوربية التي خاضت حربين عالميتين. وانطلقت من فرضية أن السلام والأمان الذي تنشده الأمم لا يتحقق إلا من خلال الإجماع على رفض الحرب، وتحريم اللجوء إلى وسائل القوة والعنف في العلاقات الدولية، والعمل على نزع السلاح، وَحَلَّ المنازعات بالطرق السلمية، وبالسبل القانونية. فلم يعد تهديد أمن الدولة يقتصر على حدودها الجغرافية، لطبيعة تداخل النشاط الإنساني على المستويات المختلفة، الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية. ومنه يمكن ضرب مصالحها في أماكن بعيدة عن أراضيها، فعدم استقرار بعض الدول البعيدة جغرافيا، يمكن أن يؤثر بطريقة غير مباشرة على أمن دول تبدو بعيدة عنها جغرافيا. وبالتالي أصبح مفهوم الأمن الجماعي ذو بعد دولي وعالمي، ولم يقتصر على دلالة إقليمية تقليدية. كما يمكن للأمن الجماعي أن يكون إقليميا ودوليا، ويضمنه القانون.

فالأمن الجماعي هو التزام مجموعة من الدول بحماية كل عضو فيها من خلال عدد من الترتيبات والإجراءات الأمنية والعسكرية، بهدف حماية الدول من تعرضها لاستخدام القوة من قبل دول أخرى، خاصةً إذا اتخذت هذه القوة صورة الحرب. كما أنه نظام تتحمل فيه الجماعة الدولية المنظمة مسؤولية حماية كل عضو من أعضائها والسهر على أمنه من الاعتداء. **ومن متطلباته:**

1- الإيمان بأن السلام والأمن غير قابلان للانقسام والتجزئة:*(Indivisible Of Peace)* 2- عالمية العضوية. 3- حياد وموضوعية الأمن الجماعي. 4- قوة عسكرية ضخمة في الكم والكيف. 5- توافر الوسائل القسرية "الجزاءات: وهي نوعان: 1-الجزاءات غير العسكرية، *(Non– Military Sanctions)* وهي:

أ- **الجزاءات الدبلوماسية**، *(Diplomatic Sanctions)*، ب- **الجزاءات المالية**، (*Financial Sanction*)، ج- **الجزاءات الاقتصادية**، (*Economic Sanctions*). **2- الجزاءات العسكرية**، *(Military Sanctions)*.

6- الارتباط الوثيق بين تحقيق الأمن الجماعي وبين سياسة الوضع الراهن. للمزيد انظر:

- حين علي بحيري، **القوى الناعمة** (المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، ICFS، بدون سنة) ص. 05.

- د. نشأة الهلالي، **الأمن الجماعي** (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية (I.C.F.S))، العدد 09، السنة الأولى، سبتمبر 2005، ص. 20.

*- Barry Buzan, **People, State and Fear, The National Security Problem in International Relations** (Brighton, Harvester Wheat sheaf, 1990).*

[ix]*- Álvaro de Vasconcelos, **What Ambition for European Defense in 2020?** (Condé-sur-Noireau, EU Institute for Security Studies, 2009) P. 142.*

[x]*- Jonathan STERN, **Gas Pipeline Cooperation Between Political Adversaries: Example from Europe**, Oxford Institute for Energy Studies, Royal Institute of International Affairs, -Chatham House- January 2005, PP. 07-11.*

[xi]- لقد ظهر مشروع لنقل الغاز سُمي "بسِيـقَامُو" (***SEGAMO***) عام 1970، يهدف إلى بناء أنبوب يربط مدينة أرزيو بمدينة كَرْتَاخِينَا (***Cartagena***) الاسبانيـة. هذا الأنبوب يمتدُّ على عمق 2000 متر تحت سطح البحر، ويمرُّ عبر مضيق جبل طارق. إلاَّ أن المُشكِل السياسي بين الجزائر والمغرب حول الصحراء الغربية حال دون إنشائه، لكنه تحقق فيما بعد من خلال مشروع ميد-غاز.

[xii]*- Philippe Boskin & Others, Op.cit. P. 88.*
[xiii]*- Ulrich Fahl & Others, Op.cit. P .16.*
[xiv]*- Abdenour Keranane, **Politique européenne et dimension énergétique méditerranéenne**, P. 66.*

[xv]- سرقة أوكرانيا للغاز الروسي من الأنابيب المارَّة عبر أراضيها لتزويد أوربا.

[xvi]*- Francis Ghiles, **Algeria: a Strategic Gas Partner for Europe**, Thursday 19/02/2009. Available at:www.ensec.org/*
[xvii]*- Norwegian Energy Power House.*
[xviii]*- Ulrich Fahl & Others, Op.cit. P. 01.*

[xix]- إلى جانب الجزائر هناك نيجيريا. حيث أن أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط سيغطيان ما نسبته 22 % من الحاجيات الأوربية من الغاز مع حلول 2020 م.

[xx]*- Francis Ghiles, "**Argelia, Europa y el Gas: una Asociación Estratégica"**, Política Exterior, Vol.xx1, Julio-agosto, No: 118, 2007, PP. 86-92.*
[xxi]*- Edward Lucas, **Putin, Power and the New Russia Petro-State** (Oxford: Marshal Goldman, 2008) P. 13.*

[xxii]- لقد تبلور مشروع إنشاء أوبيب للغاز في قمَّة الدوحة التي جمعت ممثِّلي الدول المُنْتِجة للغاز، فصدرت ردود أفعال من القارة الأوربية يشوبها الخوف والقلق من مستقبل التموين بعد شتاء 2006. فالغاز لم يعد مادة تجارية بل أصبح ورقة سياسية، خاصةً مع الوضع الدولي الجديد والملَّفات الشائكة والعالقة. في الاجتماع الأخير لمنظمة الدول المُصَدِّرَة للغاز التي أُنْشِأَتْ بطهران عام 2001((FPEG)) Forum des pays exportateurs de gaz) الذي انْعُقِد يوم 15 جوان 2013 بروسيا، والتي جمعت الثلاث عشرة دولة العضوة (الجزائر، بوليفيا، فنزويلا، مصر، إيران، قطر، عمان، الامارات العربية المتحدِّة، ليبيا، نيجيريا، روسيا، ترينيداد وتوباغو، غينيا الاستوائية وثلاث دول بصفة ملاحظ وهي كازاخستان، هولندا، النرويج)، أكَّدَ الجميع على ضرورة إعادة الاعتبار للغاز الطبيعي، وإعادة تنظيم سوقه خاصةً في ما يتعلق بالسعر.

[xxiii]*-Simeon Mitropolitski, **Algeria moving closer towards a gas Cartel**, 2007, 25/06/2009. 20:40. Available at: www.ired.com.2008*
[xxiv]*- Francis Ghiles, **"Argelia, Europa y el Gas: una Asociación Estratégica"**, en: Política Exterior, Vol.xx1, Julio-agosto, No: 118, 2007. P.P. 86-92.*

[xxv]*- Hamid Gamache, **"Gaz, L'Algérie renforce sa position en Europe"**, Quotidien D'Oran, Algérie, 13 Décembre 2006. www.algériemonde.com*

[xxvi]– صابر بليدي، "**أوبيك" الجزائر تخيف الأوربيين**"، عيون المشاهد، الجزائر، 28 مايو 2007.

[xxvii]– حاولت الدول الأوربية اتخاذ موقف موحد اتجاه الأزمة الجزائرية من خلال مؤسساتها المختلفة، لكن ذلك غدا مستحيلاً لتباين المواقف بين الدول الأعضاء في المجلس الأوربي، وذهبت أدراج الرياح اتفاقيات التعاون المالي المُوَّقعة بين الجزائر والاتحاد الأوربي عام 1991م. هذا الاختلاف صرَّح به وزير الشؤون الخارجية الاسباني فِرْناندَاثْ أورْدُونْيَاثْ ***(Fernández Ordóñez)*** في ظهور له أمام لجنة العلاقات الخارجية للبرلمانيين الأوربيين أيامًا بعد الانقلاب العسكري يوم 11 جانفي 1992 قائلاً: "أن بعض الدول كالمملكة المتحدة حاولت إلغاء المساعدات الأوربية التي وافق عليها البرلمان الأوربي، عكس فرنسا واسبانيا وإيطاليا الدول ذات المصالح الاقتصادية الواسعة مع الجزائر، دعت إلى ضرورة التعاون مع السلطات الجديدة في الجزائر". وبعد لقاء وزير الخارجية الجزائري آنذاك الأخضر الابراهيمي نظيره البرتغالي ***"Pinheiro João de Deus"*** الذي كانت تترأس بلاده الاتحاد الأوربي، وشرحه للوضع السياسي في الجزائر جعله يُقنع وزراء الخارجية الأوربيين المُجْتَمِعين في لشبونة يوم 17 أبريل 1992 إلى إصدار إعلان جديد فحواه أن الاتحاد الأوربي يزمع التعاون مع السلطات الجزائرية الجديدة شريطة احترامها لحقوق الانسان، والعمل على تجسيد الديمقراطية. للمزيد انظر:

- *Juan Manuel Uruburu Colsa,* ***La Dimensión política en las relaciones Unión Europea-Argelia: Crisis y normalización,*** *UNISCI Discusión Papers, Nº 25, Universidad de Sevilla, (January / enero 2011) PP. 221, 222.*

[xxviii]- *Rafael Bustos García de Castro,* ***"Las Relaciones España-Argelia, una mirada desde España"****, Anuario internacional, CIDOB, No: 01, 2006, P. 502.*

[xxix]– لقد دافعت كل من فرنسا وإسبانيا في بروكسل على ضرورة تدعيم النظام القائم آنذاك في الجزائر، ومن الخطأ فَقْدُ الثقة فيه. فالصحف الأساسية في إسبانيا مثل (***El País***) و (***ABC***)، اعتبرتا أن إلغاء النتائج الانتخابية هو الحَّل الأمثل للمستقبل السياسي في الجزائر. وفي عام 1997م دعا وزير الخارجية الإسباني "آبيل مَاتُوتِي" ***(Abel Matute)*** إلى إنشاء لجنة متابعة دولية(***Comisión internacional de seguimiento y reflexión***) تهتم بالأزمة الجزائرية، لكن الرَّد الجزائري كان رافضًا للفكرة جملةً وتفصيلا، لأنه رأى فيها تدويلاً للقضية الجزائرية. أما الموقف الأمريكي، فتجسَّد في نداء واشنطن الذي ضمَّ 12 دولة، وتضَّمن الدعوة لضرورة العودة إلى المسار الديمقراطي، لكنه بقي دون اتخاذ اجراءات مصاحبة.

[xxx]– صايج مصطفى، "**دبلوماسية الغاز الجزائري بين القوة والقدرة**"، يومية المستقبل، الجزائر 2007/11/05.

[xxxi]- *Hocine Malti,* ***Histoire secrète du pétrole Algérien,*** *Op.cit. PP. 343-344.*

[xxxii]- *Ibid, P. 344.*

[xxxiii]- *Francis Ghiles,* ***Algeria: a Strategic Gas Partner for Europe****, Op.cit.*

[xxxiv]- *La Organización para la cooperación y el desarrollo económico.*

[xxxv]- ***"Energy Policy vis-à-vis Algeria: Challenges and Opportunities"****, In: Journal of International Affairs, Bologna*

[xxxvi]– أميمة أحمد، **أزمة الغاز لا تؤثر على الجزائر**، الخميس 12 يناير 2006، تاريخ التصفح 2011/08/20، ساعة التصفح، 17:50. متاح على:
www.elaph.com/economics

[xxxvii]- *Abdenour Keranane,* ***Politique européenne et dimension énergétique méditerranéenne****, PP. 66-69.*

[xxxviii]- *Reuters,* ***EU Strikes Gas Deal with Algeria****, Brussels, Wed 11/07/ 2007.*

[xxxix]–"**رئيسة وفد المفوضية الأوربية تؤكد أن الاتحاد الأوربي يُدَّعم انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة**"، جريدة الأيام الجزائرية، السنة الثالثة، ع. 1068، الثلاثاء 14/04/ 2009.

[xl]– **وزير النفط الجزائري يكشف عن مشاريع لتصدير الغاز لإيطاليا وإسبانيا**، وكالة أكي الايطالية للأنباء، روما، 2007/09/09.

[xli]- *Ulrich Fahl & Others, Op.cit, P.05.*

[xlii]- *Marion Mühlberger,* ***Algeria: Mediterranean State with a Wealth of Natural Resources****, Frankfurt, Dutch Bank, Germany, April* ***3rd****, 2008.*

[xliii]- *Sarie Khalid,* ***"Algeria's Future Hostage to World Oil, Gas Markets",*** *In: Khaleej Times, 21 October 2013. Available at:*
http://www.khaleejtimes.com/biz/inside.asp?section=opinionanalysis&xfile=/data/opinionanalysis/2013/October/opinionanalysis_October9.xml

[xliv]--*Trevor A.Witton,* ***"Europe-Algeria Energy Relations: Opportunities and Challenges"****, In: Mediterranean Politics, Vol: 15, Nº: 01, March 2010, P. 91.*

[xlv]- *Ulrich Fahl & Others, Op.cit. P. 05.*

[xlvi]- ***L'Algérie sans pétrole et gaz conventionnel à horizon 2030 ?"***, *le matin, Algérie, Dimanche, 16 Mars 2014. Lien:*
http://www.lematindz.net/news/9296-lalgerie-sans-petrole-et-gaz-conventionnel-a-horizon-2030.html

[xlvii]- *Ulrich Fahl & Others, Op.cit. P. 06.*
[xlviii]- *http://en.wikipedia.org/wiki/Trans-Mediterranean_Pipeline*
[xlix]-*http://en.wikipedia.org/wiki/Maghreb–Europe_Gas_Pipeline. 03/08/2014, at 08:40.*
[l]- *Mohamed Touati,"**la Carte des gazoducs"**, L'expression, Algérie, 27/11/2010.*
[li]- ***http://en.wikipedia.org/wiki/Maghreb–Europe_Gas_Pipeline.*** *Op.cit.*
[lii]- *Nawal Inès,* ***Gazoduc Algérie: Vat-on enterrer le projet****, Op.cit.*
[liii]-*Christopher Coats, "**Euro-Bound Algerian Gas Pipeline Faces Unsure Future",** In: Forbes magazine, 12/26/2012. Available at:* ***http://www.forbes.com/sites/christophercoats/2012/12/26/euro-bound-algerian-gas-pipeline-faces-unsure-future/***
[liv]- ***Galsi Gas Pipeline Project",*** *In: A Barrel Full Oil & Gas,* ***Julio 3rd****, 2013. Available at:*

http://abarrelfull.wikidot.com/galsi-gapipelines--project ***Look more in*** *: http://en.wikipedia.org/wiki/GALSI*

[lv]- *Editorial Dept., "**Algeria - Another Setback for the Galsi Pipeline"**, in: Oil & Energy Insider, January 18th, 2013. Available at:*
http://oilprice.com/Energy/Natural-Gas/Algeria-Another-Setback-for-the-Galsi-Pipeline.html
[lvi]- ***"El Gasoducto submarino que unirá España y Argelia"****, Revista el economista 18/04/2006. El día 20/09/2008. Hora 18h 45. www.eleconomista.es*
[lvii]- *Nawal Inès, "**Gazoduc Algérie : Vat-on enterrer le projet"**, Le soir D'Algérie, Lundi 10/05/2004.*

[lviii]- *Ibid.*
[lix]-"**شكيب خليل يؤكد نهاية الخلاف الجزائري–الاسباني حول مشروع ميد– غاز**"، جريدة الواحة الجزائرية، أوت 2010.
[lx]-"***New Europe, Spain Algeria Close to Solving Energy Dispute"****, In: the European Weekly, Sunday July 27th, 2008, Issue, 741.*
[lxi]- *Samira G, "**Med-gaz connecte son gazoduc au réseau de gaz espagnol"**, LE MAGHREB, Le Quotidien de l'économie, 15/03/2011.*
[lxii]- *Ulrich Fahl & Others, Op.cit. P. 11.*
[lxiii]– إن المشاكل السياسية بين الاتحاد الأوربي وإيران حول الملَّف النووي الإيراني، تجعل من الصعوبة بمكان التفكير في أي مشروع مشترك للتزوُّد بالغاز الإيراني عبر أنابيب أو أي شبكات أخرى في العُشْرِية القادمة على الأقل، وهذا على الرغم من امتلاكها لثاني احتياطي في العالم من الغاز الطبيعي.
[lxiv]- *Mustapha Faid, Op.cit. P. 62.*

[lxv]- *Mohamed Touati,* ***La Carte des gazoducs****, Op.cit.*

[lxvi]- ***Nigeria, Algérie et Niger signent pour un gazoduc trans-saharien,*** *03/07/2009. Par AFP.*

http://www.jeuneafrique.com/Article/DEPAFP20090703T163501Z/energie-contrat-sahara-gaznigeria-algerie-et- niger-signent- pour-un-gazoduc-trans-saharien.html

[lxvii]- ***Andres Piebalgs :*** *« L'Algérie est un partenaire très fiable pour nous. Nos besoins en énergie nos conduisent à développer d'avantages nos relations et notre partenariat ».*
[lxviii]- ***Algeria and Nigeria Seek Europe's Support for Trans-Saharian Gas Pipeline",*** *International Herald Tribune, July 09 th, 2007.*

[lxix]-***"Le Mend menace le futur gazoduc trans-saharien",*** *Jeune Afrique, 04/07/2009. Par AFP****. Lien:***

http://www.jeuneafrique.com/Article/DEPAFP20090704T123111Z/algerie-niger-nigeria- energiele-mend-menace-le-futur-gazoduc-trans-saharien.html

[lxx]– هي "**جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد**" المعروفة بالهوساوية باسم "**بوكو حرام**" وتعني "**تحريم التعليم الغربي**". وهي جماعة إسلامية نيجيرية سلفية جهادية تتبنى العمل المسلح، اعتقادًا منها أنه الأسلوب الوحيد الكفيل بتطبيق تعاليم الشريعة الإسلامية وفق أبعاد معرفية تتلاءم ومنظورها قصد تجسيده في جميع الولايات النيجيرية.

[lxxi]- *Edward LUCAS, **the Future Is in the Pipeline** (Oxford: Marshall Goldman, 2008) P. A13.*

[lxxii]- *Abderrahmane Mebtoul, **L'Algérie face à l'épuisement de ses réserves d'hydrocarbures et à la transition énergétique mondiale**, Op.cit.*

[lxxiii]– عبد الوهاب بوكروح، "**ساسة سردينيا يرفضون مرور أنبوب الغاز الجزائري**"، في: جريدة الشروق اليومي الجزائرية، العدد 3523، الثلاثاء 03 جانفي 2013 الموافق لـ 09 صفر 1433 هـ، ص. 05.

[lxxiv]– نفس المرجع، 05.

[lxxv]- *Abderrahmane Mebtoul, **L'Algérie face à l'épuisement de ses réserves d'hydrocarbures et à la transition énergétique mondiale**, Op.cit.*

مداخل تحقيق الإستغلال المستدام للثروة البترولية في الجزائر بين متطلبات التنمية القُطرية وإحتياجات السوق الدولية – دراسة تحليلية خلال الفترة 2000 -2016-

Introduction to the sustainable exploitation of petroleum wealth in Algeria between the requirements of national development and the needs of the international market - An analytical study during the period 2000 - 2016

د. بوعكريف زهير – د. زناد سهيلة

جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل–، الجزائر

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تسليط الضوء على إمكانيات الثروة البترولية وسياسة إستغلالها في الجزائر، وكذا توضيح أبرز الآليات والإجراءات الكفيلة بتحقيق الإستغلال المستدام لها.

وقد خلصت الدراسة إلى أن للبترول مكانة هامة في الإقتصاد الجزائري إلا أن سياسة إستغلاله تناقض ضوابط الإستدامة وتقترب بصورة كبيرة من التبذير والإستنزاف لذلك يجب بالأساس ترشيدها وترقية كفاءة إستخدامها إقتصاديا وبيئيا.

الكلمات المفتاحية: الإستغلال المستدام، التنمية القطرية، الثروة البترولية، الجزائر، السوق الدولية.

Abstract :

This study aims to shed light on the potential of petroleum wealth and the policy of exploiting it in Algeria, as well as to clarify the most important mechanisms and procedures to achieve sustainable exploitation.

The study concluded that petroleum wealth has an important place in the Algerian economy, but its exploitation policy contradicts the controls of sustainability and it is very close to waste and depletion. Therefore, it must be rationalized and promoted economically and environmentally.

Key words: petroleum wealth, Algeria, sustainable exploitation, national development, international market.

مقدمة:

إرتبطت المسيرة التنموية للإقتصاد الجزائري في كل مراحلها بإمتلاك الجزائر للثروة البترولية وما يصاحبها من تحصيل لإيرادات كبيرة، إلا أن تذبذبها بصفة دورية كثيرا ما كان عائقا أمام إستقرار وتيرة التنمية وتعثرها، فالثروة البترولية لم تجعل من الجزائر دولة مزدهرة رغم أهميتها، فهي لا تزال تعاني من عدة إختلالات على مستويات مختلفة، لذا وجب بالأساس وضع تدابير وإجراءت تحقق الكفاءة الإستخدامية لهذه الثروة وتفعل دورها في اندماج القطاعات الاقتصادية على المستوى المحلي، عن طريق التسيير الجيد للموارد والعائدات المتأتية من هذه الثروة.

ومن خلال ما سبق ذكره فإن إشكالية دراستنا تتمحور حول السؤال الرئيسي التالي:

كيف يمكن تحقيق الاستغلال المستدام للثروة البترولية وفق خطة متكاملة تضمن تلبية متطلبات التنمية القُطرية واحتياجات السوق الدولية ؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تعالج أحد أهم القضايا المطلوب تحقيقها في الجزائر اليوم، ألا وهو البحث في سبل تحقيق الاستغلال المستدام للثروة البترولية خاصة في الوقت الراهن الذي يتسم بتحولات اقتصادية عميقة سواء على المستوى المحلي أو الدولي، بالإضافة إلى وضعية البترول الجزائري وحالة الإقتصاد الوطني في العقود المقبلة، عقود ما بعد نضوب منابعه وإن اختلفت المدة المقدرة لاستمرار الغزارة واستمرار الثروة، فإنه من المرجح أن لا تدوم أكثر من ثلاثين سنة. ولهذا فإن البحث في موضوع مداخل تحقيق الإستغلال المستدام للثروة البترولية يكتسي أهمية من أهمية هذا الذهب السائل ومكانته في الإقتصاد الجزائري.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- إبراز مكانة الثروة البترولية في الإقتصاد الجزائري؛
- الوقوف على محاور السياسة الحالية لإستغلال البترول الجزائري وأهم مواطن التناقض مع ضوابط الإستدامة؛
- تحديد أهم الإجراءات اللازمة لترقية الإستغلال المستدام للثروة البترولية في الجزائر.

المنهج المتبع:

من أجل ضبط وتنظيم المادة العلمية بأقصر الطرق المنهجية الممكنة، وحتى نعطي الموضوع محل الدراسة حقه من التحليل والتدقيق، فقد إعتمدنا على المنهج التحليلي من خلال محاولة عرض، دراسة وتحليل الإحصائيات المتعلقة بالثروة البترولية وسياسات استغلالها في الجزائر.

وبناء على ذلك فإن محاور هذه الورقة البحثية ستتوزع على المحاور التالية:

أولا: الإمكانات البترولية الجزائرية؛

ثانيا: مكانة الثروة البترولية في الاقتصاد الجزائري؛

ثالثا: السياسة الإستغلالية للثروة البترولية الجزائرية ومواطن التناقض مع ضوابط الإستدامة؛

رابعا: إجراءات ترقية إستغلال الثروة البترولية بالجزائر في ظل معايير الإستدامة.

أولا: الإمكانات البترولية الجزائرية

إن الوقوف على إحتياطات الثروة البترولية في الجزائر وكذا تطور وتيرة الإنتاج والإستهلاك يدعم جهود ومساعي الدولة في ضبط سيناريو الإستغلال المستدام الذي يستجيب لمتطلبات التوازن البيئي دون الإخلال بالقاعدة الإقتصادية في تحقيق عوائد مالية، والعدالة في توزيع هذه الثرورة ما بين الأجيال.

1. إحتياطيات الثروة البترولية:

يتحدد حجم الإحتياطي تبعا لعاملي الإكتشافات ووتيرة الإنتاج والإستخدام، والجزائر من الدول التي تمتلك إحتياطيات هامة من البترول يقع 70% من هذه الإحتياطيات في حوض حاسي مسعود بالنصف الشرقي للبلاد. وقد سجل قطاع البترول الجزائري العديد من الإكتشافات، بلغت ذروتها سنة 2014 بـ 18 إكتشافا كما يوضحه الجدول رقم (01)، إلا أن ذلك لم يؤثر على حجم الإحتياطي البترولي في تلك السنة مقارنة بالسنة السابقة والذي قدر بـ 12.2 مليار برميل، ورغم التطور الذي عرفته الإكتشافات البترولية إلا أنها لم تدعم مستوى الإحتياطي بصورة كبيرة، نظرا لأن معظم هذه الإكتشافات عبارة عن آبار عادية ذات منسوب ضئيل من البترول الخام، إضافة إلى أن الآبار المكتشفة تشهد تناقصا مستمرا في الإنتاج مع مرور الزمن نتيجة الإستغلال المكثف الذي تتعرض له تزامنا مع إرتفاع وتيرة الطلب على هذا المورد الناضب. ويمكن إستعراض تطور حجم الإحتياطات البترولية في الجزائر مقارنة بتطور نشاط الإستكشاف خلال الفترة 2000 إلى 2016 من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): تطور عدد الإكتشافات وحجم الإحتياطي البترولي في الجزائر للفترة 2000-2016

السنوات	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2012	2014	2016
عدد الإكتشافات	8	3	3	12	2	3	8	18	2
حجم الإحتياطي (مليار برميل)	11.3	11.3	11.4	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2

المصدر:- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي، الأوابك، الكويت، سنوات مختلفة.

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **تقرير الأمين العام السنوي الثالث والأربعون**، الأوابك، الكويت، 2016، ص114.

يلاحظ من الجدول ثبات نسبي في الإحتياطيات المؤكدة للبترول الجزائري ولم تتغير بشكل ملحوظ، حيث قدرت نهاية عام 2000 بـ 11.3 مليار برميل، ثم إرتفعت إلى 11.4مليار برميل سنة 2004، وبعد ذلك سجلت الإحتياطيات البترولية إرتفاعا طفيفا إلى 12.2 مليار برميل رغم حجم الإكتشافات المسجلة سنة 2006، لتستقر عند ذلك المستوى إلى غاية 2016، للإشارة فإن حجم الإحتياطي البترولي الجزائري يساهم في دعم حجم الإحتياطي البترولي العالمي لسنة 2016 بنحو 0.7% وهي نسبة ضعيفة جدا مقارنة ببعض الدول العربية وحتى الإفريقية، وحسب إحصائيات بريتيش بتروليوم لعام 2016 فإن الجزائر تحتل المرتبة الثامنة عربيا وإفريقيا من حيث حجم الإحتياطيات البترولية، كما هو موضح في الشكل رقم (01)، وإن ثبات الإحتياطات البترولية الجزائرية عند هذا المستوى- إذا لم يكن هناك إكتشافات جديدة معتبرة- ستنفذ تقديرا خلال 21.1 سنة حسب وتيرة الإنتاج لسنة 2016.[1]

الشكل رقم (01): ترتيب الجزائر ضمن الدول العربية والإفريقية من حيث إحتياطيات البترول لعام 2016

Source: British petroleum, Statistical Review of World Energy, 66th edition, June 2017, p12.

2. إنتاج وإستهلاك البترول الجزائري:

منذ تأميم المحروقات والمجموعة البترولية الجزائرية وعلى رأسها شركة سوناطراك بكل فروعها تسعى جاهدة للسيطرة على العملية الإنتاجية وما يتبعها من عمليات التكرير والنقل (تسويق) وكذلك رفع القدرة التصديرية من الثروة البترولية. وبما أن الجزائر عضو في منظمة الأوبك فإنها ملزمة بشروطها وقوانينها الداخلية، حيث على الدولة العضو التقيد بحصص الإنتاج وتحديد الأسعار، وبذلك فالجزائر كانت دوما تحدد صادراتها وفق حصتها في منظمة الأوبك. ويمكن تسليط الضوء على تطور إنتاج البترول والإستهلاك المحلي له في الجزائر ومن ثم حجم صافي التصدير خلال الفترة 2000- 2016 من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02): إنتاج وإستهلاك البترول في الجزائر وحجم صافي التصدير خلال الفترة 2000- 2016

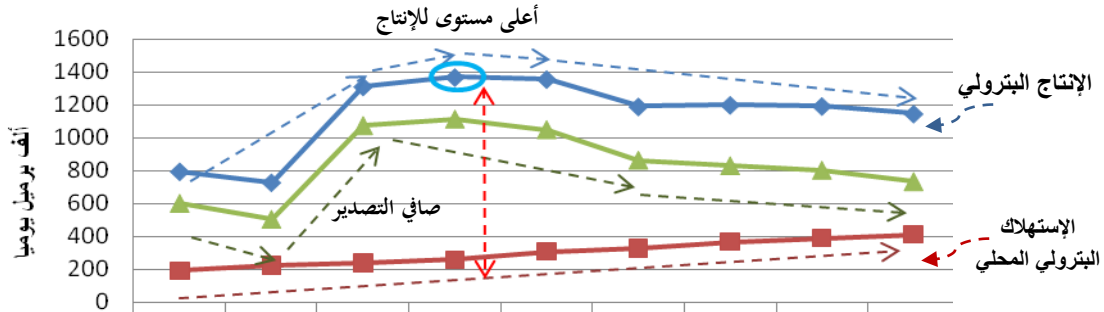

	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2012	2014	2016
الإنتاج البترولي	796	729,2	1311,4	1368,3	1356	1189,8	1199,8	1192,9	1146,3
الإستهلاك المحلي	192	222	240	258	309	327	370	390	412
صافي التصدير	604	507,2	1071,4	1110,3	1047	862,8	829,8	802,9	734,3

المصدر: أنظر كل من:

- British petroleum, **Statistical Review of World Energy,** full report for different years (2010, 2016, 2017).
-OPEC, **Annual Statistical Bulletin**, different years (2004, 2011, 2017).

من خلال الشكل السابق يتضح أن **إنتاج البترول** قد عرف أعلى قيمة له سنة 2006 أين بلغ 1368.3 ألف برميل يوميا، ثم أخذ منحنى تنازليا إلى غاية 1146.3 ألف برميل يوميا سنة 2016، وهو أدنى مستوى عرفه إنتاج البترول في الجزائر منذ سنة 2004، وتفسر وتيرة الإنخفاض هذه إلى إنحسار الإكتشافات البترولية والتراجع التدريجي في إحتياطي الثروة البترولية، وكذلك بسبب تداعيات إنخفاض أسعار البترول في السوق العالمية، والتي ساهمت في تراجع وتيرة النشاطات الإستكشافية لنقص مستويات الجدوى الإقتصادية، إضافة إلى إلتزام الجزائر بإتفاق تخفيض الإنتاج المتفق عليه من طرف أعضاء منظمة الأوبك نهاية 2016 لمواجهة الإنخفاض في الأسعار.

أما عن **الإستهلاك المحلي للبترول** في الجزائر فيعرف وتيرة متزايدة، كما يوضحه الشكل رقم (02)، حيث قدر بحوالي 192 ألف برميل يوميا في سنة 2000 ثم إرتفع إلى 412 ألف برميل يوميا سنة 2016، بنسبة زيادة قدرت بـ 114% خلال ستة عشرة سنة، ويعود هذا الإرتفاع بالدرجة الأولى إلى الإرتباط الوثيق بين الإستهلاك والتوسع العمراني ومتطلبات النمو الديموغرافي المتزايد في الجزائر، وكذا تحسن مستوى المعيشة للسكان وإرتفاع وتيرة النشاط الإقتصادي المتزايد، ومشاريع تطوير البنية التحتية والتوسع في قطاع الخدمات ومواصلة توسع القاعدة الصناعية عن طريق إنشاء صناعات جديدة أو التوسعة التي تشهدها المشاريع القائمة، ورغم ذلك يبقى إستهلاك البترول في الجزائر أقل من الإنتاج البترولي ويمثل الفرق بينهما في **حجم البترول الموجه للتصدير** للسوق الدولية الذي تجاوز سقف 1.3 مليون برميل يوميا سنة 2004، ثم تراجع إلى نحو 734.3 ألف برميل يوميا سنة 2016 ويعود هذا الإنخفاض في حجم البترول المصدر إلى تزايد حجم الإستهلاك المحلي للبترول من جهة، وتراجع حجم الإنتاج البترولي والطلب العالمي عليه خلال السنوات الأخيرة من جهة أخرى. كما يلاحظ العلاقة الطردية التي تربط الإنتاج البترولي بحجم الصادرات منه، وهو ما يترجم الإرتباط القوي بين الإنتاج البترولي الجزائري ومعدل الطلب في السوق الطاقوية العالمية، وفي المقابل تمثل الإرادات المالية لهذه الكمية المصدرة الممول الرئيسي لمخططات التنمية، ومن تم تتضح أهمية التحكم في المخزون المتناقص وفق ضوابط الإستدامة، من خلال تثمين العوائد المتأتية من هذه الثروة الناضبة وترقية كفاءتها الإسغلالية، إضافة إلى ضرورة البحث عن البديل الذي سيخلف هذه الثروة مستقبلا.

وفيما يخص **تكرير البترول**، فإن عملية التكرير كانت موزعة على مصفاتين فقط خلال سنوات السبعينات الأولى بحاسي مسعود بطاقة إنتاجية 3300 برميل يوميا والثانية بسكيكدة بطاقة تكريرية 46.5 ألف برميل يوميا أي ما يعادل 2.3 مليون طن سنويا،[2] أما في السنوات الأخيرة وبفضل الإستثمارات التي قامت بها مؤسسة سوناطراك في مجال التكرير وخصوصا الشركة التابعة لها وهي شركة NAFTEC "المؤسسة الوطنية لتكرير البترول" حيث قدرت إستثماراتها بحوالي 1.1 مليار دولار، وبهذا تمكنت الجزائر من توسيع طاقتها الإنتاجية التي بدورها سترفع من حصتها التسويقية التي تستهدف بلدان آسيا، وفي إطار سعي الجزائر لتطوير قدراتها أعلنت عن بناء مصفاة تكرير متطورة للتصدير بطاقة تبلغ 300 ألف برميل بتيارت"، كجزء من خطتها لمضاعفة الطاقة التكريرية والبالغة 450 ألف برميل ودخلت هذه المصفاة حيز العمل سنة 2013، [3] وقد بلغت الطاقة التكريرية نحو 650.8 ألف برميل في سنة 2016 حيث تتوزع على ستة وحدات تكرير عبر التراب الوطني.[4]

ثانيا: مكانة الثروة البترولية في الإقتصاد الجزائري

بالرغم من الجهود الإصلاحية المبذولة من الدولة الجزائرية إلا أنها لم تستطع تحرير الإقتصاد الوطني من هيمنة الثروة البترولية عليه بحيث يشكل القطاع البترولي دورا متميزا ومحركا أساسيا للإقتصاد الجزائري بالنظر إلى الضعف المسجل في مستويات نمو القطاعات غير البترولية خاصة القطاع الصناعي والزراعي، فالعائدات المتأتية من البترول تلعب دورا رئيسيا في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وتشكيل الموارد الأساسية لموازنتها، التي يتم إستخدامها لتحديث وبناء الهياكل والبنى التحتية، والداعم الرئيسي لإحتياطاتها من العملة الأجنبية. ويمكن توضيح مكانة الثروة البترولية في الإقتصاد الوطني من خلال العناصر التالية:

1.مكانة الثروة البترولية في ميزان الطاقة الوطني: تساهم الثروة البترولية بنسبة 33.8% في إجمالي إنتاج الطاقة الأولية في الجزائر، وبما يقارب 47.5% من إجمالي الطاقة المشتقة متأتية من البترول، كما تشكل المنتجات البترولية أكثر من 28% من إجمالي إستهلاك الطاقة في الجزائر سنة 2016،[5] ولابد من مراعاة التطور المستقبلي للإحتياجات المرتبطة بتطور الإقتصاد الوطني وعلاقة ذلك بحجم الإحتياطات الثابتة وعمرها الإفتراضي المتبقي، والشكل الموالي يوضح حصة البترول ضمن إجمالي إنتاج الطاقة الأولية في الجزائر سنة 2016.

الشكل رقم (03): حصة البترول ضمن إجمالي إنتاج الطاقة الأولية في الجزائر خلال سنة 2016

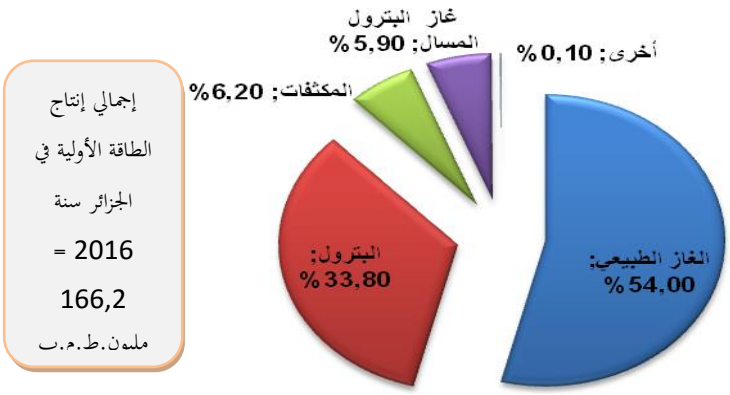

Source: Ministère de l'énergie, **Bilan Energétique National de l'année 2016**, édition Juin 2017, p6.

2.مكانة الثروة البترولية ضمن إجمالي حجم الصادرات الطاقوية:

يتسم الإقتصاد الجزائري شأنه في ذلك شأن الدول العربية الريعية الأخرى، بإعتماد هيكله الإنتاجي بصورة كبيرة على إنتاج وتصدير المحروقات ومنها البترول الخام، إذ شكلت المحروقات نسبة 94% من إجمالي الصادرات سنة 2016، كما أن الصادرات خارج قطاع المحروقات لا تزال هامشية إلى درجة كبيرة ولا تمثل سوى 6% في أحسن الأحوال من إجمالي الصادرات لنفس السنة،[6] وهذا ما يؤكد إستمرارية هيمنة القطاع البترولي والغازي على معظم مداخيل الجزائر من العملة الصعبة مما يجعل إقتصادها إقتصادا ريعيا. وتشكل الصادرات البترولية (بترول خام ومشتقات) حوالي 41% من إجمالي الصادرات الطاقوية الجزائرية لسنة 2016 والمقدرة بنحو 110.643 مليون طن مكافئ بترول، كما هو موضح في الشكل رقم (04)، أما على المستوى الداخلي فالبترول يملك العديد من التشكيلات السلعية التي تساهم بشكل كبير في تفعيل حركية التجارة الداخلية، وكلما تزايدت هذه التشكيلات والمخرجات إزدادت معها حركية تجارتها الداخلية.

الشكل رقم (04): حصة الثروة البترولية ضمن إجمالي الصادرات الطاقوية الجزائرية سنة 2016

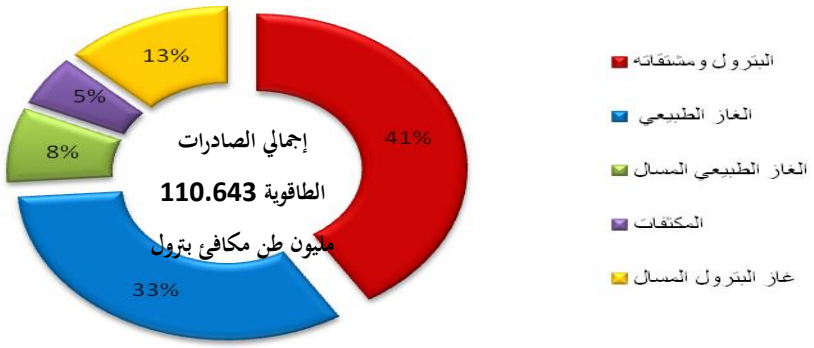

Source: Ministère de l'énergie, **Bilan Energétique National de l'année 2016**, edition Juin 2017, p9, 10.

3. مكانة العائدات البترولية وإنعكاساتها على رصيد الميزان التجاري:

تحتل الصادرات البترولية موقعا بارزا في الميزان التجاري الجزائري، وتتضح لنا أهمية العائدات البترولية في تحديد قيمة العجز أو الفائض في الميزان التجاري للجزائر من خلال العلاقة الطردية بين تطور العائدات النفطية ورصيد الميزان التجاري وإرتباط ذلك بتقلب أسعار البترول، كما يظهره الشكل الموالي:

الشكل رقم (05): تطور العلاقة بين العائدات النفطية ورصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2016

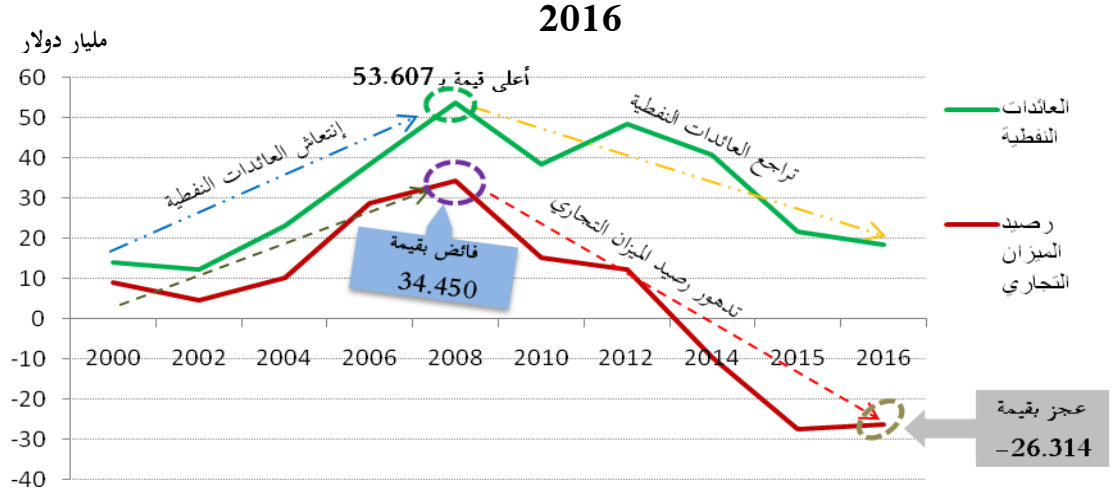

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على المعطيات المتوفرة على:

-OPEC, **Annual Statistical Bulletin**, reports for different years (2004, 2010, 2017).

نلاحظ من خلال الشكل السابق مدى التأثير الكبير للعائدات النفطية على الميزان التجاري الجزائري، إذ يتوقف إستقرار وتوازن هذا الأخير على مستوى المداخيل المتأتية من الصادرات النفطية والتي بدورها تتحدد بمستوى أسعار النفط في الأسواق العالمية، هذه الأخيرة كان لها أثر كبير على تدهور رصيد الميزان التجاري نتيجة الإنهيار الحاد الذي شهدته منذ منتصف 2014، حيث نلاحظ أن رصيد الميزان التجاري قد سجل أدنى مستوى له خلال ستة عشرة سنة بعجز قدره 26.314 مليار دولار سنة 2016، في مقابل ذلك فإن الإنتعاش الذي عرفته الأسعار وبالتالي العائدات النفطية خلال الفترة 2000-2008، قد ساهمت في تحقيق رصيد موجب في الميزان التجاري ما يدل على الإرتباط الكبير لهذا الأخير بالأسعار والعائدات النفطية في الجزائر والوزن النسبي المرتفع لصادرات المحروقات بصفة عامة من إجمالي الصادرات بما يفوق 94% طيلة سنوات فترة الدراسة، كما يتضح من معطيات الجدول التالي:

الجدول رقم (02): مكانة صادرات المحروقات وإنعكاساتها على تطورات قطاع التجارة الخارجية في الجزائر

المؤشرات	2000	2006	2010	2012	2013	2014	2015	2016
حصة صادرات المحروقات إلى إجمالي الصادرات %	97.2	97.8	97.3	97.1	96.9	96.01	94.2	94.09
مجموع الصادرات (مليار دولار)	21.65	54.7	57.2	72.6	64.9	62.8	34.6	28.8
مجموع الصادرات من المحروقات (مليار دولار)	21.06	53.5	55.7	70.5	62.9	60.3	32.6	27.1

مجموع الواردات (مليار دولار)	9.35	21.4	40.4	50.3	55.02	58.5	51.7	46.7

المصدر: تم تجميع إحصائيات الجدول إنطلاقا من:

– صندوق النقد الدولي، مشاورات المادة الرابعة الخاصة بالجزائر، جوان 2017، على الموقع: https://www.imf.org

- Ministere des finances, **Flash conjonctur, Principaux indicateurs économiques et financiers,** disponible sur le site : www.dgpp-mf.gov.dz

- ministere des finances, **Le comportement des principaux indicateurs macroéconomiques et financiers en 2007**, disponible sur le site : www.dgpp-mf.gov.dz

- Banque d'Algérie, Statistiques de la balance des paiements (1992-2005), juin 2007, p72.

4.مكانة الجباية البترولية في تركيبة الموازنة العامة للدولة:

ظهر جليا الإرتباط الوثيق بين أسعار البترول وتقدير الموازنة العامة في الجزائر إبتداءا من سنة 2015 من خلال ما جاء في قانون المالية لسنة 2016 والذي عرف تقليص في حجم النفقات العامة بنسبة 8.8% مقارنة بسنة 2015، حيث سجل إنخفاض في ميزانية التسيير بنسبة 3.3%، كما إنخفضت ميزانية التجهيز بنسبة 16%، رغم أن ضبط الإنفاق ما هو إلا جزء من معادلة المالية العامة في الجزائر، التي تتطلب إصلاحات أعمق من ذلك تحسبا للمدى المتوسط والبعيد.

الجدول رقم (03): مكانة وإنعكاسات تطور الجباية البترولية على الموازنة العامة للدولة

السنة	2000	2006	2010	2012	2013	2014	2015	2016
الإيرادات العامة(مليار دج)	1578.1	3639.8	3074.6	3804	3895.3	3927.7	4552.5	5011.5
النفقات العامة (مليار دج)	1178.1	2553	4466.9	7058.2	6024.1	6995.8	7656.3	7297.4
الجباية البترولية (مليار دج)	1173.2	2714	1501.7	1519	1615.9	1577	1722.9	1682.5
% الجباية البترولية إلى الإيرادات العامة	74.34	74.56	48.84	39.93	41.48	40.15	37.8	33.57
%رصيد الموازنة (عجز/ ربح)	33.95	42.56	31.16-	46.1-	35.33-	34.85-	40.53-	31.32-

Source : Ministere des finances, **Flash conjonctur, Principaux indicateurs économiques et financiers,** différentes années, disponible sur le site : www.dgpp-mf.gov.dz

نلاحظ من خلال الجدول السابق المساهمة المعتبرة للجباية البترولية في الإيرادات العامة التي لم تنزل تحت 33% في أسوء الحالات (تزامنا مع إنهيار أسعار البترول منذ 2014)، كما أن تأثير إنهيار أسعار البترول على الميزانية العامة للدولة بدأ يتضح جليا إبتدائا من ميزانية 2016، أين إنخفضت النفقات العامة كنتيجة لتراجع مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة رغم الزيادة المسجلة في القيمة الإجمالية لهذه الأخيرة، والتي تعزى

بالأساس إلى إرتفاع الجباية العادية نتيجة تدابير الحكومة بخصوص توسيع الوعاء الجبائي وزيادة نسب الضرائب والرسوم خارج الجباية البترولية، وكذا تخفيض الدعم الموجه إلى إستهلاك المنتجات البترولية بزيادة الأسعار والتي من المقرر أن تشهد زيادات أخرى حسب ما تقرر في ميزانية 2018، كما عكفت الحكومة أيضا إلى إلغاء وتجميد بعض المشاريع لتقليص النفقات رغم ما يشوب ذلك من تأثير على تنفيذ برنامج دعم النمو الإقتصادي 2015-2019.

5. مكانة قطاع البترول في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي:

6. يساهم قطاع البترول بحصة معتبرة في الناتج المحلي الإجمالي إلى حدود 30% في المتوسط كما يتضح من الجدول رقم (04) قبل بداية الصدمة البترولية سنة 2014، مما جعل إنخفاض أسعار البترول تؤثر بشكل مباشر على ثلث الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، رغم الإستقرار النسبي لمعدل النمو إلى غاية 2016، أين بدأت آثار الأزمة في الظهور نتيجة تقليص النفقات.

الجدول رقم (04): تطور مساهمة القطاع ابترولي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

المؤشرات	2000	2006	2010	2012	2013	2014	2015	2016
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	2.2	2	3.3	3.3	2.8	3.8	3.8	3.5
قيمة الناتج المحلي الإجمالي (مليار دينار)	4098.8	8514.8	12049.5	16208.7	16650.2	17242.5	16591.9	17397.7
(%) قطاع البترول من الناتج المحلي الإجمالي	39.4	45.6	34.7	34.2	29.8	27	18.9	18.1

المصدر: تم تجميع إحصائيات الجدول إنطلاقا من:

– صندوق النقد الدولي، مشاورات المادة الرابعة الخاصة بالجزائر، جوان 2017، على الموقع: https://www.imf.org

- Banque d'Algérie, **Rapports annuels de la Banque d'Algérie**, annexe : tableaux statistiques, 2002, 2010, 2015.

- Ministere des finances, **Flash conjonctur, Principaux indicateurs économiques et financiers,** différentes années, disponible sur le site : www.dgpp-mf.gov.dz

كما نلاحظ في الجدول رقم (04) أن معدلات النمو خلال الفترة 2000-2016 لم تتجاوز 3.8% في أحسن الحالات (في حين تسجل دول صاعدة معدلات لا تقل عن 5%) رغم أنها مدعومة بالإنتعاش الذي شهدته أسعار البترول طيلة الفترة محل الدراسة ما عدا الإنخفاض الذي تزامن مع الأزمة العالمية سنة 2009، ومرة أخرى وبعد مرور 28 سنة على أزمة 1986 نجد أنفسنا أمام تحديات صعبة بمجرد تهاوي أسعار البترول، ما

يدل على أن الجزائر لم تستفيد من تجربتها السابقة ووقعت في نفس المشكلة، وذلك لإنعدام التخطيط العلمي وغياب الرؤية الواضحة لوضع خطط إقتصادية بديلة تساعد على تنويع مصادر الدخل، ورغم ضعف معدل النمو المسجل فقد عرف تراجعا سنة 2016 إلى 3.5%، مع توقع تحقيق معدل نمو قدره 3.8% سنة 2018 حسب وزارة المالية، إلا أن ذلك مخالف لتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي بإنخفاض معدل النمو إلى 0.7% سنة 2018، حسب ما جاء في تقرير مشاورات المادة الرابعة مع الجزائر لسنة 2017، بما ينبأ بمرحلة صعبة في ظل تراجع إحتياطيات الصرف وإستمرار العجز في الميزان التجاري.

7. إيرادات البترول ورصيد الإحتياطيات الرسمية من العملة الصعبة: رغم الحجم الكبير من الإحتياطيات التي حظي بها الإقتصاد الوطني من العملة الصعبة قبل بضع سنوات من جراء أسعار البترول الخيالية المحققة، إلا أنها بدأت تتآكل بشكل سريع في ظل إستمرار الإنخفاض في الأسعار، فقد إنخفضت بـ 80 مليار دولار في ظرف ثلاثة سنوات لتستقر عند 114.1 مليار دولار نهاية 2016 مقارنة بمستوى الذروة الذي بلغ 194 مليار دولار سنة 2013، وإستمر التراجع في حجم الإحتياطيات لتبلغ 98 مليار دولار مع نهاية 2017، حسب تقارير وزارة المالية.

الجدول رقم (05): إنعكاسات إنهيار أسعار البترول على إحتياطيات الجزائر من العملة الصعبة

المؤشرات	2000	2006	2010	2012	2013	2014	2015	2016
إجمالي الإحتياطات (مليار دولار)	11.9	77.78	162.22	190.6	194	178.9	144.1	114.1
نسبة التغير (%)	/	553.6	108.5	17.49	1.78	7.7-	19.4-	20.8-
الإحتياطات بالأشهر من الواردات	12.19	36.66	38.33	36.66	35.4	30.08	27.17	22.5

المصدر: تم تجميع إحصائيات الجدول إنطلاقا من:

– بنك الجزائر، نشرة الوضع الإقتصادي، **التوجهات النقدية والمالية خلال السداسي الأول من سنة 2017**، ص4.

- Banque d'Algérie, **buletin statistique du la** Banque d'Algérie retrospectives, statistiques de la balance des paiements 1964 -2011, june 2012.
- Banque d'Algérie, **buletin statistique du la** Banque d'Algérie retrospectives, statistiques de la balance des paiements, 1992-2005, june 2006.
- Banque d'Algérie, **balance des paiements, position exterieure globale et taux de change**, Rapports annuels de la Banque d'Algérie 2015.

ترافقا مع التطور غير المواتي لميزان المدفوعات الخارجية بسبب تراجع أسعار البترول، فقد شهدت إحتياطيات الصرف تراجعا كبيرا وصل إلى 49.4% خلال أربعة سنوات (2014–2017)، متأثرة بإنحسار عائدات البترول، ورغم ذلك لاتزال مستويات إحتياطيات الصرف مريحة، خصوصا بالنظر إلى قائم الدين الخارجي الجد

منخفض (3.9 مليار دولار). لكن السوق العالمية للبترول لا توحي بإنتعاش كبير في الأسعار، ما يجعل تآكل إحتياطيات الصرف يستمر، خاصة أن رصيد **صندوق ضبط الإيرادات** قد نفد تماما في نهاية السداسي الأول من سنة 2017،[7] فالواقع إذن يملي الإسراع في إيجاد سبيل لتنويع هيكل مصادر الدخل للإقتصاد الوطني.

ثالثا: السياسة الإستغلالية للثروة البترولية الجزائرية ومواطن التناقض مع ضوابط الإستدامة

لقد إستمرت المراهنة على الثروة البترولية للبلاد ولم تضع الحكومات المتعاقبة بديلا جادا لتنويع تصنيعها وإستخلافها، حيث بات من المؤكد أن الجزائر لا تستطيع التخلص بسهولة من الإعتماد الكلي على الموارد البترولية في تسيير عجلة الإقتصاد الوطني، ويبدو أنها كانت مطمئنة إلى عدم تكرار الأزمات السابقة لكن ما حدث في المنتصف الثاني لسنة 2014 من إنخفاض لأسعار البترول يثبت العكس، ومن تم أصبح البحث عن البديل الحقيقي للثروة البترولية حتمية خاصة في ظل الظروف الراهنة. ومن خلال هذا العنصر سنحاول رصد محاور السياسة الحالية لإستغلال الثروة البترولية في الجزائر ومدى محدودية هذه السياسة المتعلقة بضوابط الإستدامة.

1.سياسة إستغلال الإحتياطيات البترولية في الجزائر: تركز السياسة الحالية لإستغلال إحتياطيات الثروة البترولية على النقاط التالية:

1.1. زيادة القدرات الإستكشافية وحجم الإحتياطيات: تعد زيادة إحتياطيات الجزائر من المحروقات من أهم أولويات الإستراتيجية الطاقوية الحالية، بالنظر للإمكانات الضخمة التي تحوزها الجزائر في مجال المحروقات إذ يمثل الميدان المنجمي الوطني نحو 1536442كلم^2، حيث يغطي إجمالي رخص التنقيب إلى غاية نهاية سنة 2016 نسبة 57% من الميدان المنجمي للمحروقات. كما تقدر الكثافة المتوسطة للإستكشاف في الجزائر تقريبا بـ 17 بئرا في كل 10000كلم^2، وهو معدل ضعيف إذا ما قورن بالمعدل العالمي الذي يقدر بنحو 100 بئر لنفس المساحة السابقة الذكر،[8] وحتى بالنسبة للأحواض والآبار التي تعتبر معروفة ومكتشفة فإمكانياتها البترولية لا تستغل بشكل كاف مقارنة بما تعمل بها البلدان الأخرى المنتجة للبترول في الظروف نفسها، لذلك نجد أن الشركات التي تقوم بالإستخراج غالبا ما تعيد البحوث والدراسات حول الإحتياطي وطاقة هذه الأحواض على ضوء معطيات جديدة وبتكنولوجيات مبتكرة ومتطورة،[9] ونتيجة لذلك تسعى الجزائر لتثمين إمكاناتها البترولية بشكل أفضل بتكثيف جهود البحث والتنقيب بالمجهودات الخاصة لشركة سوناطراك أو من خلال منح رخص البحث

والتنقيب للشركات الأجنبية التي يبقى عددها محدود في الجزائر، إذ لا يتعدى الـ 30 شركة، بينما لو أخذنا بلدا ككولومبيا فنجد أن عدد الشركات بها يصل إلى 80 شركة رغم ضعف قدراتها الجيولوجية مقارنة بالجزائر.

وفي هذا السياق فقد حققت الجزائر خلال سنة 2014 نتائج معتبرة في مجال إستكشاف البترول بنحو 18إكتشافا جديدا منها 16 بجهد خاص لشركة سوناطراك، ومن جهة أخرى يعتزم مجمع سوناطراك إستثمار 90 مليار دولار خلال مخططه الخماسي للفترة 2015– 2019 بالرغم من تراجع أسعار البترول، وذلك بهدف تطوير حقول البترول والغاز وتعزيز القدرات في مجال المحروقات ونشاط البتروكمياء والتكرير وكذا تثمين الموارد البشرية الضرورية.

الشكل رقم (06): وضعية المجال المنجمي للمحروقات الجزائرية لسنة 2016

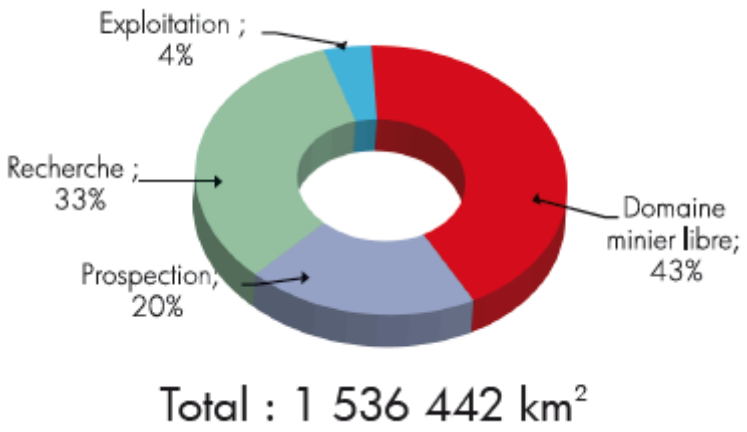

المصدر: وزارة الطاقة، **حصيلة إنجازات قطاع الطاقة والمناجم لسنة 2016** ، طبعة 2017، ص8.

2.1. تطوير الأبار والحقول المكتشفة وغير المستغلة: من أجل رفع قدرات الأبار المكتشفة لإنتاج المحروقات تم الشروع في تطويرها، خصوصا وأن معظم الآبار المستغلة وصلت لمرحلة الإنحدار ومنها أبار حاسي مسعود التي تجاوزت نسبة كبيرة من الإستغلال وتشرف على النضوب، أما تلك التي تم إكتشافها وبقيت دون إستغلال فيتم إعادة تدوير وحقن الغاز لتعزيز وإدامة الإنتاج وذلك عن طريق إعادة رفع مستوى الضغط الداخلي للبئر، مما يسمح بإسترجاع كميات لابأس بها من البترول، وإستخلاص كميات من المكثفات وغاز البترول المميع، وفي هذا الإطار تم خلال سنة 2016 تنقيب 196 بئرا للتطوير بجهد إجمالي من طرف سوناطراك وشركائها والإنطلاق في مشاريع هامة ولقد تحقق ما يفوق 563408 متر تم تنقيبها، ومن خلال الجدول الموالي يبين توزيع جهود التنقيب والتطوير بين شركة سوناطراك وشركائها لسنة 2016:

الجدول رقم (06): توزيع جهود تطوير حقول البترول والغاز خلال سنة 2016

الوضعية	جهد سوناطراك	جهد مع شركائها	جهد إجمالي
أبار تم تطويرها	149	47	196
أمتار تم تنقيبها	439 743	123 665	563408

Source : Sonatrach, **Abstract : Principaux agrégats pardomaine d'activité**, Algerie, 2016, p2.

بالرغم من أن الجزائر تسعى من خلال سياستها إتجاه الإحتياطيات البترولية إلى تثمين ورفع من حجم هذه الإحتياطيات إلا أنها تعد ثروة ناضبة لمحال وأن لها عمرا محدودا يتناقص مع زيادة المستخرج منها (في حدود 21 سنة) وكما نعلم فإن هذه الثروة ليست ملك للأجيال الحالية فقط وإنما للأجيال المستقبيلة حق الإنتفاع بهذه الثروة أيضا وبذلك يمكن القول أن الجزائر من خلال سياستها الحالية فهي تناقض مبدأ إستدامة الثروة البترولية من خلال تكثيف وتيرة الإستخراج ومن ثم تسريع وتيرة الإستنفاذ.

2. السياسة الإنتاجية، التصديرية والإستهلاكية للثروة البترولية: بالنسبة لسياسة إنتاج وإستهلاك البترول محليا، وكذا القدرات التصديرية للسوق الدولية، ومواطن تناقضها مع ضوابط الإستدامة، ندرج النقاط التالية:

1.2. التوسع في الإنتاج بكميات كبيرة تفوق الإحتياجات الفعلية الحالية للإقتصاد الجزائري فضلا عن كونه أوجد فوائض مالية خدمت الإقتصاد الرأسمالي، فقد أدى إلى إستنزاف الثروة البترولية لأنه يعد مجرد تسييل لرأس المال من شكله العيني إلى شكله النقدي، وهذا ما يتناقض مع مبدأ الكفاءة الإستخدامية للموارد الطبيعية غير المتجددة ويخرق مبدأ الإنصاف بين الأجيال، وكل ذلك يثير قضية تحديد الحجم الأمثل لإنتاج البترول بما يتناسب مع القدرة الإستعابية الحالية للإقتصاد الجزائري وضمان إستمرارية التنمية الإقتصادية وحقوق الأجيال اللاحقة؛

2.2. سياسة التسويق المكثف بدلا عن إستراتيجية التصنيع المكثف: إن رفع القدرات الإستخراجية على حساب تطوير المشاريع الهامة المتعلقة بالتصنيع المرتبط بالبترول جعل الجزائر تتأخر في ميدان الصناعات البتروكيمياوية بالمقارنة مع الدول المنتجة للبترول التي زادت حصتها في السوق الدولية من مخرجات تلك الصناعات؛

3.2. تركيز السياسة البترولية على تحقيق أعلى العوائد من صادرات البترول الخام وتعد هذه الأخيرة نظرة مالية ضيقة بعيدة عن التنمية الإقتصادية الشاملة، فلو تم تحويل الصادرات من البترول الخام إلى منتجات

بترولية لتحقق جزء من سياسة تصنيع البترول مع المساهمة في زيادة العائدات البترولية، لكن يبدو أن الجهد الوطني يقتصر على ضمان ضخ البترول الخام إلى الإقتصاديات الصناعية المتطورة وعلى رأسها الدول الأوروبية خاصة فرنسا، وذلك بأسعار لا تقارن مع أسعار المشتقات البترولية، والواقع يثبت أن الجزائر تضيع على نفسها فرصة كبيرة في موضوع الصناعة البتروكيماوية من خلال تصدير بترولا خاما واحدا، ثم تقوم بإستراد زيوتا متعددة وبأسعار مرتفعة وهذا ما يتناقض مع مبدأ الكفاءة والإستدامة؛

4.2. تزايد وتيرة إنبعاث غاز الـ CO_2: إن إرتفاع معدلات إستخدام البترول والطاقة بصفة عامة وكذا سيادة أنماط إستهلاكية غير مستدامة في ظل تقنيات الإنتاج غير الصديقة للبيئة يؤدي إلى آثار سلبية خطيرة على مختلف الأبعاد الإقتصادية، الإجتماعية والبيئية، نظرا لإرتفاع معدلات الإنبعاث للغازات الدفيئة، حيث تنشأ علاقة طردية مع إرتفاع فاتورة التكاليف البيئية والإجتماعية، وبالتالي تراجع المردودية الإقتصادية، ولأن المنظومة الطاقوية في الجزائر تعتمد بصورة كبيرة على المصادر الطاقوية التقليدية التي تمتاز بإرتفاع إنبعاثاتها الملوثة، حيث بلغ حجم غاز الـ co_2 المنبعث سنة 2016 نحو 136 مليون طن بعد أن كان لا يتجاوز 84.8 مليون طن سنة 2006،[10] ومن هنا يتضح أن الجزائر لا تتخذ إستراتيجية واضحة للتحكم في الإنبعاثات رغم المصادقة على إتفاقية كيوتو التي دخلت حيز التنفيذ من أجل تقليص الإنبعاثات المسببة للتغير المناخي، وهي بذلك تناقض ضوابط الإستدامة البيئية، وعليه فإن الجزائر مطالبة بالبحث عن الطرق الكفيلة التي تمكنها من تجاوز هذه المشاكل البيئية.

3. السياسة الإستغلالية للعوائد البترولية: إن سياسة إستغلال العوائد المالية للثروة البترولية لم تراع الضوابط الأساسية والقيود الموضوعية التي تثمن هذا المورد الإستراتيجي، وذلك من حيث:

1.3. حيازة الجزائر لأموال تفوق طاقتها الإستعابية في الأجل القصير والذي وجهت له عدة إنتقادات، خاصة وأن القدرة الإستعابية لإقتصاد دولة ما تدور حول قدرته على إستخدام موارده المالية المتوفرة أو المقترضة وإستخدامها بشكل منتج وتحقيق النمو اللازم فيها، وفي هذا السياق أوضح إقتصاديو التنمية فيما يتعلق بالطاقة الإستعابية لتقدير رأس المال اللازم لإقتصاد بلد ما لأجل تحقيق نسبة معينة من النمو الإقتصادي، إذ أنه بعد حساب المدخرات الداخلية لذلك الإقتصاد ونسبة رأس المال إلى الإنتاج، فإن الفرق بين ما يستطيع الإقتصاد توليده داخليا وبين ما يحتاج إليه لتحقيق النمو المرغوب فيه يشكل طاقة إستعاب للموارد القادمة من مصادر خارجية. ومع إرتفاع أسعار البترول في السنوات التي سبقت الصدمة البترولية الأخيرة، نمت التدفقات المالية في الجزائر بشكل مطرد مما طرح مشكلة تطور الفوائض المالية ومحدودية الطاقة الإستعابية للإقتصاد الجزائري في

الأجل القصير، وعلى أساس أن السوق الداخلية في الوقت الحالي وفي المدى القصير لا تستطيع إستعاب وتوظيف المدخرات النقدية المتراكمة في مشاريع إقتصادية ناجعة، بالإضافة إلى محدودية الإمكانيات الإستثمارية والمقاولاتية لإنجاز المشاريع وما يتطلبه الإقتصاد الوطني من الشفافية في إستغلال عائدات الثروة البترولية، مما أدى إلى اللجوء إلى توظيف هذه الأموال في الأسواق الدولية رغم مخاطره الكبيرة. إذن فمشكلة الطاقة الإستيعابية في الجزائر لا تكمن فقط في ضيق أفق مجال إستثمار الفوائض المالية المتراكمة وتحسين المؤشرات الإقتصادية وتحقيق العدالة في توزيع الثروة، ولكن المشكلة الحقيقية تكمن في العجز في تحويلها إلى رأسمال عيني ووسائل إنتاج قادرة على خلق مناصب شغل وقيمة مضافة، تؤدي في النهاية – وفي إطار سياسة تنموية واضحة– إلى تحولات هيكلية إقتصادية وإجتماعية تقلل من الإعتماد الكلي على البترول؛

2.3. إن جزء كبير من الجباية البترولية يوجه لميزانية التسيير بنسبة تغطية تفوق 75% ، والذي كان من المفروض تخصيصه للرفع من القدرات الإنتاجية لمختلف القطاعات الإقتصادية وتشجيع الإستثمار، حيث أن إستخدامات العوائد البترولية الجزائرية قد إنحرفت عن القنوات الصحيحة لها والملاحظ أنها تصب مباشرة في المشاريع التنموية ذات الطابع الإجتماعي وذات الناتج الضعيف، وهو ما يؤدي إلى تبديد هذه العوائد في أوجه الإنفاق العام الترفي مع غياب الترشيد في النفقات؛

3.3. يُعبر إنشاء صندوق ضبط الموارد في الجزائر سنة 2000 عن رغبة الحكومة في تحقيق الإستغلال الأمثل لمداخيل الثروة البترولية وإستخدامها لخدمة الإقتصاد الوطني بإعتبارها ثروة ناضبة، خاصة وأن أداء الإقتصاد الجزائري يرتبط بهذه المداخيل. إن مثل هذه الخطوة تستحق التشجيع لكن التناقض والنقائص التي حملتها التجربة الجزائرية في تسيير موارد هذا الصندوق تستدعي الوقوف عندها ومن تم تصحيحها، حيث أن صندوق ضبط الموارد في شكله الحالي يعد حساب من حسابات الخزينة العمومية وبالتالي فإن عملياته تتم خارج الموازنة العامة للدولة، مما يؤدي إلى إنعدام الرقابة المستقلة والبرلمانية على الصندوق، كما أن إنفراد وزارة المالية بالإشراف على تسيير الصندوق يعني هيمنة الحكومة عليه، مما يؤدي إلى تدني كفاءة إستغلاله بالنظر إلى هيمنة الإعتبارات السياسية على حساب الإعتبارات الإقتصادية، وكذا بإمتناع الحكومة عن نشر تقارير دورية تفصيلية عن الصندوق لا يمكن تفسيره إلا برغبة السلطة التنفيذية في الإفلات من الرقابة البرلمانية وهذا بحد ذاته تناقض مع الضوابط السياسية للتنمية المستدامة؛

4.3. مفارقة الرخاء المالي وتدني المستوى المعيشي: بالرغم من الإرتفاع غير المسبوق الذي شهدته أسعار البترول في السنوات الماضية، إلا أن الجزائر لم تفلح في توظيف تلك العوائد في تحسين المستوى المعيشي

لمواطنيها بسبب جمود سياسة توزيع الدخل وغياب التوزيع العادل للثروة،[11] وهو ما خلق وضعا شاذا وغريبا تجتمع فيه الثروة الضخمة وشرط نفيها في آن واحد، بمعنى تقابل الثروة مع التخلف الإقتصادي والإجتماعي،[12]وهذا يتناقض مع الضوابط الإجتماعية للتنمية المستدامة.

رابعا: إجراءات ترقية إستغلال الثروة البترولية بالجزائر في ظل معايير الإستدامة

إن رسم سياسة رشيدة للإستخدام المستدام للثروة البترولية يعد من الأمور البالغة الأهمية في الجزائر باعتبارها دولة تعتمد تسميتها على اقتصاديات البترول والغاز ولا شك أنه بقدر ما تحقق هذه السياسة من نجاح فإن الاستقلال الاقتصادي يتعزز، وتزول معه أكثر المخاطر والعقبات المتوقعة من خلال الوصول إلى أفضل البدائل الاستخدامية للاحتياطات البترولية الجزائرية وترشيد عملية استثمار العائدات البترولية بصورة تساهم في تأمين احتياجات الجيل الحالي وتضمن حقوق الأجيال اللاحقة.

1. إجراءات ترقية إستغلال البترول الجزائري في إطار مبادئ الإستدامة الإقتصادية

1.1. الاستخدام الأمثل للاحتياطات البترولية: يقتضي الاستخدام الأمثل للاحتياطات البترولية اعتماد إستراتيجية فعالة تتضمن مجموعة من السياسات الرشيدة في مجال ترقية نظم إدارة حقول البترول الجزائري وفي مجال الإنتاج، بحيث تأخذ بعين الاعتبار متطلبات التنمية الاقتصادية من جهة، والمحافظة على الثروة البترولية الناضبة من جهة أخرى. وبالتالي فرسم سياسة مثلى تُعنى بالاستخدام الأمثل لهذه الاحتياطيات البترولية يعد أمرا هاما وضروريا للمحافظة على حقوق الأجيال اللاحقة منها، ويتطلب ذلك الالتزام بما يلي:[13]

- ✓ التقليل من الإعتماد على مؤشرات الطلب في السوق العالمية في تحديد حجم الإنتاج؛
- ✓ ربط عمليات الاستخدام بالطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني؛
- ✓ الاستخدام الأمثل للبترول كطاقة وكمادة أولية لإحداث تحولات جوهرية في مختلف القطاعات الاقتصادية.

2.1. الإستخدام العقلاني للموارد المالية البترولية: إن الإستخدام الإقتصادي الجيد للموارد المالية البترولية في إطار معايير الإستدامة يقتضي توجيهها للأنشطة التي تؤدي إلى زيادة الإندماج والترابط مع باقي قطاعات الإقتصاد الوطني والحفاظ على الحصة المناسبة في السوق الدولية للبترول، ويكون ذلك على المستويات التالية:[14]

1.2.1. الإستخدام الأمثل للموارد المالية على مستوى القطاع البترولي: إن توجيه العائدات البترولية على مستوى القطاع البترولي يتطلب توظيفها في الفروع المرتبطة بالسوق المحلية، والتي ترتفع بها عائدات الأموال

المستثمرة الشيء الذي يؤدي إلى تثمين الموارد الحالية المتأتية من استخدام الثروة البترولية، ومن الإجراءات الهامة في هذا المجال:

✓ دعم صناعة البتروكيماويات؛

✓ إعادة بعث المشاريع المعطلة في الصناعة البترولية: تعتبر تنمية الصناعات البترولية ضرورة حيوية نتيجة لطبيعة البترول كمصدر ناضب وغير متجدد ولذلك فمن الضروري لبناء هيكل إقتصادي متين أن تعمل البلدان المنتجة للبترول ومنها الجزائر، على رفع معدل إنتاجية البترول بواسطة تنمية الثروة البترولية واستثمارها اقتصاديا في كافة المشروعات الإنمائية والإنتاجية لتحقيق التنمية الإقتصادية.[15] وبعث المشاريع المعطلة في الصناعة البترولية يتم عن طريق زيادة الاستثمار في الصناعة البتروكيماوية والغازية بفروعها المتعددة اللاحقة:

- فرع البتروكيماويات الأساسية بأهم منتجاته: الإيتيلان والأوليفينات، والعطريات والكحولات؛
- فرع البتروكيماويات الوسيطة بمختلف منتجاتها؛
- فرع البتروكيماويات النهائية وأهم منتجاته: مواد البلاستيك، الألياف الصناعية، المطاط الصناعي المنظفات الصناعية، محسنات البنزين.

✓ زيادة الإستثمار في صناعة الأسمدة بمختلف منتجاتها.

2.2.1. الإستخدام الأمثل للموارد المالية خارج القطاع البترولي: إن الإستخدام الرشيد للموارد المالية البترولية خارج القطاع البترولي يكون بتوجيهها إلى:

✓ **توجيه الموارد المالية البترولية لتطوير القطاع الصناعي:** حتى توجه الأموال توجيها سليما في القطاع الصناعي فلابد من اختيار المجالات الحيوية وذات الأولوية التي تحرك النمو في هذا القطاع من جهة، وتجنب الإسراف والتبذير الناتجين عن عدم التقدير السليم للتكاليف الإستثمارية للمشروعات من جهة ثانية. وبهذا يصبح القطاع الصناعي مترابط ومتكامل مع باقي القطاعات حيث تتجه مخرجاته لسد معظم احتياجات السوق المحلية ويحصل على معظم مدخلاته منها، وبالتالي تخفض التبعية الناتجة عن الارتباط بالاقتصاديات الأجنبية وتصبح عملية الاستثمار فعالة لأنها تؤدي إلى بناء صناعة مستدامة متطورة يمكن أن تحل محل الثروة البترولية الناضبة.[16]

✓ **توجيه الموارد المالية البترولية لإحداث تحولات في القطاع الزراعي:** إن الجزائر في مسيرتها التنموية السابقة أهملت القطاع الزراعي لدرجة أضحت معها مستوردة لمعظم احتياجاتها الغذائية ولتصحيح هذا الوضع يتطلب الأمر توجيه قدرا من الإستثمارات ليصبح القطاع الزراعي قادرا على تأمين الجزء الهام من الاحتياجات الغذائية

وتحقيق الإكتفاء الذاتي والأمن الغذائي، ويلعب دورا هاما في مجال التنمية المستدامة كبديل هام في المستقبل خاصة بعد عصر البترول. ولهذا لابد من توجيه استثمارات هامة للفروع البترولية التي توجه مخرجاتها كالأسمدة والمبيدات والبلاستيك...، للقطاع الزراعي للنهوض به وتطويره عن طريق إدخال الأساليب الحديثة في عمليات استغلال الثروة الزراعية وذلك بمكننة هذا القطاع، واستخدام نظام الدورات في زراعة الأراضي واستخدام الأسمدة في تخصيب الأراضي واستعمال المبيدات بمختلف أنواعها، وانتقاء البذور الجيدة، وجلب الأجناس المحسنة...الخ.

✓ **توجيه الموارد المالية البترولية لتنمية وتطوير القاعدة الهيكلية:** فتخصيص نسبة من العائدات البترولية لتنمية وتطوير القاعدة الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية، يعد من متطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ولكن لابد من ربط ذلك بتأثير الاستثمارات على الحركية الاندماجية الداخلية وكذا القدرة الإستيعابية الوطنية للاستثمارات بكافة جوانبها الفرعية والمؤسسية لإنجاز وتنفيذ الاستثمارات المبرمجة. وإن تجاوز تلك القدرة الاستيعابية يؤدي إلى إرتفاع تكاليف الإنجاز والفساد الكبير المرتبط بذلك وحرمان الإقتصاد الوطني من التأثيرات الإيجابية للطلب المتنوع على وسائل الإنجاز والتجهيزات والمدخلات الكثيرة المرتبطة بذلك.

✓ **إخضاع صندوق ضبط الموارد للتسيير الشفاف وإدراج موارده ضمن إيرادات الميزانية العامة** وتوجيهها نحو الإستثمارات الإنتاجية الإستخلافية وليس للتوظيفات المالية في السوق الدولية.

2. إجراءات ترقية إستغلال البترول الجزائري في إطار مبادئ الإستدامة البيئية

لقد سعت الجزائر إلى زيادة إدماج البعد البيئي ضمن توجهاتها الطاقوية العامة، تجلى ذلك من خلال الإستراتيجية الطاقوية في المجال البيئي والسياسة الوطنية للتحكم في الطاقة، حيث أقرت الحكومة القانون رقم 99-09 المؤرخ في 28 جويلية 1999، المتعلق بالتحكم في الطاقة، حيث يحدد ويعرف هذا الأخير الشروط والوسائل اللازمة لتأطير وتنفيذ السياسة الوطنية للتحكم في المصادر الطاقوية.

وبالرغم من أن الجزائر تعتبر أحد أكبر الدول حرقا للغاز المصاحب للبترول في العالم، إلا أنها بذلت العديد من المجهودات في مجال الحد من حرق هذه الثروة واسترجاعها، فمنذ السبعينات من القرن الماضي، حددت الجزائر عن طريق مجموعة سوناطراك أهدافا رئيسية تتعلق بخفض حرق الغاز المصاحب في حقول الإنتاج، وذلك بإتباع العديد من الإجراءات تمثلت فيما يلي:[17]

- إعادة حقنه في الحقول البترولية لأجل تحسين إنتاجيتها، وزيادة احتياطاتها؛
- إعادة حقنه في حقول إنتاج الغاز الرطب بهدف تعظيم وزيادة استرجاع السوائل؛

– إنشاء أنظمة الرفع الغازي؛

– استعمال الغاز المصاحب كوقود للمولدات الطاقوية المتواجدة على مستوى حقول الاستخراج والإنتاج؛

– إنشاء شبكة من أنابيب النقل لتجميع الغاز وإعادة توزيعه؛

– تحديد الرسم على حرق الغاز الذي أقرته الحكومة سنة 2005، في إطار القانون المتعلق بالمحروقات، والذي يقدر بـ 8000 دج لكل 1000 $م^3$ من الغاز المصاحب المحروق.[18]

– وضع العديد من النظم والمعايير الملزمة لجميع الشركات البترولية العاملة في الجزائر دون استثناء، والتي تقوم على مبدأ الاستغلال العقلاني للمحروقات، وضمان الحماية المثلى لآبار البترول والغاز، مع احترام قواعد ومعايير حماية البيئة.

الخاتمة:

رغم أن الثروة البترولية تعتبر المصدر الأول للطاقة في أغلب مجالات التنمية إلا أن بعض المؤشرات توحي بتقادم هذا المصدر الهام من الطاقة من ناحيتين: الأولى تهديده بالفناء حيث أن الإحصائيات الأخيرة تبين بأن معظم الدول المصنعة على وشك استنزاف مواردها البترولية، وأنها ستصل قريبا إلى ذروة الإنتاج البترولي، ويليها بعد ذلك انخفاض في الإنتاج، ليس من طرف المنتجين ولكنه انخفاض طبيعي للمورد وأن اتخاذ سياسات الترشيد والعقلنة في الإنتاج والإستهلاك من شأنها أن تطيل عمر الإحتياطي المتبقي لسنوات إضافية، أما الناحية الثانية فتتعلق بتلويث البترول للبيئة عند حرقه. لعل هذه الإنذارات كافية ومحفزة للبحث عن موارد بديلة للطاقة البترولية حيث غدا التنوع في مدخلات الطاقة أمرا ضروريا وملحا للحفاظ على التوازن البيئي أولا ثم الحفاظ على الثروة البترولية المهددة بالفناء ومحاولة استدامة الانتفاع بها، وتفاديا لحدوث أزمة تدهور الطاقة البترولية وحماية البيئة وتوازناتها.

نتائج وتوصيات:

– تمتلك الجزائر احتياطيات معتبرة من البترول إلا أنها مهددة بالنضوب، لذلك عليها مراقبة العلاقة بين مستوى الإحتياطات البترولية باعتبارها مخزونا إستراتيجيا ومستوى الإنتاج وتطور الإستهلاك بهدف إطالة مدة إستغلال البترول خاصة، مع دراسة الجدوى والخيار بين إبقاء البترول في الآبار كأرصدة نقدية مؤجلة إذا لم تكن هناك ضرورة موضوعية لزيادة الإنتاج، أو استخراجه وتحويله إلى فوائض مالية في شكل أرصدة نقدية معجلة موضوعة في البنوك داخل البلاد وخارجه؛

– إن تزايد وتيرة إستهلاك البترول، وإرتفاع مساهمته في هيكل الميزان الطاقوي في الجزائر، يمهد لتسريع إستنزاف هذا المورد الناضب بمرور الوقت، كما يؤدي بإختلال التوازن البيئي، والنتيجة النهائية لذلك إضطراب معدلات التنمية، خاصة وأن الإقتصاد الجزائري مرتبط بصورة مطلقة بالبترول سواء لإدارة النشاط الإقتصادي أو تمويل برامج التنمية، وبالتالي لابد على الجزائر أن تعيد النظر في إستراتيجيتها الحالية المتعلقة باستغلال ثروتها البترولية، والتي ترتكز على أساس التوسع المفرط في تصدير هذه الثروة وإنتاجها وفقا لمؤشرات الطلب عليها في السوق الدولية، دون الأخذ بعين الاعتبار متطلبات التنمية المستدامة للبلاد، التي تنص على ضرورة ترقية الكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية الجزائرية في مختلف النواحي الاقتصادية، من خلال الاستخدام الأمثل لها لتطوير القطاع الصناعي وإحداث تحولات جوهرية في القطاع الزراعي وباقي القطاعات الحيوية الأخرى؛

– لقد بات واضحا أن الجزائر تعتمد سياسة "الكل بترول" في إقتصادها حيث تتوقف كل الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية وسياسة التنمية على عائدات البترول ولا شيء غيرها، فزيادة المداخيل من البترول تؤدي إلى زيادة الإنفاق بنوعيه الإستهلاكي والإستثماري، وزيادة الإنفاق يحتم الجري نحو زيادة الإنتاج والصادرات بهدف زيادة المداخيل...الخ وهكذا في حلقة مغلقة، دون أن توفق الجزائر في إيجاد إستراتيجية بديلة تنهي هذه الظاهرة المزمنة التي أبقتها رهينة لما تقدمه لها الدول الصناعية من مواد إستهلاكية ومستلزمات الإنتاج لقاء ما تقدمه لها من براميل البترول. فالجزائر إذن لا تواجه معضلة إقتصادية تتعلق بقلة الموارد المالية والمادية والبشرية بل معضلة سياسة تنموية تتعلق بسوء التعامل في الحاضر كما كان الحال في الماضي وربما في المستقبل. ولذلك لابد من إتخاذ خطوات جادة لتلافي المخاطر المستقبلية المتوقعة التي ستزعزع عرش الثروة البترولية في الجزائر من خلال مراعاة مبادئ ومعايير الإستدامة في البحث عن بديل حقيقي لها.

الهوامش:

[1] British petroleum**,** Statistical Review of World Energy, June 2017, p12.

[2] **دليل البترول العربي**، مؤسسة دليل البترول العربي، لبنان، 1972، ص285.

[3] http://www.**eia**.doe.gov/emeu/cabs/Algeria/oil.pdf, p3.

[4] OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2017, p3.8

, p7, 16.7, edition Juin 2016[5] Ministère de l'énergie, **Bilan Energétique National de l'année 201**

[6] Ministère des finances, **Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie,** Centre National de L'informatique et des Statistiques, Algérie, 2016, p17.

[7] بنك الجزائر، نشرة الوضع الإقتصادي، **التوجهات النقدية والمالية خلال السداسي الأول من سنة 2017**، ص5.

[8] وزارة الطاقة، **حصيلة إنجازات قطاع الطاقة والمناجم لسنة 2013**، النسخة العربية، طبعة 2014، ص13.

[9] بقة الشريف، زغبي نبيل، **واقع قطاع المحروقات الجزائري في ظل السياسات الطاقوية الأوروبية الجديدة**، المؤتمر الأول: السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الإحتياجات الدولية ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف: الجزائر، 2015، ص13.

[10]BP, **Statistical Review of World Energy Carbon Dioxide Emissions**, 66th edition, June 2017, XLS.

[11] علي بوحامد، **مخاطر الإرتهان للإقتصاد الريعي – حالة الجزائر**–، جوان 2011، متاح على الموقع:
http://www.mafhou.com/syr/articles_10/ibrahim/pdf

[12] عبد الخالق فاروق، **النفط والأموال العربية في الخارج**، الطبعة الأولى، دار الرفاعي للطباعة، القاهرة: مصر، 2002، ص78.

[13] صالح صالحي، **التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الإستخدامية للثروة البترولية في الجزائر**، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، المنعقد بكلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، 08/07 أفريل 2008، منشورات مخبر الشراكة والإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، 2008.، ص ص: 878-879.

[14] المرجع السابق، ص ص:879-882.

[15] يسرى محمد أبو العلا، **نظرية البترول**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص167.

[16] المرجع السابق، ص881.

[17] **La réduction des gaz torchés:** un objectif permanent de Sonatrach, Site web: www.sonatrach-dz.com/envirenement.Pdf.

[18]Direction Générale des Impôts, **Cadre légal régissant l'activité pétrolière en Algérie**, DGE, 2008, p.13.